دراسات فى المجتمع المصرى "٢"

النوبة الجديدة

دراسة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية

تأليف

الدكتور السيد أحمد حامد

مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الكويت

تقديم

الدكتور أحمد أبو زيد

أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الاسكندرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الاسكندرية

دراسات فى المجتمع المصرى "٢"

النوبة الجديدة

دراسة فى الأنثربولوچيا الاجتماعية

تأليف
الدكتور السيد أحمد حامد
مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الكويت

تقديم
الدكتور أحمد أبو زيد
أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الاسكندرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب

شكر

يسعدنى أن أقدم جزيل الشكر والتقدير — عرفانا بالجميل — إلى جميع سكان بلاد النوبة الذين عاونونى بكل إخلاص أثناء إجراء هذه الدراسة وقدموا لى مختلف التسهيلات أثناء إقامتى فى بلادهم . وأذكر على وجه الخصوص سكان دابود والجنينة والشباك وتوشكى وبلانه وأدندان والمالكى . كما يسعدنى أن أقدم أيضاً جزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء الجمعيات النوبية والنادى النوبى العام ونادى الكنوز بمدينة الاسكندرية . وأخص بالشكر السادة :

محمد المدثر عبد الله الخطيب	ناظر مدرسة المالكى
بحر حسين على	من أهالى دابود
الحاج أبو بكر مرغنى	
سعد محمود	من أهالى المالكى
إبراهيم فرح	
مصطفى شنكل	
محمود دياب	
مصطفى شنكو	من أهالى توشكى
محمد مختار	
أحمد ميزو	من أهالى أدندان
حسن شفا	
توفيق زين الدين	من أهالى الجنينة والشباك
فتحى كلفة	المدرس بمدرسة بلانة

ا

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور / أحمد أبو زيد
أستاذ الانثربولوجيا بجامعة الاسكندرية

تشهد الدراسات والبحوث الاجتماعية والانثربولوجية فى مصر فى الوقت الحالى تحولا عميقاً فى النظرة إلى طبيعة هذه الدراسات والبحوث والهدف منها والمناهج التى تتبعها وأساليب البحث التى تطبقها ، وهو تحول يستحق التسجيل نظراً لما يضيفه على الدراسات الحالية - أو بعضها على الاقل - من العمق فى الفهم والتحليل لا نكاد نجد له مثيلا فى الدراسات السابقة ، سواء فى ذلك الدراسات النظرية التى كان أصحابها يكتفون بترديد النظريات السوسيولوجية والانثربولوجية التى يتاح لهم الاطلاع عليها وتقديمها للقارىء العربى بدرجات متفاوتة من الضحولة أو العمق والفهم أو التشويه ، أو البحوث الميدانية التى كان أصحابها يكتفون فيها بالاتصال السريع المتيسر بالمجتمعات أو الجماعات التى (يدرسونها) والحصول منها على المعلومات التى يعتقدون أنها تخدم أغراضهم المباشرة من البحث مع الاعتماد اعتماداً كليا أو شبه كلى على الاستمارات بأنواعها المختلفة للوصول إلى (نتائج) هى فى حقيقة الأمر مجرد تلخيص للبيانات الرقمية التى تضمها الجداول التى هى بدورها مجرد تلخيص للمعلومات الواردة فى تلك الاستمارات مما يكشف عن العجز البالغ عن التحليل والتعمق فى الفهم والجهل بالنظرية السوسيولوجية أو والانثروبولوجية ، أو على الاقل عدم القدرة على الاستعانة بها للوصول إلى درجة أعمق من الفهم والتحليل . والاغلب أن تلك الدراسات كانت تعالج موضوعات بعيدة كل البعد عن المجتمع المصرى وعن الواقع الذى نعيش فيه ،

بل وقلما كانت تعرض حتى لنمط المجتمعات وأسلوب الحياة الذى ينتمى إليه المجتمع المصرى والمجتمع العربى على العموم ولم تختف تلك الاتجاهات القديمة فى البحث والدراسة تماماً ، وإن كانت قد بدأت تتضاءل وتتراجع أمام الدراسات والبحوث الحديثة التى تتميز فى المحل الأول بأمرين على جانب كبير من الأهمية :

الأمر الأول : هو الاهتمام المتزايد بدراسة المجتمعات المحلية فى مصر أو التركيز على وحدات إجتماعية أو نظم إجتماعية معينة واضحة المعالم ، وتحليل العلاقات الاجتماعية المتشعبة المعقدة التى تسود فى ذلك المجتمع المحلى أو فى تلك الوحدة الاجتماعية ، والتعرف على العلاقات المتبادله التى تربط النظم الإجتماعية . التى تؤلف البناء الإجتماعى لذلك المجتمع المحلى أو لتلك الوحدة الإجتماعية . والتعمق فى هذه الأمور يتطلب بالضرورة الاقامة فى المجتمع موضوع البحث فترات طويلة من الزمن وهى مسألة تختلف كل الاختلاف عما كان يفعله الباحثون السابقون . وليس من شك فى أن المسئول الأول عن هذا الاتجاه نحو تركيز البحث فى جماعة محددة لفترة زمنية طويلة هى الأنثربولوجيا البنائية والأنثربولوجيون البنائيون بالذات الذين يعتبرون ذلك التركيز جزءاً هاماً من التقاليد العلمية التى تميز فرع تخصصهم . وقد إمتد هـذا التأثير إلى البحوث السوسيولوجية وبخاصة تلك البحوث التى تهتم بدراسة المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعض هـذه البحوث على الأقل إذ أن الكثير مما نشر فى علم الاجتماع الريفى فى مصر يعبر عن (انطباعات) عامة أو سريعة ، ولا يستند إلى بحوث ميدانية عميقة ولو أن الباحثين الشبان أخذوا يتخلصون من تلك العيوب والنقائص فى المنهج . وعلى الرغم من الاعتراضات التى يثيرها البعض على هـــذا المدخل البنائى الوظيفى - ومعظمها إعتراضات نابعة من عدم الفهم لطبيعة هذا المدخل فى الدراسة وتقوم على ترديد بعض الانتقادات التى أثارها عدد من الكتاب الشيوعيين - فالواضح أن هـذا

المدخل البنائى الوظيفى يسيطر الآن سيطرة شبه كاملة على البحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية فى مصر بالذات ، وتظهر آثاره واضحة جداً حتى فى كتابات معارضيه . والمعروف أن أهم ما يميز هذا المدخل هو شمول النظرة إلى المجتمع وإعتباره وحدة متكاملة مع كل ما يترتب على ذلك من ضرورة تتبع شبكة العلاقات الإجتماعية التى تقوم بين الأفراد والزمر الاجتماعية والنظم السائدة فيه . وهذا عمل يقتضى كما ذكرنا الاقامة الطويلة والاتصال المباشر بالمجتمع . والبحث الذى قام به الدكتور السيد حامد والذى يضمن بعض نتائجه هـذا الكتاب مثال طيب لتطبيق هذا المدخل البنائى الوظيفى كما أنه يكشف بوضوح عن نوع المعاناة الطويلة والجهود الشاملة التى يبذلها الباحث فى البحث والدراسة وقد انعكس ذلك فى فهمه العميق لبناء مجتمع النوبه الجديدة الذى يدور حوله الكتاب وفى قدرته على تحليل نظمه الإجتماعية وتناوله بالبحث التفصيلى مسائل وأموراً قلما يعرض لها الباحثون فى مصر وخير مثل لذلك اهتمامه البالغ بدراسة نظام القرابة وتتبعه للانساب واستخدامه ما يعرف عموما فى الكتابات الانثربولوجية باسم الطريقة الجينالوجية (شجرة النسب) التى تتطلب قدرة على المثابرة وجمع البيانات ، فى الوقت الذى يقنع فيه أغلب الباحثين بالكتابة بطريقة فيها كثير من الفجاجة والضحولة عن الزواج والعادات التى تصاحبه . وهذا نفسه يصدق إلى حد كبير على بقية فصول الكتاب .

والأمر الثانى : الذى يميز الكتابات الإجتماعيه عموماً والانثربولوجية بوجه خاص هو الاهتمام المتزايد أيضاً بمعالجة المشكلات التقليدية الأساسية التى يعانى منها المجتمع المصرى وأساليب معالجة تلك المشكلات للتغلب عليها وما يرتبط بهذا كله من مشروعات التنمية بكل ما يترتب عليها من تغيرات عميقة فى البناء الإجتماعى

التقليدى . وربما كان أهم ما استرعى انتباه الانثربولوجيين بالذات فى هذا الصدد هو مشروعات التوطين وإقامة المجتمعات المستحدثة ، وقد أجريت فى ذلك بحوث ودراسات تعتبر رائدة فى هذا المجال الهام . ودراسة الدكتور السيد حامد عن النوبة الجديدة هى احدى هذه الدراسات الرائدة ويشترك معها فى ذلك دراسة أخرى سوف تظهر فى نفس هذه السلسلة من الكتب عن المجتمع المصرى المعاصر وأعنى بها دراسة الدكتورة عليه حسن حسين مدرسة الانثربولوجيا بكلية البنات الاسلامية (جامعة الازهر) عن الوادى الجديد . فقد أرست هاتان الدراستان دعائم البحوث السوسيولوجية والانثربولوجية عن المجتمعات المستحدثة ومشروعات التوطين، وفتحتا باباً هاما من أبواب البحث العلمى فجاءت بعدهما دراسات عديدة قدمت أصلا للحصول على الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية ونرجو أن تتاح لها كلها الفرصه للطبع والنشر والذيوع وأغلب الظن أنه حين يأتى الوقت لتأريخ البحوث الميدانية فى مصر فسوف يذكر كتاب الدكتور السيد حامد على أنه الكتاب الرائد فى مجال الدراسات السوسيولوجية والانثربولوجية عن هذا النمط من المجتمعات فى مصر وسيكون له وللدكتورة علية فضل السبق دائما فى هذا النوع من البحوث ،

وهذا لايعنى بأى حال أن الدراسة التى قام بها الدكتور السيد حامد هى الدراسة الوحيدة أو حتى الدراسة الأولى عن النوبة الجديدة. إذ سبقه إلى دراسة هذا المجتمع بعض الهيئات العلمية الأخرى . فهناك الدراسات التى قامت بها مثلا وزارة الشئون الإجتماعية عن النوبة القديمة والحديثة ولكن نتائج هذه الدراسات ظهرت فى شكل تقارير رسمية تنقصها الدقة العلمية إلى حد كبير وتخلو تماماً من التحليل العلمى وتصطبغ فى معظمها بصبغة الدعاية . وهناك الدراسة التى بدأها

المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ولكن لم يقيض لنتائج هذه الدراسة أن تطبع وتنشر أو حتى أن تكتب فى صورتها الاخيرة لاسباب عديدة . وهناك الدراسات والبحوث العديدة التى قام بها مركز البحوث الإجتماعية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وهى بحوث عميقة إلى أبعد حد توفر عليها عدد كبير من العلماء والباحثين الاجانب والمصريين على السواء. وأنفق عليها بسخاء وقام الباحثون بجمع قدر هائل من المعلومات عن مجتمع النوبة القديم وعملية التهجير ذاتها وبمجتمع النوبة الجديدة ولاتزال هذه الدراسات تجرى من حين لآخر لمتابعة المشروع كله على فترات متقاربة مع تقييمه / وقد نشرت فى الخارج عدة دراسات وكتب ترتكز على المعلومات الاثنوجرافية والبيانات التى جمعها هؤلاء العلماء والباحثون ، ومع أنه كتبت عدة تقارير ومقالات باللغة العربية فلم يظهر للآن دراسة واحدة مطولة بهذه اللغه تعتمد على هذه المعلومات الوفيرة . وكل هذا يزيد من قدر وأهمية كتاب الدكتور السيد حامد الذى يسد نقصاً لاشك فيه فى المكتبة العربية بالاضافة إلى أهميته العلمية والمنهجية على السواء . فهذا إذن ليس مجرد كتاب يضم طائفة من المعلومات التى أحسن جمعها وتنسيقها وتبويبها وعرضها وإنما هو بالاضافة إلى هذا كله عمل متكامل قام على أساس موقف نظرى معين ويعكس نظرية معينة فى الانثربولوجيا الإجتماعية ويتبع منهجاً علمياً دقيقاً يجدر بالباحثين دراسته وفهمه ومناقشته والتعرض له بالنقد من وجهات نظرهم المختلفة ، لأن مثل هذا الفهم والنقد هو الطريق الوحيد السليم للعلم . وبهذا المعنى وعلى أساس هذا الفهم وتلك النظرة يسعدنى أن أقدم للباحث الجاد المتعمق هذا العمل الجاد العميق . .

الدكتور / أحمد أبو زيد

محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

بلاد النوبة :

يعد مشروع السد العالى أهم المشروعات التى رأت الدولة ضرورة الإسراع فى تنفيذها لكى تتمكن من مواجهة مشكلة تزايد السكان وما يرتبط بها من مشكلات. وقد أختير موقع السد العالى جنوب سد أسوان بحوالى سبعة كيلو مترات فى أقصى شمال منطقة بلاد النوبة . وسوف تتكون فى حوضه بحيرة يبلغ عرضها فى المتوسط حوالى عشرة كيلو مترات ، وطولها حوالى ٥٠٠ كيلو مترا جنوبى مبنى السد . يمتد منها حوالى ٣٢٠ كيلو مترا فى الاراضى المصرية والباقى فى الأراضى السودانية . ويبلغ إرتفاع منسوب المياه فيها ١٨٢ مترا فوق قاع النهر (١). وبذلك سوف تتكون البحيرة على طول منطقة بلاد النوبة ، وبالتالى سوف تستقر القرى النوبية فى قاعها . (شكل رقم ٢) . إذ أن المنطقة تقع جنوب السد العالى إلى الحدود السودانية عند قرية أدندان على إمتداد ٣٢٠ كيلو مترا . وتقع القرى النوبية على إرتفاع ١٢١ مترا . ومن ثم كانت حتمية تهجير أهالى النوبة .

ووقع إختيار النوبيين على منطقة أراضى الاستصلاح الزراعى الجديدة بمنطقة كوم أمبو فى محافظة أسوان (٢) . وتقع على بعد حوالى ٥٠ كيلو مترا

---

(١) موسى عرفه / السد العالى ، دار المعارف بمصر ، عام ١٩٦٥ صفحة ٨٦ وصفحة ١١٨

(٢) أجمع سكان قرية توماس وعافية علي الانتقال إلى المنطقة التى تقع غرب مدينة اسنا بمحافظة قنا نظرا لارتباطهم بهذه المنطقة . ففى عام ١٩٥١ خصصت لهم مساحة قدرها ثمانية آلاف فدان من أملاك الحكومة فيها ببيعها لهم تعويضا عن فقدانهم لأراضيهم بسبب التعلية الثانية لسد أسوان فى عام ١٩٣٣.

إلى الشمال من مدينة أسوان . وتمتد على طول المنطقة شمال وشرق مدينة كوم أمبو فى شكل يقارب نصف الدائرة (شكل رقم ٣) . ويتخللها طريق ممهد للمواصلات يربط جميع القرى النوبية بعضها ببعض وبمدينتى أسوان وكوم أمبو ، وطريق آخر يمتد بين مدينة نصر النوبية ومدينة كوم أمبو . وذلك على العكس مما كانت عليه القرى فى المنطقة الأصلية حيث لم يكن هناك إلا النيل كطريق للمواصلات . وكانت حالة الملاحة ترتبط إرتباطا كاملا بنظام وفترات التخزين بسد أسوان . وكانت تتوقف تماما لمدة شهر ونصف ابتداء من منتصف شهر يونية إلى أوائل شهر أغسطس . ولم تكن هناك إلا فترة خمسة شهور تصلح فيها الملاحة وتبدأ من أول شهر ديسمبر . وفيما عدا ذلك فالملاحة صالحة فى وسط المجرى مع صعوبة الوصول إلى الشاطىء . ويشير ذلك إلى صعوبة الانتقال بين القرية والأخرى خاصة بين القرى الممتدة على طول ضفتى النيل شمالاً وجنوبا . أما الانتقال بين قرية وأخرى مجاورة لها أو نجع وآخر من نجوع القرية الواحدة فكان يتم بواسطة الدواب .

ويرجع اسم النوبة إلى الأصل المصرى القديم « نوب » أو « نوبو » بمعنى الذهب . وهو أحد الأسماء التى أطلقها المصريون القدماء على النوبة الأصلية لوجود مناجم الذهب بجوارها (١) .

وتضم بلاد النوبة ثلاث جماعات هى : الكنوز والعرب والنوبيون . فالكنوز يقيمون فى القسم الشمالى من المنطقة ويشمل ١٧ قرية ، ويقيم العرب فى القسم الأوسط ويشمل ٥ قرى ، ويقيم النوبيون فى القسم الجنوبى ويضم ١٨ قرية . فالاقليم النوبى ينقسم إلى ثلاث مناطق وفقاً للتقسيم الأصلى فى المنطقة الأصلية (شكل رقم ١) وتتوسطه مدينة نصر العاصمة الجديدة التى تضم ست قرى هى كروسكو والريقة وأبو حنضل والدر والديوان وقته . ولم تكن نصر

---

(١) محمد عوض محمد/ السودان الشمالى ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٥٦ صفحة ٣٠٠



شكل رقم (١) بلاد النوبة القديمة



شكل رقم ٢

مشروع
تهجير واسكان اهالى
بلاد النوبة بكوم أمبو
شمال



كوم امبو

اصطلاحات
منطقة الكنوز
منطقة العرب
منطقة النوبيين

شكل رقم ٣ بلاد النوبة الجديدة

موجودة فى النوبة الأصلية حيث كانت عنيبة هى العاصمة . وتحمل القرى أسماء نظائرها نفسها فى النوبة الأصلية .

ويتكلم الكنوز اللغة الماتوكية ، أما النوبيون فيتكلمون اللغة النوبية . والقليل من الكنوز ومن النوبيون يعرف لغة الآخر . وتسمى اللغتان « الرطان » . وتنتمى اللغتان إلى اللغة النوبية القديمة . ولا يعرف العرب اللغتين .

ويبلغ متوسط النهاية العظمى لدرجات الحرارة فى منطقة كوم أمبو ٣٣٫٥° والصغرى ١٥٫٧° والمتوسط العام ٢٤٫٦°. أما الأمطار فهى شبه معدومة والرياح السائدة هى الشمالية الغربية . ولا تختلف تقريبا هذه الظاهرات عن مثيلتها فى النوبة الأصلية .

مشروع تهجير أهالى النوبة :

مع بدء التفكير فى مشروع السد العالى بدأت الدراسات الخاصة بمستقبل منطقة النوبة وقراها وسكانها . ووضعت خطة التهجير وإسكان النوبيين إعتمادا على تلك الدراسات . فقد قام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بدراسة المنطقة وضمنها تقريره عن « دراسة بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالى ». وتولت بعد ذلك دراسة موضوع تهجير أهالى النوبة لجنة الخدمات للسد العالى المنبثقة عن اللجنة العليا للسد العالى التى أنشئت عام ١٩٥٨ والتى تمثل وتضم ممثلين عن مختلف الوزارات المرتبطة أعمالها بمشروع التهجير . وقامت هذه اللجنة بالنظر فى مختلف نواحى المشروع من تعويض ونقل وإسكان ورعاية إجتماعية. وتولت وزارة الشئون الإجتماعية مهمة إجراء مسح إجتماعى لبلاد النوبة لكى تكون نتائجه الركيزة الأولى لمختلف عمليات التهجير . وقد بدأت عملية جمع البيانات يوم ٢٦ يناير عام ١٩٦٠ . وقد تقرر تشكيل « اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة » من وزارة الشئون وبقية الوزارات المعنية لتخطيط وتنفيذ مشروع التهجير . وبدأت كل وزارة بعد ذلك فى القيام بدورها فى المشروع.

وقررت خطة الإسكان بناء المساكن للأسر المقيمة فى القرى أولا على أن يبدأ فى بناء مساكن الأسر المقيمة فى المدن بعد إنتهاء هذه المرحلة واستقرار النوبيين فى القرى الجديدة . وتضمنت الخطة ضرورة مراعاة التوسع الأفقى للقرية مستقبلا . كما رأت تحديد موقع واحد لكل عدة قرى صغيرة لتخفيض التكاليف وتقليل مساحة الأرض المخصصة للموقع عما لو حددت مواقع متفرقة لكل قرية فضلا عن استفادة سكانها من الخدمات .

وقد تم بناء المساكن الجديدة وفقا لأربعة نماذج تتفق وأعداد أفراد الأسر . يحتوى الأول منها على حجرة واحدة ، والثانى على حجرتين ، والثالث على ثلاث حجرات ، والرابع على أربع حجرات بملحقاتها ومنها حظيرة الحيوانات والدواجن (فيما عدا النماذج الأول) يخصص الأول سكنا لفرد واحد ، والثانى لفردين أو ثلاثة ، والثالث للأسرة المكونة من أربعة إلى ستة أفراد ، والرابع للأسرة التى يتجاوز عدد أفرادها ستة .

وبنيت المساكن فى ثلاث أو أربع قطاعات على أساس حجم المسكن . وعلى ذلك تتكتل مساكن كل نموذج فى قطاع واحد الأمر الذى أدى إلى أن تتميز القرية بثلاثة أو أربعة أقسام سكنية واضحة .

ويركز المشروع بوجه خاص على التوسع الزراعى الأفقى والرأسى . فالأراضى الصالحة للزراعة فى منطقة وادى كوم أمبو التى تقع بها القرى النوبية تبلغ نحو ١٢١٠٠٠ فدان ، وهى ممتدة إلى الشرق إلى مسافة ٨٠ كيلو مترا داخل الصحراء الشرقية. ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروعات الرى وإقامة محطات رفع المياه لتغذية تلك المنطقة . وقد خصص جزء من هذه الأراضى لتوزيعه وتمليكه للنوبيين ، فى حين تعرض بقية الأراضى للبيع إليهم وإلى غيرهم من سكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة .

فقد تضمنت خطة المشروع أن تكون مساحة الأرض الزراعية المقررة للنوبيين ٢٧٥٠٠ فدان . وقد تم فى عام ١٩٦٥ استصلاح ١١٠٠٠ فدان وزع

منها فى نفس العام ٦٠٠٠ فدان ثم ٥٠٠٠ فدان فى نهاية عام ١٩٦٨ بمعدل فدان لكل أسرة . وسيتوالى توزيع الاراضى ثم تمليكها للأسر النوبية عند استصلاح بقية الأراضى . وسوف يمتلك أصحاب الأراضى الزراعية فى القرى الأصلية أرضا تساوى فى مساحتها الأراضى الزراعية محل التعويض على ألا تقل المساحة المملكة للأسر المالكة والتى كانت تعمل بالزراعة عن فدان واحد . وتملك الأسرة غير المالكة لارض زراعية وكانت تعمل بالزراعة مساحة من الارض الزراعية تقدر بالنسبة لعدد أفراد الأسرة ومساحة الاراضى التى ستوزع عليهم وبحد أدنى فدان واحد . وتسدد أثمان الاراضى ـ وكذلك المساكن ـ المملكة على أقساط سنوية لمدة أربعين عاما وبدون فوائد على أن يبدأ سداد الأقساط بعد مضى سنتين على تاريخ بدء زراعة الارض (١) .

وقد روعى عند توزيع الاراضى التى تم استصلاحها أن يقتصر التوزيع على الأسر المعدمة التى ليس لديها مصدر للرزق إلا الزراعة على أن يتم تسليم بقية الأسر (التجار والموظفون) عند الإنتهاء من إستصلاح جميع الأراضى . وبالمثل اقتصر توزيع المعونة المالية والعينية التى خصصت لكل أسرة على تلك الأسر فقط .

وقد تم إنشاء وتجهيز وإعداد مجموعات صحية فى بعض القرى ومستشفى عام بمدينة نصر ، وأربع وحدات إجتماعية قروية (فى كلابشه والمالكى وعنيبه وبلانه) وعشرين مركز تدريب على الصناعات الريفية والبيئية والمشغولات ، ومشغل فى كل قرية لتعليم الفتيات تلك الصناعات وأعمال التطريز والطواقى وغيرها ، كما ألحقت بكل وحدة إجتماعية دار للحضانة ومركز لتنظيم الأسرة وتنفيذ برامج التوعية الأسرية واختيار رائدات للقرى وتدريبهن على مختلف الأعمال ، ومراكز لأعمال النجارة وصناعة السجاد والأحذية لتدريب الفتيان

---

(١) القرار الوزارى رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٤

مع منحهم مكافأة شهرية ، كما اهتم المشروع بتوفير مياه الشرب النقية عن طريق إنشاء وتوزيع شبكة المياه النقية داخل القرية .

وقد تم تجهيز وإعداد المدارس الإبتدائية (مدرسة فى كل قرية) والمدارس الإعدادية (وعددها ثلاثة مدارس فى بلانه وكلابشه وعنيبه) ومدرسة ثانوية بمدينة نصر . وقد تقرر أن تكون المدارس الإعدادية والمدرسة الثانوية مدارس تجريبية . وأن تتلائم الدراسة فيها مع البيئة الجديدة التى تتصل إتصالا وثيقا بالزراعة وما يرتبط بها من صناعات ريفية ، وأن تدرس بها مواد الثقافة المهنية بصفة أساسية وهى الزراعة والكهرباء والبرادة والنجارة .

وقد أنشئت فى القرى مراكز للشباب تابعة لوزارة الشباب لتدريبهم لغرض القيام بالاشراف والتوجيه فى مختلف نواحى النشاط فى القرى واختيار القادة المحليين من بينهم . وتضمنت خطة المشروع إنشاء جمعيات الإصلاح الإجتماعى فى جميع القرى ، وتقتصر العضوية فيها على سكان القرية . ويختار أعضاء مجالس إدارتها من بين هؤلاء الأعضاء لغرض قيام سكان كل قرية بتنظيم وتوجيه الحياة الإجتماعية داخل قريتهم على أن يقتصر دور موظفى الإدارة على الإرشاد والتوجيه فقط .

وتضمنت خطة التهجير عزل جميع العمد على أن يتولى نوابهم مهام أعمالهم ومعاونة رجال الإدارة والموظفين فى أعمالهم المختلفة إلى حين إختيار سكان كل قرية عمدة قريتهم عن طريق الإنتخاب عندما يعلن عن ذلك بعد الإنتهاء من مختلف نواحى المشروع واستقرار النوبيين فى القرى .

وتهدف خطة مشروع التهجير إلى زيادة الإنتاج الزراعى المحلى خاصة والقومى عامة . فالزراعة تخضع لنظام الدورة الزراعية التى يوجهها قصب السكر باعتباره المحصول الرئيسى بمحافظه أسوان ولسد حاجات مصانع السكر فى كوم أمبو وادفو . وقد تقرر زراعة نصف المساحة الكلية بالمنطقة النوبية قصبا ، وخصص النصف الآخر لزراعة الحبوب والأعلاف تبعا لدورة

الحاصلات . فالخطة تهدف إلى إدماج المجتمع النوبى إقتصاديا فى المجتمع المصرى كما تهدف أيضا إلى إدماجه فيه سياسيا .

يتبين اذن أن عملية التهجير والاستقرار فى القرى الجديدة قد أدت إلى تلاشى العزلة الجغرافية التى عليها النوبة الاصلية وبالتالى بدء خروج النوبيين من العزلة النسبيه التى كانوا يعيشون فيها . فالنوبة الاصلية محصورة فى اطار من الحواجز الطبيعية . تحدها من الشرق الهضبة الشرقية ، ومن الغرب الهضبة أو الصحراء الليبية ، ومن الشمال الجندل الاول الذى يمتد حوالى ٢,٥ ميلا وينتهى فى حدود ثلاثة أميال جنوب مدينة أسوان (١) ، ومن الجنوب الجندل الثانى الذى يمتد لمسافة ٢٠٠ كيلو مترا جنوب مدينة وادى حلفا (٢). كما توجد كثبان رملية فى الجنوب بالقرب من قرية فرس يصل إرتفاعها إلى ٩٠ قدما وتعتبر عائقا للملاحة خاصة أثناء فترة انخفاض المياه (٣). ولم تؤد تلك العزلة الجغرافية إلى أن يعيش النوبيون فى عزلة نسبية عن سكان الوادى فحسب ، وإنما أدت إلى أن تسودهم أيضا مشاعر القلق وعدم الطمأنينة .

---

1 — **Akiel, M. F.,** ***Geographic Aspects of Lower Nubia,*** **p. 17**

2 — **Ibid, p. 30.**

3 — **Ibid, p. 34.**

مقدمة

من السرد السابق لمشروع تهجير أهالى النوبة يتضح أن المجتمع النوبى يتعرض لعملية تنمية إقتصادية وإجتماعية نتيجة للانتقال من المنطقة الأصلية إلى منطقة وادى كوم أمبو. فمشروع التهجير هو عملية تنمية إقتصادية فى المحل الأول. يتحول بمقتضاها الاقتصاد النوبى من إقتصاد المعيشة إلى الإقتصاد الذى لا يقتصر على الإكتفاء الذاتى، وإنما يحقق زيادة فى حجم الإنتاج الزراعى نتيجة لربطه بالاقتصاد القومى.

فالمشروع إذن هو عملية تغيير إقتصادى وإجتماعى، ومن ثم فقد يؤدى إلى تغيير بنائى. فالتنمية الإقتصادية يتعدى تأثيرها المجال الاقتصادى لتؤثر تأثيراً مباشراً على مجالات أخرى. وقد كان المجتمع النوبى التقليدى وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة، ومن ثم فخليق بأى تغير فى نظام من أنظمته أن يؤدى إلى تغيير فى النظم الأخرى التى يتألف منها البنـاء الإجتماعى والتى تدخل كلها فى علاقات تفاعل وتساند وظيفى متبادل.

وعلى ذلك فقد رأينا أن يكون المدخل للدراسة هو المدخل الاقتصادى. فالإقتصاد مصدر للتغيرات الهائلة التى تطرأ على بناء المجتمع حيث أن النسق الاقتصادى أكثر ديناميكية من بقية الأنساق الإجتماعية التى يتألف منها البناء الإجتماعى للمجتمعات التقليدية. ويرتبط إستمرار البناء الاجتماعى إرتباطاً وثيقاً بما يحدث من تغيرات هامة فى المجال الاقتصادى (١). وعملية التنمية

---

1 – Nash, M., *Primitive and Peasant Economic Systems*, Chandler Publishing C., 1966. p. 101

الإقتصادية تؤدى إلى خلق مجالات جديدة للعمل واتجاهات جديدة تجاه وتغيير موقف أفراد المجتمع من الاستهلاك وعلاقاتهم بمصادر الثروة الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تكوين قيم جديدة وبالتالى ظهور العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادى البحت . وعندئذ يتعرض المجتمع للتغير . إذ أن التغير الاجتماعى كما يقول هوجبن Hogbin يبدأ عندما تتيح الظروف تكوين قيمة جديدة بكيفية جديدة (١) .

وتتميز النوبة الأصلية بالتكنولوجية البسيطة كما هو الحال فى غالبية المجتمعات التقليدية . والبساطة التكنولوجية إرتباطات اجتماعية وثقافية . فالأعمال التى يتطلبها أى نشاط انتاجى قليلة فضلا عن عدم وجود درجة كبيرة من التمايز فيما بينها . ففى الغالب يعتمد الانتاج على مهارة عدد قليل من المنتجين إن لم يتول أحدهم العمل من بدايته إلى نهايته . ويضاف إلى ذلك أن تقسيم العمل يميل إلى إتخاذ التقسيم الطبيعى للجنس والعمر الأمر الذى يؤدى إلى نوع من التضامن الميكانيكى أكثر من التضامن العضوى كما يقول دوركيم (٢). وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تكنولوجية متقدمة لزيادة الانتاج. ويفرض هذا تنظيما جديدا للعمل وتقسيمه نتيجة للعمليات الجديدة التى تستخدم بها الآلات والأدوات والأساليب الفنية وهذا كفيل بأن يؤدى إلى إحداث تغيرات فى المجتمع . فأى تغير فى عمليات الانتاج، وكل محاولة للانتفاع بوسائل جديدة لزيادة إنتاج السلع الاقتصادية يعنى حدوث تغيرات فى المجتمع (٣). فالتقدم التكنولوجى أحد العوامل الهامة للتغير الاجتماعى لما ينتج عنه من زيادة التخصص وتقسيم العمل وظهور ظروف جديدة

1— Hogbin, H.I., *Social Change*, Watts, 1958 p. 64

2—Nash, Ibid, pp. 20—21

3—MacIver, R. M. and Page, Charles, H., *Society: An Introductory Analysis*, Holt, Rinehost and Winston, New York, 1961, pp.515—517.

الحياة وفرص جديدة لإستخدام الموارد الطبيعية لتقابل حاجة المجتمع وتشبعها (١).

وتحقق التنمية الإقتصادية زيادة فى الانتاج نتيجة للجهاز الفنى والاقتصادى الجديد الأمر الذى يؤدى إلى ظهور أو زيادة مجال التبادل عن طريق السوق مما يؤثر على النظم الاقتصادية التقليدية (٢). [ويقصد بالسوق العملية التى تنظم البيع والشراء عن طريق السعر النقدى الذى يحكم تبادل كل عناصر الانتاج ومكوناته — السلع المنتجة والعمل والمصادر الطبيعية (٣) .] . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى ظهور العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادى البحت حيث يصير الحصول على أكبر فائدة إقتصادية موجهاً للنشاط الاقتصادى عامة مما يضعف من دور الاعتبارات الاجتماعية فى هذا المجال . فازدياد مجال التبادل عن طريق السوق وما يتبع ذلك من ازدياد قيمة المنتجات الاقتصادية يؤدى إلى اتساع مجال العلاقات الاجتماعية الذى لا يتضمن علاقة المواجهة المباشرة فقط وإنما يشتمل أيضا على مجموعة من العلاقات غير المباشرة التى تتمثل فيها علاقات المصلحة الخالصة والتى تتميز بالفائدة والربح ولا تخضع لاعتبارات المركز والأعراف والأخلاقيات (٤) . فازدياد حجم السلع الممكنة التبادل يتيح نمو العلاقات الاقتصادية (٥) . وهذا كله خليق بأن يؤثر على العلاقات القائمة بين الأفراد . ويستتبع اتساع مجال العلاقات ضعف درجة اعتماد الفرد على جماعته المحلية القائمة على القرابة أو الجوار مما يضعف من تماسكها ، وبالتالى إضعاف

1—Ibid., pp. 555—557

2—Dalton, Y., «Economic theory and Primative Society», in Hammond, P.B., (ed.), *Cultural and Social Athropology*, Macmillan Co., New York, 1964.

3—Ibid., p. 114

4—Nash, op. cit., pp. 106—107

5—Firth, R., *Primitive Polynesian Economy*, George Routledge & Sons, LTD. 1939 p. 17

الإلتزام القرابى والاجتماعى فى مجال الحياة الاجتماعية (١) ، ذلك الالتزام الذى تعكسه الأنماط المتعددة من التعاون المتبادل بين الأفراد التى يتخذها العمل .

فالظواهر الاقتصادية فى المجتمعات التقليدية ليست ظواهر اقتصادية خالصة، وإنما لها فى الوقت ذاته صبغة اجتماعية أخرى نظرا لتشابك الظواهر وتداخلها وتساندها تساندا وظيفيا (٢). فالوحدة الاقتصادية ليست مجرد وحدة اقتصادية خالصة وإنما هى فى الأصل وحدة اجتماعية تستند عضويتها إلى مجموعة من العلاقات القائمة أصلا بين الأشخاص . وهذه العلاقات إما أن تكون علاقات قرابية — وهو الغالب — أو علاقات إقليمية أو سياسية . فليست هناك تنظيمات تقتصر أعمالها على الأعمال التى تتعلق بالانتاج فقط ، كما لا توجد وحدات اجتماعية تقوم على أساس المناشط الانتاجية . فالوحدة الاقتصادية سواء كانت جماعة قرابية أو جماعة اقليمية هى فى الأصل جماعة متعاونة متماسكة . تشارك فى جميع المناشط الاجتماعية بصورة جماعية ، والنشاط الاقتصادى هو أحد أوجه نشاطها (٣) . وعلى ذلك يخضع النشاط الاقتصادى لكثير من الضوابط الاجتماعية التى تفرضها طبيعة العلاقات الاجتماعية لأن الافراد يؤدون مختلف المناشط خاضعين لمختلف القواعد المحددة للنشاط المشترك الاقتصادى والسياسى والدينى (٤) ، ولأن هناك التزامات محددة تجاه بعضهم البعض . لذلك لا تنفصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية إذ أنها أحد أوجه أو مظاهر هذه العلاقات (٥) وتعمل فى الوقت ذاته على تدعيم وتقوية هذه العلاقات واستمرارها.

1—Wilson, Godfrey and Monica, *The Analysis of Social Change*, Cambridge, 1954 p. 25—28

(٢) أبو زيد ، أحمد : البناء الاجتماعى — الأنساق — الجزء الثانى صفحة ٩٣

3—Nash, M , op. cit., pp. 23—24

4—Nadel, S.F., *The Foundations of Social Anthropology*, Cohen S West, 1953.pp. 152—153

5—Firth, R., *Elements of Social Organization*, Watts., London, 1951 p. 136

وهذا ما يجعل المجتمع التقليدى متميزا بالتضامن القوى والتكامل الشديد بين مختلف مناشطه الاجتماعية بحيث يصعب التمييز بينها(١).

ولا يعنى هذا كله القول بالحتمية الاقتصادية . فقد أدى انتقال القرى النوبية إلى اختلاف الظروف البيئية والجغرافية للمنطقة الجديدة عن تلك الظروف التى كان لها أثر فى تشكيل النظم والانساق الاجتماعية التى يتألف منها بناء المجتمع النوبى فى المنطقة الاصلية . إذ أن هناك تفاعل بين الظواهر الايكولوجية والظواهر الاجتماعية ، وأن النسق الايكولوجى يؤلف عنصرا أساسيا من عناصر البناء الاجتماعى ولا يؤلف بناء قائما بذاتـــه ومستقلا عن البناء الاجتماعى كما رأى روبرت ريدفليد Redfield (٢).

وقد أدى أيضا انتقال القرى النوبية إلى المنطقة الجديدة إلى تغير التوزيع الاقليمى للقرى وتكتل وتجمع سكان القرية فى مكان واحد وتلاشى انقسامها إلى وحدات اقليمية اجتماعية صغيرة (النجوع) واختفاء التكتل السكنى القرابى . ويشير ذلك إلى سهولة اتصال سكان القرى وخاصة القرى المتجاورة بعضهم ببعض ، كما يشير أيضا إلى تغير التوزيع الديموجرافى للقرية . ويعنى هذا احداث تغيرات فى المجتمع النوبى . إذ أن الظروف البيئية تؤثر فى دائرة العلاقات الاجتماعية وكثافتها ودرجة قوتها داخل المجتمع المحلى ، كما أنها تؤثر على اتساع هذه الدائرة وامتدادها إلى خارج حدوده الاقليمية(٣) . وأن حجم السكان يؤثر فى تنظيم مختلف المناشط الاجتماعية فى المجتمع المحلى ، ولا يحدد نوع أو خصائص العلاقات الاجتماعية فحسب ، وإنما يحدد أيضا كم هذه العلاقات(٤) .

1—Firth, Ibid, pp. 46—47

2—Redfield, R , *The Little Community*, The University of Chicago Press, 1956 p. 26

3—Wilson, G. & Monica, op. cit., pp. 41—42

4—Firth, R., *Elements of Social Organization*, Watts & Co., 1951 p. 47

ومن ناحية أخرى أدى أيضا انتقال القرى النوبية إلى ازدياد سلطة الادارة الحكومية وتدخل السلطات الادارية فى تنظيم وتوجيه مختلف نواحى الحياة الاجتماعية فى النوبة الجديدة فضلا عن مختلف التغييرات التى تبغى ادماج المجتمع النوبى فى المجتمع القومى الكبير الذى يؤلف أحد قطاعاته . ويعنى هذا إحداث تغيرات هامة فى المجتمع النوبى . إذ أن هناك علاقة وثيقة بين النسق السياسى التقليدى ومدى تكامل وادماج المجتمع التقليدى فى المجتمع الكبير الذى هو جزء منه . وهذه العلاقة هى علاقة عكسية ، فكلما ازدادت سلطة الادارة الحكومية كلما ضعفت سلطة الرؤساء التقليديين فى المجتمع . فالتكامل والاندماج فى الوحدة السياسية الكبرى يؤدى إلى أن يتعرض النسق القبلى للضعف الشديد وعدم التوازن(١) . فالقانون العرفى الذى يسود المجتمع التقليدى يفقد قوته وسلطته على الأفراد نتيجة لزيادة سلطة القانون الوضعى والتغييرات التى تحدث من ناحية أخرى فى المجال الاقتصادى(٢) . ويرجع ذلك إلى أن طبيعة التضامن الاجتماعى تعتبر أحد العوامل الرئيسية التى تلعب دوراً هاماً فى تحديد نمط الضبط الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات(٣) . فعندما يسود التضامن الاجتماعى القائم على التشابه والتجانس (التضامن الميكانيكى عند دوركيم) تسود وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية ، فى حين تكون وسائل الضبط الاجتماعى رسمية أو لا شخصية فى حالة التضامن الاجتماعى القائم على التكامل الوظيفى بين عناصر البناء الاجتماعى نتيجة لاختلاف وظائفها . فكلما كان التماسك والتضامن الاجتماعى

1—Pitt-Rivers, J., (ed.), *Mediterranean Countrymen Essays in The Social Anthropology of The Mediterranean*, Mouton & Co., 1963 p. 16

2—Ibid., p. 18

3—Smith, T. L. « Social Cohesion and Social Control », in Roucek, J. S., (ed.), *Social Control*, Van Nostrand C., London, 1962 p. 62

على درجة كبيرة من القوة كانت وسائل الضبط الاجتماعى صارمة وبالغة الشدة . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى المجتمعات البدائية والتقليدية الصغيرة المنعزلة التى يشكل كل مجتمع منها وحدة اجتماعية متجانسة ومستقلة وقائمة بذاتها والتى يسودها وحدة النمط الفكرى والعواطف والشعور القوى بالانتماء إلى المجتمع أو على حد تعبير دوركيم تلك المجتمعات التى تتميز بقوة الضمير الجمعى بحيث يصير السلوك سلوكا منحرفا اجراميا عندما يؤذى بقوة الضمير الجمعى (١).
ويميل هذا الارتباط الوثيق بين طبيعة التضامن الاجتماعى وفاعلية دوره الايجابى فى مجال الضبط الاجتماعى إلى الضعف التدريجى كلما اتجه التضامن الاجتماعى نحو النمط الذى يرتكز على العلاقات التعاقدية اللاشخصية بحيث يصير دوره سلبيا إلى حد كبير كما هو الحال فى المجتمع المتحضر غير المتجانس . فالمجتمع التقليدى يقف على طرفى نقيض مع المجتمع الحديث المتحضر من حيث نوع التماسك وأساليب الضبط . فوسائل الضبط التقليدى مثل إطلاق الشائعات والثرثرة والغيبة تضعف فى المجتمع المتحضر ، كما تضعف الجزاءات الأخلاقية التى تلعب دوراً كبيراً فى المجتمعات القروية والمجتمعات التقليدية على العموم (٢). ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى هذه المجتمعات حيث تتعدد الأسس التى تقوم عليها العلاقات مثل القرابة والمصاهرة والجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة . فهذه المجتمعات تقوم على العموم على أساس العلاقات الشخصية المباشرة أو علاقات المواجهة ، وهذه العلاقات تتدخل بصورة فعالة فى عملية المواءمة مع أنماط السلوك والقيم بحيث تتخذ قواعد العرف والتقاليد طابع القوانين الملزمة التى يشرف فى الغالب كبار السن من أعضاء المجتمع على تنفيذها بالاساليب والوسائل المقررة . « فالضبط الاجتماعى متضمن فى النسق الاجتماعى وهو حصيلة العلاقات القرابية والاقتصادية والسياسية والشعائرية » (٣) .

1—Ibid., pp. 66—73

(٢) أبوزيد ، أحمد : البناء الاجتماعى ـ الأنساق ـ الجزء الثانى ، صفحة ٤٣٦

3—Firth, R., «Social Anthropology», in, *Encyclopaedia Britanica*, part 20

واستناداً إلى كل ما سبق يمكن القول أن المجتمع النوبى يمر بمرحلة تغير اجتماعى تستدعى ظهور عمليات جديدة للتكيف الثقافى والاجتماعى لإعادة بناء المجتمع بطريقة تتلاءم مع الظروف الجديدة التى وجد فيها والتى تهدف إلى إدماجه إقتصاديا وسياسيا فى المجتمع القومى وما استتبع عملية التهجير من خروج النوبيين من العزلة النسبية التى كانوا يعيشون فيها . فالبناء الاجتماعى الداخلى للمجتمع التقليدى يرتبط إرتباطاً وثيقا بوضعه داخل المجتمع الكبير بحيث يكون لتلك العلاقة أثر حاسم فيما يتعلق بتجديد بنائه الداخلى (١) . وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة والبحث .

وقد اعتمدت الدراسة على المزاوجة بين الطريقة الأنثروبولوجية والسسيولوجية . واستغرقت الدراسة الواقعية أحد عشر شهرا ونصف على فترتين ، سبقتها دراسة إستطلاعية دامت خمسة عشر يوما . بلغت الفترة الاولى أكثر من ثلاثة أشهر من سبتمبر إلى نهاية ديسمبر عام ١٩٦٥ ، والفترة الثانية ثمانية أشهر ونصف ابتدأت من يوليو عام ١٩٦٦ إلى ١٧ مارس عام ١٩٦٧ . وقد استعنا بعدد من الاخباريين من كبار السن وغيرهم من المقيمين إقامة دائمة فى القرى ممن لديهم معرفة دقيقة بمختلف نواحى الحياة الاجتماعية فى القرى الأصلية بالإضافة إلى غيرهم من المقيمين فى مدينة الاسكندرية الذين لديهم معلومات تفيد فى موضوع الدراسة وخاصه عن الفترة السابقة لهجرتهم من القرى للعمل فى المدينة . وقد اتصلنا بغالبية الجمعيات النوبية فى المدينة . كما إعتمدنا على الإحصائيات والسجلات الرسمية عن النوبة الأصلية والجديدة وبعض ما كتب عن تاريخها للتعرف على تكوين المجتمع وتأثير الأحداث التاريخية فى تشكيل العلاقات بين القبائل وفى النظم الاجتماعية .

وقد تركزت الدراسة الواقعية فى ثلاث قرى هى دابود الكنزية والمالكى العربية والجنينة والشباك النوبية إلى جانب قرى أختيرت للمقارنة ودراسة نقاط

1– Pitt Rivers, J., (ed.) op. cit., pp 11—19

معينة . وهذه القرى هى دهميت والامبركاب وقورته ثالث والسيالة والمحرقة (من قرى الكنوز) والسبوع وشاترمه والسنقارى ووادى العرب (بقية القرى العربية) وتوشكى وأبوسمبل وبلانه وأدندان (من قرى النوبيين) .

ومن أسباب إختيارنا لهذه القرى الثلاث ، أن قريتى دابود والجنينه والشباك تشغل كل منها مكانا واحدا ومتباعدة فى المكان عن القرى المجاورة لها فضلا عن صغر حجم سكانها بالنسبة لبقية القرى . فلم تفقد الجنينة والشباك أو دابود تمايزها ووضوحها الإقليمى . ولم تكن هناك أراضى زراعية فى النوبة الأصلية لكل من القريتين نشأت نتيجة لمشروع من مشروعات الرى الموسمية أو الدائمة كما حدث بالنسبة لبعض القرى الاخرى . ومن ثم فهى تعبر عن نمط الإقتصاد التقليدى النوبى ويضاف إلى ذلك وجود عدد من كبار السن وغيرهم المقيمين إقامة دائمة فى القرى ولم يهاجروا للعمل فى المدينة ، مما أتاح لهم معرفة دقيقة عن مجتمعاتهم المحلية وعن غيرها من القرى المجاورة وهو ما يتوفر فيهما أكثر من غيرهما من القرى .

وفيما يتعلق بقرية المالكى العربية فإن من أسباب إختيارنا لها للدراسة المركزة — إلى جانب ما سبق — موقعها . فهى تقع فى مكان واحد مع ثلاثة قرى عربية أخرى هى السبوع والسنقارى وشاترمه . وهذا يتيح لنا التنقل بسهولة بين هذه القرى والاتصال الدائم بسكانها . ويعنى ذلك تغطية قرى العرب النوبيين خاصة وأن إقامتنا بها لم تمنعنا من الإنتقال والإقامة بضعة أيام وعلى فترات متقاطعة فى قرية وادى العرب القرية الخامسة العربية .

ويضاف إلى ذلك أن الإقامة فى قرية المالكى ييسر لنا الإنتقال إلى مجموعتى القرى المجاورة لها دون استخدام المواصلات . والمجموعتان من قرى النوبيين وتتألف كل مجموعة منها من ثلاث قرى . الاولى هى كروسكو وأبوحنضل والريقة ، والثانية هى الديوان والدر وقته وتنقاله . ومن ثم توفر الإقامة فى المالكى سهولة الإنتقال إليها لغرضين أساسيين : الاول هو التعرف على وجود

إختلاف من عدمه بين هذه القرى وقرى النوبيين الأخرى . والثانى هو التعرف على أثر تكتل وتجمع سكان عدد من القرى فى المكان وما نتج عن ذلك من فقدان القرية لوحدتها الاجتماعية وأثر هذا كله فى العلاقات بين القبائل التى تقيم فيها من ناحية وفى العلاقات بينها وبين سكان القرى الأخرى .

ويشير ذلك إلى الاتجاه الثانى للدراسه الواقعية وهو الإنتقال إلى غالبية القرى الكنزية والعربية والنوبية والإقامة فى كل منها بضعة أيام قليلة (ثلاثة أو أربعة أيام متصلة أو متقطعة تبعا لتوفر مكان الإقامة) . لذلك تنقلنا وأقمنا فى غالبية القرى فيما عدا عدد قليل منها وهى قرشه وجرف حسين وماريا ومرواو وقورته أول وقورته ثان (قرى كنزية) وقسطل وابريم وتوماس وأرمنا (قرى نوبية) .

ومن ناحية أخرى اهتمت الدراسة بالقرى التى لها علاقة بنقاط معينة ، وهى القرى التى تجاورت فى المكان والقرى التى تكتل سكان كل قرية منها فى مكان واحد ، والقرى التى أنشئت فيها مشروعات الرى الموسمى والدائم فى المنطقة الأصلية .

ويعرف سكان بلاد النوبة عامة بالنوبيين . ويشير ذلك إلى أن لفظ النوبيين يستخدم فى الإشارة إلى سكان بلاد النوبة جميعاً بما فيهم الكنوز والعرب ، فى الوقت الذى يستخدم فى الإشارة إلى سكان قرى القسم الجنوبى من المنطقة النوبية الذين يشار إليهم « بالفاديجه » . وعلى الرغم من أن التسمية « الفاديجه » يمكن إستخدامها فى الإشارة إلى هؤلاء السكان عندما نشير إليهم تميزا عن الكنوز والعرب فإننا لم نستخدمها وإن كان هناك بعض الباحثين قد استخدموها فى دراساتهم لبلاد النوبة . « فالفاديجه » يستخدمها الكنوز والعرب فى الإشارة إلى هؤلاء النوبيين تأكيداً لعلو منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية عنهم وكلفظ من الألفاظ النابية الذى يثير النوبيين عند سماعهم له . فاللفظ بالنسبة للكنوز والعرب يشير إلى منزلة ومكانة اجتماعية محددة وفى الوقت ذاته

يتضمن الإهانة والتجريح لسكان تلك القرى . وهذا ما يدعونا إلى عدم استخدامه . لذلك رأينا أن نستخدم لفظ النوبيين عند الإشارة إلى سكان بلاد النوبة عامة ، وأن نسبقه بلفظ قرية (مثال ذلك قرية من قرى النوبيين) عندما نعنى سكان قرية أو قرى ذلك القسم الجنوبى فقط .

ومن ناحية أخرى رأينا من الأفضل منذ البداية أن نحدد المقصود من بعض المصطلحات النوبية التى تستخدم وهى الأسرة والعائلة والأولاد والبيت .

فالأسرة تتألف من الأبوين (الزوج والزوجة) وأولادهما غير المتزوجين. والعائلة تتألف من الأبوين وأبنائهما المتزوج منهم وغير المتزوج وبناتهما غير المتزوجات .

والأولاد هى تلك الجماعة القرابية التى تتألف من عدد من العائلات التى يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة الناشئة من إنحدارهم من سلف واحد مشترك وغيرهم الذين ينتمون إليه عن طريق الإناث العاصبات لهذا السلف اللاتى تزوجن من رجال من خارج المجتمع النوبى .

والبيت هو الجماعة القرابية التى تتألف من عدد من الأولاد التى يجمع جميع أفرادها الإنتماء القرابى الواحد إلى مؤسس البيت وغيرهم الذين ينتمون إليه عن طريق زواج الإناث العاصبات لمؤسس البيت .

الفصل الأول

النوبيون

إذا أراد الباحث أن يتعرف على التكوين السلالى للنوبيين فى الإقليم الحالى بمنطقة كوم أمبو ، فانه من الضرورى الرجوع إلى منطقة النوبة جنوبى سد أسوان ، تلك المنطقة التى عاش فيها النوبيون آلاف السنين والتى تعرضت لغزوات وهجرات أثرت فى تكوينهم السلالى . فقد تعرضت النوبة المصرية لغزوات وهجرات متنوعة من مختلف الجهات المحيطة بها غربا وشرقا وشمالا وجنوبا منذ أقدم العصور . وكانت الثورة المهدية عام ١٨٨١ آخر هذه الغزوات التى تم بعدها تحديد الحدود السودانية المصرية واستقرت الأحوال فى النوبة (١) .

ولا يمكن للباحث أو الدارس للمجتمع النوبى أن يهمل الأحداث التاريخية التى مرت ببلاد النوبة فى المنطقة الأصلية فى مختلف العصور القديمة والحديثة . فقد أثرت هذه الأحداث تأثيراً عميقا فى المجتمع النوبى وشكلته بطابع مميز يتمثل بشكل واضح فى التعقيد السلالى لجماعاته المختلفة وتعدد الجماعات التى تعرف بالقبائل واختلاف أصولها ، وفى إنقسام المنطقة النوبية إلى ثلاثة أقاليم يعيش فيها الكنوز والعرب والنوبيون . وكان لها آثار عميقة فى العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين وبين القبائل عامة . ومن ثم فلا مناص من الإلمام بهذه الأحداث التاريخية وتتبعها لادراك نتائجها وآثارها فى العلاقات بين الجماعات والقبائل لما لها من دور بالغ الأهمية فى تشكيل بناء المجتمع النوبى القديم حتى يتسنى لنا إدراك مدى فاعليتها فيما يعترى المجتمع النوبى من تغيرات ومعرفة كيفية مواجهته للظروف الجديدة والتكيف معها .

---

(١) نعوم شقير – تاريخ السودان – الجزء الأول صفحة ٦٧ وصفحة ٦٨

أولا : تاريخ التكوين السلالى للجماعات النوبية

١ – الهجرات القديمة :

تقع بلاد النوبة الأصلية بين مصر فى الشمال والسودان وافريقيا فى الجنوب، وبلاد قبائل البجه (١) فى الشرق والصحراء الكبرى فى الغرب . وكانت تخضع للتأثيرات الثقافية والسلالية من مصر والسودان فضلا عن هجرة بعض جماعات البجة اليها من الشرق (٢) وقد أرغمت البيئة الطبيعية والصحارى المحيطة بها شرقا وغربا بعض المهاجرين والغزاة على الاستقرار فيها على الرغم من الظروف البيئية والجغرافية البالغة الصعوبة وضيق الرقعة الزراعية .

ونتيجة لذلك صار التكوين السلالى للجماعات النوبية معقداً تماما مما أدى إلى اختلاف آراء العلماء وتناقضها – وخاصة علماء القرن التاسع عشر – الذين تناولوا أصول النوبيين . فقد رأى البعض أنهم فى الأصل شعب نازح من الجنوب تغلب عليه المميزات والصفات الافريقية ثم تعرض لهجرات قوقازية من الشمال والشرق والغرب . ورأى البعض الآخر أنهم فى الأصل شعب قوقازى تأثر ببعض الهجرات الافريقية أو دخلته الدماء الافريقية من الجنوب كما هو الحال

---

(١) قبائل البجة هى التى تقيم فى الأراضى الواقعة بين البحر الأحمر شرقا ونهر عطبرة ثم النيل الأكبر غربا ، وتمتد من المنحدرات الشمالية لهضبة الحبشية فى الجنوب إلى نهاية محافظة أسوان فى الشمال . وتتكون من عدة قبائل منها : البشارية والعبابدة والامرأر والهندندوه ، وهى من السلالة الحامية .

محمد عوض محمد – المصدر السابق – صفحات ٢٣ – ٣٧

(٢) وقد ذكر المقريزى أنه عند دخول الجماعات العربية من بنى أمية عند هربهم إلى النوبة كان فيها «خلق من البجه يعرفون بالرنافج انتقلوا الى النوبة قديما وقطنوا هناك وهم على حدتهم فى الرعى واللغة لا يخالطون النوبة ولا يسكنون قراهم وعليهم وال من قبل النوبة» .

(المقريزى – الخطط المقريزية – المجلد الأول – الجزء الثالث – صفحة ٣٣٨ – منشورات مكتبة العرفان / لبنان) .

فى سائر وادى النيل عن طريق تجارة الرقيق(١).

وكتبت الكتابات الكثيرة عن بلاد النوبة فى الأزمنة القديمة وعن لغتهم وما لها من الاتصال بلغات تشبهها من قريب أو بعيد فى مناطق أخرى من حوض النيل (٢) وعن الآثار فى مناطق أخرى من الوادى ، والمقارنة بين السلالة النوبية والسلالات الأخرى فى الشمال وفى الجنوب ، والأطوار المختلفة التى مرت ببلاد النوبة وعن أصل اللغة النوبية ، وعن الصلة بين الثقافة النوبية فى الشمال وفى اقليم مروى فى الجنوب . وعلى الرغم من هذا كله لم تصل هذه الكتابات إلى حل لواحدة من هذه المشاكل بل زادتها صعوبة وتعقيداً (٣) .

ويرجع الفضل فى الكشف عن أصول النوبيين ووضع حد للآراء المتناقضة فى هذا الشأن إلى البعثة العلمية لدراسة آثار النوبة فى الفترة ما بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٠ (٤) . وقد تمكنت هذه الدراسات من التعرف على العناصر السلالية الرئيسية التى يتميز بها النوبيون من خلال التاريخ السلالى لبلاد النوبة فى ضوء المراحل الثقافية التى مرت بها كما تتمثل فى الآثار المختلفة التى عثر عليها فى مختلف بلاد النوبة وبمقارنتها بمثيلتها التى عثر عليها فى المدن والقرى المصرية(٥) . وقد اعتمدت

---

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالى : سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٥٦ صفحة ٣٩٣

(٢) يقيم المحس والسكوت والدناقلة فى السودان الشمالى. وينتمون الى النوبيين. وتعرف مناطقهم بالنوبة العليا . ولغة المحس والسكوت هى لغة النوبيين ، ولغة الدناقلة هى لغة الكنوز .

(٣) محمد عوض محمد ، المصدر السابق ، صفحتا ٣٨٦ ، ٢٨٧

(٤) طبعت هذه الدراسات تحت عنوان :

Archaeological Survey of Nubia, Reports for 1907 — 1908, 1908 – 1909, and 1909—1910, National Printing Department, 1910.

(٥) وقد إعتمد تصنيف Reisner على المراحل التاريخية والثقافية التى مرت بها مصر وهى :
=

الدراسات الاركيولوجية على محتويات المقابر ونماذجها ومواقعها ومميزاتها والأوانى الفخارية وغيرها من الادوات حيث رأت أنه لايمكن الاعتماد على المعابد المنتشرة فى بلاد النوبة لتعرضها للهدم (١) . وقد أكدت المقارنة على أنه لايوجد اختلاف ما بينها وبين مثيلاتها فى المدن المصرية ، وخاصة آثار عصور ما قبل الأسرات . فالمقابر ومحتوياتها ومواقعها ومميزاتها التى عثر عليها فى بلاد النوبة تمثل ثقافة مشابهة تماما للثقافة المصرية التى كانت سائدة فى عصور ماقبل الأسرات . فان عادات الدفن والحرف اليدوية مشابهة تماما لمثيلتها التى عثر عليها فى المقابر المصرية مما يؤكد أن النوبيين المصريين فى العصور الاولى — عصور

= (١) عصور ما قبل الاسرات Predynastic periods (المبكرة والوسطى والمتأخرة) .

(٢) فترة الأسرات الأولى : الأسرات الثلاثة أو الأربعة الأولى (الجماعة أ A-group)

(٣) الدولة القديمة : من الاسرة الرابعة الى الاسرة السادسة (الجماعة ب B-group)

(٤) الدولة الوسطى : من الاسرة السابعة الى السادسة عشر (الجماعة ج C-group)

(٥) الدولة الحديثة : من الاسرة السابعة عشر الى العشرين (الجماعة د D-group)

(٦) الفترة الاخيرة : من الاسرة العشرين إلى الاسرة الثلاثين .

(٧) العصر الرومانى (٨) العصر البيزنطى (الجماعة س X-group)

(٩) العصر القبطى

Reisner, George A. *Archaeological Survey of Nubia*, Report for 1907—1908, vol. I, pp. 5—6

وبالمثل كان تصنيف Elliot Smith للجماعات النوبية وإن كان يختلف مع ريزنر فى أسمائها .

Smith, Elliot, «The Racial Problem» in, *Ibid.*, Report for 1907—1908, Vol. II, 1910

1 — Reisner, op. cit., p. 6

ما قبل الاسرات والاسرات الثلاثة الاولى ـ سلالة واحدة . وأن مصر وبلاد النوبة كانتا تكونان منطقة سلالية وثقافية واحدة . وقد أكدت دراسات ريزنر Reisner أيضا على أن المجموعات الاركيولوجية التى صنفها فى مراحل وفقا للعصور المختلفة التى مرت بمصر ، أن الجماعة النوبية تتفق وتتشابه مع مثيلتها فى مصر ليس فقط فى عصور ما قبل الأسرات والأسرات الأولى وانما تتشابه معها أيضا فى الدولة الحديثة والعصر الرومانى والعصور المسيحية والاسلامية . فى حين تختلف عنها فى عصور الجماعات ب ، د ، س . لذلك فان الجماعتين ب ، د كانتا فى الفترة التى تمتد من الاسرات الأولى إلى الدولة الحديثة ، والجماعة س ما بين الفترة التى تمتد من العصر الرومانى إلى العصر القبطى (١) .

وقد أكدت دراسات اليوت سميث النتائج التى توصل اليها ريزنر. فقد دلت دراساته على أن بلاد النوبة لم تسكن منذ فجر التاريخ وطنا أصليا للجنس الافريقى. وأن محتويات القبور والعناصر المتخلفة عن النوبيين ومقاييس الهياكل والعظام المختلفة تدل على أن النموذج الفيزيقى النوبى لايختلف عن مثيله فى مصر العليا فى تلك الفترة .

وقد أكدت أيضا أنه فى تاريخهم التالى لايوجد هناك اختلاف عن هذا النموذج ومميزاته وملامحه أو تلاشيه على الرغم من دخول بعض العناصر الافريقية فى العصور التالية لفترة ما قبل الاسرات . فان سكان مصر هم الطبقة الأولى Substratum التى كانت تعيش فى الأصل فى بلاد النوبة (٢) .

---

1 – Ibid, pp. 313 – 319

وقد ذكر بوركهارت أن أهل المنطقة النوبية كانوا يعبدون الآلهة المصرية قبل ان تستقر هذه الآلهة بزمن طويل فى معابد الكرنك والقرنة الضخمة التى توحى الظواهر كلها بأنها أقدم المعابد المصرية اطلاقا . وقد بنى رأيه هذا على ماشاهده أثناء رحلته فى معبد الدر وغيره ومن رسومات للآلهة المصرية الفرعونية والملوك التى تتشابه مع ماهو مرسوم على المعابد الفرعونية فى مختلف المناطق الأثرية فى مصر.

بوركهارت ، جون لويس — رحلات فى النوبة — صفحتا ٢٤و٢٥

2–Smith, Elliot, op. cit., p. 15

وتدل الشواهد التاريخية على أن دخول العناصر الافريقية إلى بلاد النوبة ارتبط بمدى ضعف وقوة الدولة المصرية. فضعف الدولة المصرية ساعد على دخول العناصر الافريقية من الجنوب وخاصة جنوب الجندل الثانى حيث كان المصريون القدماء يصورون السكان المقيمين جنوبه فى صورة زنوج يطلقون عليهم « نهس » وتعنى أهل الجنوب . وكان يحرم عليهم تعدى الجندل الثانى ودخول مصر أى بلاد النوبة(١) .

وعلى الرغم من هذا فموقع بلاد النوبة الجغرافى قد أتاح انتقال الزنوج أو شبه الزنوج Negroids من الجنوب الى داخل البلاد خاصة عند ضعف الدولة المصرية كما حدث فى الفترة ما بين الاسرة الرابعة والاسرة السادسة ، وفى نهاية الدولة الفرعونية القديمة وفى أثناء الامبراطورية الاثيوبية عندما كانت بلاد النوبة ومصر خاضعة لسيطرة هذه الامبراطورية ، وقد أدت هذه الهجرات والغزوات المختلفة الى اكتساب السلالة المصرية التى كانت تقطن بلاد النوبة فى عصور ما قبل الاسرات والاسرات الاولى بعض العناصر الفيزيقية الافريقية .

فبلاد النوبة ـ من وجهة النظر السلالية ـ تقع فى الاقليم الجنوبى من منطقة أفريقيا القوقازية Caucasian Africa بالقرب من أفريقيا الزنجية Negro Africa (٢) .

1—Akiel, M.F., *New light on the Racial Geography of lower Nubia*, Ramses Press, 1956. p. 13

(٢) حدد بعض العلماء الانثربولوجيين المنطقتين عن طريق خط وهمى للتمييز بين المنطقتين اللتين تقطنهما السلالة القوقازية الحامية والسلالة الزنجية . ويمتد هذا الحد الفاصل من السنغال فى غرب افريقيا متجها إلى الشرق مارا بجنوب الخرطوم ، ثم بجنوب الحبشه إلى المحيط الهندى بالقرب من ممبسة .

Ammar, Abbas, «The Physical, Ethnographical, Cultural and Economic Bases of The Unity», in, Abbas Ammar and others, *The Unity of the Nile Valley*, Government Press, Cairo 1947 p.12

فقد أكدت المجموعات الاركيولوجية على أنه قد دخلت العناصر أو المميزات الافريقية فى فترتين . الاولى بعد اضمحلال الأسرة الثالثة وبداية الاسرة الرابعة وفقدان مصر سيطرتها على بلاد النوبة . وهذه هى الفترة الاولى لدخول العناصر أو المميزات الافريقية بلاد النوبة . وقد أطلق ريزنر على سكان بلاد النوبة فى هذه الفترة «الجماعة ـ ب B . group» (١) ، واليوت سميث «Archaic group» (٢) تمييزا بينها وبين «الجماعة ـ أ» . وقد استدل كل منهما على ذلك بالاعتماد على الاختلافات الثقافية بين المجموعتين كما تؤكده الآثار التى عثر عليها فى المنطقة وعلى الخصائص الفيزيقية التى تؤكدها الدراسة الانثروبولوجية للهياكل والعظام التى عثر عليها . فقد وجد أن هناك تعديلا ملحوظا فى خصائصها الفيزيقية عن خصائص الجماعة أ . (٣) والثانية حدثت نتيجة للهجرات الأخرى لقبائل إفريقية من الجنوب فى أواخر الدولة المصرية القديمة وتزايدت بعد الدولة المصرية الوسطى نتيجة لضعف الدولة المصرية وخضوع بلاد النوبة لسلطة الرؤساء المحليين الذين تقاسموا بلاد النوبة فيما بينهم . وقد أثرت هذه الهجرات فى تشكيل المميزات السلالية للسكان وامتصاص الجماعات النوبية لأفراد الجماعات الوافدة . وعلى الرغم من دخول عناصر سلالية أخرى عن طريق الهجرات من الصحراء الشرقية وأخرى قليلة من الشمال ، فان العامل الأساسى فى تشكيل المميزات الفيزيقية لسكان بلاد النوبة فى هذه الفترة هو الامتزاج والتمثيل بين سكان بلاد النوبة المصريين فيما قبل الأسرات والأسرات الثلاثة الاولى وبين الزنوج وشبه الزنوج «Negroid» (٤) . وقد أطلق ريزنر على سكان بلاد النوبة فى هذه الفترة «الجماعة ـ ج C. group» ، وسميت الجماعة الوسطى «Middle group» .

وقد استطاعت مصر فى ظل الأسرة الثانيه عشرة إلى فترة الدولة الحديثه أن

1—Reisner, op. cit., p. 347

2—Smith, op. cit., p. 18

3—Smith, op. cit., 34

4—Akiel, M.F., op. cit., p. 14

تعيد لبلاد النوبة سماتها المصرية السلالية والثقافية . وقد كان من نتيجة ذلك القضاء على القبائل الافريقية وهجرتهم إلى جنوب بلاد النوبة إلى ما بعد الشلال الرابع . واستقر المصريون مع القبائل الأخرى فى المجتمعات المحليه . وتم بذلك تمصير بلاد النوبة وإنتشار الثقافة المصرية . وكان من نتائج ذلك مصاهرة الجنود والتجار وأفراد الطبقة الحاكمة من المصريين للقبائل الموجودة مما أدى إلى ظهور سلالة مختلطة هى الجماعة ـ د D – group » (١) .

وهناك هجرة زنجية أخرى من السلالة النيلية Nilotic stock حدثت فى عصر الرومان وهى هجرة جماعات من الإفريقيين الذين يتميزون بطول القامة. ومن المحتمل أن يكونوا من أهالى النوبا بجبال كوردفان الجنوبية . وفى نفس هذه الفترة هاجرت أيضا بعض الجماعات من قبائل البجه المقيمة فى الصحراء الشرقية وبعض القبائل الليبية من الصحراء الغربية . ومن ثم فإن هذه الفترة السابقة لعهد النوبيين بالمسيحية كانت تتميز بدخول عناصر ومميزات إفريقية أخرى بالإضافة إلى العناصر الحامية أو النيلية الحامية . ويعرف سكان هذه الفترة «الجماعة س X-group» وتتميز جماجم هؤلاء السكان بانها أطول إلى حد ما عن جماجم الجماعات التى عثر عليها فى مصر وبلاد النوبة ، كما تتميز بضيق عرضها بالنسبة لطولها وبروز الفكين والانف العريضة .

يتضح من هذا كله أن موقع المنطقة النوبية الأصلية ومجاورتها للقبائل الإفريقية فى السودان قد أدى إلى أن تكون بلاد النوبة مسرحا لامتزاج المميزات السلالية الافريقية والقوقازية . فقد عاش فيها المصريون وتبادلت معهم الشعوب الافريقية الإقامة فيها فى فترات متتالية . وبالاضافة إلى ذلك بعض القبائل القوقازية التى هاجرت إليها من الصحراء الشرقية والصحراء الغربية . وكان من نتيجة ذلك ما يتميز به المجتمع النوبى من الإمتزاجات السلالية المعقدة والجماعات غير المتجانسة (٢) . وعلى الرغم من هذا الامتزاج المعقد فالدراسات الاركيولوجية والانثروبولوجية قد أكدت أن أصول النوبيين فى السلالات

1— Ibid, pp: 15—16

2— Akiel, Ibid, p. 17

القوقازية عريقة قديمة ، وأن الصفات الإفريقية التى قد نراها أحيانا بينهم هى العنصر الطارىء الدخيل (١). فقد كانت مصر وبلاد النوبة موطن القوقازيين كما دلت على ذلك مختلف الآثار التى عثر عليها فى المنطقة من العصور القديمة وأنهم جزء من السلالة التى تعرف « السلالة السمراء Brown race » (٢). وعلى الرغم من تعدد السلالات والجماعات التى دخلت بلاد النوبة ، فالأقليم النوبى كان لديه مقدرة كبيرة على إمتصاص العناصر الغريبة التى دخلته ، وعلى تمثيلها تمثيلا كاملا حتى تندمج إندماجا تاما فى سائر سكانه . وهذه الخاصية وإن كانت معروفة فى مصر فانها أكثر ظهورا فى بلاد النوبة . ومما يدل على هذا فانه على الرغم من هذه الغزوات والهجرات فقد ظل النوبيون فى تاريخهم الطويل متمسكين بثقافاتهم وبلغتهم الخاصة (٣) .

ب ـ الهجرات العربية :

إعتنق النوبيون المسيحية فى القرن السادس الميلادى . واستمروا على دينهم إلى القرن الرابع عشر عندما إعتنق ملك النوبة الإسلام وأسلمت جميع رعيته . فلم يعتنق النوبيون الاسلام عند زحف الجيوش الاسلامية على بلادهم عام ٦٤١ م ، وانما ارتضوا بدفع الجزية التى اتفق عليها عمرو بن العاص مع عظيم النوبة لانهاء حالة الحرب بينهم وبين المسلمين ، واحتفاظ النوبيين واستمرارهم على النصرانية . وكانت تسمى هذه الجزيه « البقط » وكثيراً ما أدى عدم تنفيذها أو المماطلة فى دفعها إلى محاربتهم وإرغامهم على دفعها (٤) .

فى أثناء هذه الفترة دخلت بعض بطون من قبيلة ربيعة وقبيلة جهينه المنطقة النوبية وانتشرت فى الأقليم الشمالى واستقرت فيه . وكانت قبيلة « بنى كنز »

(١) محمد عوض محمد — المصدر السابق — صفحة ٢٩٩ .

2- Haddon, A.C., *The Faces of Man*, Cambridge, 1942. p. 37.

(٣) محمد عوض محمد ، المصدر السابق ، صفحتا ٢٨٤/٢٨٥

(٤) نعوم شقير ، تاريخ السودان ، الجزء الثانى صفحات ٣٩ — ٥٥

أكبر القبائل وأقواها وحدث إندماج بينها وبين النوبيين المقيمين فى قرى هذا الاقليم عن طريق المصاهرة . (١) فانتشرت اللغة العربية ، ويقال إن سكان هذا الاقليم أطلق عليهم الكنوز نسبة اليهم (٢) وقد قدم عرب بنى كنز فى الاصل من صحارى نجد حين انتشرت القبائل العربية القادمة من الشرق . ويذكر بوركهارت أن قبيلة النصرلاب المقيمة فى قرية الأمبركاب وقبيلة أبو هور المقيمة فى قرية أبو هور ينتمى أفرادها إلى رجال من عرب بنى كنز . ويذكر أيضا أن من العرب الوافدين من الشرق البدو الذين كانوا يقيمون بجوار بغداد ويعرف أحفادهم « البغدادية » فى قرية دهميت والأمبركاب (٣) . ومن هذه القبائل أيضا التى انتشرت فى المنطقة من الجندل الاول إلى الجندل الثانى قبيلة الجوابرة (٤).

وفى القرن الثامن عشر دخلت بعض الجماعات من قبيلة عرب العليقات

(١) إزدادت المصاهرة بين العرب والنوبيين . ويقول ابن خلدون أنه انتشر إحياء العرب من جهينة فى بلاد النوبة وأستوطنوها وملكوها وملئوها عيبا وفسادا وذهب ملوك النوبة إلى مدافعتهم (العرب) فعجزوا ثم صاروا إلى مصانعتهم بالمصاهرة .

(٢) ويقال أن تسميتهم بالكنوز نسبة إلى أبو المكارم هبة الله رئيس قبيلة ربيعة العربية = فى أسوان عندما أطلق عليه الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله « كنز الدولة » عندما ظفر بأبى ركوة الخارج على الخليفة . ولقد إنصرف الإسم إلى أتباعه ورعيته ولازم سكان هذا الاقليم . المقريزى — الخطط المقريزية — المجلد الأولى — الجزء الثالث — منشورات مكتبة العرفان/ لبنان — صفحة ٣٢٨) . وقد جاء الكنوز من نجد والعراق فى حين جاء غيرها من الجماعات العربية من مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية .

(٣) بوركهارت — المصدر السابق ـ صفحة ٢٣

(٤) يذكر بوركهارت أنه كان لأفراد قبيلة الجوابره سلطة وسيادة فى الاقليم النوبى واقليم الدناقلة والمحس فى شمال السودان . وكان بينهم وبين القبائل النوبية والعربية الأخرى مثل قبيلة الغربية صراع وحروب مما أدى إلى جلاء الجوابره عن الاقليم النوبى الى اقليم دنقله . وما زال بعض الجماعات منهم يقيم فى قرية الدر . (بوركهارت ـ المصدر السابق ـ صفحة ١١٧) .

واستقرت فى المنطقة الوسطى التى عرفت بمنطقة وادى العرب . وقد انتقلت من وديان سيناء الجنوبية إلى بلاد النوبة حيث هاجرت جماعات عرب العليقات أصلا من الحجاز إلى شبه جزيرة سيناء واستقروا فى وديانها الجنوبية . وقد اشتغل معظم أفرادها فى نقل التجارة السودانية بين الشلال الأول والشلال الثانى مع خفارة الدرب الاربعينى الموصل إلى دارفور وأسيوط الممتد فى الضفة الغربية لنهر النيل (١) . كما كانوا يشتغلون فى تجارة الرقيق .(٢) وقد تركوا الرعى واستقروا فى المنطقة الوسطى عندما أهمل الدرب الاربعينى واستخدم النيل كطريق للمواصلات .ويرجع استقرارهم فى هذه المنطقة إلى قربهـا من كروسكو التى كانت ملتقى القوافل الوافدة من الشمال ومن الجنوب . وبعد استقرارهم فى المنطقة انتشروا فيهـا فتكونت القرى العربية الأخرى .

وعلى ذلك فالتأثير العربى من الناحية السلالية فى النوبة طفيف لأنه ليس من السهل ادراك كيف يؤدى استقرار بعض أفراد من القبائل العربية فى مختلف البلاد النوبية إلى تحوير أو تعديل فى المميزات الفيزيقية للجماعات النوبية . فالزواج غير الدائم والقليل بين أفراد الجماعات النوبية والعرب لايؤدى حتما إلى تعديل النوبيين لأنه من المعروف أن مثل هذا الامتزاج أو الاختلاط السلالى يتلاشى فى بضعة أجيال قليلة (٣) .

حـ - الهجرات إلى بلاد النوبة من الصحراء الغربية والشرقية

وقد هاجرت جماعات من الصحراء الليبية إلى داخل المنطقة النوبية واستقرت فى غالبية قرى القسم الجنوبى وفى قرية عربية واحدة هى شاترمه . ويتركز معظمها فى قرية توماس وعافية من قرى النوبيين . وهى قبائل لا يجمعها الانتماء القبلى إلى السلف الواحد المشترك ، وإنما ينحدر أفرادها من أسلاف لا تربطهم

(١) أحمد لطفى السيد — قبائل العرب فى مصر / العليقات والجعافرة وقبائل أخرى ١٩٣٥ صفحات ٨٢ ـ ٨٤

(٢) بوركهارت / المصدر السابق — صفحة ١٦

(٣) عقيل ، محمد فاتح / « بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية » — محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية — ١٩٥٩ .

علاقة قرابية . وتعرف هذه القبائل بالغربية أو الغربيات ، وباللغة الكنزية واللغة النوبية « تينوكى » وتعنى الوافدين من الغرب .

وقد استقر بعض الجماعات من العبابدة والبشارية (من البجة) الذين يقطنون الصحراء الشرقية فى القرى النوبية . ففى دراسة للدكتور رياض عن « أنماط إقتصاد العبابدة فى النوبة المصرية » (١) التى أجراها فى عامى ١٩٦٢/١٩٦٣ وجد أن هناك من العبابدة والبشارية من استقر فى بعض القرى النوبية ومنهم من اندمج مع سكان القرى وصاهروهم . وقد هجروا الرعى واعتمدوا على الزراعة وتربية الماشية مثل النوبيين فضلا عن امتلاك البعض منهم مساحات من الاراضى الزراعية . ومنهم الذين يعيشون فى نجوع خاصة بهم دون النوبيين وهم العبابدة المستقرون كما هو الحال فى قريتى المحرقة والسيالة ، ومنهم الذين يعيشون مع سكان القرى فى نجوعهم مثل قرية كروسكو وقرية الريقة نتيجة لعلاقات المصاهرة فيما بينهم . ويذكر أيضا أن هناك العبابدة شبه المستقرين الذين يعتمدون على الزراعة بالمشاركة مع النوبيين وتأجير العمال الصعايدة لزراعة الأرض لتوفير الأعلاف لحيواناتهم فى فصل الخريف والصيف إلى جانب الانتقال إلى مناطق الرعى داخل موطنهم الاصلى فى الصحراء الشرقية فى الشتاء والربيع . ويضاف إلى ذلك اعتمادهم على ما يحصلون عليه من نقود مقابل الفحم النباتى الذى يصنعونه داخل الصحراء . ويقيم هؤلاء العبابدة فى نجوع خاصة فى ماريا والعلاقى وقرية الدكة ، وفى نجع الحصايا الذى يقع بين قريتى الريقة وتوماس . وهناك فئة أخرى هى العبابدة الرعاة الذين يترددون على مناطق معينة فى الإقليم الكنزى والنوبى بالقرب من النجوع التى استقر فيها أقاربهم كما هو الحال فى القرى الواقعة بين كروسكو وأدندان . وينعدم ترددهم تماما على الإقليم العربى نتيجة لانعدام مناطق الرعى فى الضفة الشرقية والعداء الشديد بينهم وبين عرب العليقات الناتج عن المنازعات التى حدثت فى الماضى فى القرنين ١٩ ، ٢٠

1 - Riad, Mohamed, «Patterns of Ababda Economy in Egyptian Nubia», in *Symposium on Contemporary Nubia*, 1964

بخصوص إحتكار طرق القوافل بين مصر والسودان ومناطق الرعى حيث لم يكن عرب العليقات الرعاة فى ذلك الحين قد استقروا بعد فى منطقتهم وهجروا الرعى .

د ـ الاتراك (الكشاف)

وقد حدث إمتزاج طفيف آخر فى بلاد النوبة عندما كانت مصر وبلاد النوبة خاضعة للحكم العثمانى منذ عام ١٥١٧ م . فقد أرسل سليم الأول سرية من الجنود الاتراك عام ١٥٢٠ م إلى بلاد النوبة فاسسوا حاميات فى أسوان وأبريم لكى يقوموا على حراسة التخوم الجنوبية لمصر (١) . ولم يلتزموا قرية إبريم وإنما إنتشروا فى قرى الإقليم الجنوبى الممتد من قرية الديوان إلى قرية أدندان لاتساع الرقعة الزراعية فيه عن القرى الشمالية من ناحية ومقاومة القبائل الكنزية لهم من ناحية أخرى . وقد أطلق عليهم النوبيون «الكشاف» وتعنى الحكام . وانتقلت هذه التسمية إلى أحفادهم أفراد القبائل التى تكونت والتى تحمل أسماءهم . وقد صاهر هؤلاء الحكام والجنود القبائل النوبية (٢) . فعلى سبيل المثال فان كثيراً من سكان قرية الدر وقرية إبريم أتراك انحدروا من جنود البوسنة (البشناق) الذين أرسلهم سليم الأول للاستيلاء على البلاد (٣) . ويمتاز أفراد هذه القبائل (الكشاف) بالبشرة الأخف سواداً عن النوبيين .

وكان من الشائع أن تتسمى القبيلة باسم موطن مؤسسها أو الاتجاه الذى وفد منه إلى داخل بلاد النوبة . فالقبائل الكنزية تعرف « بالماتوكية » وتعنى الوافدين من الشرق على أساس أن مؤسسى غالبية القبائل الكنزية قد وفدوا من

(١) نعوم شقير — المصدر السابق — صفحة ١٠٨

(٢) يذكر بوركهارت أن الكشاف وأتباعهم كانوا يتزوجون مايشاءون من بنات النوبة وهى طريقة لجأوا اليها لإبتزاز أموال رعاياهم ، ذلك أنهم إذا عرفوا أن لأحد أغنيائهم فتاة بلغت سن الزواج طلبها الحاكم لنفسه عروسا ، وقلما يجرؤ والدها على رده بل أنه ليزهو أحيانا بهذا الشرف ، ولكن سرعان ما يجر عليه الخراب والإفلاس لأن صهره القوى يسلبه كل ما يقتنيه بحجة أنه يقدمه هدية لإبنته وهكذا نجد للحكام جميعاً أزواجا منبثات فى معظم القرى الكبيرة ولحسين كاشف أربعون ولدا تقريبا عشرون منهم تزوجوا بهذه الطريقة (بوركهارت — صفحا ١٢١/١٢٢) .

(٣) بوركهارت ـ صفحة ٢٧

موطنهم الأصلى نجد والعراق . وهناك بعض القبائل التى تدل أسماؤها على الموطن الأصلى لكل من مؤسسيها . ففى عنيبة وقته وابريم وتوماس يقيم أفراد قبيلة «الجراب» حيث جاء جدهم من الحجر ، وكان من جنود سليم الأول . وبالمثل قبيلة «أبذرجانات» التى تنتشر فى أبو سمبل والديوان والدر وتنقاله وتوماس ، وقبيلة «كورداب» ، وقبيلة «عنتبلية» . وهناك من القبائل التى تدل أسماؤها على الرتب العسكرية لمؤسسيها فى الجيش التركى مثال ذلك قبيلة «القائم مقاماب» وقبيلة «الشاويشاب» وقبيلة «الطوبشياب» . ويذكر هرتزوج Herzog أن الرحالة فى القرن ١٩ أشاروا فى كتاباتهم إلى الأصول الكردية والبلقانية لتلك القبائل وأن أفرادها يفتخرون بتلك الأصول(١) .

وكانت تجارة الرقيق منتشرة فى بلاد النوبة لاشتغال تجار عرب العليقات بها من أواسط وجنوب السودان إلى الشمال فى مدينة أسوان . وفى الوقت الحاضر هناك بعض منهم فى بلاد النوبة تبدو المميزات الافريقية واضحة كل الوضوح فى ملامحهم الجسمية وهى الانف العريضة والشفتان الغليظتان والشعر المجعد . وقد حدث أن تزوج بعض النوبيين من نسائهم (٢) .

من كل ما سبق يتضح أن النوبيين ينتمون إلى السلالة القوقازية . فلم تستطع الغزوات والهجرات القضاء على المميزات والخصائص الفيزيقية للنوبيين أو تعديلها تعديلا كبيراً . فعلى الرغم من وجود بعض السمات الافريقية التى يمكن مشاهدتها بندرة فى أفراد قلائل ووجود الجماعات التى تصف نفسها بأنها عرب أقحاح كعادة كثير من سكان القرى المصرية بعد إعتناق الإسلام ، فان النوبيين عامة لم يفقدوا الخصائص والمميزات الفيزيقية للسلالة القوقازية (٣) .

2—Herzog, Ralf, «Valuable 19th Century Nubian Itineraries by German—Speaking Travellers», in. *Symposium on Contemporary Nubia*, 1964.

(٢) عقيل — المصدر السابق .

(٣) عقيل — المصدر السابق .

وقد كشفت المقارنة بين الخصائص السلالية للكنوز والنوبيين من ناحية والمصريين من ناحية أخرى، عن عدم وجود إختلاف كبير بينهما، كما كشفت المقارنة بين الكنوز والبجة عن اختلافات طفيفة بينهما تتعلق بملامح الوجه مما يؤكد إنتماء الكنوز والنوبيين إلى السلالة القوقازية على الرغم من تأثير الافريقيين فى النوبيين (١). (وهـذا ما يتضح من الجدولين رقم ١، ٢ — أنظر ملحق رقم ١).

وإذا كانت الدراسة الانثروبولوجية والاركيولوجية قد أكدت إنتماء الكنوز والنوبيين والعرب إلى سلالة واحدة هى السلالة القوقازية، وأن الغزوات والهجرات المختلفه التى تعرض لها سكان بلاد النوبة على مر العصور لم تقض على الخصائص الفيزيقية الأصلية للسكان الأصليين وتعدلها تعديلا كبيراً، ألم يكن لتلك الغزوات والهجرات تأثير فى العلاقة بين الكنوز والنوبيين والعرب وبخاصة بين الكنوز والنوبيين بإعتبارهم سكان البلاد الأصليين، والعرب وافدون من خارجها؟ وهل كان لها أيضا تأثير فى العلاقات الداخلية لكل من الكنوز والعرب والنوبيين؟ وإذا كان لها أثر معين فى تلك العلاقات فهل نالها التغير نتيجة لعملية التهجير؟ وما مدى تدخلها فى عمليات التكيف الجديدة للمجتمع النوبى فى مواجهته لمختلف التغيرات التى طرأت عليه نتيجة لعملية التهجير؟

ثانيا: علاقات الكنوز والعرب والنوبيين

سبق أن ذكرنا أن المهاجرين إلى داخل بلاد النوبة الأصلية استقروا فى القرى وتزوجوا من النساء النوبيات. فلم تكن هناك هجرة جماعية تشتمل على كلا الجنسين إلا فى القليل النادر الأمر الذى أدى إلى إمتصاص المجتمع النوبى لتلك العناصر الغريبة دون التأثير فى لغته وثقافته. فالزوجات نوبيات وينشأ الأولاد ويعيشون داخل المجتمع النوبى.

---

1 – Akiel, M. F., *Geographic Aspects of Lower Nubia* pp. 1–9

وقد أدى ذلك إلى تعدد القبائل وكثرتها واختلاف أصولها القبلية التى تعتبر إحدى المميزات الرئيسية التى يتميز بها المجتمع النوبى.

وقد أدت تلك الغزوات والهجرات إلى غلبة القبائل التى تكونت فى الأصل من أصول عربية ويسمون أنفسهم الانصار فى الكنوز، وغلبة قبائل الكشاف فى النوبيين. ويزعم العرب أنهم من عرب العليقات.

وتوجد قبائل أخرى إلى جانب هذه القبائل فى كل إقليم من الاقاليم الثلاثة الكنزية والعربية والنوبية. فهناك القبائل التى ترجع أصولها إلى سكان النوبة الأصليين قبل تكوين تلك القبائل. ويطلق عليهم النوب. ولم يكن لهم فى القرى الأصلية ملكيات زراعية لإستيلاء الحكام وأتباعهم فى مختلف العصور على أراضيهم وهجرة الكثير منهم إلى خارج بلاد النوبة. لذلك فحجم قبائل النوبيين الأصليين فى القرى التى يوجدون فيها صغير بالنسبة لحجم القبائل الأخرى. وتسمى بعض منها «سلو» وأبو سكونى وجريساب». وتحمل كثير من قبائلهم نفس الأسماء فى كثير من القرى سواء الكنزية أو النوبية. وكانوا يقيمون فى نجوع خاصة بهم.

وفى غالبية القرى الكنزية والنوبية توجد قبائل تعرف «الفقيراب» لا يجمعها الانتماء القرابى إلى السلف الواحد. فتشابه اسم القبيلة لا يعنى الانتماء القبلى الواحد. فهى قبائل ينتمى أفرادها إلى الأسلاف الذين كانوا من رجال الدين المنتشرين فى القرى لتعليم الأهالى القراءة والكتابة وتعاليم الإسلام والقيام بالشعائر الدينية. وقد اندمجوا مع الأهالى وصاهروهم. ويذكر الأهالى أن لفظ فقير تحريف للفظ فقيه. وكانوا هؤلاء الأسلاف وبعض من أبنائهم يعتمدون فى معيشتهم على ما يقدمونه إليهم الأهالى من هدايا إلى جانب النصيب المعين من نتاج الأرض الزراعية المتعارف عليه الذى كان يقدمه الملاك الزراعيون والشركاء فى الزراعة إلى رجل الدين المقيم فى القرية.

وتوجد جماعات عائلية من أهالى قرى صعيد مصر وبخاصة فى القرى التى أنشئت فيها مشروعات الرى فى المنطقة الأصلية حيث يتزايد عددها عن بقية

القرى . وتكونت فى الأصل من الأفراد الذين كانوا يحضرون إلى تلك القرى فى موسم الزراعة للعمل مقابل الأجر النقدى ومنهم من تزوج من النوبيات واستقر فى القرى .

وإلى جانب جميع هذه القبائل والجماعات الصعيدية يوجد عدد من الأسر التى يرجع إنتماء أفرادها إلى العبيد الذين كانوا يعملون لدى القبائل وبخاصة قبائل الكشاف فى الماضى وقبل عملية التهجير . لذلك يتزايد عدد هذه الأسر فى قرى النوبيين عنها فى القرى العربية والكنزية . ويتمثل فى أفرادها الملامح الافريقية بكل وضوح ولا يسمح النوبيون بزواج بناتهم منهم وإن كان يسمح بزواج النوبيين من نسائهم . ولم يحدث ذلك إلا فى حالات قليلة .

وهناك أيضا القبائل التى يعتبرها النوبيون غريبة عن مجتمعهم والتى تكونت نتيجة للهجرة من الصحراء الشرقية أو الغربية أو من الجنوب . وهى قبائل صغيرة حجما ، ولم يكن لمعظمها فى النوبة الأصلية أراضى زراعية .

وعلى ذلك يتضح أن هناك تشابه بين الكنوز والعرب والنوبيين من حيث القبائل التى تتألف كل جماعة منها رغم إختلاف أصول القبائل فى كل جماعة . فهناك القبائل الكبيرة الحجم التى كانت تملك غالبية الأراضى الزراعية والقبائل الصغيرة الغريبة والنوبيون الأصليون وجماعات الصعايدة . وثم تماثل آخر من حيث علاقة كل قبيلة بأخرى فى جماعتها .

وعلى الرغم من إختلاف وتعدد الأصول القبلية للقبائل التى تتألف منها كل جماعة من الجماعات الثلاث الكنزية والعربية والنوبية ، وتأثير هذا الاختلاف فى مدى التقارب والتباعد فى العلاقات بين القبائل ، وعلى الرغم من إستقلال القرية كوحدة إجتماعية قائمة بذاتها وانعدام الإتصال بينها وبين غيرها من القرى فى المكان الأصلى إلى حد كبير ، فإن كل جماعة تعتبر وحدة كلية واحدة فى علاقاتها مع كل من الجماعتين الاخريين . وقد ساعدت الظروف البيئية والاقتصادية والإجتماعية للنوبة الأصلية على عدم وجود إتصال بين الجماعات الثلاث . وإذا حدث وانتقل بعض الأفراد من إقليم إحداها إلى إقليم الأخرى

واستقر فى إحـدى القرى ، فلا تقلل والإقامة المشتركة من التباعد الشاسع فى العلاقات بينهم وبين سكان القرية أو بعبارة أخرى لا يضعف من البعد البنائى القائم بين الجماعتين (الكنوز والنوبيين مثلا) . ويرجع ذلك إلى أن الفرد يستمد منزلته ومكانته الإجتماعية من إنتمائه إلى الجماعة الأصلية . ويقصد بالبعد البنائى « البعد الذى يفصل بين الزمر الاجتماعية داخل النسق الاجتماعى والذى يمكن التعبير عنه فى حدود ألفاظ القيم الاجتماعية » (١) .

فاسم الجماعة واللغة عاملان أساسيان لوحدتها وشعور الفرد بالإنتماء إليها وبالتالى بالولاء لها . فعلى الرغم من معرفة كل من الكنوز والنوبيين اللغة العربية ، فهم لا يتحدثون بها إلا مع الاغراب .

وقد ساعدت الظروف البيئية فى المنطقة الاصلية على تدعيم شعور الفرد بإنتمائه إلى الجماعة وظهورها كوحدة منفصلة ومستقلة عن كل من الجماعتين الأخريين فهناك فواصل طبيعية بين كل إقليم وآخر فضلا عن صعوبة الانتقال وتوسط الاقليم العربى بين الاقليم الكنزى والاقليم النوبى . وقد أدى ذلك إلى وجود وضوح وتمايز إقليمى لكل من الجماعات الثلاث الكنزية والعربية والنوبية .

وإذا كانت تلك الفواصل تعكس ما بين كل جماعة وأخرى من تباعد فى العلاقات بين أفرادهما ، فهذا التباعد فى العلاقات أو البعد البنائى أكثر بعدا عما يعبر عنه البعد الفيزيقى . فالمسافة بين قريتين كنزيتين إحداهما تقع فى شمال الإقليم الكنزى والاخرى فى وسطه أو جنوبه لا تقل عن المسافة بين قرية كنزية وأخرى عربية أو حتى نوبية تقع على الحدود الشمالية للاقليم العربى أو الاقليم النوبى ، ومع ذلك فالقريتان الكنزيتان أكثر قربا من كل من القريتين الاخريين . وينطبق هذا أيضا بالنسبة للقرى العربية وقرى النوبيين .

ويتمثل ذلك بكل وضوح فى العلاقة بين الكنوز والنوبيين المقيمين فى قرية توشكى غرب فى المكان الأصلى وفى قرية توشكى الحالية التى إندمجت فيها توشكى

(١) أبوزيد ـ أحمد : البناء الاجتماعى ـ الأنساق ـ الجزء الثانى ـ صفحة ٧٤

شرق وتوشكى غرب ، وكذلك فى كل من قرية عنيبة وقرية بلانة . فعلى الرغم من أن هؤلاء الكنوز يعتبرون من سكان تلك القرى ، فلم يضعف ذلك من التباعد الشديد فى العلاقات فيما بين أفرادها وبقية السكان . فقد انتقلت تلك الجماعات الكنزية من قراها إلى تلك القرى فى المنطقة الأصلية بعد عام ١٩١٢ وعام ١٩٣٣ لإمتلاكها مساحات من الأراضى الزراعية التى عرضت لبيعها على النوبيين بعد إنشاء مشروعات الرى . واستقروا فى نجوع خاصة بهم منفصلة وبعيدة عن نجوع النوبيين . وهو ما يشير إلى التباعد فى العلاقات بين أفرادها وبين النوبيين . فكل منهم يبدى عدم الإحترام والعداء والكراهية تجاه الآخرين، تلك الكراهية التى لا يخفيها وإنما يظهرها بوضوح فى أية مناسبة. وهذه المشاعر هى نفسها لدى العرب تجاه كل من الكنوز والنوبيين أيضا . (١)

وتكشف عن هذا كله المصاهرة والزواج . فمن النادر وجود روابط المصاهرة بين الجماعة والأخرى . وإذا وجدت حالات زواج — وهى بضعة حالات قليلة — بين أفراد من الكنوز والعرب أو بين الكنوز والنوبيين أو بين العرب والنوبيين فهى لا تدل على المصاهرة بينهم . فهى حالات قد تمت بين جماعات غريبة أصلا عن المجتمع الكنزى أو العربى أو النوبى، إما من العبابدة أو البشارية أو العرب كما هو الحال مثلا فى قرية كروسكو التى تكثر فيها تلك الحالات . ويرجع ذلك إلى تكوين هذه القرية الذى أثر فيه موقعها فى المكان الأصلى، ومنذ الماضى عندما كانت ملتقى القوافل التى تفد من الشمال ومن الجنوب مما أدى إلى استقرار كثير من العبابدة وغيرهم من العرب . فكل جماعة من الجماعات الثلاث ترفض رفضا تاما الزواج فيما بين أفرادها وأفراد الجماعتين الآخريين . ويتمثل ذلك بكل وضوح فى إنعدام المصاهرة بين الكنوز المقيمين

(١) يذكر بوركهارت (صفحة ١٢١) أنه « بين الكنوز والنوبيين جيرانهم الجنوبيين عداء شديد . يرمى النوبيون الكنوز بالبخل والحرص والغدر ، أما الكنوز فيدعونهم عبيدا قذرين لا يفضلون الزنوج فى معيشتهم ، وكثيرا ما تلتحم القرى المتجاورة فى معارك دموية نتيجة لهذا العداء » .

فى كل من توشكى وبلانة وعنيبة والنوبيين . فعلى الرغم من الاقامه المشتركة والإنتماء الواحد المشترك إلى مجتمع قروى واحد وما ينشا عن ذلك من وجود بعض المصالح الإقتصادية لكل من أفرادها ، فالزواج منعدم تماما بينهم ولا يتقبل الرجل على الزواج من فتاة من الجماعة الاخرى . ولا يقتصر هذا على المقيمين فى القرى ، وإنما ينطبق أيضا على المقيمين فى المدن .

ففى المدينة توجد ثلاث جمعيات هى نادى الكنوز العام والنادى النوبى العام وجمعية عرب العليقات . ويقتصر عضوية كل منها على الكنوز والنوبيين والعرب ، وإن كانت عضوية النادى النوبى العام عامة يمكن لأى فرد من الكنوز والعرب إكتسابها . وعلى الرغم من ذلك فالغالبية من الاعضاء من النوبيين إلى جانب سيطرة النوبيين على مختلف نواحى النشاط بالنادى وإقتصار عضوية مجلس الإدارة عليهم .

فكل جماعة من الجماعات الثلاث تؤكد تمايزها عن الجماعتين الآخريين . وتعتقد أنها أعلى منزلة ومكانة منهما مرتكزة فى ذلك إما إلى أساس قرابى يدعمه الأساس الدينى (الكنوز والعرب) وإما على أساس سياسى يدعمه العامل الإقتصادى (النوبيون) .

يؤكد الكنوز أنهم من الانصار على أساس إنتمائهم إلى الاسلاف العرب الذين ناصروا الرسول عليه السلام ونشروا الإسلام فى الوجه القبلى وبلاد النوبة . فقد إتضح فيما سبق أن أصول غالبية القبائل الكنزية تنتمى إلى بطون قبائل ربيعة وجهينة .

ويؤكد العرب إنتماءهم إلى عقيل بن على بن أبى طالب ، وإنحدارهم من هذا السلف كفيل بأن يضفى عليهم منزلة ومكانة إجتماعيتين أفضل وأعلى من كل من الكنوز والنوبيين. فى حين يستند النوبيون إلى السلطة السياسية التى يدعمها العامل الإقتصادى . فقد كانت السلطة والحكم فى البلاد النوبية تتركز فى بعض قبائلهم . وكان الكنوز والعرب خاضعين لتلك السلطة . فأسلاف القبائل (الكشاف) هم حكام البلاد والآخرون أتباع لهم . وكانت الظروف الاقتصادية

فى قرى النوبيين أفضل بكثير عن ظروف الكنوز والعرب الاقتصادية لاتساع الرقعة الزراعية فى تلك القرى عن قرى الآخرين الأمر الذى أدى إلى أن يتمتع النوبيون بمستوى معيشة أفضل بكثير مما كان عليه العرب والكنوز .

ويعكس استخدام تسميات الجماعات الثلاث فى اللغة الدارجة وعند إشارة أفراد الجماعة إلى الآخرين إعتقاد أفراد كل جماعة منها فى علو وسمو مكانتهم عن أفراد الجماعتين الأخريين ، على الرغم من اختلاف مدلولاتها عن معانيها الحقيقية . يعرف الكنوز بالماتوكيين ، وتعنى « الوافدين من الشرق » فى حين يطلقها النوبيون عليهم إحتقاراً لهم حيث يعنون من استخدام هذه التسمية الكنوز الذين يتجولون فى قرى النوبيين يلتقطون ما تبقى من محصول البلح وتنظيفه من الأعشاب بعد جمع النوبيين للمحصول . وكان بعض الكنوز يتجولون فى تلك القرى ، ويقيمون لبضعة أيام فى كل قرية بالقرب من مساكن السكان يعتمدون على الأسماك وبعض النباتات مثل اللوبيا والكشرنقيق وما يحصلون عليه من حاجاتهم المعيشية من الأهالى فى مقابل تقديم بعض الخدمات وبعض السلع . وقد أضفى ذلك على الكنوز ضعف المكانة الاجتماعية فى نظر النوبيين .

ويعرف العرب بالعليقات إشارة إلى عقيل بن على بن أبى طالب الذى ينتسبون اليه ويحملون اسمه . ويستخدمها الكنوز والنوبيون عند الإشارة إليهم لكى تعنى المتجولين فى القرى لقص صوف الأغنام والحصول على الصوف مقابل العمل. وقد التصق هذا العمل بالعبيد فى الماضى الذين كانوا لدى النوبيين والكنوز (ما يزال هذا العمل يقوم به بعض الرجال أبناء العبيد فى القرى الجديدة) .

ويعنى ذلك أن إقبال العرب على مثل هذا العمل فى الماضى قد أضفى عليهم المنزلة، والمكانة الاجتماعيتين اللتين ترتبط بها العمل . يضاف إلى ذلك أن الكنوز والنوبيين يعتبرون عرب العليقات أغرابا عن مجتمعهم ، وليسوا من سكان بلاد النوبة .

ويطلق الكنوز والعرب على النوبيين «الفاديجات» . ويقصد بها الكنوز عند استخدامها فى الاشارة إلى النوبيين « الهاربون من الجنوب » ، أى الأغراب عن المجتمع النوبى والذين ينتمون إلى الأصول السودانية (جنوب السودان).

فاستخدام الكنوز والعرب والنوبيين لهذه التسميات الثلاثة فى الاشارة إلى بعضهم البعض يتضمن الاحتقار والدونية وضعف المكانة الاجتماعية لأفراد الجماعتين بالنسبة لأفراد الجماعة الأخرى .

ولم يؤد التقارب المكانى بين قرى كل جماعة وأخرى وسهولة الاتصال فيما بينها إلى الضعف من التباعد فى العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين . فما يزال التبادل الاقتصادى منعدما بين سكان كل قرية وأخرى نتيجة لعدم استكمال استصلاح الأراضى الزراعية ، ولقلة حجم نتاج الأراضى التى وزعت فضلا عن زراعة نصف مساحة الأراضى الزراعية الكلية قصبا . ويعنى ذلك عدم وجود مصالح اقتصادية مشتركة تؤدى حتما إلى إقامة علاقات اقتصادية بين الكنوز والعرب والنوبيين مما يخفف من حدة التباعد فيما بينهم . وذلك على الرغم من ظهور نوع من المشاركة أو الاتفاق الجماعى بين جميع سكان القرى قد نتج عن المشكلات التى تتعلق بالزراعة مثل عدم توفر مياه الرى واختيار نوع المحصول الذى يفضلون زراعته وعدم توفر الآلات الزراعية (الجرارات لتسوية الارض) وغيرها من المسائل التى تهم جميع السكان والتى تتعلق بالإسكان والإعاشة. فهذه المشكلات قد أدت إلى مثل هذا الإتفاق على أساس أنها تتعلق بحياتهم ومعيشتهم، وأنها تتطلب من السكان جميعا الوقوف إلى جانب بعضهم البعض حتى تتمثل الإدارات الحكومية لرغباتهم وتحقق مطالبهم . ويتضح ذلك من مناقشات المجالس والمؤتمرات العامة التى يعقدها الإتحاد الإشتراكى العربى ومجلس المدينة (مدينة نصر) ومحافظة أسوان والتى يسود الاتفاق الجماعى العام بين الكنوز والعرب والنوبيين دون إعتبار لما بينهم من تباعد على حلول إيجابية لحل مشاكلهم بما يتفق والظروف العامة لمجتمعهم الناشئة عن عملية التهجير .

ومن ناحية أخرى يحاول النوبيون إبعاد كل من الكنوز والعرب عن عضوية مجلس الأمة ، ولجنة الاتحاد الاشتراكى لمركز نصر ولمحافظة أسوان . ويتكتل الكنوز لكى تكون عضوية مجلس الأمة من نصيب أحد المرشحين الكنوز . وبالمثل فيما يتعلق بموقف النوبيين . أما عرب العليقات لم يحاول أحدهم التنافس من أجل هذه العضوية لإدراك العرب صغر حجم جماعتهم عن الكنوز والنوبيين، فضلا عن إدراكهم أيضا بتكتل كل من الكنوز من ناحية والنوبيين من ناحية أخرى ضدهم إذ لا يرضى كل منهما بأن يكون أحد أفراد عرب العليقات ممثلا عنهم فى مجلس الأمة . فالكنوز والنوبيون يرفضون أن يكون من بين عرب العليقات الاغراب أو الذين أقل مكانة ومنزلة اجتماعيتين بالنسبة لهما عضو بمجلس الأمة .

وبعكس ذلك تكوين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى لمركز نصر . فقد تكتل النوبيون لكى لا يكون من بين أعضاء اللجنة عضو من عرب العليقات . وبالفعل تكونت اللجنة دون أن يكون بها ممثل عن العرب ، الأمر الذى أثار غضبهم وحاولوا أن يكونوا ممثلين فى اللجنة ولكن دون جدوى نتيجة لرفض الكنوز والنوبيين الذين حدث فيما بين ممثليهم من اتفاق على توزيع العضوية فيما بينهم والعمل على تحقيق رغبتهم عن طريق الاتصال بالمسئولين بمحافظة أسوان .

ولا يعنى تمثيل الكنوز والنوبيين فى لجنة الاتحاد الاشتراكى التقليل من التباعد فى العلاقات بين الكنوز والنوبيين. فما يزال التباعد قائما فيما بين أفراد الجماعتين الذى يتمثل بكل وضوح فى رفض مصاهرة بعضهم بعضا ، وفى الصراع والنزاع بين الكنوز والنوبيين سكان قرية توشكى وقرية بلانه وعنيبه . واذا كان هناك ممثلون عن الكنوز والنوبيين فى لجنة الاتحاد الاشتراكى للمركز فيرجع ذلك إلى تكوين اللجنة من عدد من الاعضاء (خمسة أعضاء) وضرورة تمثيل اكبر عدد من القرى داخلها . وعلى الرغم من ذلك ، فلم يكن هناك إلا عضوا واحدا من الكنوز والاربعة الآخرين من النوبيين .

وقد ساعد إحتفاظ المنطقة النوبية فى وادى كوم امبو بالتقسيم الاقليمى الذى كانت عليه منطقة النوبة جنوبى سد أسوان على إستمرار شعور كل من الكنوز والعرب والنوبيين بوحدة الجماعة وإنفصالها وتباعدها إجتماعيا عن كل من الجماعتين الآخرين . وأن يستمر ولاء الفرد لجماعته التى ينتمى إليها الكنزية أو العربية أو النوبية ، بل إزداد شعور الفرد بإنتمائه إليها ، وبالتالى إزدادت الجماعة تماسكا عما كانت عليه فى النوبة الاصلية .

فإذا كان إسم الجماعة واللغة وشعور الفرد بانتمائه اليها أوجد نوعا من التماسك لكل من الكنوز والعرب والنوبيين ، فقد كانت العزلة الجغرافية التى كانت عليها القرية وما نتج عنها من العزلة النسبية وظروف المجتمع العامة تضعف من تماسك الجماعة . وقد تلاشت تلك العزلة ، وأصبح الإتصال بين القرى سهلا ، فضلا عن تلك المشاكل التى تتعلق بالإسكان والزراعة والإعاشة التى فرضت الإتصال بين ممثلى كل قرية لإيجاد حلول إيجابية لها . ومن ثم إزداد تماسك الجماعة الواحدة وتضامنها الذى يوجد له تعبير واضح فى المجال السياسى . ويضاف إلى ذلك أن تقارب القرى وسهولة الاتصال بينهما قد أدى إلى تعرف سكان القرى على الأشخاص الذين يستطيعون تقديمهم للحصول على عضوية مجلس الامة أو عضوية الإتحاد الاشتراكى للمركز والمحافظة . وينطبق ذلك على وجه الخصوص على الكنوز والعرب الذين يقفون ضد محاولات النوبيين لإبعادهم عن عضوية اللجنة ومجلس الامة وإقتصارها عليهم دون الكنوز والعرب ، كما كان فى النوبة الاصلية . فالكنوز والعرب أصبحوا يرفضون الوصاية من جانب النوبيين عليهم .

وإذا كان زيادة تماسك الجماعة واضحا بالنسبة للكنوز والنوبيين ، فهو أكثر وضوحا عندالعرب. فقد أدى عدم تمثيلهم فى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز إلى اثارة غضبهم ورفضهم موقف النوبيين والكنوز تجاههم . وأصبح ذلك موضوعا ينال اهتمامهم وتدور حوله المناقشات فى كل قرية عربية . وكان

من نتيجة ذلك الاتصال بين رؤساء القبائل وغيرهم فى كل قرية والاجتماع للإتفاق على الكيفية التى تمكنهم من تحقيق رغبتهم فى أن يكون لهم عضو واحد على الأقل من أعضاء اللجنة . وهو ما لم يكن موجودا فى النوبة الأصلية .

مما سبق يمكن لنا أن نتبين إلى أى حد ظلت العلاقات القديمة محتفظة بالخصائص الأساسية التى كانت عليها فى النوبة الأصلية . كما يتضح نوع التغيرات التى طرأت على بعض تفاصيل هذه العلاقات .

الفصل الثانى

الهجرة للعمل فى المدن

تؤثر عدة عوامل فى حجم السكان وتحركاتهم وهجراتهم . وهى عوامل بيئية وثقافية وإجتماعية . وفى الغالب يكون للبيئة الطبيعية لبعض المجتمعات التقليدية والدور الرئيسى الهام فيما يسودها من ظواهر سكانية لما بينها وبين نمط الاقتصاد السائد فى تلك المجتمعات من إرتباط وثيق . فالنسق الايكولوجى - كما يقول ريدفولد - يتضمن عنصرا هاما هو الضبط الايكولوجى ecological control لحجم المجتمع المحلى (1) .

ولا شك فى أن الظروف الاقتصادية للنوبة الأصلية هى العامل الأساسى لهجرة الكثير من النوبيين إلى المدن للإلتحاق بالاعمال فى مقابل الآجر النقدى . فالبيئة الطبيعية لا توفر الموارد الاقتصادية ، ولا تسمح بزراعة تحقق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل المعيشية وإنما كان نتاج الأراضى الزراعية أقل من المستوى الفعلى لحاجات النوبيين البيولوجية والاجتماعية .

وإذا كانت هناك عوامل أخرى غير الظروف الاقتصادية للهجرة للعمل فهى عوامل مساعدة وليست أساسية ، تتعلق بالشخص المهاجر ذاته وبمناطق العمل التى يتجه اليها الرجال وأسرهم وظروف العمل فيها ، كما تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادى داخل المجتمع المحلى والظروف الاجتماعية . وهذه العوامل تتدخل فى تحديد طبيعة الهجرة للعمل وإتجاهها إلى المدن والاستقرار فيها ومدى قوة إرتباط المهاجرين بمجتمعاتهم المحلية ، ولكنها على الرغم من ذلك لا تشكل عوامل رئيسية للهجرة للعمل كما هو الحال بالنسبة للظروف الاقتصادية . فقد أكدت جميع الدراسات

1— Redfield, R., *The Little community*. The University of Chicago Bress, 1956, p. 28

لظاهرة هجرة العمل من المجتمعات الريفية القبلية الافريقية إلى مناطق التعدين والصناعة وغيرها من المجتمعات الأخرى أن هناك إرتباطا وثيقا بين الظروف الاقتصادية والهجرة للعمل [١] .

أولا : الظروف البيئية والاقتصادية والهجرة للعمل :

١ — يتخذ النيل مجراه فى النوبة الأصلية فى وادى صخرى بين مرتفعات الهضبتين الشرقية والغربية . ويمتد على جانبى مجرى النيل سهل فيضى ضيق للغاية فيما عدا بعض الجهات التى يتسع فيها الوجود بعض المساحات الطميية الفسيحة .

والسهل الفيضى غير متصل لتلاصق مجرى النهر بالحافات الصخرية الرأسية فى بعض المواقع . فإتساع عرض السهل الفيضى وضيقه أو إنعدامه يتوقف على بعد الحافات الصخرية عن مجرى النيل . ففى بعض الجهات لا يزيد عرض السهل الفيضى عن بضعة مئات من الأمتار ، وعن بضعة أمتار قليلة فى جهات أخرى . وكانت تلك الاراضى الزراعية المحدودة عبارة عن أشرطة ضيقة تحصرها الحافات الصخرية المتاخمة لها أو المدرجات التى يكسوها الطمى القديم ورواسب الحصى والرمال الخشنة .

وكان معظم إتساع السهل الفيضى موجودا فى جهات متفرقة ومتباعدة وتفصلها بعضها عن بعض مساحات كبيرة من الأراضى الصحراوية والرملية القاحلة . وتقع أهم هذه المناطق وأكثرها غنى فى القسم الجنوبى من المنطقة النوبية (اقليم النوبيين) وهى أراضى بلانة وتوشكى شرق وتوشكى غرب ، وأبو سمبل وتوماس وابريم . وكان بعض هذه الأراضى يقع أيضا فى القسم الشمالى (اقليم الكنوز)

1— Mitchell, J. Clyde, "Some Theoretical Aproaches to the Socielogical Interpnetation of labour Circulation". in *Symposium on contemporary Nubia*, 1964 pp. 1—18 : Scudder, T., "The economic Basis and Effects of Egyptian Nubian Lobour Migration", in Ibid., pp. 1– 6

مائية خزان أسوان
اسوان
كلابشة
عنيبة
كروسكو
وادى حلفا
مواقع السد المقترحة سابقا
السد الحالى (اسوان)
مقاييس النيل قبل انشاء السد
مقاييس الخزان بعد انشاء السد
" " التعلية الاولى للسد
" " الثانية للسد
١ حدود الحوض السفلى بعد انشاء السد ١٩٠٠
٢ " " " تعلية السد ١٩١٢
٣ " " " التعلية الثانية

فى قرى الدكة وقورتيمة والعلاقى . وكانت غالبيـة الأراضى الزراعية تقع فى الضفة الشرقيـة لعدم تعرضها لسفى الرمال البطىء كما هو الحال فى أراضى الضفة الغربية . وكان من نتيجة وجود تلك المساحات الواسعة نسبيا عن بقية أراضى السهل الفيضى زيادة عدد سكان معظم القرى المشار اليها (١) .

فقد أكد Kumm فى عام ١٩٠٠ الإرتباط الوثيق بين عدد أشجار النخيل وعدد السواقى وكثافة السكان . وجد أن عدد أشجار النخيل والسواقى يزيد فى المنطقة الواقعة جنوبى قرية كروسكو وفى الضفة الشرقية عنه فى الضفة الغربية . يقابل هذه الزيادة زيادة كثافة السكان فى تلك المنطقة عن المنطقتين العربية والكنزية . ويرجع ذلك إلى إتساع السهل الفيضى فى تلك المنطقة عن المنطقتين الآخريين (٢) .

وبعد عام ١٩٠٢ صارت بلاد النوبة خزانا للمياه لصالح الاراضى الزراعية فى شمالها . فقد تم بناء سد أسوان عند الشلال الاول فى الشمال من النوبة . فارتفع منسوب المياه أمامه إلى ١٠٦ مترا فوق مستوى البحر . وتعرضت الاراضى الزراعية الواقعة جنوبى أسوان للغمر بمياه التخزين سنويا ، ووصل مستوى الغمر حتى قرية الدكة (شكل رقم ٤) ، وغرقت القرى والنجوع وحرمت هذه القرى من الزراعة الشتوية والصيفية . ولم يتمكن أهلها من الإنتفاع سوى بزراعة نيلية ضئيلة .

وفى عام ١٩١٢ تمت التعلية الأولى للسد فارتفع منسوب المياه أمامه إلى ١١٣٫٩ م ووصل نهاية الغمر جنوبا حتى قرية توشكى (شكل رقم ٤) . وتعرضت منطقة الكنوز للغمر التام ثمانية شهور ، أما المنطقة العربية فقد تعرضت للغمر التام ستة شهور ومع أنها حرمت من الزراعة الشتوية إلا أنها

1— Akeil, op. cit., pp. 1059

(٢) عقيل : «بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية» ص ١٢٤

كانت تتمتع بزراعتين صيفية ونيلية . أما منطقة النوبيين فلم تغمر مياه الخزان منها سوى السواحل البسيطة .

وفى عام ١٩٣٣ تمت التعلية الثانية للسد فارتفع منسوب المياه إلى ١٢١ مترا وتغيرت حالة بلاد النوبة تغييرا شاملا . فغرقت كل الأراضى الواقعة تحت هذا المنسوب وحرمت المنطقة الواقعة بين الشلال وقرية توماس من الزراعة الشتوية والصيفية حرمانا تاما ، كما توقفت نتيجة الزراعة النيلية على مدى إنكشاف الأراضى وإنحسار المياه عنها فإذا طالت أمكن الحصول على زراعة نيلية كاملة والازراعة نيلية غير ناضجة لا تصلح إلا لغذاء الماشية . وهذه المدة تتوقف على حالة النهر وموعد تفريغ الخزان فى فصل التحاريق وعلى تاريخ البدء بملئه عقب الفيضان .

أما المنطقة الواقعة جنوبى قرية توماس إلى الحدود السودانية فهى تتمتع بزراعة نيلية كاملة . وفى الجزء الجنوبى من هذه المنطقة التى تنحسر عنه مياه الخزان إنحسارا مبكرا يمكن زراعة معظم أراضيه زراعة صيفية علاوة على الزراعة النيلية . ويستثنى من هذه المنطقة القرى التى أنشئت بها جسور واقية وهى أبو سمبل وبلانة وأدندان وقسطل ، مما أدى إلى إحتفاظها بمعظم الأراضى التى تعتمد الزراعة فيها على الرى باستخدام السواقى . وكذلك يستثنى منها القرى التى أنشئت بها مشروعات الرى الدائم والموسمى وغيرها فى المنطقة الكنزية (١) .

ونتيجة لذلك تعرضت بلاد النوبة لخسائر كبيرة فى الاراضى الزراعية والسواقى وأشجار النخيل وغيرها من الاشجار والمساكن فى كل مرحلة من مراحل بناء السد وتعليته . وتأثرت بالتالى تربية الماشية نتيجة لإرتباطها بالزراعة . ومن ثم لم تكن الخسارة مقتصرة على الاراضى الزراعية وإنما كانت

1– Akiel, op. cit., pp. 204–206

أيضا بالنسبة لمصدرين من مصادر الدخل هما أشجار النخيل التى كانت تحقق دخولا طيبة تغطى إلى حد كبير النقص فى نتاج الاراضى الزراعية ، وتربية الماشية . ومن ثم كانت الإستجابة الطبيعية لهذه الظروف الاقتصادية زيادة معدل الهجرة للعمل فى المدن عما كانت قبل بناء السد .

٢ – لم ترتبط هجرة النوبيين للعمل فى المدن ببناء سد أسوان وتعليته وإنما هى ظاهرة قديمة يتميز بها المجتمع النوبى . يرجعها البعض إلى عصور الفراعنة وغيرهم إلى القرنين التاسع والعاشر أو النصف الثانى من القرن السادس عشر (١) . وقد أشار اليها أيضا الرحالة الذين تجولوا فى بلاد النوبة فى القرن التاسع عشر . ويؤكد الجميع الإرتباط الوثيق بين هجرة النوبيين للعمل فى المدن المصرية والضعف الشديد فى الأراضى الزراعية وإعتمادهم على مدينة أسوان فى شراء الحبوب وخاصة سكان القرى الكنزية (٢) .

وقد استمرت عملية الطرد المستمرة للنوبيين من كلا الجنسين وخاصة الذكور إلى خارج المجتمع النوبى . فمن الواضح أن عدد السكان منذ عام ١٩٠٧ إلى ١٩٤٧ تناقص باستمرار . وأن معدل النقصان بالنسبة للذكور أعلى من معدل الإناث (أنظر ملحق رقم ٢ – جدول رقم ١) .

وكان هناك تلازم بين تدرج اضمحلال الأراضى الزراعية وفقدان أشجار النخيل من ناحية والنقص فى عدد الذكور خاصة وعدد سكان القرى عامة من أقصى القرى شمالا إلى أقصاها جنوبا من ناحية أخرى . ويستثنى من ذلك القرى التى أنشئت بها مشروعات الرى الدائم والموسمى ، والقرى التى يعتمد بعض أفرادها على التجارة بين مصر والسودان مثل قرية المالكى العربية والقرى التى يمتلك سكانها المراكب الشراعية التى تستخدم لنقل المسافرين والبضائع بين القرى مثل قرية الامبركاب وقرية المالكى . لذلك كان النقص فى عدد الذكور

1– Scadder, op. cit., pp. 4–5

2– Herzog, op. cit., pp. 1–9

يتزايد عند الكنوز والعرب عنه عند النوبيين ، مما يشير إلى أن الهجرة للعمل فى المدينة أساسها إقتصادى بحت (ملحق رقم ٢ — جداول ٢ ، ٣ ، ٤) .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الكنوز والعرب من ناحية والنوبيين من ناحية أخرى ، فالواضح أن النوبة الأصلية عامة بيئة طاردة باستمرار للقادرين على العمل لكى يوفروا للأقارب المقيمين فى القرى النقود اللازمة لشراء حاجاتهم المعيشية . فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين فى المدن المصرية والسودانية فى عام ١٩٦٠/٥٠٥٨١ نسمة منهم ٣٢٤٣٠ من الذكور . (١) وأوضحت الدراسة التى قام بها Scudder عام ١٩٦٢ أن نسبة المهاجرين للعمل فى المدن تتراوح بين ٥٠ ٪ فى بعض النجوع و ١٠٠ ٪ فى نجوع أخرى ، وأنها تبلغ فى المتوسط ٨٥ ٪ بالنسبة لجميع القرى (٢) .

وإذا كانت الإحصائيات تشير إلى الأعداد الكبيرة من النوبيين الذين يتركون قراهم للعمل فى المدن ، فانها فى حقيقة الأمر لا تعطى صورة واضحة دقيقة للظواهر السكانية لكل قرية بل ولكل نجع على حده . ويرجع ذلك إلى إرتباط الحالة السكانية فى كل نجع بوجود الأرض الزراعية . ففى بعض النجوع لا يوجد بها ذكور ، وتقتصر على الإناث والأطفال فقط مثل النجوع كورتى بقرية دابود والبلد والحفير بقرية أبوهور . وفى نجوع أخرى لا يقيم فيها إلا كبار السن من الرجال والنساء والاطفال. ومن ناحية أخرى لا تعطى الإحصائيات السكانية صورة دقيقة عن فئات الاعمار الحقيقية لانها تشمل الصعايدة الذين يعملون فى القرى والذين استقروا فيها .

فقد اتضح أن غالبية سكان القرى النوبية من الاطفال وكبار السن من الرجال والنساء . وأن معظم الرجال القادرين على العمل غير مقيمين فى القرى . فالذكور فى فئات الاعمار من ١٥ إلى ٥٠ تقل نسبتهم ، بينما ترتفع النسبة

(١) احصاءات وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٠ .

2— Scudder, op. cit., p. 5

فى فئات الأعمار الكبيرة والأطفال (متوسط نسبة الذكور فى الفئات الثلاثة من ٣٠ إلى ٥٩ تبلغ ٧ر٨ ، ٧ر٠ ، ٨ر١ ، ٧ر٥ فى سنوات التعداد على التوالى) . ولا يقتصر ذلك على الفترة ما بين عام ١٩٢٧ ، عام ١٩٦٠ وإنما هى ظاهرة قديمة كما يتضح من الجدول رقم ٥ ، ٦ (ملحق رقم ٢) .

وفى الواقع لم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، وإنما اختلفت الهجرة للعمل فى المدن — وخاصة بعد التعلية الثانية — عما كانت عليه قبل ذلك . فلم تخضع للقواعد التى كانت تنظمها . فقد بدأ كل من يقدر على العمل فى المدينة الهجرة إليها دون أن يقيد الآباء رغبته أو ضرورة بقائه فى القرية لوجود غيره من أعضاء عائلته خارج المجتمع النوبى فقد كان من الضرورى بقاء أحد أفرادها الذكور الذين يستطيعون الاشراف على مختلف شئون العائلة . كما كان النوبيون يعيبون الانتقال إلى المدينة وإخلاء المسكن وتركه مهجورا على حد تعبيرهم يضاف إلى ذلك أن هناك الأرض الزراعية التى تتطلب وجود القادر على العمل فى القرية لاستخدامها. وبعد تلك الخسائر الهائلة أصبح النوبيون يفضلون هجرة الأبناء للعمل فى المدن دون أية اعتبارات عائلية أو اجتماعية ، ولم تصبح رغبة الأبناء فى الهجرة للعمل مرتبطة بموافقة الآباء والأمهات بل كانوا يتطلعون إلى تلك المرحلة من أعمار أبنائهم التى تمكنهم من العمل فى المدينة .

واتجه المهاجرون إلى نقل زوجاتهم وأولادهم للاقامة والاستقرار معهم فى المدن. فقد كانوا يتركونهم فى القرى، والقليل منهم من تصاحبه زوجته وأولاده . فهناك الأراضى الزراعية التى تتطلب وجودهم لاستخدامها ، فضلا عن حضور الرجل فى فترة الزراعة الصيفية المشاركة فى الزراعة أو فى فترة جمع محصول البلح للحصول على نصيبه منه فقد بلغ عدد الأسر النوبية ٢٥٣٢٨ أسرة فى عام ١٩٦٠ منها ما يعادل ر٢٨ ٪ أسرة مقيمة بأكملها فى القرى ، ٣٨ ٪ أسرة مقيمة وبها مهاجرين ، ٣٣ر٥ ٪ أسرة مهاجرة بأكملها . ويعنى ذلك أن ثلث الأسر ببلاد النوبة يعيش بعيدا عن وطنه(١) .

(١) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة — صفحة ٤٦

وتتباين هذه النسب بين القرى المختلفة . ففى مروار وماريا والمضيق (وهى قرى كنزية) تبلغ نسبة الأسر المقيمة إلى جملة الأسر ٨ر١٪ ، ١٠ر٨٪ ، ١٢ر٣٪ على التوالى . وبالتالى تزيد نسبة الأسر المهاجرة بأكلها فى هذه القرى إذ تبلغ فى مرواو ٧٢ر٣٪ . أما فى الدكة وبلانه تزيد نسبة الأسر المقيمة بأكلها بشكل واضح إذ تبلغ ٥٦ر٢٪ و ٥٩ر٥٪ على التوالى ، وتقل فيهـــا نسبة الأسر المهاجرة بأكلها(١) . وهذا ما يشير إلى أثر مشروعات الرى حيث أن القريتين أقيم بكل منها مشروع للرى الدائم . وكما ذكرت من قبل لاتشير هذه النسب إلى حقيقة عدد الأسر النوبية فى القريتين فهما أكثر القرى النوبية التى توجد بهـا الأسر الصعيدية . وإذا كان هناك تأثير لتلك المشروعات فهو ينحصر فى قلة عدد المهاجرين من السكان بالنسبة لغيرها من القرى .

. . . .

من كل ماسبق يتضح أثر الظروف البيئية والاقتصادية فيما يتميز به المجتمع النوبى من ظاهرات سكانية . فالهجرة للعمل ترجع فى الأصل إلى تلك الظروف التى جعلتها ظاهرة يتميز بها المجتمع النوبى منذ الماضى . يذكر Allan أن الساقية ليست آلة كافية لرفع المياه إلى الأرض لأن هناك كمية من المياه تفتقدها لارتفاعها عن منسوب المياه أثناء عملية التشغيل حيث تتساقط المياه . وتزداد كمية الميـاه المفقودة أثناء هبوب الرياح وفى فصل الصيف للارتفاع الشديد لدرجة الحرارة . فقد تبين أنه عندما يكون ارتفاع الساقية عن منسوب المياه بمقدار مترين يمكن رى مساحة من الأرض تبلغ أربعة أو خمسة أفدنة فى فترة ارتفاع منسوب المياه بسبب الفيضان ، وفدانين ونصف فى فصل الشتـاء ، وفدان ونصف فى فصل الصيف عندما ينخفض منسوب المياه إلى أقل مستوى ، فضلا عن ارتفاع درجة الحرارة(٢) . وعلى ذلك يتضح أن الظروف البيئية والمناخيه تحدد مساحة معينة

(1) Sudder, op. cit., p.34,

(2) Scudder, op. cit .,p.34

من الأرض التى يمكن زراعتها وأن نتاج زمام الساقية لايكفى إلا لإشباع حاجات عدد قليل من الأفـــراد . الأمر الذى يؤدى إلى أن يكون هذا العدد ثابتا باستمرار ، وأن يتجه الآخرون الذين لهم حقوق فى ملكية الزمام أو الساقية نحو المدينة للعمل فيها .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالأراضى الزراعية التى تروى عن طريق الساقية ، فتحطيم السواقى بسبب بناء السد وتعليته وأراضى الزراعة الصيفية تزيد من أعداد النوبيين الذين يتركون القرى ويتجهون للعمل فى المدن . وهو ماحدث بالفعل بعد عام ١٩٣٣ على وجه الخصوص . ولم تتيح البيئة الطبيعية بوجود توازن ايكولوجى يحقق للسكان بعض حاجاتهم على مدار السنة ، مما يؤدى إلى التخفيف من هذه الزيادة المطردة للمهاجرين إلى المدن . وعلى ذلك كانت المدن تمتص الزيادة فى حجم السكان باستمرار .

ثانيا : النوبيون فى المدن :

١ — تتميز هجرة العمل النوبية بطابع معين من حيث الاتجاه إلى المدن التى يتخذها النوبيون مراكز للعمل ، وبالتالى للاقامة والاستقرار فيها فسكان كل قرية مرتبطون بمدينة معينة من المدن المصرية والسودانية يتجه إليها كل من رغب من سكانها فى الهجرة للعمل . فالمهاجرون مثلا من الجنينه والشباك ودابود ودهميت والامبركاب يتجهون إلى مدينة الاسكندرية . والمهاجرون من المالكى والسياله وقورته وأدندان يتجهون إلى مدينة القاهرة . فى حين يتجه العرب إلى السودان وخاصة مدينة وادى حلفا . فغالبية المهاجرين من سكان قريتى السبوع والسنقارى يعملون بالسودان(١)

(١) لايوجد فى مدينة الاسكندرية الا عدد قليل من العرب يبلغ عددهم ٦٧ من الذكور و ٥٢ من الاناث يؤلفون ٢٠ أسرة . ولايوجد من بينهم فرد واحـد من قرية السنقارى . ونتيجة لقلة عددهم انضموا الى جمعية كروسكو على أساس علاقات المصاهرة القائمة بين بعض القبائل العربية والقبائل المقيمة فى كروسكو والريقه .

ويرجع هذا التحديد لاتجاه الهجرة للعمل من القرى النوبية إلى المهاجرين الاوائل . فالشخص من مهاجرى الجيل الاول يعتبر نقطة ارتكاز أو مركز جذب لاعضاء مجتمعه المحلى تجاه المدينة التى يعمل بها .

فلم تكن التزامات الشخص الذى يعمل فى المدينة — وخاصة هؤلاء المهاجرين الاوائل — قاصرة على تقديم المساعدات المالية والعينية لأقاربه فى القرية، وانما كان لزاما عليه مساعدة الغير فى البحث عن العمل سواء من أقاربه أو من سكان قريته الذى يلتجىء إليه ويرغب فى العمل فضلا عن تحمل عبء اقامته إلى حين استلامه العمل . فالبعد الفيزيقى بين المدينة والقرية لايؤدى إلى تحرر الشخص من التزاماته تجاه أقاربه وأعضاء مجتمعه المحلى . وقد ساعد على ذلك أن الشخص لم يفقد شعوره بقسوة الظروف الاقتصادية التى يعيشها المقيمون فى القرى ومدى أهمية العمل لهم . لذلك لاينتظر الشخص المقيم فى المدينة التجاء الآخر إليه أو ابداء رغبته فى العمل عن طريق المراسلة ، وانما كان يرسل فى طلب حضوره إلى المدينة عندما تكون هناك فرصه للعمل . وكان من السهل على المهاجرين الاوائل ايجاد العمل لغيرهم لأن أعمالهم كانت حراسة المنازل والخدمة فيها وفى المحلات العامة والأندية . فكثيرا ما يشمل مكان العمل الواحد عددا من الخدم — ان لم يكن جميعهم — تربطهم روابط القرابة أو رابطة الانتماء إلى مجتمع محلى بعينه .

ويتضح هذا من السبب الأساسى الذى أدى بالنوبيين إلى تكوين جمعية القرية فى المدينة . إذ كان الغرض الرئيسى من انشائها هو توفير مكان لاستخدامه مقرا لاقامة الوافدين من القرية إلى حين الالتحاق بالعمل .

ويشير ذلك إلى تلك الالتزامات التى كانت تقع على المقيمين فى المدينة تجاه الوافدين من قراهم . فهى عبارة عن تسهيلات ضرورية لهم تشجعهم نحو الاتجاه إلى مدينة معينه بالذات دون غيرها . ويؤكد ذلك اتجاه العرب إلى السودان حيث ارتبطوا به نتيجة لاستقرار بعض من أجدادهم فى مدينة حلفا بالذات عندما كانوا ينقلون البضائع والسلع بين مصر والسودان .

وكان من نتيجة هذا التحديد لاتجاه الهجرة للعمل من القرية إلى المدينة أن صارت مدينة معينة بالذات مركز تجمع واقامة لاشخاص من قرية واحدة . ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد وانما تتكتل مساكنهم فى حى واحد من أحياء المدينة .(١)

ويعتبر هذا التجمع والتكتل السكنى لاعضاء المجتمع القروى الواحد أحد العوامل الرئيسية لاستمرار علاقاتهم ببعضهم البعض خاصة وأن هذا التجمع ناتج فى الأصل عن التعاون لايجاد العمل المناسب للفرد . ومما يجدر الاشارة اليه فيما يتعلق بالعلاقات بين المهاجرين ، أن مهاجرى الأجيال الاولى كان لهم دور هام فى عملية استقرار النوبيين فى مدينة الاسكندرية . فقد قاموا بانشاء مدارس النهضة النوبية التى كانت تستقبل أبناء النوبة والتى وفرت للكثير منهم التعليم الذى أتاح لهم العمل فى الوظائف الحكومية وفى الشركات والبنوك . وإذا كان هذا أحد عوامل الاستقرار فى المدينة ، فهو يشير إلى ماتتميز به العلاقات بين المهاجرين من التقارب الشديد وتماسك وتضامن الجماعة الواحده التى ينتمى أفرادها إلى

---

(١) ففى مدينة الاسكندرية تتكتل مساكن الاسر من القرية الواحده فى حى واحد أو اثنين من أحياء المدينة . ففى حى اللبان مساكن غالبية الاسر من قرية الامبركاب وفى حى العطارين من ماريا وغالبية قرى النوبيين ، وفى كوم الدكه من دهميت ، وفى كوم الشقافه من دابود ، وفى العطارين ومحرم بك من قرى النوبيين . وتوجد عزبة فى الغيط الصعيدى تعرف بعزبة توماس لأن جميع سكانها من قرية توماس ويمتلكون منازلها . ويضاف إلى ذلك أن هناك تكتل قبلى — وهو الوحيد فى المدينه — فى حى زعربانه ياكوس حيث توجد مساكن أفراد قبيلة أبو راس المنتشرة فى قرى ابريم والجنينة والشباك ومصمص وغيرها . وعلى سبيل المثال يبلغ عدد الاسر من قرية كروسكو ١٥ أسرة وعدد العائلات ١٠ عائلات، تقيم منها ١٥ فى حى المنشية و ٧ فى حى الرمل :

ويوجد مقر جمعية القرية فى الحى الذى تتكتل فيه مساكن المهاجرين من سكان القرية . لذلك توجد غالبية جمعيات القرى النوبية فى حى العطارين .

بمجتمع قروى بعينه. فقد كانت مساهمة الفرد فى تكاليف انشاء هذه المدارس تحدد من خلال انتمائه القروى كما هو الحال فى مختلف مساهماته فى المناشط التى تتعلق بالنوبيين ككل فى المدينة ويعتبر استمرار العلاقات بين المهاجرين أساس ارتباطهم الوثيق بمجتمعهم المحلى، وبالتالى لخضوعهم لمختلف الالتزامات الاجتماعية تجاه أقاربهم وغيرهم المقيمين فى القرية. فان استمرار ارتباط الفرد بمجتمعه القروى يرجع إلى علاقاته بأعضاء مجتمعه المقيمين فى المدينة وعضويته فى جماعتهم التى يمكن اعتبارها مجتمعا صغيرا ممثلا لمجتمعه القروى.

فما لاشك فيه أنه إذا لم تتخذ الهجرة للعمل هذا الاتجاه الذى أدى إلى تجمع مهاجرى القرية الواحده وأصبحوا موزعين ومنتشرين فى عدة مدن لكانت النتيجة بالضرورة الضعف الشديد لارتباط الفرد بمجتمعه أن لم يكن اختفاء هذا الارتباط نهائيا. فالنوبيون فى القرى يعرفون أقاربهم المقيميين فى المدن المصرية غير القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ولكن تنعدم العلاقات فيما بينهم. فلا وجود فى تلك المدن لمثل هذا التكتل والتجمع الموجود فى المدن الثلاثة. وهو ما يؤكد دوره وأهميته فى الارتباط الوثيق بين الفرد ومجتمعه المحلى.

٢ — وتتضح أهمية هذا الدور إذا نظرنا إلى تلك العوامل التى تعمل فى الاتجاه المضاد لتماسك تلك الجماعة ولارتباط الفرد بمجتمعه المحلى. وتتعلق هذه العوامل بالعمل والحياة فى المدينة. وأهمها الاستقلال الاقتصادى للفرد واعتماده الكلى على عمله لأنه كفيل بأن يؤدى الى انفصال الفرد عن مجتمعه خاصة وأنه يدرك تمام الادراك ظروفه الاقتصادية التى تؤكد له عدم امكانية الرجوع إليه وتحتم عليه الاستقرار فى المدينة والارتباط بها. فلم يكن العمل فى المدينة لفترة قصيرة أو لبضعة سنوات يعود بعدها الفرد إلى قريته، وإنما هى هجرة للعمل والاقامة والاستقرار فى المدينة.

ووجود الزوجة والاولاد فى المدينة هو أحد العوامل الهامة للاستقرار فى المدينة، كما أنه يعمل فى الوقت ذاته على ازدياد شعور الفرد بالاستقلال والانفصال

عن مجتمعه، وبالتالى يؤدى فى النهاية إلى ضعف ارتباطه به. وعلى ذلك يكون وجود الزوجة والاولاد فى القرية أحد العوامل الرئيسية لاستمرار ارتباط الفرد بمجتمعه.

يضاف إلى ذلك أن هناك عدد غير قليل من العائلات التى يقيم كل منها فى مسكن خاص. ففى مدينة الاسكندرية أظهر الحصر للأسر المقيمه فى المدينة أن هناك من قرية كروسكو ١٥ أسرة، ١٠ عائلات ومن قرية الريقة ٢٢ أسرة و١٠ عائلات. فوجود العائلة الكاملة فى المدينة يضعف من ارتباط الفرد بمجتمعه القروى. وعلى الرغم من ذلك فان غالبية المهاجرين من القرى فى مدينة الاسكندرية يرغبون فى أن يكون لهم منازل فى القرى الجديدة ويطالبون باصرار الهيئات الحكومية بالاسراع فى بناء المنازل (منازل المغتربين) كما نص على ذلك قانون تهجير أهالى النوبة والاسراع فى تسليم وتمليك الأراضى الزراعية التى تم استصلاحها، فالبعض منهم يرغب فى العودة إلى القرية والاستقرار فيها. وغيره يريد المنزل والارض لكى يكون ضمانا له فى العودة إلى القرى مستقبلا عند ترك عمله فالاسر والعائلات التى أمكن حصرها فى مدينة الاسكندرية أقبلت على كتابة استمارة الحصر اعتقادا بأن عملية الحصر سوف تساعد على تحقيق رغبتهم فى امتلاك الأرض الزراعية والمسكن فى القرى. ويبلغ عدد هذه الأسر والعائلات ١٥٠٠ أسرة وعائلة.

وتعتبر الحياة فى المدينة من العوامل الهامة التى تساعد على انفصال الفرد عن مجتمعه المحلى. فهى تؤثر على قيمه واتجاهاته وطريقة تفكيره وسلوكه، كما أنها تنمى لديه الشعور بالفردية.

وعلى الرغم من هذه العوامل فالنوبيون فى المدينة يرتبطون ارتباطا وثيقا بمجتمعاتهم المحلية. فما هى اذن العوامل ذات الدور الهام فى المحافظة على هذا الارتباط واستمراره؟

لقد تبين أن الغرض الرئيسى من الهجرة للعمل فى المدينة هو استكمال النقص

في الحاجات المعيشية الضرورية التي لايوفرها الاقتصاد المحلي . وعلى ذلك يمكن اعتبار تقديم الفرد المساعدات المالية والعينية لأسرة أبيه عاملا لارتباط الفرد بمجتمعه ولكن الارتباط واستمرار العلاقات بينه وبين أقاربه وأعضاء مجتمعه لايتوقف على مجرد تحقيق هذا الإلتزام إذ أن الفرد يمكنه أن يؤديه كالتزام خلقي بضرورة تقديم العون والمساعدة لأبيه ووالداته ، ولكنه في الوقت ذاته يكون متباعدا تماما عنهم وعن مجتمعه المحلي وعن أعضائه المقيمين في المدينة .

ومن ثم فلا بد وأن تكون هناك عوامل أساسية قد أدت إلى استمرار ذلك الارتباط وتقويته وتدعيمه بحيث تضعف إلى حد كبير من فاعلية دور العمل والحياة في المدينة وأثرها على الفرد وعلاقاته بأقاربه في القرية . وبالضرورة ترجع تلك العوامل إلى بناء المجتمع النوبي وتنظيمه الاجتماعي .

يقول Van Veslen أن ارتباط القرويين الذين يعملون في المدينة بمجتمعاتهم القبلية في اقليم تونجا Tonga بافريقيا يرجع إلى الاحتفاظ بدورهم الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتهم المحلية الذي يؤدونه وهم في المدينة بعيدا عنها . وأن تحضر الفرد person's usbanization الذي يقصد به انفصال الفرد واستقلاله التام عن مجتمعه المحلي هو الحالة التي يصبح فيها متحررا من ولائه لقبيلته غير معتمد على نسقها الاجتماعي والاقتصادي ، ويصبح مواطنا في الدولة كفرد من أفرادها وليس كعضو في القبيلة التي ينتمي إليها والتي أصبحت جزءا من الدولة(١) .

وعلى ذلك فانه يجب دراسة هؤلاء القرويين من خلال تنظيمهم الاجتماعي في القرية . وهو مايذكره ابشتين Epestein أيضا في دراسته للنسق السياسي

1— Van Veslen, J., "Labour Migration as a lpositive factor in the Continuity of Tonga Tridal Society, ", in Sonthall, Aiden (ed.), *Social change in Modern Africa*, Oxford university Press, 1961, pp. 230 — 232

لمدينة لوانشيا Lunshya احدى مدن مقاطعة حزام النحاس بروديسيا الشمالية باعتباره نسقا ناميا نتيجة للتغييرات السريعة التي تمر بها المدينة . فهو يؤكد ضرورة دراسة الافريقيين المقيمين في المدينة من خلال التنظيم الاجتماعي لمجتمعاتهم المحلية القبلية . إذ أنه لا يمكن اغفال هذا التنظيم لأنه يختفي وراء سلوك أفراد الجماعات الافريقية القبلية تجاه بعضهم البعض في المدينة من ناحية ولأن مجتمع المدينة خاضع لتأثيرات قوى خارجية لها دور فعال وايجابي في الأحداث التي تحدث داخله والتي تؤثر في عملية نمو النسق السياسي سواء كانت تلك القوى الرؤساء القبليين أو رؤساء شركات التعدين الذين يستغلون هؤلاء الرؤساء القبليين من ناحية أخرى . ويرجع تضارب النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين فيما يتعلق بالتماسك والتضامن القبلي من حيث الضعف والقوة إلى اغفالهم ارتباط المهاجرين المقيمين في تلك المدينة بمجتمعاتهم القبلية المحلية(١) .

وأستنادا إلى ذلك فانه للتعرف على الارتباط الوثيق للنوبيين المقيمين في المدينة وولائهم لقبائلهم وخضوعهم لمختلف الإلتزامات الاجتماعية كأعضاء في قبيلة أو في مجتمع القرية لابد وأن تنظر إلى هذا كله من خلال تنظيمهم الاجتماعي التقليدي .

٣ — تبين من الصفحات السابقة دور تجمع المهاجرين أعضاء المجتمع القروي في المدينة وتكتل غالبية مساكنهم في الحي الواحد في ارتباط الفرد بمجتمعه المحلي. وفي الحقيقة لايرجع هذا الدور إلى الكثرة العددية في حد ذاتها ، وإنما يرجع إلى ما تتضمنه من نتائج وآثار يمكن أن نجملها فيما يلي : —

أ — فاتجاه المهاجرين من القرية الواحدة إلى مدينة معينه بالذات واستمرار الانتقال من القرية إليها والإلتزام الملقى على عاتق الذين سبقوهم إليها تعتبر في حد ذاتها عاملا للاتصال الدائم بينهم وبين قريتهم خاصة وأن المقيمين في القرى

1- Epstein, A.L., *Pe'itics in An urpan African* Community, 1958 .

يرسلون إلى أقاربهم فى المدينة الهدايا التى يحملها إليهم المسافرون والتى يرغب فيها المقيمون فى المدن . كما أن استقرار المهاجرين فى المدينة وعدم التنقل من مدينة إلى أخرى يؤديان إلى ثبات علاقاتهم بعضهم بالبعض . فهم يحرصون على الزيارات المتبادلة فيما بينهم والتزاماتهم تجاه بعضهم البعض فى مختلف المناسبات مثل الزواج أو الوفاة ، فضلا عن تقديم العون والمساعدة الاقتصادية إذا تقدم أحدهم بطلبها من الآخر . وهى التزامات مماثلة تماما لمثيلتها فى مجتمعهم القروى وامتداد لها فى المدينة .

ب — من بين المقيمين فى المدينة من تربطهم روابط القرابة الأبوية والقرابة الأمومية اللتين لها دور مماثل فى حياة الفرد وتفرضان التزامات وحقوق تحدده للأقارب تجاه بعضهم البعض .

فالعلاقات بينهم إذن ليست علاقات الانتماء للمجتمع القروى الواحد فحسب وإنما هى علاقات قرابية فى المحل الأول . وقد كانت الجمعيات فى المدينة فى بداية تكوينها قائمة على أساس قبلى بحت تقتصر عضويتها على أعضاء القبيلة الواحدة ، ثم تحولت إلى جمعيات قروية . ويرجع ذلك إلى تناقض مثل هذا الانتماء القبلى مع الانتماء إلى القرية الناتج عن تعدد انتماءات أعضاء القبيله إلى عدة قرى التى تنتشر فيها القبيله فعلى الرغم من أنهم جميعا يعرفون وحدة انتمائهم القبلى وانحدارهم من سلف واحد فان للتوزيع الاقليمى للنجوع والقرى قد أدى إلى الاستقلال التام الأقارب المقيمين فى قرية عن أقاربهم المقيمين فى قرية أخرى ، والضعف الشديد فى التزاماتهم تجاه بعضهم البعض أن لم تكن منعدمة ومقتصرة على التعاطف فقط . يضاف إلى ذلك وحدة مجتمع القرية واستقلاله عن بقية المجتمعات القروية الأخرى . فأصبح نتيجة لهذا كله أن تكون الغلبه للانتماء الى مجتمع القرية عن مثل هذا الانتماء القبلى لما يفرضه من التزامات وحقوق تحدده تجاه أعضاء مجتمع القرية بعضهم البعض . ويعكس هذا كله انضمام جمعيات القرى الستة التى تتألف منها مدينة نصر فى جمعية واحده بمدينة الاسكندرية ، أطلق عليها جمعية نصر .

وما يزال القليل من الجمعيات بالمدينة قائما على أساس قبلى مثل الجمعيات الغربياب والعونلاب وأبو راس .

ج — ويفضل النوبيون الزواج بين أولاد الخؤولة أو العمومة . فقد كان — وما يزال — الرجل ينتقل إلى القرية للزواج ثم يعود إلى المدينه إما تصاحبه زوجته أو يتركها عند أهلها فى القرية . وينطبق هذا فى حالة اختيار الشاب لعروسه من بين قريباته المقيمات فى المدينة . فالنوبيون يرفضون زواج أبنائهم من غير النوبيات ، وهذا ما يشير إلى أهمية وجود الأسر النوبية فى المدينة ونشأة الأولاد فيها إذ أن وجودها يتيح الفرصة للشاب لاختيار زوجته من بين بناتها . وسوف أتناول هذا كله بالتفصيل فى الباب الثالث وإنما أشير إلى تلك العلاقات القرابية الأبوية والأمومية والزواج باعتبارها تؤدى دورا هاما ورئيسيا فيما تتميز به علاقات هؤلاء المقيمين فى المدينة من القوة والتقارب الشديد من ناحية ، وارتباطهم الوثيق بمجتمعاتهم القروية من ناحية أخرى . ويعنى ذلك أن نظام النسب النوبى — وهو نظام مزدوج — يؤدى دورا هاما فى استمرار علاقات المهاجرين بمجتمعاتهم القروية .

د — وعلى الرغم من أن المهاجرين يعيشون بعيدا عن قراهم ، فهم يشاركون فى الحياة الاجتماعية داخلها ، كما أن ما يحدث داخل القرية ينعكس على علاقاتهم بعضهم ببعض .

ففى القرى الكنزية عامة وبعض القرى العربية وقرية الجنينة والشباك النوبية يساهم المقيمون فى المدينة بنصيب من نفقات وتكاليف إقامة الموالد فى القرى . يحدد لكل واحد منهم مبلغ معين يجمع ويرسل إلى نقيب الولى فى القرية وترتكز تلك المساهمة على أساس إرتباط الشخص بالولى أما عن طريق قبيلته أو مباشرة بينه وبين الولى لإعتقاده فى كراماته وبركته .

وكان إلى وقت قريب يقام إحتفال دينى (المولد) لكل ولى من الأولياء فى مدينة الاسكندرية فى نفس الوقت الذى يقام فى القرية . وما يزال بعضها يقام إلى الآن . ولا يقتصر هذا على الرجال فقط ، وإنما يشمل أيضا النساء

اللاتى يحرصن أكثر من الرجال على الوفاء بالتزاماتهن تجاه الولى باستمرار وفى مناسبة المولد خاصة . وهذا كله كفيل بأن يؤدى إلى استمرار علاقاتهم بالقرى وارتباطهم الوثيق بها . يضاف إلى ذلك أن البعض منهم يحرص على الإنتقال إلى القرية لحضور المولد تبركا ببركة الولى .

ويسهم كل منهم بنصيب فى تكاليف إقامة الإحتفال بمولد السيد الرسول كأحد التزاماته الاجتماعية كعضو فى القبيلة التى ينتمى اليها حيث يتم هذا الاحتفال على أساس تعاون القبائل ومشاركة كل منها بنصيب معين من هذه التكاليف . وبالمثل فيما يتعلق بنصيبه من تكاليف بناء المسجد أو الأدوات الخاصة به وعفيفة النجع الذى يقيم فيه أقاربه .

يضاف إلى ذلك تدخل المقيمين فى المدينة فى إختيار عمدة القرية ومشايخ البلد حيث يكون لموافقتهم وعدم موافقتهم فى إختيارهم كثير من الاعتبار والأهمية لان اتفاق المقيمين فى القرية على إختيار العمدة مثلا يرتبط بموافقتهم التى يصلون اليها عن طريق المناقشة فى جمعية القرية والتوفيق بين الآراء المتضاربة والاتفاق على شخص معين ليكون عمدة القرية . ويكون هناك إتصال دائم بينهم وبين المقيمين فى القرية بخصوص ذلك .

وبالمثل فى حالة المنازعات التى تحدث بين الأفراد فى القرية . فالمقيم فى المدينة يقف إلى جانب أقربائه فى منازعاتهم مع الآخرين وهو بعيد عن القرية ويصبح فى موقف نزاع من أقارب الطرف الآخر فى النزاع بالنسبة للمقيمين فى المدينة بحيث يؤدى هذا إلى الخصومة والقطيعة تبعا لطبيعة النزاع وحدته . ويكون للرؤساء المقيمين فى المدينة دورهم فى فض النزاع وإبداء الرأى عن طريق المراسلة عندما يكون طرفا النزاع جماعتين من البيوت أو القبائل . وفى الغالب يكون لتدخلهم كثير من الاعتبار فى فض النزاع وهم بعيدون عن القرية ، بل وأحيانا تتم المصالحة عن طريقهم .

وتعتبر ملكية القبيلة ضمانا لنصيب الفرد منها والمحافظة عليه عندما يكون

بعيدا عن القرية لعدة سنوات على أساس إنتقاله اليه تبعا للانحدار من سلف القبيلة والإنقسام الداخلى للقبيلة . فهى تحقق له شعورا بالطمأنينة وعدم القلق فيما يتعلق بمعيشته فى القرية عندما يعود اليها عند بلوغه سن الشيخوخة أو ترك العمل . فملكية القبيلة تحقق له تأمينا اجتماعيا يتمتع به فى فترة كبر السن خاصة وأن غالبية المقيمين فى المدن كانوا من الخدم وحراس المنازل .

هـ — على الرغم من اعتبار جمعية القرية أحد العوامل التى تساعد على استقرار النوبيين فى المدينة وانفصالهم عن القرية لأنها تيسر للمهاجرين العمل والحياة فى المدينة عند حضورهم من القرية ، فهى تعمل على استمرار ارتباطهم بالقرى وتحافظ عليه وتدعمه . فدور الفرد فى حياة قريته الاجتماعية والسياسية يتم عن طريق الجمعية . وتناقش بمختلف مشاكلها فى مقرها . وإذا كان هناك البعض منهم الذى يتردد على مقر الجمعية على فترات متباعدة ، فجميع أعضاء الجمعية يحضرون فى المناسبات الهامة وخاصة الوفاة . فالجمعية وسيلة الإتصال بين المقيمين فى المدينة والقرية ، كما أن الفرد عن طريقها يقوم بالتزاماته تجاه الآخرين بمناسبة الزواج والوفاة . يساهم بمبلغ معين عند زواج أحد الأفراد ، ويذهب إلى الجمعية لتعزية أقارب المتوفى والمساهمة أيضا بمبلغ كنوع من المساعدة والعون لاقارب المتوفى فى القرية . ويعتبر هذا الالتزام أهم وأخطر التزامات الفرد تجاه الآخرين كما هو الحال فى القرية . فليس مقر الجمعية مجرد مكان لتجمع الاعضاء لقضاء أوقات فراغهم والقيام بمختلف النواحى الترفيهية ، وإنما هو فى الأصل مركز تجمعهم لغرض الاتصال الدائم بالقرية . ويساعد وجود مقر الجمعية فى الحى الذى تتكتل فيه مساكن المقيمين فى المدينة من القرية الواحدة على هذا التجمع لأنه ييسر لهم التردد عليه باستمرار عما إذا كان فى مكان بعيد عن مساكنهم .

وتتولى الجمعية عن طريق رؤسائها مصالحة الأطراف المتنازعة ، كما أنها تمارس نوعا من الضبط لسلوك أعضائها والتزاماتهم تجاه أقاربهم فى القرى فيما

يتعلق بالمساعدات المالية . فلا يستطيع الفرد التخلى عن هذا الالتزام أو التأخير عن ارسال المساعدة لأن مثل هذا السلوك يجعله ينال سخرية وتهكم أعضاء الجمعية. ويساعد على ذلك أن غالبية المقيمين فى المدينة يؤلفون تجمعات تقوم أما على أساس الانتماء إلى مجتمع القرية أو على أساس الانتماء القبلى حيث لا يجتمع أفراد هذه التجمعات فى مقر الجمعية فقط ، وإنما يجتمعون أيضا فى أحد المقاهى فى أوقات فراغهم .

و — ليست المدينة المصرية والقرية النوبية — والقرية المصرية عامة — مجتمعين مختلفين كل الاختلاف بحيث ينظر اليهما فى اطار المجتمع الحضرى الصناعى ، والمجتمع القروى فالمدينة المصرية ما تزال مجتمعا غير حضرى صناعى ، وانما ينطبق عليها نموذج المجتمع قبل الصناعى فى كثير من الخصائص (١). ويقول أوسكار لويس أن الوضع الثقافى والخصائص العامة للمجتمع الكبير تؤثر حتما على أشكال الحياة الاجتماعية القروية وعلى أفراد المجتمع القروى الذى هو أحد قطاعاته . ومن ثم ففى المجتمع الذى تكون فيه الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى تحمل القرية بعض خصائصه المميزة وثقافته ومشاكله (٢) . وينطبق هذا على المجتمع المصرى ففى الواقع لا تختفى الاعتبارات القرابية تماما فى الحياة فى المدينة المصرية كما أن للجوار أيضا كثيراً من الاعتبار . فما تزال العلاقات العائلية على درجة كبيرة من القوة ، وما يزال الفرد لا يستطيع التحرر من قبضة العائلة إلى حد كبير . تفرض التزاماته وحقوقه لا تختلف كثيراً عن مثيلتها فى القرية النوبية أو القرية المصرية عامة وعلى وجه الخصوص

1— Geiser, Peter, « Some Impressions Concerning The Process of Stabilzation and urbanization in Nubia Society, », in *Symposium on Contemporary Nubia*, Social Research Center, American University in Cairo, 1964. p. 7

2— Lewis, Oscar, *Village life in Northern India*, Vittage Books, New york, 1950 pp. 303—305

فى المجال الاقتصادى . ويخضع الإبن لسلطة الأب ، كما أن علاقاته بأقارب الأم وأقارب الأب خصائص علاقته بكل من أمه وأبيه .

ويرجع هذا التشابه بين المدينة المصرية والقرية المصرية إلى نمط الاقتصاد والثقافة القومية . ويعنى هذا كله أن النوبى عندما ينتقل من قريته إلى المدينة المصرية فهو لا يصطدم بثقافة مغايرة تماما لثقافة مجتمعه . ويعتبر هذا التشابه أحد العوامل الرئيسية فى اتجاه النوبيين إلى المدن المصرية وبالمثل المدن السودانية واستقرارهم فيها .

فقد أظهرت دراسة بيتر جايزر Pet r Geiser أنه على الرغم من وجود شواهد تدل على وجود تفاوت فى درجات الاستقرار والتحضر التى بلغتها الجماعات النوبية المقيمة فى مدينة القاهرة تفاوتا يرتبط بالفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الجماعات ، فان التزعزع الذى أصاب قيم النوبى من جراء ممارسته للحياة فى المدينة لم يكن بالشدة التى يمكن توقعها . ويرجع أسباب التأثر الضعيف بالحياة الحضرية إلى ما بين النظم الاخلاقية فى القرية النوبية والمدينة المصرية من تشابه كبير من ناحية وإلى علاقة النوبيين بالمدينة المصرية عبر التاريخ من ناحية أخرى (١).

هذه هى أهم الأسباب التى أدت إلى الإرتباط الوثيق بين المقيمين فى المدن ومجتمعاتهم القروية وإستمرار هذا الترابط على الرغم من البعد المكانى الذى يفصل المدينة عن القرية وعلى الرغم من الحياة فى المدينة وما تتضمنه من عوامل تؤدى إلى الانفصال والتباعد فى العلاقات . وينطبق هذا كله على النوبيين المقيمين فى مختلف المدن المصرية والسودانية . فقد أثبت البحث الذى أجرته نادية حجاج عن « أنماط الأسر النوبية المقيمة فى مدينة القاهرة » (٢) لغرض التعرف على

1 - Geiser, p., op. cit

(٢) نادية حجاج — أنماط الأسر النوبية المقيمة فى القاهرة — مركز البحوث الاجتماعية (بالآلة الكاتبة) الجامعة الأمريكية بالقاهرة — عام ١٩٦٤ .

مدى التشابه والاختلاف بين هذه الأنماط بالإشارة إلى المعايير الاجتماعية والنماذج والإتجاهات السلوكية ، أنه لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار العلاقات العائلية والاجتماعية بين المقيمين فى المدينة والمقيمين فى القرى من الأقارب وغير الأقارب كعوامل تشكل اتجاهات وقيم النوبيين فى القاهرة إلى جانب عامل العلاقة الزوجية . فقد أظهر البحث تشابها كبيرا بين اتجاهات ومميزات أفراد الأسر الكاملة (وهى التى تتألف الواحده منها من زوج هاجر إلى القاهرة تصاحبه زوجته أو زوجاته وأولاده) وأفراد الأسر المشتتة (وهى التى تتألف الواحدة منها من زوج هاجر الى القاهرة وترك زوجته وأولاده فى القرية) . فلم يؤثر مكان وجود الزوجة والأولاد على الأسس الاجتماعية التى يتشكل بمقتضاها سلوك الانسان . وكما تقول الباحثه كان المعتقد بصفة عامة أن الأسر الكاملة أكثر أستقلالا وانفصالا عن القرى وأكثر تمثلا للحياة والقيم الحضرية من المهاجرين الذين فضلوا ترك زوجاتهم وأولادهم فى القرى . ولكن البحث أثبت عكس ما كان متوقعا وهو أنه لايوجد أختلاف بين اتجاهات أفراد كل من الأسر الكاملة والأسر المشتقة وتمسكهم الشديد بالروابط العائلية والاجتماعية مع القرية . وذلك على العكس من أتجاهات الشاب البالغ الأعزب فهو أكثر تمثلا لطرق الحياة الحضرية وأكثر عناصر جماعة المهاجرين من النوبة استقراراً وأكثرهم تحصيلا للعلم وعملا فى المهن الراقية ورغبة فى الاستقرار فى مدينة القاهرة . وإذا كانت الأسر الكاملة تؤلف ٦٢ ٪ والأسر المشتقه ٢٠ ٪ من مجموع أسر العينة (٧٤٧ أسرة) ، يتضح اذن مدى قوة الترابط بين المقيمين فى القاهرة والمقيمين فى القرى .

واستنادا إلى كل ماسبق يتضح أن الهجرة للعمل فى المدن لم تؤثر فى البناء الاجتماعى للمجتمع النوبى ، وإنما تعتبر أحد العوامل الهامة التى حافظت على استمراره . وفى الواقع يرجع ذلك إلى ظروف المجتمع النوبى وتنظيمه الداخلى ، فلم تكن هناك مجالات لاستثمار المهاجرين لمدخراتهم من أعمالهم فى القرى الأمر الذى أدى إلى استقرارهم فى المدن وعدم الرجوع إلى القرى . وإذا كان منهم من يعود إلى القرية ، فلا يحدث ذلك إلا فى حالتين : الاولى عند بلوغ الرجل سن

الشيخوخة وترك العمل فى المدينة ، والثانية عندما يعود الشخص لسبب من الاسباب ورغبة فى الاستقرار فى قريته ، وفى كلتا الحالتين لايؤثر رجوعه فى الحياة الاجتماعية .

فالشيخوخة تحد إلى درجة كبيرة من مشاركة الشخص فى الحياه داخل القرية كما أن الشخص يشارك فى الحياة الاجتماعية داخل القرية تبعا للأدوار التقليدية ووفقا لالتزاماته وحقوقه التى تحددها علاقاته بالآخرين والتى تكون للقرابة كثير من الاعتبار فى تحديدها . وفى الغالب فان الذين يرجعون إلى القرى هم المسنون من الرجال .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالدرجة التى عليها العلاقات من القوة سواء بين المقيمين فى المدينة أو بينهم وبين المقيمين فى القرى من الأقارب وغير الأقارب ، فهل هناك انعكاس للتغييرات فى العلاقات بين المقيمين فى المدينة من ناحية والعلاقات فيما بينهم وبين المقيمين فى القرى ؟ .

فى الواقع أزداد الترابط بين أفراد جماعة المهاجرين من النوبة وقراهم ، ولكن كان للتغيرات التى تعرض لها المجتمع النوبى نتيجة لعملية التهجير أثر فى علاقات المهاجرين بعضهم ببعض وعلاقاتهم بأقاربهم بالقرى . وهذا ما سوف نوضحه فيما بعد .

الفصل الثالث

التوزيع الاقليمى للقرى والجماعات

حددت الظروف البيئية مواقع الاقامة والاستقرار فى النوبة الأصلية بحيث أدت إلى أن يتميز المجتمع النوبى بتوزيع اقليمى معين . فقد كان هناك تلازم بين توزيع أماكن الاقامة والاستقرار وأبعاد السهل الفيضى غير المتصل الممتد على طول مجرى النيل . ففى الجهات التى توجد بها الاراضى الزراعية ، أقام النوبيون مساكنهم بالقرب منها على المدرجات والأرصفة الصخرية أو على حدود الاراضى الزراعية . لذلك كانت القرية تتميز بانضمامها إلى عـدد من الأقسام الاقليمية الاجتماعية الصغيرة التى عرفت كل منها بالنجع .

ولم تتح المدرجات والأرصفة الصخرية والارتفاع المتدرج للهضبتين الشرقية والغربية وعدم وجود المياه فيها والارتفاع الشديد لدرجات الحرارة بامتداد القرية إلى الداخل، بعيدا عن مجرى النيل . كما كان امتداد القرية الطولى مرتبطا بوجود الأراضى الزراعية ومساحتها المحـاذية لمجرى النيل . ففى الأماكن التى يتسع فيها السهل الفيضى يقل طول القرية وعدد نجوعها عن طول وعدد نجوع القرية التى تقع فى الأماكن التى يضيق فيها السهل وكان عدد السكان فى القرية الأولى يزيد عنه فى القرية الثانية .

وقد أدت تلك الظروف البيئية إلى أن تكون كل قرية مجتمعا مستقلا قائما بذاته . وأن يكون الاتصال بين سكان النجع الواحد وغيره من نجوع القرية مرتبطا بمدى امتدادها الطولى بحيث يقل الاتصال تبعا للبعد بين النجع وغيره سواء الذى يقع فى شماله أو فى جنوبه .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للنجع فهو ينطبق بالضرورة على القرية ككل

وغيرها من القرى التى تقع على امتداد النيل فى الشمال أو فى الجنوب وفى الضفة الاخرى من النيل .

ويشير هذا كله إلى انعزال قرى الكنوز والعرب والنوبيين كل منهـا عن الأخرى ، ويزيد من هذا الانعزال بين الكنوز والنوبيين وجود اقليم العرب بين اقليميهما .

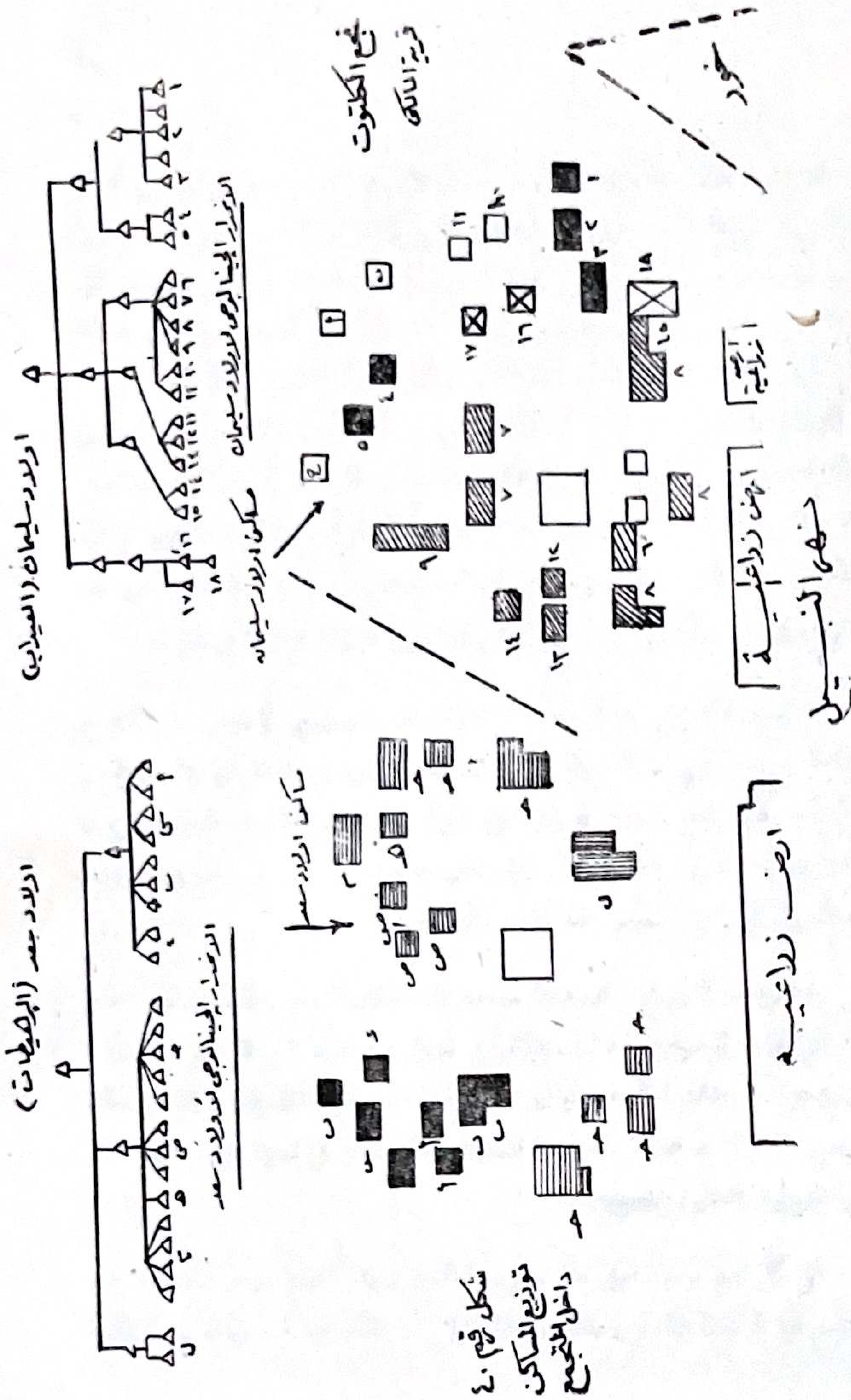
وعلى ذلك يتضح أن الظروف البيئية قد أدت إلى أن تكون فى النوبة الأصلية وحدتان اقليميتان اجتماعيتان هما القرية والنجع ، القرية وهى الوحدة الكبيرة وتتألف من عدد من النجوع .

أولا : النجع :

١ ـ يشير لفظ النجع ـ كما يستخدمه النوبيون ـ إلى الجماعة القرابية التى تقيم فى وحدة إقليمية واضحة الحدود . فلا يقصد من الإشارة إلى النجـع المفهوم المكانى فحسب ، ويتضح ذلك فى إدراك ومعرفة سكان النجع حـدوده الإقليمية فى حالة التجاور المكانى لأكثر من نجع ولا توجد فواصل طبيعية تميز الحدود بينها . كما أنه يحمل غالبا اسم الجماعة القرابية المقيمة فيه مثل نجع العيداب فى قرية المالكى ونجع السلطاناب فى قرية الجنينة والشباك ، وإذا كان النجـع يسمى بغير اسم الجماعة ، ففى العـادة يستخدم النوبيون اسم الجماعة فى الإشارة إليه .

والنجع غالبا ما يكون وحدة إقليمية وقرابية . يرتبط الأفراد المقيمون فيه بروابط القرابة إما عن طريق الانحدار ومن سلف واحد مشترك أو عن طريق الزواج والمصاهرة . وكان النجع فى الأصل وحدة قرابية أبوية يقيم فيه أفراد أحد أقسام القبيلة .

ولكن نتيجة لأسباب ثلاثة تكونت الجماعة النجعية التى تتألف من أكثر من جماعة أبوية واحدة مختلفة الإنتماء القبلى . السبب الأول هو الزواج الاكسوجامى وإقامة الزوج الدائمة عند أهل زوجته . فعلى الرغم من القاعدة العامة بضرورة



انتقال الزوج وزوجته إلى النجع الذى تقوم فيه جماعته القرابية العاصبة بعد قضاء فترة محددة عند أقارب زوجته بعد الزواج ، فقد كان البعض يستقر عند أقارب الزوجة . ومن ثم يكون الزواج نواة لظهور وتكوين جماعة قرابية مختلفة الإنتماء القرابى الأبوى عن الجماعة القرابية المقيمة أصلا فى النجع ، ولكن يرتبط أفراد الجماعتين بروابط القرابة الأمومية .

والسبب الثانى هو انتشار ملكية القبيلة الزراعية فى أكثر من نجع من نجوع القرية وانتقال بعض أفراد القبيلة إليها واستقرارها إلى جوارها لإمكان استغلالها. وفى هذه الحالة تؤدى الملكية الزراعية إلى تكوين جماعة أبوية تشـــارك الجماعة القرابية الإقامة معها فى نجعها الأصلى .

والسبب الثالث هو انتقال المساكن فى عام ١٩٣٣ إلى المناطق الجبلية التى ترتفع عن أعلى منسوب مياه التخزين بسبب التعلية الثانية لسد أسوان فقد نتج عن الانتقال تقارب عدد من النجوع لكى تكون وحدة إقليمية واحدة تضم سكان تلك النجوع .

من هذا يتضح أن النجوع فى القرى الاصلية ثلاثة أنواع : النوع الأول وهو الذى تكون فيه الجماعة النجعية وحدة قرابية أبوية ويعرف باسمها أى اسم مؤسسها .

والنوع الثانى هو الذى تكون فيه الجماعة النجعية من أكثر من جماعة قرابية أبوية مختلفة الإنتما القبلى ولكن يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة الأمومية . ويحمل هذا النوع من النجوع اسم مؤسس الجماعة المقيمة أصلا فى النجع عن الأخرى . وفى الغالب لايحمل مثل هذا النجع اسم أية جماعة منها .

والنوع الثالث هو الذى تتألف فيه الجماعه النجعية من أكثر من جماعة قرابية أبوية لا تقوم بين أفرادها روابط قرابية أبوية أو أمومية فضلا عن عدم وجود احداها يرتبط بها لسبق الاقامة فى النجع عن الأخرى .

٢ — وينقسم النجع سواء من النوع الأول أو الثانى أو الثالث إلى عدد من الأقسام . ترتبط بكل قسم منها إحدى الجماعات التى تتألف منها الجماعة النجعية .

فإذا كانت الجماعة النجعية من النوع الأول فكل فرد منها يرتبط بقسم من أقسام النجع . وإذا كانت الجماعة النجعيه من النوع للثانى أو الثالث فكل واحدة منها ترتبط بقسم من أقسام النجع . وفى الغالب كانت هناك فواصل طبيعية مثل الأخوار الصغيرة أو التلال أو مساحة من الأرض الصحراوية بين منطقة سكنية وأخرى بحيث تعكس هذه الأبعاد المكانية اختلاف الانتماء القبلى . فأولاد سليمان فى نجع الكلنوت فى قرية المالكى (شكل رقم ٤) ينتمى أفرادها إلى قبيلة العيداب ، وأولاد سعد ينتمى أفرادها إلى قبيلة الرهيطاب . ويعكس البعد المكانى للمسكنين أ، ب عن مساكن أولاد سليمان اختلاف الإنتماء القبلى أيضا . فالزوجتان من أناث أولاد سليمان والزوجان أحدهما ينتمى إلى الرهيطاب ، والآخر ينتمى إلى الداودية إحدى القبائل المقيمة فى القرية .

ويشير ذلك إلى أنه كان هناك تلازم بين التوزيع الإقليمى فى النجع والتقسيمات والتمييزات القرابية . يضاف أيضا أن توزيع المساكن داخل القسم الواحد كان يتبع درجة القرابة بين أفراد الجماعات العائلية . فكلما قربت علاقات القرابة بين هذه الجماعات كلما تقاربت مساكنهم (شكل رقم ٤) ويرجع ذلك إلى الزواج والسكنى عند أقارب الزوج .

وفى بعض النجوع كان هناك مسجد أقامه سكان النجع . فقد ساهم جميع أفراد الجماعة النجعية فى تكاليف بنائه ، لذلك فملكيته للجماعة ككل . فعندما وزعت التعويضات الخاصة بالمبانى بعد الانتقال إلى القرى الجديدة ، تقاسم سكان النجع المبلغ الذى خصص تعويضا للمسجد . فحصلت كل أسرة على نصيبها منه وبالمثل فيما يتعلق «بالمضيفه» .

ففى كل نجع يوجد مبنى عام ، ويقع غالبا فى وسط النجع ، ويعرف «بالمضيفه» يجتمع فيه الرجال يتناولون طعامهم وشرابهم . وتقام فيه الاجتماعات لمناقشة

كل ما يتعلق بالجماعة من أمور . وتقام فيه مجالس التحكيم لفض المنازعات . وإذا لم يكن هناك مسجد فى النجع تقام فيه شعائر الصلاة . ويستقبل فيه سكان النجع الزائرين والضيوف فان ذلك يعد خسارة كبيرة بالنسبة للنجع . لذلك فالمسجد ينال إهتمام النوبيين من حيث توفير الأدوات والأثاث الذى يكفل الراحة للضيوف طوال فترة إقامتهم . وتقام فيه الشعائر الخاصة بالوفاة . إذ يجتمع فيه جميع سكان النجع من الرجال عند وفاة أحد الأفراد . ويمكث فيه أقارب المتوفى العاصبين يشاركهم بعض الأقارب أو رجال من النجع ثلاثة أيام لا يبرحونه . وتلتزم كل جماعة سكنية سواء كانت أسرة أو عائلة بإرسال وجبات الطعام اليها طوال هذه الأيام الثلاثة .

ولا توجد إلا مضيفة واحدة فى النجع فيما عدا بعض النجوع — وهى قليلة وغالبا تكون من نجوع القرية العربية — حيث يوجد أكثر من مضيفة واحدة نتيجة لكبر حجم الجماعات القبلية المقيمة فى النجع من النوع الثانى والثالث . فالنمط السائد هو المضيفة النجعية الواحدة التى تشترك فيها الجماعة النجعية ككل دون اعتبار لإختلاف الإنتماء القبلى للجماعات القبلية التى تتألف منها . يساهم جميع أفرادها فى ترميمها وإصلاحها وتجهيزها بالأدوات والأثاث كما يكون للمقيمين فى المدن نصيب فى التكاليف .

٣ — قد ذكرت فيما سبق أن المجتمع النوبى يتميز بتعدد القبائل واختلاف أصولها القبليه والانتماء القبلى الواحد عامل هام وجوهرى للتقارب بين الجماعات القرابية التى تتألف منها القبيلة ولوحدتها وتماسكها . ولم تكن القبيلة متمركزة الاقامة فى نجع من نجوع القرية وإنما تنتشر فى عدد من النجوع إما أن تكون متقاربة أو متجاورة وإما أن تكون متباعدة ويفصل بينها نجع أو أكثر . ولكن على الرغم من ذلك فالبعد البنائى بين قسم من أقسام القبيلة وبقية الأقسام أقل إتساعا وأكثر تقاربا عن البعد البنائى بينه وبين القبائل الاخرى حتى ولو كان هذا القسم يؤلف إحدى الجماعات التى تتكون منها الجماعة النجعية (النوع الثانى

أو الثالث من النجوع) . فالإقامة المشتركة فى النجع وروابط الجوار وما يتبع ذلك من مصالح إقتصادية لا تؤدى بأن يتساوى البعد البنائى بين هذا القسم وغيره من الجهات التى تشاركه الإقامة فى النجع مع البعد البنائى بينه وبين أقسام القبيلة التى ينتمى إليها .

وإذا كان القسم البنائى القبلى « أولاد » فالبعد البنائى بينه وبين « الأولاد » الأخرى التى يتألف منها البيت أكثر تقاربا عن « أولاد » من بيت آخر من بيوت القبيلة حتى ولو كانت الأولاد الأخيرة مقيمة فى نفس النجع أو فى نجع مجاور . والأخرى مقيمة فى نجع بعيد أو متطرف فى أقصى الشمال أو الجنوب من القرية . ولكنه فى الوقت ذاته أقل إتساعا وأكثر تقاربا من الجهات التى تشاركها الإقامة فى النجع والتى لا يجمعها الانتماء القبلى الواحد . فالأبعاد البنائية بين وحدات القبيلة التى تنقسم اليها تتلازم مدى ضيقها واتساعها مع درجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة بين أفراد الوحدة القبلية وغيرها - وهذا ما يتمثل فى الاولاد - كلما كان البعد البنائى بينهما أكثر تقاربا . ويعتبر البعد بين أولاد وأخرى من نفس البيت أقل الأبعاد إتساعا وأكثرها تقاربا دون إعتبار لموقع الاقامة .

فالمنازعات التى تحدث داخل الاولاد يتم فضها بسهولة وبسرعه . ولايتطلب ذلك إلا تدخل رئيسها ومناقشته موضوع النزاع فى اجتماع يحضره رجال الاولاد الذين يتدخلون ويعيبون سلوك طرفى النزاع تجاه بعضهما . وأحيانا يستعين رئيسها بغيره من الأقارب رؤساء الأولاد الأخرى التى يتألف منها البيت إذا استدعى الأمر الإستعانة به كنوع من التأثير على طرفى النزاع . ويحدث ذلك عندما يكون البيت جماعة نجعية . ولا يحدث مطلقاً أن يتدخل شخص آخر من خارج الاولاد . ومن ناحية أخرى يقف الأولاد موقف الحياد من النزاع . فى حين يختلف الامر إذا كان طرفى النزاع من جماعتين من الاولاد من بيت واحد أو بيتين من بيوت القبيلة . ففى مثل هذه الحالة لا يقف

أعضاء الأولاد موقف الحياد وإنما يقفون إلى جانب طرف النزاع عضو جماعتهم.

وإذا كانت المصالحة وفض النزاع تتم عن طريق رئيس البيت بمشاركة رؤساء الأولاد التى يتألف منها وبحضور رجال البيت ، فلا يتم إلا عن طريق الاستعانة بأحد القضاة العرفيين من رؤساء القبائل الأخرى فى حالة النزاع الذى يكون طرفا النزاع من بيتين من بيوت قبيلة واحدة . وإذا كان فى مثل هذه الحالة يحاول رئيس القبيلة فض النزاع بدون تدخل أحد القضاة العرفيين ، فالالتجاء اليه وسيلة للضغط على الأطراف المتنازعة ولإنهاء حالة النزاع لما يتمتع به القضاه العرفيون من منزلة ومكانة اجتماعيتين يكون لهما كثير من الاعتبار فى الضغط على الأطراف المتنازعة وقبول المصالحة وما يتخذ من قرار. وإذا كان مثل هذا النزاع يحتم وقوف أعضاء البيت إلى جانب بعضهم البعض ، فالامر يختلف إذا كان أحدهم تربطه بطرف النزاع الآخر علاقة قرابية أمومية حيث تفرض عليه الوقوف موقف الحياد . وسوف أتناول ذلك فيما بعد .

٤ – كان النوع الثانى والثالث من النجوع النمط السائد فى النوبة الأصلية وعلى وجه الخصوص النوع الثانى . ويعنى ذلك أن الجماعة النجعية تتضمن عنصرا للتباعد فى العلاقات بين أفراد الجماعات الأبوية التى تتألف منها هو اختلاف انتماءاتها القبلية . ويعنى ذلك أيضا أن الجماعة النجعية متضمنة عنصرا متناقضا لتماسكها ووحدتها وعلى وجه الخصوص إذا كانت هناك من بين هذه الجماعات واحدة منها ينتمى أفرادها إلى قبيلة من القبائل التى لا تتمتع بمنزلة ومكانة اجتماعيتين عالية مثل القبائل التى يعتبرها النوبيون غريبة عن مجتمعهم أو قبائل النوبيين الاصليين . وعلى الرغم من ذلك كان للاقامة المشتركة وما يرتبط بها من مصالح إقتصادية وما تفرضه من التزامات دور هام وإيجابى فى ضعف حدة الانتماء الأبوى بين كل جماعة وأخرى . ويضاف إلى ذلك دور القرابة الأمومية التى لا تقل أهميتها عن القرابة الأبوية . فغالبا يرتبط أفراد تلك الجماعات بروابط القرابة الامومية .

فللانتماء الاقليمى أو النجعى أهمية بالغة ، ويفوق الانتماء إلى القرية أهمية ينشأ الفرد ويعيش داخله ، وينحصر معظم نشاطه داخل حدوده وإذا انتقل إلى المدينة فهو يعود إليه . ويشارك فى معظم مناشطه . ويتلقى العون والمساعدة من زملائه المقيمين فى النجع حيث تسود فيما بينهم أنواع من التعاون المتبادل . وإذا كان هذا التعاون المتبادل سائد بين الأقارب كنوع من الالتزام القرابى ، فقد كان سائد أيضا بين غير الأقارب المقيمين فى النجع تبعا للالتزامات التى تفرضها الاقامة المشتركة وخاصة فى مناسبات الزواج والوفاة . ومن ثم كان لدى الفرد شعور قوى بانتمائه إلى الجماعة النجعية وأكثر من شعوره بانتمائه إلى مجتمع القرية. هذا إذا وضع فى الاعتبار الابعاد الكلية بين النجوع وإمتداد القرية الطولى وصعوبة الانتقال خاصة فى فترة إرتفاع منسوب المياه التى كانت تقلل من الانتقال بين النجوع البعيدة فضلا عن الظروف الاقتصادية التى تحد من نشاط الفرد خارج النجع الذى يقيم فيه لتشابه الانتاج فى كل منهما وبالتالى إنعدام التبادل الاقتصادى فيما بينهما إلى حد كبير .

وللجوار قيمة عالية لدى النوبيين ، تتمثل فى قولهم « الجار القريب أحسن من القريب البعيد (الذى يعيش فى نجع آخر) يكون أسرع فى تقديم الخدمات عند الحاجة الشديدة اليها على عكس القريب البعيد » . ومن هذا القول يتضح أيضا تأثير الظروف البيئية فيما أدت اليه من تقارب فى العلاقات بين الافراد والجماعات .

وعلى هذا الأساس أيضا كانت العلاقة بين النجع كوحدة اجتماعية وغيره من نجوع القرية الأخرى . فقد كانت هناك علاقة عكسية بين مدى اتساع الأبعاد المكانية بين النجوع ومدى التقارب فى العلاقات بين أفرادها . كان مجال علاقات المصاهرة كثيفا فى النجوع المتجاورة وخاصة التى لا توجد بينها فواصل طبيعية . وما دامت للقرابة الامومية أهمية لا تقل عن أهمية القرابة الابويه ، وما دامت للاقامة المشتركة دور هام فى العلاقات الداخلية لوحدات الجماعة

النجعية ، فوجود روابط أمومية بين أفراد واحدة — من هذه الوحدات تؤدى إلى التقارب فى العلاقات بين جماعات كل من النجعين المتقاربين .

وإذا كانت نجوع القرية تقع على طول مجرى النهر ، يتضح إذن أن النجوع البعيدة مكانيا والتى لا يجمع أفراد جماعتها الانتماء القبلى الواحد تكون العلاقة بينها أكثر اتساعا عن أى علاقة أخرى بين نجع وآخر .

من هذا كله يتضح أن الجماعة النجعية لم تكن تؤلف فى جميع القرى النوبية أحد أقسام القبيلة النجعية الامر الذى أدى إلى التداخل بين الانتماء النجعى والانتماء القبلى مما كان له أثر كبير إلى الحد من فاعلية الانتماء القبلى فى العلاقات بين الافراد والجماعات .

وفى المدينة لا أثر للانتماء النجعى فى العلاقات بين الافراد . فالفرد يعيش بعيدا عن القرية ، وبالتالى لا يشعر مثل المقيم فى القرية بانتمائه القوى للجماعة النجعية ، فالفرد فى المدينة يدرك انتماءه القبلى . وتحدد علاقاته مع غيره من سكان القرية من خلال العلاقة بين قبيلته وقبيلة الآخر .

ومن ناحية أخرى فان شعور الفرد بانتمائه إلى القرية أقوى من شعور المقيمين فى القرية . فالجمعية التى هو عضو فيها فى المدينة هى جمعية القرية . الامر الذى يؤدى الى احساسه بانتمائه اليها وأن التزاماته كعضو فيها التزامات يحددها هذا الانتماء .

ثانيا : القرية الأصلية :

كانت القرية النوبية فى المكان الاصلى وحدة اجتماعية مستقلة ومنعزلة عن القرية التى تقع فى الشمال والاخرى التى تقع فى الجنوب .

ويرجع سبب انعزالها واعتبارها وحدة قائمة بذاتها إلى الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى النوبة الاصلية . ففى القليل النادر تتعدى روابط المصاهرة حدود القرية الواحدة . كما كان التبادل الاقتصادى بين القرية والاخرى منعدما تماما نتيجة لتشابه الانتاج فى كل

قرية وعدم تحقيقه لفائض عن حاجات سكانها يمكن تبادله مع غيرهم من سكان القرى الاخرى . وإنما كان غير محقق للاكتفاء الذاتى ، الامر الذى أدى إلى اعتمادهم على السلع المستوردة من مدن الوادى .

١ — تبين من الفصل الثانى أن أسلاف القبائل فى المجتمع النوبى إما أن يكونوا من الأتراك أو العرب أو النوبيين الاصليين . واتضح أيضا أن من أسباب التباعد الشديد فى العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين هؤلاء الاسلاف لما أرتبط بهم من اعتقاد قائم على أساس دينى أو أساس سياسى ، وهو ما يوجد له أيضا تعبير وأثر واضح فى العلاقات بين القبائل فى كل من القرى الكنزية والقرى العربية وقرى النوبيين . فان مدى اتساع البعد البنائى بين قبيلة وأخرى يستند إلى مثل هذا الأصل القبلى .

ففيما يتعلق بالقبائل فى مجتمع النوبيين ، فعلى الرغم من البعد البنائى بين قبيلة وأخرى على أساس اختلاف الانتماء القبلى ، فقبائل الكشاف أقرب إلى بعضها البعض عن أية قبيلة منها وقبيلة أخرى لا يرجع أصلها إلى الأتراك دون اعتبار للأبعاد المكانية القائمة بين النجوع التى يعيشون فيها . وإذا كان يحدث أحيانا صراع بين قبيلة وأخرى حول العمودية فى قرية من القرى ، فلا يؤثر ذلك فى العلاقة بين القبيلتين ولا يؤدى إلى التباعد بينهما . ويتمثل ذلك بكل وضوح فى اجتماع رؤساء القبيلتين والاتفاق على عدم الدخول فى صراع من أجل العمودية والاتجاه نحو اختيار الشخص الذى يصبح عمدة للقرية . وفى الواقع يتم الاختيار على أساس انتقال العمودية إلى ابن العمدة السابق ، أو أحد أقاربه العاصبين الذين ينتمون إلى جماعة الأولاد التى ينتمى إليها العمدة . وإذا حدث ولم يرضخ الشخص الذى تقدم للعمودية للقرار الذى اتخذه رؤساء القبيلتين ـ وهذا لا يحدث إلا فى القليل النادر ـ يتخلى عنه جميع أعضاء القبيلة ولا يقفون إلى جانبه فى عملية الانتخاب ، وإنما يختارون الشخص الذى تم الاتفاق عليه لكى يكون عمدة القرية

فقبيلة الكشاف تعتبر نفسها أفضل من القبائل الأخرى مرتكزة فى ذلك على

أساس اقتصادى وآخر سياسى ، ومن ثم كان البعد البنائى بين كل قبيلة وأخرى من الكشاف أقل اتساعا عن البعد القائم بينها وبين قبيلة من النوبيين الاصليين أو غيرهم من من القبائل الغربية التى تكونت فى قرى النوبيين . وعلى هذا الاساس أيضا كان التقارب الشديدا بين قبائل النوبيين الاصلين إلى المركز السياسى فحسب وإنما إلى ملكيتهم لمعظم الاراضى الزراعية فى النوبة الأصلية .

أما فيما يتعلق بقبائل عرب العليقات ، فعلى الرغم من الابعاد البنائية بين كل قبيلة وأخرى استنادا إلى الاصل القبلى المختلف فان مدى التقارب والتباعد فى العلاقات فيما بينها يحدده الاصل القبلى فى علاقات القبائل بعضها ببعض كما هو الحال عند قبائل النوبيين . فالقبائل العربية بعضها ينتمى إلى عرب العيلقات وأخرى إلى الجعافرة وهى الصالحاب والغاليات وغيرها قبائل غريبة عن كل من عرب العيلقات والجعافرة مثل الغريباب فى قرية شاترمه والعونية فى قرية المالكى وتتميز العلاقة بين الجانبين بالعداء والكراهية الشديده التى لاينكرها كل منهم والتى تجد لها تعبيرا فى النشاط السياسى . ومن ثم فعلى الرغم من البعد القائم بين كل قبيلة وأخرى من قبائل عرت العليقات . فان هذا البعد أقل اتساعا من البعد القائم بينها وبين الصالحاب والغالياب الذين تتميز العلاقة بينها بالتقارب الشديد . وقد انعكس ذلك على العلاقة بين كل قرية وأخرى من القمرى العربية الخمسه والذى كان دور هام فى العلاقة بينها فى المكان الجديد . فالصالحاب والغالياب يتمركزان فى الاقامة فى قرية السبوع وقرية وادى العرب وعرب العيلقات غالبيتهم فى قرية المالكى والسنقارى ، والغربيات فى قرية شاترمه . لذلك فالتباعد بين كل قرية وأخرى يزيد من وحدة القرية وشعور أفرادها بتلك الوحدة ، الأمر . الذى يؤثر على تماسك المجتمع القرية .

ولاتختلف العلاقة بين القبائل عند الكنوز من حيث التقارب أو التباعد عن ذلك ، وأن كان يختلف الأساس الذى يقوم عليه هذا التقارب أو التباعد فالقبائل الكنزية ذات الأصول العربية متقاربة عن تلك القبائل من غير الأصول

العربية الغربية أصلا عن الأقاليم الكنزى سواء التى وفد مؤسسوها من الصحراء الغربية أو من الجنوب من السودان . وكما هو الحال عند النوبيين فيما يتعلق بالنوبيين الاصليين ، فالتباعد شديد أيضا بين القبائل الكنزية وقبائل هؤلاء السكان الاصليين فى القرى الكنزية .

مماسبق يتضح إذن أن العلاقات بين القبائل من حيث التقارب أو التباعد عند كل من الكنوز والعرب والنوبيين متشابهة . فهناك من القبائل التى تكون أقرب إلى بعضها البعض عن غيرها على الرغم من البعد البنائى القائم بين كل واحدة منها والاخرى على أساس اختلاف الانتماء القبلى . ويتضح أيضا أن البعد البنائى بين كل من هذه القبائل وقبائل النوبين الاصليين أكثر اتساعا عن البعد القائم بين كل منها . وذلك على الرغم من اعتبارهم سكان البلاد الاصليين ، وأن زوجات أسلاف تلك القبائل من بين هؤلاء السكان . وقد ارتبط بهم العهد المسيحى فى بلاد النوبة قبل اعتناق النوبيين الاسلام . فيطلق عليهم « أعقاب النصارة » عند العرب « والكمارية » عند النوبيين والكنوز . وإذا كان من بينهم من لديه من الثروة ما لايقل عما لدى أفراد القبائل المضار إليها أو يزيد عنها ، فلا يؤثر ذلك على علاقته بأفرادها على أساس العلاقة القائمة أصلا بين قبيلته والقبائل الأخرى .

ويتضح التشابه فى العلاقات بين القبائل عند كل من الكنوز والعرب والنوبيين فى العلاقة القائمة بين كل منها والقبائل التى تعرف بالفقيراب . فالعلاقة من القائمة بين كل قبيلة كنزية ونوبية (لا توجد الفقيراب فى القرى العربية) وقبيلة من قبائل الفقيراب أقل اتساعا وأكثر تقاربا عن أى علاقة بين قبيلة واخرى . ويرجع ذلك إلى أسلاف قبائل الفقيراب الذين كانوا من رجال الدين والذين اعتبرهم سكان للقرى من الاولياء . فان كل قبيلة من الفقيرات تتضع بمنزلة ومكانة اجتماعيين لا تقل عن منزلة ومكانة قبائل الكشفا فى قرى النوبين وقبائل الكوز ، فهى تتمتع بعلو وسمو المنزلة والمكانة الاجتماعتيين . ويشير ذلك الى أثر العامل الدينى فيما تتميز به هذه العلاقة من التقارب الشديد . فالاعتقاد فى

الاولياء وارتباط النوبيين والكوز بهم وما تفرضه العلاقة بهم من التزامات متبادلة بين الولى والشخص الذى يرتبط به وأهمية دور الاولياء فى احوال المجتمع قد أثر فى علاقاتهم بأفراد هذه القبائل. وما دام الامر كذلك فبالضرورة يكون البعد البنائى بين القبيلة الكنزية أو القبيلة النوبية والقبيلة من الفقيراب أقل اتساعا وأكثر تقاربا عن البعد البنائى القائم بين قبيلة وأخرى . وذلك على الرغم من أن تلك القبائل (الفقيراب) تعتبر فى الاصل غريبة عن المجتمع النوبى لحداثة تكوينها ووفود أسلافها من خارج المجتمع كما هو الحال بالنسبة للقبائل التى يعتبرها النوبيون غير أصلية وغريبة عن مجتمعهم ، فان مثل هذه القبائل تتميز العلاقات بينها وبين القبائل الكنزية والنوبية بالتباعد الشديد ؟ ومثال ذلك قبائل العبابدة والقبائل الاخرى التى توجد فى غالبية القرى .

وتعكس المصاهرة والزواج هذا التباعد والتقارب فى العلاقات بين القبائل . فقبائل الكشاف ترفض مصاهرة قبائل النوبيين وغيرها . فى الوقت الذى تزداد فيه حالات الزواج بين افراد الكشاف وتكرار حالاته فى الاجيال المتعاقبة . وينطبق ذلك على القبائل الكنزية وقبائل العرب أيضا كما تعكس المصاهرة والزواج التقارب فى العلاقات بين قبائل الكشاف والكموز من ناحية وقبائل الفقيرات من ناحية أخرى حيث تقبل النوبيون والكنوز على مصاهرة هذه القبائل . وتعكس المهور هذا كله بوضوح . فقد كانت مهور القبائل الكمزية وقبائل عرب العليقات أكبر المهور التى تقدم للفتيات حتى لا يتقدم شاب من القبائل الاخرى فى طلب الزواج من احدى بناتها .

وعلى ذلك يتضح أنه اذا كانت الظروف البيئية قد أدت الى أن تكون القرية وحدة اجتماعية مستقلة وقائمة بذاتها ومغلقة الى حد كبير على نفسها فان تعدد الاصول القبلية وما ينشأ عنه من تباعد فى العلاقات بين القبائل يزيد من عزلة القرية والتباعد فى العلاقات بين كل قرية وأخرى . كما يتضح أيضا ـ اذا نظرنا الى القرية من الداخل ـ أن هذا التعدد فى الاصول القبلية يصير عنصرا

من عناصر تفكك مجتمع القرية ومتناقضا مع تماسكه وتضامنه . وهذا كله يشير الى تأثير الهجرات الى داخل المجتمع النوبى وتكوين القبائل والعلاقات فيما بينها ولكن على الرغم من هذا كانت هناك عوامل أخرى تعمل فى الاتجاه المضاد لتحقق تماسك مجتمع القرية وتدعمه وتحد من فاعلية الانتماء القبلى .

ثالثا القرية الجديدة .

تشمل القرية النوبية فى المنطقة الحالية مكان غير منقسم على العكس تماما مما كانت عليه فى النوبة الأصلية . وتتجمع منازلها فى أربع مجموعات منفصلة على أساس مساحة المنزل وعدد حجراته تبعا للتخطيط السكنى الذى وضعته لجنة تابعة لوزارة الاسكان . وتمت عملية الاسكان على أساس حجم الاسرة الامر الذى أدى الى عدم وجود تكتل سكنى قائم على أساس روابط القرابة العاصبة كما كان فى القرية الأصلية . وحاول الاهالى مع رجال الادارة أثناء عملية توزيع المنازل أن تكون منازل الاقارب العاصبين متجاورة ولكن فشلت محاولتهم فالمنازل موزعة فى أربع مجموعات . وأحجام الاسر مختلفة . ومن ثم أصبح فى غير الامكان تحقيق رغبة النوبيين . وحاول البعض فى بعد تحقيق تلك الرغبة عن طريق تبادل المنازل ولكن فشلوا أيضا نتيجة لاختلاف عدد حجرات المنازل .

وتجاورت فى الشارع الواحد أسر لا تربطها روابط القرابة ، وكانت مقيمة فى نجوع متباعدة ، ولم تكن بين أفرادها علاقة اجتماعية . ولا يعنى ذلك عدم وجود أسر يجمع أفرادها الانتماء القبلى الواحد ، وانما المقصود هو تلاشى التكتل السكنى القرابى التقليدى . واذا وجدت مثل هذه الاسر ، فمنازلها ليست متجاورة وانما منتشرة فى الشارع .

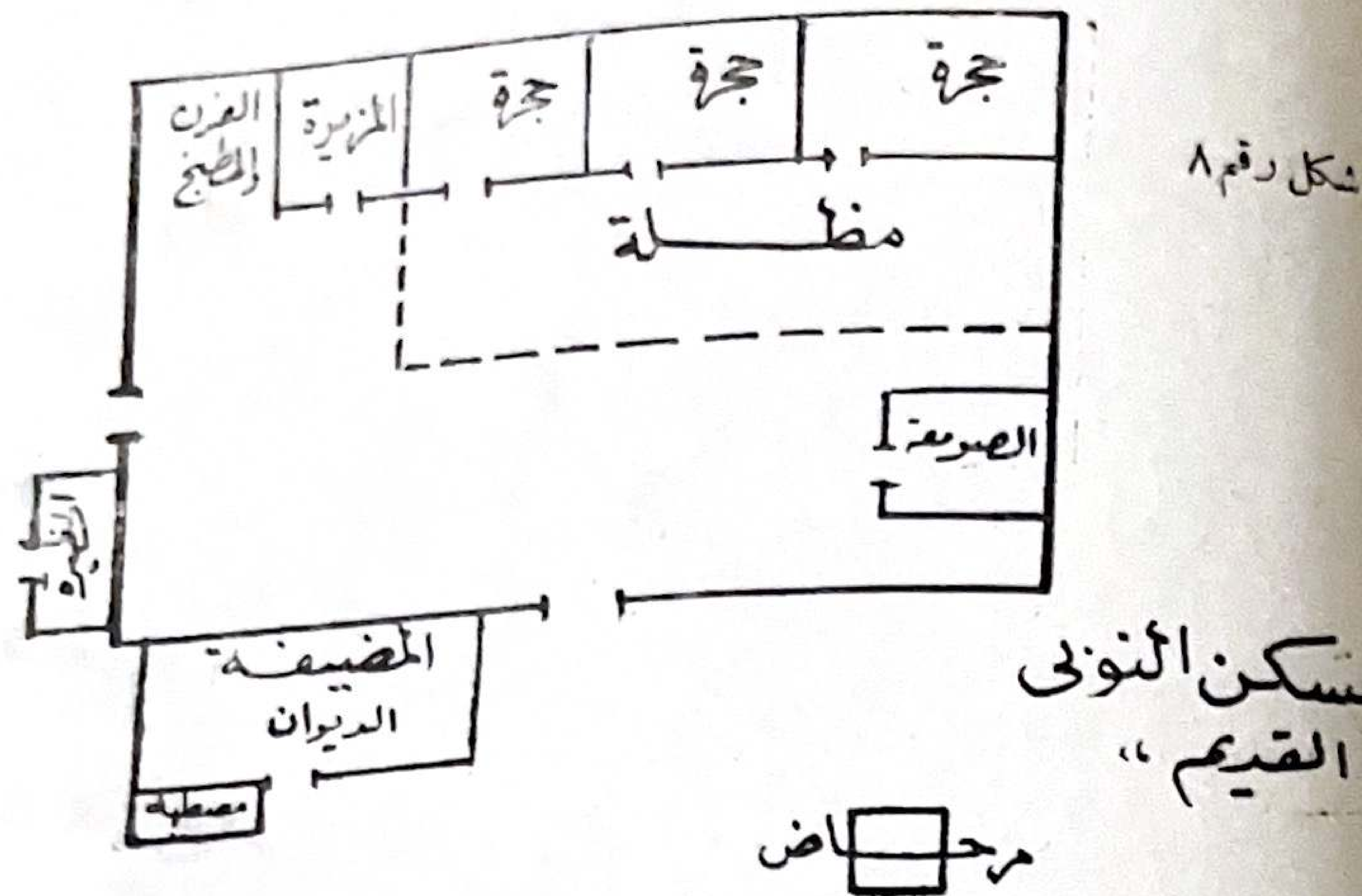
ونتيجة لذلك يختلف توزيع الوحدات السكنية عما كان فى النجع القديم فقد كان لدى النوبيين تنظيم محدد ودقيق للتوزيع السكنى يقوم على روابط القرابة العاصبة . كما أنهم لا يرغبون فى أن تكون المساكن متلاصقة . فقد

كان المسكن القديم المألوف عندهم هو « الحوش السماوى » الذى يضم الرجل وزوجته وأولاده المتزوجين وغير المتزوجين وبناته غير المتزوجات وأن يكون منفصلا عما يجاوره من المساكن، فضلا عن اتساعه . فقد كان للمسكن نمط خاص كما يوضحه (شكل رقم ٨) :

وقد أدى بناء المنازل فى أربع مجموعات منفصله وواضحة إلى أن تتميز القرية بإنقسامها إلى عدد من القطاعات السكنية . وقد أتاح ذلك بأن يتخذ القطاع السكنى بعض خصائص النجع القديم .

فقد اتفق سكان كل قطاع فى غالبية القرى الكنزية وقرى النوبيين على أن يتعاونوا فى بناء مضيفة خاصة بهم داخل حدود القطاع . فظهرت عدة مضايف فى القرية إلى جانب المضيفة الرئيسية للقرية التى بنيت مع المنازل . فالتجاور السكنى فى الشارع الواحد قد أدى إلى أن تقوم بين الأسر التزامات متبادلة مماثلة للالتزامات التى كانت تفرضها الإقامة المشتركة فى النجع القديم على الرغم من عدم وجود مثل هذه الالتزامات بين الكثير من أسر القطاع السكنى حيث كانت تعيش فى نجوع متباعدة . وساعد على ظهور هذه الالتزامات وجود أسر فى القطاع السكنى يرتبط أفرادها عن طريق القرابة العاصبة . فروابط الجوار والقرابة العاصبة تفرض المشاركة فى شعائر الوفاة وإرسال الطعام إلى المضيفة . فاصبح من الضرورى بناء عدة مضايف منتشرة فى القرية لكى يسهل على الأسرة الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين .

وظهرت هذه المضايف فى القرى الكبيرة . فى حين لم تظهر فى القرى الصغيرة مثل قرية الجنينة والشباك وقورته أول وقورته ثان وقورته ثالث وقرية وادى العرب . وعلى الرغم من ظهورها فى ثلاث قرى عربية (السبوع والسنقارى والمالكى) فقد بنيت على أساس مغاير تماما عما حدث فى بقية القرى الأخرى الكنزية والنوبية . ففى حين تحدد توزيع المضايف على أساس القطاعات السكنية ، فقد تم فى هذه القرى الثلاثة على أساس قبلى بحت . فكل قبيلة فى كل



شكل رقم ٨

١ — تطل واجهة المسكن على النيل . وتتراوح مساحته ما بين ٥٠٠، ٢٠٠٠م٢ وارتفاع الحوائط ما بين ٤ ، ٥ أمتار .

٢ — يستخدم الحجر والرمل والطين فى بناء المسكن .

٣ — تنفصل المضيفة (الديوان) عن بقية الحجرات ، ومجهزة لاستقبال الضيوف وتنال اهتمام أفراد العائلة .

٤ — باب السر (كما يطلق عليه الكنوز) ونفاده (عند العرب) لدخول وخروج الاناث .

٥ — تنفصل حظيرة الماشية عن المسكن ، وفى بعض الاحيان تكون بعيدة غير ملاصقة للمسكن .

٦ — يتميز المسكن الكنزى عن المسكن العربى والنوبى بكثرة الزخارف الاطباق الخزفية الملونة المرايا والصور الملصقة على واجهته . وتعتقد النساء الكنزيات فى أن هذه الأطباق تحمى سكان المسكن من الحسد . وأنها إذا تعرضت للكسر فإنه تدير سوء سوف يحدث للعائلة أما مرض أو وفاة أحد أعضائها . وقد كانت النساء فى الماضى يحطمن هذه الأطباق عند وفاة أزواجهن . ولا تلصق غيرها إلا بعد مضى فترة معينة لا تقل عن عام .

قرية منها أقامت مضيفة خاصة بها ساهمت كل أسرة فى تكاليف بنائها . ويرجع ذلك إلى أن إحدى القبائل (العيداب) بقرية المالكى انفردت فى بناء مضيفة خاصة بها مما أدى ببقية القبائل إلى الاتجاه نحو بناء مضيفة خاصة لكل واحدة منها . وقد أدرك سكان هذه القرى خطأ بناء المضايف على هذا الأساس القبلى. إذ أن الأسر منتشرة داخل القرية بحيث يصعب على جميع الأسر القيام بالتزاماتها . وقد أدى ذلك إلى بناء أكثر من مضيفة واحدة للقبيلة . لكى تكون قريبة من مساكن غالبية الأسر . وعلى الرغم من ذلك يتخذ القطاع السكنى فى القرى الثلاثة كما هو الحال فى بقية القرى نفس الخصائص التى تشير إلى النجع القديم . فلم يؤد بناء المضايف على أساس قبلى إلى تحرر الأسر المتجاورة من الالتزام الذى تفرضه روابط الجوار .

واستناداً إلى ذلك يتضح أن بناء تلك المضايف قد تم من خلال إدراك النوبيين للقرية الأصلية أو بعبارة أخرى من خلال التوزيع الاقليمى للجماعات فى المكان الأصلى وما يرتبط به من قيم إجتماعية تتمثل بوجه خاص فى الجوار . ويتضح ذلك فيما تسببه بناء المضايف فى القرى العربية الثلاثة من مضايقات لسكانها وفيما أثارته من مناقشات للنظر فى إعادة توزيعها على أساس القطاعات السكنية .

وإذا كانت الظروف الجديدة وخاصة الظروف الاقتصادية قد أدت إلى إختفاء بعض أنواع التعاون المتبادل بين الأسر المتجاورة ، وهى التى تتعلق بتبادل السلع والحاجات المعيشية الضرورية ، فما يزال البعض منهما سائدا بين الأسر وخاصة فيما يتعلق بالأعمال المنزلية اليومية وبمناسبة حفلات الزواج . وفى قريتى كوشتمنه شرق وكوشتمنه غرب اتفق سكان الشارع الواحد المشاركة فى جمع محصول الفول السودانى من أراضيهم ونقله إلى منازلهم لتفادى الاستعانة بالعمال الصعايدة ودفع أجورهم اليومية . فاشتراك جميع أفراد هذه الأسر من الذكور والأناث فى جمع المحصول ونقله . وقد دفعهم إلى ذلك ضعف عدد

الذكور المقيمين فى القرية . وفى قرية أدندان وقرية قسطل حدث أيضا أن تعاون سكان القطاع السكنى فى جمع محصول قصب السكر ونقله إلى المصنع دون الاستعانة بالعمال الصعايدة . وعلى ذلك كان للحياة الإجتماعية فى نجوع القرية الأصلية أثر فى تنظيم بعض نواحى الحياة فى القرية الجديدة .

من هذا يتضح أن هناك علاقات جديدة قد تكونت بين أفراد وأسر لم تكن بينها علاقات فى القرية الأصلية نتيجة للتوزيع الأقليمى للجماعات النجعية وإمتداد القرية الطولى . فقد كان إتساع مجال العلاقات الخارجية للجماعة النجعية متوقفا على ما بين أفرادها وأفراد الجماعات النجعية الأخرى من روابط قرابية عاصبة أو أمومية وروابط أخرى ناشئة عن تكوين الجماعة النجعية من النوع الثانى والثالث التى تفرض التزامات متبادلة فى مناسبات معينة مثل الزواج تتمثل فى الهدايا الملزمة . وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل العلاقات الداخلية للقرية الأصلية بعدة دوائر متقاطعة ومتداخلة . وأن التداخل والتقاطع بينها يشير إلى تلك الروابط الأخيرة ، ويعنى ذلك وجود أفراد جماعات لا تقوم فيما بينهم روابط اجتماعية .

وفى القرية الجديدة إزدادت كثافة مجال العلاقات الداخلية للقرية . فإلى جانب العلاقات القائمة بين أفراد الجماعة النجعية تكونت علاقات جديدة بين أفراد تلك القطاعات من الدوائر غير المتداخلة أو المتقاطعة . ومن ثم اختفت المحاور التى تتجمع حولها علاقات الجماعات النجعية الخارجية والتى تمثل هذه الجماعات . وكان مجموع هذه العلاقات هى العلاقات الداخلية للقرية . ونتيجة لتغير التوزيع الديموجرافى للقرية الأصلية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة ازدادت كثافة العلاقات الاجتماعية الداخلية فضلا عن إتساع مجال العلاقات الخارجية .

وقد نتج عن هذا كله أن ازداد شعور الفرد بانتمائه إلى القرية ، ذلك

الشعور الذى كان على درجة كبيرة من الضعف . فلم تعد هناك الجماعة النجعية التى أضفت الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية عليها درجة بالغة الأهمية عن القرية . ووجدت ظروف جديدة تزيد من قوة شعور الفرد بانتمائه إلى القرية فى المكان الجديد . ومن ثم أصبحت أكثر تماسكا على الرغم من ظهور العوامل التى تعمل فى الاتجاه المضاد لتماسكها وتضامنها ، تلك العوامل التى تتعلق بالبناء الاجتماعى النوبى . فقد أنشاء فى القرية المسجد والسوق والمدرسة الابتدائية والمشغل ، وتكونت جمعية الإصلاح الاجتماعى ونادى الشباب ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى . يشارك سكان القرية فى نشاطها جميعا . وتنال اهتمامهم ، وتمثل الموضوع الرئيسى فى أحاديثهم اليومية .

وقد إتضح فيما سبق أهمية الانتماء القبلى ودوره فى العلاقات بين القبائل فهل أضعفت تلك التغيرات جميعا من درجة القوة التى كان عليها شعور الفرد بانتمائه القبلى خاصة وأن القبيلة وجماعة البيت بالذات قد فقدت كل منها مظهرها الاقليمى أو اطارها الاقليمى ؟ وهل أدت هذه التغيرات إلى التقارب فى العلاقات بين القبائل ؟ .

وإذا كان النجع القديم يؤلف وحدة اجتماعية صغيرة - وفى كثير من النجوع وحدة قرابية - ذات مجال معين من العلاقات الاجتماعية حددت الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية إتساعه وكثافته ، فما النتائج المترتبة عن تلاشى هذه الوحدة على العلاقات بين أفرادها ؟ فالظروف البيئية تؤثر على مجال العلاقات الاجتماعية وكثافتها ومدى قوتها داخل المجتمع المحلى ، كما أنها تؤثر على إتساع هذا المجال وإمتداده إلى خارج حدوده الاقليمية (١)

1— Wilson , C. S. Monica, *The — Analysis of Social Change*, Cambridge, 1959, pp. 41 – 42

وإذا كان حجم السكان يؤثر فى تنظيم مختلف المناشط الاجتماعية فى المجتمع المحلى، ولا يحدد نوع أو خصائص العلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يحدد أيضا كم هذه العلاقات (١)، فما آثار تغير التوزيع الديموجرافى للقرية على العلاقات بين الأفراد والقبائل ؟ .

1— Firth, R , Elements of Social Organization. Watts & Co. 1951 p. 47

الفصل الرابع

الزراعـــة

الزراعة هى النشاط الإقتصادى الرئيسى فى المجتمع النوبى سواء فى المنطقة الأصلية أو فى المنطقة الجديدة . فالنوبيون يعتمدون عليها فى معاشهم لدرجة أن الذين يمارسون أعمالا ومهنا أخرى كالتجارة والتدريس لا يتركونها . وترتبط تربية الماشية بالزراعة إرتبـــاطا وثيقا حيث كان هناك تناسب طردى بين غلة الأراضى من الأعلاف وعدد الماشية .

الاراضى الزراعية

تعتبر منطقة النوبة الجديدة من الناحية الزراعية من أجود الاراضى . فهى جزء من وادى كوم أمبو الذى هو إمتداد طبيعى للزراعات القديمة فى العصور الماضية ، وبها مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية التى كان النوبيون يتطلعون إليها والتى دفعتهم إلى تقبل عملية التهجير وترك بلادهم بحماس شديد فقد افتقرت النوبة الأصلية للاراضى الزراعية إذ كان مايوجد بها منها عبارة عن مساحات قليلة تقع كل منها داخل حدود النجع . ولا يحقق إستغـــلالها النتاج الزراعى الذى يتوازن مع حاجات السكان المعيشية .

فقد حددت البيئة الطبيعية مساحة الاراضى الزراعية فى النوبة الأصلية . وقد حددت أيضا أنواعهـــا وأوقات زراعتها وطريقة إستخدامهـــا ووسائل الرى والادوات وكمية المجهود الذى يبذل فى العمل وأنواع المحاصيل التى اختار النوبيون بعضا منها واهتموا بزراعته دون غيره لإعتمادهم عليه فى معاشهم تكيفا مع تلك الظروف . وكان لها أيضا دور هام فى تشكيل النظم الإقتصادية .

فالأراضى الزراعية فى النـوبة الأصلية نوعان من حيث إستخـدامها : الاولى أراضى الزراعة الصيفية ، والثانية أراضى الزراعة الشتوية .

تغمر المياه أراضى الزراعة الصيفية فترة طويلة من العام تبدأ من منتصف شهر أكتوبر (ميعاد بدء إغلاق العيون بسد أسوان) إلى أواخر شهر مايو ، وتتعرض هذه الاراضى أحيانا للغمر قبل منتصف شهر اكتوبر نتيجـــة للتبكير باغلاق عيون السد تفاديا لاخطار الفيضانات العالية . ويتدرج إنحسار المياة عن الاراضى من جنوب المنطقة إلى شمالها . فتنكشف أراضى القرى الجنوبية قبل أراضى القرى الشمالية . أما عند بدء التخزين فاراضى القرى الشمالية تتعرض للغرق قبل أراضى القرى الجنوبية .

وهذه الاراضى ثلاثة أنواع هى : الجزر التابعة لبعض القرى ، والسهل الفيضى (ويعرف بأعالى الجـروف) ، والمنطقة التى كانت بها منطقة المساكن قبل عام ١٩٣٣ والتى تحولت إلى أراضى زراعية نتيجة لغمرها بالمياه .

وقد حددت طبيعة التربة طريقة زراعة هـذه الاراضى وتعرف « بالزراعة بالنقر » . فلم تكن الارض فى حاجة لعملية حرث لتشبع التربة بالمياه وعدم الحاجة لتعرضها لأشعة الشمس نتيجة لتجدد خصوبتها لرسوب الطمى أثناء فترة التخزين . ويستخـدم المزارع قطعة من الخشب تعرف « بالسالوكا » لصنع حفر صغيرة فى التربة لوضع البذور فيها ثم تغطيتها بالطمى . وتعرف هذه الحفر الصغيرة بالنقر . لذلك أطلق على الزراعة الصيفية هذا الاسم .

وكانت زراعة هذه الاراضى ترتبط إرتباطا وثيقا بمستويات المياه فى النيل . فعندما تبدأ المياه فى الإنحسار عن الاراضى فى أواخر شهر مايو ، تبـدأ عملية النقرة التى تتدرج مع تدرج انحسار المياه كل يوم والإنكشاف التدريجى للاراضى . وتخصص الجزر وأراضى السهـل الفيضى لزراعة الذرة ، والاراضى الاخـرى لزراعة الكشرنقيق واللوبيا .

ويرجع عدم إنتظار النوبيين لانكشاف جميع الاراضى للبدء فى إستخدامها إلى قصر فترة إنحسار المياه عنها . إذ فرضت سرعة استخدام الاراضى حتى لايتعرض محصول الذرة للغرق إذا ارتفع منسوب المياه فجأة والنبات لم ينضج بعد مما يؤدى

إلى الإسراع فى جمعه بحيث لايصلح إلا لغذاء الماشية . ومن ثم يفقـد النوبيون محصولهم الرئيسى .

أما أراضى الزراعة الشتوية فهى تقع على ارتفاع أعلى من منسوب مياه التخزين . وهى ثلاثة أنواع من حيث وسيلة الرى : الاراضى التى تروى عن طريق السـاقية ، والاراضى التى تروى باستخدام الشادوف ، والاراضى التى كانت تستخدم الاوانى لريها . وكانت أراضى النوع الاول توجد فى عدد قليل من القرى مثل دهميت والامبركاب والمالكى . وقد أنشأ النوبيون هذه السواقى بعد التعلية الثانية على مستويات مرتفعة عن منسوب مياه التخزين لرى مساحات صغيرة من الاراضى التى أنشأ معظمها النوبيون على المدرجات والارصفة العليا والتى تعرف بالارصفة . وتختلف هذه السواقى عن غيرها الموجودة فى بعض قرى النوبيين الجنوبية مثل أدندان وتوشكى غرب التى تستخدم لرى الاراضى طوال العام .

وأراضى النوع الثانى هى عبارة عن مساحات صغيرة أقل من مساحة الاراضى التى تروى باستخدام الساقية . وكانت توجد فى بعض القرى . ولا يزيد ارتفاعها عن مترين عن منسوب المياه لإمكان استخدام الشادوف . وقد تستخدم مجموعة من الشواديف على مستويات متدرجة عندما تكون الاراضى مرتفعة حوالى خمسة أمتار عن منسوب المياه . أما أراضى النوع الثالث فهى المساحات الضئيلة التى كانت أمام المساكن والتى صنعتها النساء لزراعة الخضروات للاستهلاك المنزلى .

وفى النوبة الجديدة تنقسم الارض الزراعية إلى أقسام واضحة تحددها قنوات الرى والصرف وتبلغ مساحة كل منها ثمانية أو عشرة أفدنة . ويعرف كل منها بالباكية وتبعا لتوزيع الارض الزراعية بمعدل فدان لكل أسرة ، صارت الباكية فى حيازة ثمـانية أو عشرة أفراد . وصار لهذا التقسيم والحيازة أثر فى طريقة استخدام الباكية والعلاقات بين الملاك .

العمـل الزراعى

لقد أدت الظروف البيئية إلى أن تكون الزراعة بالنقرة هى النمط السائد فى النوبة الاصلية . وتختلف طبيعة الأرض الزراعية فى النوبة الجديدة ، وبالتالى تختلف الزراعة إختلافاً تاماً وتغيرت تغيراً جذرياً . فهى تتطلب عدة عمليات متتابعة لتحضير الأرض وإعدادها لإستقبال البذور عند زراعة الحبوب والعقل عند زراعة قصب السكر . وتتطلب الإنتقال اليومى إلى موقع الأرض الذى يبعد عن القريه بما لا يقل عن ثلاثة كيلو مترات وأكثر من ذلك بالنسبة لبعض القرى . وذلك للإشراف المستمر على المزروعات إلى حين عملية الحصاد وجمع المحصول ثم نقله إلى المساكن . وتستخدم الأسمدة ، وتتم عملية الرى التى تنظمها وتحددها مديرية الرى ودون استخدام وسائل الرى القديمة . فالمنطقة تمتد خلالها شبكة من الترع والمصارف . وهـذه العمليات الزراعية لم يـكن النوبيون يمارسونها فى النوبة الأصلية فيما عدا القرى التى أقيمت بها مشروعات الرى الدائم والموسمى مثـل بلانه وتوشكى غرب وشرق . وتحتاج غالبية هذه العمليات الزراعية إلى مجهود جسمانى يفتقر اليه غالبية المقيمين فى القرى الامر الذى أدى إلى عدم إستطاعة الكثير منهم زراعة أراضيهم . يضاف إلى ذلك أن العمل الزراعى فى النوبة الجديدة يستمر طوال العـام طبقا للمواسم الزراعية الثلاثة . فى حين كان العمل الزراعى فى النوبة الأصلية يستغرق ثلاثة شهور هى فترة الزراعة الصيفية .

فالمجتمع النوبى يعانى من النقص الشديد فى الأيدى العاملة الزراعية والنوبية فقد تبين أن نسبة كبيرة من السكان من الأطفال والنساء وكبار السن من كلا الجنسين . وأن نسبة عدد الرجال المقيمين فى القرى الذين تقع أعمارهم بين ١٥، ٤٠ عاما تبلغ ٢٥٫٢ ٪ من جملة عدد السكان . وأن نسبة عدد الذين كانوا يعملون بالزراعة فى النوبة الأصلية ٨٠٫٣ ٪ منهم ٤٥٫٥ ٪ من الذكور و ٥٤٫٥ ٪ من

الأناث (١) . يضاف إلى ذلك أن نسبة العاملين بالزراعة تختلف من قرية إلى أخرى . ففى القرى الـكنزية والعربية تتراوح هـذه النسبة بين ٦٦ و ٩٢ ٪. بينما تقل هـذه النسبة فى قرى النوبيين الجنوبية . وقد تبين أيضا أن نسبة عدد الاسر التى لم يكن أفرادها يعملون بالزراعة فى القرى الاصلية ٥٣٫٥ ٪ من جملة عدد الاسر فى جميع القرى . وأن ثلث بقية الاسر (٤٦٫٥ ٪) كانوا يعملون بالزراعة (٢) . وإذا وضع فى الاعتبار أن الزراعة بالنقرة كانت السائدة فى جميع القرى النوبية ، فان هذه الاحصائيات لا تعبر عن حقيقة الأيدى العاملة النوبية من حيث قدرتها على العمل فى الزراعة فى القرى الجديدة .

يضاف إلى ذلك أن المـرأة النوبية أصبحت لا تشارك الرجل فى العمل الزراعى . ولا تذهب إلى الارض الزراعية إلا إذا كانت قريبة ومجاورة للقرية لإلتقاط الحشائش فقط لغذاء الأغنام . فقـد كان المكان الاصلى أحد العوامل الرئيسية لمشاركة المـرأة للرجل فى الزراعة . فالارض الزراعية تقع داخل حدود النجع . ولا يوجد غرباء بين سكانه . وذلك على عكس المكان الجديد الذى أفقد النوبيين شعورهم بالأمن والطمأنينة وجعلهم يمنعون نساءهم وفتياتهم من المشاركة فى العمل الزراعى . فالارض الزراعية بعيدة عن القرية . وهناك كثير من الغرباء من سكان العزب والقرى الصعيدية المجاورة الذين يعملون فى أراضى النوبيين أو فى أراضيهم المجاورة . يضاف إلى ذلك عدم حاجة الزراعة إلى دور المرأة نتيجة للتغير الذى إعترى نظام الزراعة بالمشاركة من ناحية وإعتماد النوبيين على العمال الزراعيين من ناحية أخرى . فقد افتقد العمل الزراعى الأيدى العاملة النسائيه التى كان لها فيه دور رئيسى فى النوبة الاصلية فقـد كانت نسبة عدد الاناث اللاتى تعمل بالزراعة ٩٦ ٪ من جملة

---

(١) وزارة الشئون الأجتماعية — تهجير أهالى النوبة — صفحة خمسين ٠ ٠ وصفحة ٥١

(٢) نفس المصدر — صفحة ٥٨

عدد الاناث وتشكل ٥٤٫٥٪ من العاملين بالزراعة (١). فكانت المرأة النوبية تقوم فى الزراعة الصيفية بوضع البـذور فى النقر التى كان الرجل يقوم بصنعها فى القرية ، ثم تغطيتها بالطمى يساعدها فى ذلك أطفالها . وكانت تقوم بجمع النباتات والحشائش لغـذاء الماشية . وتشارك الرجل فى حصد المحصول وجمعه ونقله إلى المنزل . وفى الغـالب تقوم بعملية الحصد والجمع يساعدها أطفالها لغياب الرجل أو لـكبره فى السن . أما فى الزراعة الشتوية فقد كانت فى بعض الأحيان تقوم بتشغيل الساقية عند إنشغال الرجل بتوزيع المياه داخل الأحواض أو تقوم بتحويط الأرض وتوزيع المياه إلى جانب مختلف العمليات الزراعية الأخرى التى تؤديها كما هو الحال فى الزراعة الصيفية . وعلى العموم كانت الزراعة فى النوبة الأصلية تعتمد على المرأة اعتماداً رئيسياً .

وتتطلب الزراعة فى القرى الجديدة الخبرة بـكيفية إستخدام المخصبات الـكيماوية الازوتية التى لم يستخدمها النوبيون من قبل من ناحية و كميات المياه التى تحتاج إليها المزروعات فى كل قرية وجدت عنها من ناحية أخرى . فالنقص والزيادة فى كمية المياه يؤديان إلى الإضرار بالمزروعات وخاصة قصب السكر وبالتالى النقص الشديد فى حجم المحصول وهذا ما حدث بالفعل لمحصول القصب والقمح بعد استلام النوبيين للأراضى من الإصلاح الزراعى فى جميـع القرى الـكنزية والعربية الأمر الذى أدى بالـكثير إلى اقتلاع النبات واستخدامه كعلف للأغنام ثم ترك البعض منهم الأرض بورا فى الموسم الزراعى التالى .

وفى الواقع لا تشكل الخبرة باستخدام المخصبات وبمقدار كمية المياه التى يحتاج إليها النبات فى كل رية مشكلة بالنسبة للنوبيين . فقد استطاعوا اكتسابها بسرعة عن طريق مخالطة العمال الصعايدة وعن طريق المناقشات أثناء تجمعات الرجال فى كل مساء وهى تدور حول الزراعة ومراعاة توجيهات وإرشادات الإصلاح الزراعى . فالسبب الرئيسى للمشكلة هو عدم قـدرة غالبية المقيمين فى القرى على بذل المجهود الجسمانى الذى تتطلبـه العمليات الزراعية فضلا عن

(١) المصدر السابق ، صفحة ٥٠ وصفحة ٥١

الإنتقال اليومى إلى موقع الأرض البعيدة عن القرية . فاضطر الـكثير منهم إلى التخلى عن الزراعة . ويضاف إلى ذلك أن هناك نسبة ليست قليلة من الذين وزعت عليهم الأراضى الزراعية من النساء اللاتى يوجد أزواجهن فى المدن أو الأرامل المتقدمات فى السن . فكان من الطبيعى أن تلجأ كل منهن إلى الزراعة بالمشاركة للانتفاع بالأرض .

أما العدد القليل من الرجال فى كل قرية الذين استمروا فى استخدام أراضيهم فمنهم من استعان بأحد العمال الزراعيين للقيام ببعض العمليات الزراعية نظير أجر يومى ، وغيره من تولى زراعة أرضه دون حاجة إلى مثل هذه المساعدة . ولـكن لا يوجد هـذا المزارع النوبى فى كل قرية وخاصة القرى الـكنزية والعربية . ففى قرية داود الـكنزية مثلا لا يوجد من بين سكانها من يقوم باستخدام الأرض وانما اعتمد سكانها جميعا على الزراعة بالمشاركة مع الصعايدة سكان القرى المجاورة . وفى قرية المالكى العربية لا يتعدى عدد الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم عشرة رجال وإن كان من بينهم بعض الأشخاص الذين فضلوا زراعة الخضروات والأعلاف الخضراء لأن زراعتها ليست فى حاجة إلى بذل مجهود جسمانى كبير فضلا عما تحققه من الفـائدة والربح لحاجة السوق الشديدة إليها . فى حين يزداد عـدد هؤلاء المزارعين فى قرى النوبيين ولـكن دون أن يحقق حاجة الزراعة من الأيدى العاملة . فغالبية سكان القرى عامة الذين يزرعون أراضيهم يعتمدون على العمال الزراعيين من سكان القرى المجاورة فى القيام ببعض العمليات الزراعية إن لم يكن جميعها فى نظير الأجر اليومى .

فإذا كان النوبيون قد اعتمدوا فى النوبة الأصلية على العمال الصعايدة فى الزراعة بالنقرة وما يزالون يعتمدون عليهم فى زراعة أراضيهم فى القرى الجديدة ، فهناك اختلاف بين الحالتين . فقد اعتمدوا عليهم فى الزراعة بالنقرة لنفور النوبيين من عملية النقره وبذر البذور وعدم إقبالها عليها . فالأرض مغطاة بطبقة سميـكة من الطمى . ولا يرغب النوبيون فى أن تغوص أقدامهم

فى الطمى مما يعرضهم للمرض فضلا عن أنهم يحرصون على نظافة أجسامهم وهذا ما لا يتفق مع الزراعة بالنقرة . وهو السبب الرئيسى لإحتقارهم هـذا العمل وعدم الإقبال عليه وتركه للعمال الصعايدة . وفضلوا إبتعاد المرأة عنه إذا كان الزوج قادراً على دفع أجر العامل الزراعى . فى حين يعتمدون عليهم فى الزراعة الجديدة لعدم قدرتهم على بذل المجهود الجسمانى فى العمل الزراعى . كما يوجد اختلاف آخر هو أن العمال الصعايدة كانوا يرتحلون من قراهم إلى القرى النوبية ثم يعودون اليها بعد الانتهاء من عملية النقرة . أما الآن فالقرى والعزب الصعيدية مجاورة للقرى النوبية مع سهولة الإنتقال بينها فضلا عن تجاور أراضى سكان هـذه القرى والعزب لأراضى النوبيين . فأصبح النوبيون لا ينتظرون حضورهم فى طلب العمل ، وإنما ينتقلون اليهم للتعاقد معهم . ولم يقتصر التعاقد على العمل فحسب وإنما يشمل أيضا إستخدام أدواتهم الزراعية التى لا توجد لدى النوبيين مثل المحراث . وتعتبر هـذه الأدوات أحد الأسباب التى تدفع النوبيين إلى الإتجاه إلى سكان تلك القرى والعزب للاستعانة بهم فى النشاط الزراعى . ففى بعض القرى، مثل المالكى وتوشكى ظهرت بضعة حالات لتأجير المحراث من سكان تلك القرى نظير مبلغ معين . فبعض المزارعين الذين يهتمون بالزراعة ويقومون بزراعة أراضيهم دون الإستعانة بالغير حرصوا على أن يكون لديهم الأبقار لاستخدامها فى عملية الحرث والتسوية باستخدام المحراث إلى حين توفير النقود اللازمة لشراء المحراث ويتجه البعض إلى التعاون فى الحصول على المحراث عن طريق المشاركة فى ثمن شرائه كل بنصيب معين لكى يستخدمه فى العمليات الزراعية . ويطالب الكثير من السكان الجمعية الزراعية بضرورة توفير هذه الأدوات حتى يمكنهم التخلص من الاعتماد على سكان تلك العزب والقرى مستقبلا . فقـد كان النوبيون يستخدمون أدوات بسيطة وهى الفأس والمنجل والجرافة والوسوج . وهى أدوات تتفق وطبيعة الطربة . ويمكن للمرأة استخدامها دون أن يشاركها الرجل . لذلك لم يؤد غياب الرجل عن القرية إلى فقدان العمل الزراعى نصيبة منه ، وبالتالى لم يؤثر غيابه فى غلة الأرض .

فالجرافة هى عبـارة عن قطعة من الخشب على شكل مثلث متساوى الأضلاع لا يزيد طول ضلعه عن ٢٥سم ، وبها ثقب فى أحد الزوايا مثبت فيه عصا لا يزيد طولها عن ١٫٥ مترا لتحريكها إلى الامام وإلى الخلف . وتستخدم تسوية التربة . والواسوج هو عبارة عن قطعة مستطيلة من الخشب طولها ١٫٥ مترا وعرضها ٢ سم يثبت فى وسطها عصا من الخشب طولها حوالى ١٫٥ مترا ، وعند طرفيهما ثقبان يربط بكل منهما حبل . وتحتاج إلى فردين لإستخدامه . يمسك أحدهما العصا فى وضع عمودى على الارض والآخر يمسك الحبلين ويقوم بتحريك الواسوج عن طريق جـذب الحبلين . ويستخدم فى تسوية التربة فى الأراضى الأكثر إتساعا عن تلك الاراضى الضيقة القليلة التى تستخدم فيها الجرافة . وكان الواسوج والجرافة لا يستخدمان فى تسوية أراضى الزراعة الصيفية حيث لا تتطلب الارض لعملية حرث وتسوية ، وإنما كانا يستخدمان فى تسوية أراضى الزراعة الشتوية .

وقـد أدت الظروف البيئية والمناخية للنوبة الاصلية إلى أن يكون التعاون المتبادل خاصية أساسية يتميز بهـا النشاط الزراعى خاصة وأن النوبيين لا يقبلون على العمل فى الزراعة نظير الاجر النقدى . فقـد إرتبـط العمل نظير الاجر بالعمال الزراعيين من سكان القرى غير النوبية كما ارتبط بغير النوبيين الذين كانوا يعملون لديهم . وهؤلاء كانوا يشغلون أدنى مركز ومكانة اجتماعية . لذلك فإن إقبال النوبى على ممارسة مثل هـذا العمل كفيل بأن يضعف مركزه ومكانته الاجتماعية . فإرتفاع منسوب المياه المفاجىء أدى إلى أن تكون عملية جمع محصول الذرة والكشرنقيق فى غالبية نجوع القرى عملا جماعيا وخاصة فى القرى الكنزية والعربية حيث كانت أراضى هـذه القرى تتعرض للغمر التدريجى قبل القرى الجنوبية . إذ كان كل من فى النجع من الإناث والذكور يشترك فى جمع المحصول من جميع الاراضى قبل ميعاد بدء إرتفاع منسوب المياه حتى ولو كان من بينهم من لم تكن لديه أرض زراعية . فروابط القرابة والإقامة المشتركة والشعور بأهميه المحصول ومدى الخسائر التى سوف يتعرض لها الآخرون قد أدت جميعها

إلى أن يسرع الفرد فى مشاركتهم عند جمعه. ويضاف إلى ذلك أن غالبية المقيمين فى النجوع من كبار السن الذين هم فى أشد الحاجة إلى خدمات الاخرين سواء كان هؤلاء من الاقارب أو من غير الاقارب . فالقرابة والجوار تلزمان الفرد بتقديم المساعدة والعون للاقارب وغير الاقارب من سكان النجع وعدم التخلى عن مساعدة بعضهم بعضاً. ولا يقتصر ذلك على الرجال وانما كان ينطبق أيضاً على النساء . فقد كان التعاون المتبادل سائداً بين النساء فى مختلف الاعمال داخل وخارج المنزل . وكانت المرأة تقدم خدماتها الى غيرها وتسرع فى ارسال أولادها لخدمتهن اذا كانت مشغولة فى أعمال المنزل أو بغيرها من الاعمال. فقد كانت النساء الغالبية العظمى من سكان النجع. وكن أكثر من الرجال شعوراً بالقلق وعدم الطمأنينه وقسوة الظروف لاقامتهن الدائمة فى القرى ولتحملهن كثيراً من الاعمال داخل وخارج المنزل . ومن ثم كان لهذا الشعور دور هام فى تعاطفهن بعضهن لبعض والاسراع فى تقديم العون والمساعدة لمن تحتاجه منهن . ويعكس هذا كله تجمع النساء يوميا بعد الإنتهاء من مختلف الاعمال أمام أحد المنازل للتسامر والغناء والرقص فى كثير من الاحيان .

وكان النوبيون يوزعون جزءا من محصول الذرة وكذلك الخضروات والفاكهة عند نضجها على الاقارب وغير الاقارب من سكان النجع - ويعرف بالدواجة - وخاصة على أولئك الذين لايمتلكون أراضى زراعية أو يمتلكون مساحات ضئيلة منها وكان للذين قدموا خدماتهم فى مجال العمل الزراعى نصيب من « الدواجة » بحيث يمكن إعتباره نوعا من المقابل نظير تقديم هذه الخدمات . وإذا كان النوبيون يرجعون « الدواجة » إلى الخوف من الحسد ولغرض مباركة المحصول، فان تقديم « الدواجة » فى حد ذاته يعتبر نوعا من المساعدة الإقتصادية خاصة أنها تقدم إلى هؤلاء الذين فى حاجة إليها قبل غيرهم كما أنها تعبير عن مشاعر الود والتعاطف لاهميتها فى تلك الظروف الإقتصادية القاسية التى كانوا يعيشونها ولا يقتصر تقديم « الدواجة » على المقيمين فى النجع وإنما ترسل أيضا إلى بعض

الاقارب المقيمين فى نجوع أخرى من القرية وعلى وجه الخصوص هؤلاء الذين تربطهم روابط القرابة الامومية .

وقد ذكرنا فى الصفحات السابقة أن النوبيين إستخدموا أراضى السهل الفيضى لزراعة الذرة لقربها من مجرى النيل حتى يسهل توفير المياه عن طريق إستخدام الشادوف أو عدد من الشواديف التى تقام على التوالى فى الجهات التى تعلو عن منسوب المياه بحوالى خمسة أمتار . وكانت الاراضى الزراعية صغيرة المساحة ، وبالتالى لم يكن نصيب الفرد منها إلا شريطا ضيقا ممتدا عموديا على مجرى النيل تبعا لحق الفرد فى ملكية الأرض الذى يؤول اليه عن طريق الوراثة من أجداده. وعلى ذلك أصبح فى الإمكان رى مساحة من الارض تزيد عن تلك التى فى حيازة الفرد الواحد باستخدام شادوف واحد . فاذا كانت مثلا كمية المياه التى يرفعها تكفى لرى مساحة من الأرض يملكها فردان فعليهما المشاركة فى اقامة الشادوف على أن يتبادلا عملية تشغيلة وتوزيع المياه داخل الارض. ففى الوقت الذى يتولى أحدهما رفع المياه إلى الأرض . يقوم الآخر بتوزيع المياه داخل الاحواض . وإما أن يتم التبادل على فترات محددة يتفقان مقدما عليها فى اليوم الواحد أو يتبادلانهما من يوم لاخر.

أما فيما يتعلق بالأراضى المرتفعة عن منسوب المياه إلى إرتفاع يحتم إستخدام عدد من الشواديف ، فعملية الرى تحتم تعاون عدد من المزارعين فى تشغيل الشواديف لانه فى غير إستطاعة الفرد القيام بالعمل بمفرده ، وعلى ذلك صار من الضرورى أن يشترك عدد من مزارعى الاراضى المتجاورة فى إقامة الشواديف على أن يتولى أحدهم توزيع المياه داخلها ويتولى أحدهم تشغيل أحد الشواديف على أن يتبادل كل منهم توزيع المياه وتشغيل الشادوف حسب دور كل منهم.

يتبين إذن مدى الاهمية التى كانت عليها الجماعة النجعية كوحدة إجتماعية اقليمية

صغيرة ومدى قوة العـلاقات القائمة بين أفرادها الامر الذى أدى إلى أن يكون الإنتماء النجمى أكثر أهمية عن الإنتماء القروى وأقوى منه. فان مثل هذا التعاون المتبادل والمصالح الإقتصادية المشتركة كفيلة بتقوية العلاقات بين أفراد الجماعة وبالتالى تدعيم وحدتها وتماسكها. كما أنها كفيلة أيضا بعدم ظهور العداء والكراهية الخفية الناتجة عن ملكية الاراضى الزراعية والتخفيف من حدة الإنتماء القبلى الأبوى الذى له دور جوهرى فى مدى التقارب والتباعد فى العلاقات بين الافراد .

وفى النوبة الجديدة مايزال النوبيون يرفضون العمل لدى الغير فى مقابل الاجر النقدى فالفرد يفضل أن يقدم خدماته إلى الآخرين سواء الأقارب أو غير الاقارب دون إنتظار أجر نقدى مقابل ماقدمه من عمل. فان مثل هذا العمل قد ارتبط بأشخاص معينين ذوى مكانة اجتماعية معينة برفض النوبى أن يقبل عليه حتى لايسىء الى مركزه ومكانته الإجتماعية . فعلى الرغم من وجود فرصة لزيادة الدخل عن طريق العمل الزراعى فى أرض الغير نتيجة لعدم توفر القوى العاملة الزراعية ، فان الشخص القادر على العمل من النوبيين لايقبل على مثل هذا العمل فهو يفضل أن يقدمه الى الآخرين دون انتظار مقابل.

وقد أدى تقسيم الأرض الزراعية إلى باكيات إلى ظهور نوع من التعاون بين المزارعين فكثير من المزارعين النوبيين الذين يقـومون بزراعة أراضيهم داخل حدود الباكية يتعاونون فى عملية الرى والتسميد وجمع المحصول . وهؤلاء المزارعين هم الذين تقع أفدنتهم داخل الباكية الواحدة . فمنهم من يتولى توزيع المياه داخل الأحواض وصرف المياه الزائدة عنها فى الوقت الذى يتولى غيره إطلاق المياه من قناة الرى الرئيسية إلى داخل الباكية . وفى بعض الأحيان يتولى أحدهم رى أرض الغير والقيام بعملية التسميد إذا كان هناك ما يمنعه من الذهاب إلى أرضه فى فترة دورة الرى التى تستغرق يومين أو ثلاثة أيام مما يحتم ضرورة رى الأرض .

وتتم عملية الحرث والتسوية والتحويض فى حدود الباكية حيث يتولى أحدهم الإتفاق مع العامل الزراعى ثم دفع كل المشتركين فى حيازة الباكية نصيبة من أجر العامل . وكثيراً مايحدث أن يتولى أحدهم إستلام البذور والسماد من الجمعية الزراعية وإرسالها إلى موقع الباكية . ويتولى آخر تنظيف قنوات الرى والصرف من الحلفا التى تزحف إلى داخل الارض وتتم مختلف هذه الانواع من التعاون فيما بينهم دون إتفاق أو تنظيم وإنما يتوقف ذلك على ما لدى الشخص من جهد يمكن أن يبذله عن الآخرين فى العمل فالحاجة إلى خدمات الغير قد أدت بالمشتركين فى حيازة الباكية الواحدة إلى التعاون المتبادل فيما بينهم فى العمليات التى لا تتطلب الإلتجاء إلى أحد العمال الزراعيين ويتضمن هذا التعاون الضمان بوجود أحدهم على الاقل كل يوم إلى جانب المزروعات مما يكفل الاشراف عليها وعدم الإنتقال اليومى الى موقع الأرض . كما يتضمن أيضا تخفيف تكاليف الإنتاج اذا فرض واعتمد كل منهم على العامل الزراعى فى مختلف العمليات الزراعية .

وتعكس تجمعات الرجال فى القرية فى مساء كل يوم دور التجاور المكانى للأفدنة أو تقسيم الارض الى باكيات فى تكوين العلاقات بين أصحابها . فغالبية هذه التجمعات تجمع هؤلاء الاشخاص الذين تتجاور أراضيهم فى حدود الباكية الواحدة وتدور مناقشاتهم حول كل ما يتعلق بالزراعة. وينضم اليها الشركاء غير الملاك اذا كان هناك من يستخدم فدان الغير عن طريق المشاركة. صحيح أن هناك من بينهم من يجمعهم الإنتماء القبلى الواحد أو القرابة الامومية حيث يكون لها كثير من الإعتبار فيما بينهم من تعاون متبادل ولكن غالبية الباكيات تجمع الواحدة منها أفراداً ينتمون الى قبائل مختلفة، كما أنهم لم يكونوا أعضاء فى الجماعة النجمية فى القرية الأصلية ومن ثم أدت الأراضى الجديدة الى تكوين علاقات جديدة تقوم على أساس المصلحة الإقتصادية المشتركة. ولم يصبح الفرد يرتكن الى العلاقات القرابية لتحقيق مصالحه الإقتصادية .

ولكن هل يحقق هذا التعاون المتبادل بين المزارعين حل مشكلة النقص الشديد

فى الأيدى العاملة النوبية بما يحقق للنوبيين الإنتفاع الكامل بنتاج أراضيهم وبالتالى يحقق رغبتهم القوية فى أن يعود النفع والفائدة من عملية التنمية الإقتصادية التى يمر بها مجتمعهم عليهم دون غيرهم من الغرباء سكان العزب والقرى الصعيدية المجاورة.

فى الواقع لجأ كثير من الأسر النوبية الى الزراعة بالمشاركة للانتفاع بالأراضى التى وزعت عليهم وعدم تركها بوراً. وصار النشاط الزراعى محوراً لتكوين علاقات بين النوبيين وسكان القرى والعزب المجـاورة لقراهم نتيجة للظروف الخاصة لمجتمعهم. كما صار النشاط الزراعى أيضاً محوراً لتكوين علاقات جديدة بين أفراد من سكان القرية، ولم تكن هذه العلاقات قائمة من قبل فى النوبة الاصلية إذ كان نشاط الفرد منحصراً داخل حدود النجع الذى كان يقيم فيه إلى حد كبير. وكانت إعتبارات القرابة والجوار تتدخل فى سلوكه تجاه زملائه سكان النجع فى حين صارت المنفعة الاقتصادية التى توجه سلوكه فى القرية الجديدة هى التى تحدد علاقاته بغيره من سكان القرية. ويتمثل هذا بكل وضوح فيما طرأ على نظام المشاركة فى الزراعة من تعديل وتغيير

الزراعة بالمشاركة

الزراعة بالمشاركة نوع من التعاقد الشفوى بمقتضاه يصبح للشريك غير المالك للأرض الحق فى حيازتها وزراعتها فى مقابل الحصول على جزء معين من نتاجها. ويقسم نتاج الارض الى ثلاثة أجزاء، ويتم توزيعها فيما بين المالك والشريك على أساس: ١ — الملكية ٢ — التكاليف ٣ — الفلاحة. يحصل المالك على الثلث، والشريك غير المالك على الثلث الاخير. والثلث الثانى يحصل عليه من ساهم منهما بالتكاليف جميعها أو يوزع بينهما حسب مساهمة كل منهما فيها.

وكان هناك عاملان يتدخلان فى الزراعة بالمشاركة من حيث تقسيم نتاج الأرض وتوزيعه بين طرفى التعاقد. العامل الأول ضعف خصوبة التربة، والعامل الثانى زيادة العرض أو بعبارة أخرى كثرة حالات الزراعة بالمشاركة

مع قلة عدد الشركاء غير الملاك. ففى الحالتين يكون للشريك المالك ربع نتاج الأرض والنصف للشريك غير المالك والربع الاخير لتكاليف الزراعة.

وتفترض الزراعة بالمشاركة وجود نوع من المساعدة والتعاون والثقة المتبادلة بين طرفى التعاقد بحيث لا يقبل المالك على استمرار التعاقد بعد انتهاء الموسم الزراعى بمجرد فقدان الثقة فى الشريك غير المالك. ويقتصر التعاقد على موسم زراعى واحد دون أن يكون للشريك غير المالك الحق فى التصرف فى الأرض. ويمكن تجديده واستمراره بعد انتهاء كل موسم زراعى تبعا لرغبة كل منهما وخاصة المالك.

ويتمثل أثر الظروف البيئية والاقتصادية للنوبة الأصلية بكل وضوح فى تشكيل نظام الزراعة بالمشاركة. فقد أدت هذه الظروف إلى هجرة القادرين على العمل إلى المدن. فاعتمد النوبيون على الزراعة بالمشاركة لاستخدام الأراضى والانتفاع بها لكى لاتترك بورا. ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى الأراضى الزراعية التى تعتمد على الرى الدائم وفى أراضى السواقى. فقد كان المالك يقدم البذور والسماد والأبقار اللازمة لتشغيل الساقية إلى الشريك غير المالك ليتولى القيام بمختلف العمليات الزراعية.

وعلى ذلك يتضح أن الزراعة بالمشاركة تحقق للنوبيين استغلال الاراضى والانتفاع بها عن طريق توفير القوى العاملة التى يفتقر إليها العمل الزراعى نتيجة لوجود غالبية الرجال القادرين على العمل خارج المجتمع النوبى. وفى الوقت ذاته يضمن المقيمون فى القرى غلة الأراضى.

وقد أدت العزلة الجغرافية وعدم انتظام حركة الملاحة النهرية إلى أن تكون غلة الاراضى ذات قيمة اقتصادية وأهمية كبيرة. ويرجع ذلك إلى قلة المحصول وعدم كفايته لسد حاجة السكان إلا لبضعة أشهر قليلة مما يؤدى إلى اعتمادهم على المدن لتوفير حاجاتهم منه بقية أشهر العام عن طريق التجار المحليين أو المراكب

الشراعية (وهى عبارة عن محلات تجارية متنقلة بين القرى) التى تمر على النجوع من وقت لآخر . وكان التجار يعتمدون على البواخر السودانية لنقل البضائع من مدينة أسوان إلى القرى وهى وسيلة المواصلات الوحيدة بحيث يؤدى عدم انتظامها فى اليوم المحدد لوصولها إلى القرية تأخر وصول البضائع إلى الاسبوع الذى يليه . ويتحكم انخفاض منسوب المياه والجزر فى حركة البواخر مما يؤدى إلى توقفها أثناء فترة الفيضان . وبالمثل تتحكم الظروف المناخية (سرعة الرياح وتغيير اتجاهها) فى سير المراكب الشراعية . وكان من نتيجة ذلك شعور النوبيين بالقلق وعدم الطمأنينة نتيجة لارتباط توفر السلع الاستهلاكية الضرورية بحركة الملاحة الأمر الذى أدى بهم إلى تخزين الذرة أو الدقيق والأعلاف والسلع المختلفة لأنه كفيل بأن يشعرهم بالأمن والطمأنينة لعدم الثقة فى الحصول عليها بسهولة . لذلك كانت غلة الأراضى من الذرة واللوبيا والكشرنقيق الغاية من النشاط الزراعى والغرض الرئيسى الذى يوجه هذا النشاط . وإذا كانت تربية الماشيه أحد مصادر الدخل الرئيسية ، ففى هذه الحالة يصير لنتاج الأرض أهمية كبيرة مادامت الأعلاف غير متوفرة باستمرار وطوال العام ولا توجد فى الموسم الشتوى حيث تغمر المياه جميع الأراضى . لهذا كله كان النوبيون يفضلون أن يكون المقابل نظير للعمل الذى يؤديه الشريك غير المالك جزءا من غلة الأراضى.

فكانت الزراعة بالمشاركة الوسيلة التى تحقق لطرفى التعاقد حاجاتهم من هذا النتاج خاصة والنوبيون لايقبلون على العمل نظير الأجر النقدى . ومن ناحية أخرى كانت النقود قليلة فى أيدى النوبيين وتستخدم لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية التى يحتاجون إليها .

وقد أدت قلة النقود إلى اعتمادهم على التاجر المحلى فى الحصول على مختلف حاجاتهم من السلع الاستهلاكية عن طريق البيع بالأجل . وكانت أثمان هــذه السلع تسدد عند ما تصل الحوالات البريدية الشهرية أو عند حضور الرجل إلى القرية بعد فترة قد تبلغ أكثر من عام واحد أو عند جمع محصول البلح . لذلك لا تتيح قلة النقود إلى اعتماد النوبيين ملاك الأراضى الزراعية على العمل الزراعى

نظير الأجر كما أن الشخص الذى يرغب فى الانتفاع بالأرض يفضل الزراعة بالمشاركة عن تأجير الأرض . لهذا لم يعرف المجتمع النوبى القديم نظام تأجير الأرض ، ومن ثم صارت الزراعة بالمشاركة الطريقة الملائمة مع مختلف ظروف المجتمع النوبى .

وتتضح أهمية المقابل العينى بالنسبة للشركاء غير الملاك فى أن هناك نسبة كبيرة من الأسر التى كانت تعمل فى الزراعة ولا تمتلك أراضى زراعية . وتبلغ هذه النسبة ٢٣ر٥٪ من جملة عدد الأسر النوبية وفقا لاحصاء عام ١٩٦٠[1] . وعلى ذلك يشكل المقابل العينى بالنسبة لتلك الأسر الجزء الرئيسى من حاجاتهم المعيشية . ففى الوقت الذى لا تمتلك فيه هـذه الأسر أراضى زراعية تحقق لهم الزراعة بالمشاركة ثلث المحصول أو ثلثيه نظير استخدام أراضى الملاك الزراعيين.

ويفضل النوبيون الاقارب فى الزراعة بالمشاركة سواء كانوا من جهة الاب أو من جهة الام ، بل تتدخل درجة القرابة فى اختيار الفرد للشريك غير المالك من بين أقاربه . فما دام هناك أحد الاقارب القادر على العمل أو لديه الرغبة فى حيازة الارض فلايحق لصاحبها اختيار غيره كشريك فى الزراعـة . ولم تكن القرابة العامل الوحيد لتحديد اختيار الفرد وإنما تتدخل الملكية الزراعية أيضا كما كان لاهمية غلة الارض أثر فى هـذا الاختيار لشدة الحاجة إليها ولعدم استفادة غير الاقارب بها مادام هناك القادر منهم على زراعة الارض .

ففى غالبية القرى النوبية يتولى أحد الأقارب من أعضاء جماعة الأولاد فلاحة الأرض ملكية الجماعة ، ثم توزيع نتاجها على العائلات التى تتألف منها بحسب نصيب كل عائلة منها من الملكية وفقا للإنحدار الجينالوجى من سلف الجماعة ، وبعد خصم نصيبه منه كشريك فى الزراعة . وفى الغالب يتم ذلك ضمنا ودون أن يكون هناك اتفاق سابق بينهم وبين أقاربه أعضاء الاولاد . وكان المقيمون منهم فى المدينة وأسرهم لايتوقعون أن يرسل هذا الشخص قيمة نصيبيهم

(١) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير اهالى النوبة — صفحة ٥٨

من غلة الأرض حسب أنصبتهم من الملكية وكما تفرضه المشاركة فى الزراعة . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى القرى التى توجد بها مساحات من الاراضى الزراعية الواسعة نسبيا عن بقية القرى كما فى قرى النوبيين الجنوبية . فعلى الرغم من حق الفرد فى اختيار شريكه من الاقارب أو من غير الأقارب لضمان نصيبه من غلة الأرض ، فلا يقبل بأى حال على حرمان ذلك الشخص من أعضاء جماعة الاولاد التى ينتمى اليها من الانتفاع بأرضه . ويرجع ذلك إلى حق أى فرد من أفراد الجماعة ـ سواء الأولاد أو البيت ـ فى الانتفاع بأى جزء منها استناداً إلى ملكية الجماعة ككل .

وحين لا يكون ابن العم مقيما فى القرية يختار ابن الخال أو ابن الخالة كشريك فى الزراعة حتى لو كان مقيما فى نجع آخر مجاور أو بعيد عن النجع الذى يقيم فيه. فابن الخال أولى ــ على حد تعبير النوبيين ــ بالانتفاع بالأرض من غيره إذا لم يكن هناك ابن العم . بل وكان يفضل ابن الخال عن ابن العم إذا كان الأول فى حاجة شديدة للانتفاع بالأرض عن الثانى إما لصغر المساحة الزراعية التى يملكها أو لحيازة ابن العم مساحة من الأرض أكثر من ابن الخال . ويرجع اختيار الرجل لأقاربه من جهة الأم إلى ما تفرضه القرابة الأمومية من ضرورة التعاون فى المجال الاقتصادى وتقديم العون والمساعدة للأقارب من جهة الأم .

وقد كان دور القرابة الابوية والقرابة الأموية أكثر وضوحا فى الزراعة بالمشاركة قبل عام ١٩٣٣ بحيث يحدد اختيار الشريك غير المالك من بين أقارب الآب وأقارب الام الأقربين . وأصبح اختيار الفرد للشريك بعد هذا العام لا يقتصر عليه وانما اتسع مجال اختياره من بين الاقارب العاصبين والاقارب من جهة الام البعيدين بل ومن بين غير الاقارب المقيمين فى النجع ويرجع ذلك إلى هجرة غالبية الرجال إلى المدن ووجود عدد قليل من القادرين على العمل فى القرية . وعلى الرغم من ذلك فلا يستطيع الفرد التحرر من الالتزام من أن

يكون الشريك ابن عمه أو ابن خاله إذا كان أحدهما مقيما فى القرية . وحيث كانت الاراضى الزراعية داخل حدود النجع فضلا عن قصر فترة الزراعة الصيفية وارتباطها بانخفاض وارتفاع منسوب المياه ، فإذا اضطر البعض من سكان النجع إلى الانتفاع بأراضيهم عن طريق الزراعة بالمشاركة صار اختيارهم منحصرا داخل النجع من بين أعضاء الجماعة النجعية . وينطبق ذلك على المشاركة فى الزراعة فى الموسم الشتوى فى أراضى الساقية وأراضى المشروعات . فان العدد القليل من الرجال القادرين على العمل يلزم العائلة اختيار الشركاء من بين أعضاء جماعتهم النجعية أو من بين سكان النجوع الاخرى وإلا تركت الارض بورا . ففى هذه القرى تزداد حالات الزراعة بالمشاركة التى يكون الصعايدة أطرافا فيها كشركاء غير ملاك .

فنظام الزراعة بالمشاركة الذى يقصد به تحقيق الفائدة الاقتصادية تكيفا مع الظروف العامة السائدة فى النوبة الاصلية كان له دور هام فى تقوية الروابط القرابية وتدعيمها وفى تماسك الجماعة النجعية وعلى وجه الخصوص تلك الجماعة من النوع الثانى والنوع الثالث على أساس تلك المصالح الاقتصادية المشتركة .

وقد كانت الزراعة بالمشاركة وسيلة تيسر للفرد الانتفاع بملكيته الزراعية التى توجد فى نجع غير النجع الذى يقيم فيه . إذ كان البعد بين نجع وآخر وعدم سهولة الانتقال وقصر فترة الزراعة الصيفية والإسراع فى خلافة الارض بمجرد انحسار المياه عنها تحتم جميعها وجود الفرد وإقامته إلى جوار الارض حتى يمكنه فلاحتها . وحيث أنه فى غير الإمكان إستخدام الفرد لمثل هذه الملكية ، فان الزراعة بالمشاركة تحقق له الانتفاع بها وبالتالى توفير جزء من غلتها هو فى أشد الحاجة اليها لظروف النوبة الاصلية الاقتصادية القاسية .

وفى النوبة الجديدة صارت الزراعة بالمشاركة هى الوسيلة التى لجأ اليها النوبيون للانتفاع بأراضيهم . وقد بدأت الزراعة بالمشاركة بين النوبيين وسكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة . وإذا كانت هناك حالات منها داخل القرية ـ

وخاصة قرى النوبيين والعرب – فهى لا تتعدى بضعة حالات قليلة تختلف من قرية لاخرى .

واتجه النوبيون فى المواسم الزراعية التالية نحو حصر حالاتها داخل القرية والعمل على عدم التعاقد مع سكان تلك القرى بقدر الإمكان . فازدادت حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية العربية والنوبية فى حين استمر كثير من الكنوز يعتمد على سكان تلك القرى والعزب .

فالزراعة بالمشاركة تستند إلى التعاون والثقة المتبادلة بين طرفى التعاقد . فاذا انعدمت تلك الثقة لا يقبل الشريك المالك على تجديد التعاقد مع الشريك غير المالك فى الموسم الزراعى التالى . وقد حدث أن أساء كثير من سكان القرى والعزب إلى النوبيين . فقد حاولوا انتهاز الفرصة لكسب أكبر فائدة من غلة الاراضى عن طريق زيادة تكاليف الانتاج والادعاء بقلة حجم المحصول (١) .

---

(١) ففى قرية المالكى مثلا أدى سوء معاملة أحد أفراد عزبة المنشية إلى حدوث نزاع بينه وبين صاحب الأرض كاد أن يتخذ طابع العنف . وقد تتدخل أقارب الصعيدى ووقفوا إلى جانبه مهددين بالاعتداء على صاحب الأرض . فامتنع عن الذهاب إلى أرضه المجاورة لأراضى سكان هذه القرية . وقد نتج عن ذلك وقوف أفراد القرية إلى جانبه . ولم يفض النزاع إلا عن طريق التحكيم لبعض القضاة العرفيين . وهذا ما حدث أيضا فى قرية دهميت بين أحد أفرادها وآخرين من قرية قطبرة ولكن لم يتخذ النزاع طابع العنف . فالكنوز عامة يحرصون على علاقاتهم بسكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة ويفضون نزاعاتهم معهم بخصوص الارض عن طريق التكيم والتوفيق بين الاطراف المتنازعة بما يؤدى الى استمرار الزراعة بالمشاركة لأن غالبية سكان كثير من القرى الكنزية فى حاجة الى سكان تلك القرى والعزب لإستخدام الاراضى . ولضمان حسن معاملة الصعايدة لهم التجأوا إلى رؤساء العائلات المقيمة فى تلك القرى الذين يتمتعون بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية لتحديد العلاقة بينهم كشركاء ملاك وغيرهم من سكان تلك القرى والعزب كوسيلة لضمان حسن معاملة هؤلاء الاشخاص لهم :

فالنوبيون كانوا يعتمدون على الصعايدة فى الزراعة بالمشاركة فى النوبة الاصلية ، وقد إعتمدوا عليهم أيضا فى القرى الجديدة ، ولكن هناك إختلافا جوهريا بين الحالتين . فقد كان الصعايدة يحضرون إلى القرية النوبية ، ويستقرون فيها ، ويعتمدون على الزراعة بالمشاركة فى معاشهم . لذلك كانوا يحرصون على حسن معاملة النوبيين لإكتساب ودهم وصداقتهم لضمان زراعة أراضيهم فى كل عام وضمان الامن والإستقرار لمن يقيم منهم بينهم . يضاف إلى ذلك أن بعضا منهم صاهر النوبيين مما أدى إلى إعتبارهم أعضاء فى المجتمع المحلى .

وعلى العكس من ذلك بالنسبة لسكان القرى والعزب المجاوره للنوبة الجديدة ، فأراضى النوبيين تعتبر فرصة لهم للمزيد من الكسب والفائدة . فمنهم من يمتلك أرضا فى قريته ، وغيره من يستخدم أرض الغير عن طريق الإيجار . ويعنى ذلك أنهم فى غير حاجة ماسة إلى استخدام أراضى النوبيين لتوفير حاجاتهم المعيشية . كما أنهم ليسوا أعضاء فى المجتمع النوبى ولا تربطهم بالنوبيين روابط مصاهرة أو جوار . فالزراعة بالمشاركة إذن تفتقد تلك الاعتبارات الاجتماعية التى كانت تتضمنها فى القرية الاصلية . ومن ثم فالتعاقد بين الشريك المالك النوبى والشريك غير المالك الصعيدى من سكان تلك القرى والعزب علاقة إقتصادية بحته . ونتيجة لظروف المجتمع النوبى وبعد الأرض عن القرية يكون للشريك غير المالك الصعيدى نصيب أكبر من نصيب المالك النوبى لان الأول يمكنه إنتهاز المشاركة بما فيه صالحه وفائدته .

ويتضح هذا كله بكل وضوح فى مشاركة النوبيين للصعايدة الذين إنتقلوا معهم إلى القرى الجديدة وأصبحوا يشاركونهم فى حياتهم الجديدة . وهم أصلا فمن يجيدون الزراعة . لذلك اعتمد عليهم النوبيون فى زراعة الأرض عن طريق المشاركة رغم المنازعات التى نشأت فيما بينهم .

ويعتبر سوء معاملة سكان تلك القرى والعزب أحد سببين لمحاولة النوبيين حصر الزراعة بالمشاركة داخل القرية . أما السبب الثانى فهو رغبة النوبيين

فى أن يكونوا هم المنتفعين بغلة الأراضى دون غيرهم . وما دام هناك من سكان القرية القادر على زراعة الأرض ، فانه من الأفضل اختياره عن غيره من الأعزاب . ففى مثل هذه الحالة تعود الفائدة على أحد أعضاء القرية . وتتحقق بذلك تلك الرغبة فضلا عن أن مشاركته فيها الضمان الكافى لحسن معاملته للشريك المالك وحصول الآخير على نصيبه من غلة الأرض الفعلية . فاعتبارات القرابة والجوار والانتماء الواحد إلى مجتمع القرية كفيلة بأن تضبط سلوك كل منهما تجاه الآخر بما يحقق الفائدة لكل منهما وخاصة الشريك المالك .

وكان من نتيجة ذلك أن إزدادت حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية . وقد ساعد على ذلك وجود عدد من الأشخاص فى كل قرية من قرى النوبيين والعرب وبعض قرى الكنوز الذى يقوم بزراعة أراضيه . فقد إستطاع هؤلاء الأشخاص كسب ثقة الآخرين كمزارعين نتيجة لما حققته أراضيهم من محصول طيب . فإتجه سكان كل قرية إلى إتخاذهم شركاء فى الزراعة الأمر الذى أدى إلى أن يكون لدى الواحد منهم عدد من الأفدنة يبلغ فى بعض الحالات أكثر من عشرة أفدنة .

وعلى الرغم من ذلك فما يزال بعض سكان القرى يعتمدون على سكان تلك القرى والعزب فى زراعة عن طريق المشاركة وعلى وجه الخصوص سكان كثير من القرى الكنزية . ويرجع ذلك إلى قلة عدد الأشخاص الذين يمكنهم زراعة الارض كما أن غالبية سكان هذه القرى الكنزية من كبار السن . فقرية دابود مثلا يعتمد سكانها على سكان قرية السلسلة التى تقع فى مواجهة دابود ولا يفصلها عنها سوى الطريق العام . وغالبية الرجال المقيمين فى القرية من كبار السن الذين لا يقدرون على العمل . إذ يبلغ عدد الرجال القادرين على العمل ١١ فردا ثلاثة منهم يعملون فى الزراعة والآخرون من مدرسى وعمال المدرسة الابتدائية . أما بقية الرجال من المقيمين فى القرية يعملون فى مدينة كوم أمبو وأسوان ولا يحضرون إلى القرية إلا فى نهاية الأسبوع . لذلك فجميع الاراضى التى وزعت على الأسر تستخدم عن طريق الزراعة بالمشاركة مع سكان تلك القرية الصعيدية

فيما عدا الأفدنة الثلاثة التى استلمها المزارعون الثلاثة الذين يتولون بأنفسهم فلاحتها مع الاستعانة بأحد العمال الصعايدة . وبالمثل فيما يتعلق بالقرى الكنزية ودهميت والامبركاب وكوشتمنه حيث تزداد حالات الزراعة بالمشاركة بين سكانها وسكان قرية اقليت التى تقع غرب هذه القرى .

وإذا كانت حالات الزراعة بالمشاركة قد أزدادت داخل القرية فلا يعنى ذلك أن الشركاء فى الزراعة من سكان القرية يقومون بزراعة الأرض دون الاستعانة بسكان تلك القرى والعزب الصعيدية . فهم يعتمدون عليهم فى القيام ببعض العمليات الزراعية نظير الأجر كما ذكرت فى الصفحات السابقة . يضاف إلى ذلك أن هناك من سكان القرى النوبية من فضلوا تأجير أراضيهم لموسم زراعى واحد (بالنسبة للأراضى التى خصصت لزراعة الحبوب) لبعض سكان تلك القرى والعزب .

وعلى ذلك فقد أدت ظروف المجتمع النوبى إلى أن تقوم علاقات بين سكان القرى النوبية وسكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة على الرغم من محاولات النوبيين التمسك بانعزال قراهم عن تلك القرى والعزب وعدم التعامل مع سكانها. وهذه العلاقات هى علاقات اقتصادية ولا تتعدى مجال النشاط الزراعى . فلم يؤد التقارب المكانى بين القرى النوبيين وتلك القرى والعزب وأعتياد النوبيين عليها باعتبار سكانها يؤلفون الأيدى العاملة التى يحتاجون إليها لزراعة أراضيهم إلى ظهور التقارب فى العلاقات فيما بينهم .

وإذا كانت محاولة النوبيين ورغبتهم فى حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية تشير إلى الفائدة الاقتصادية التى يحاول النوبيين أكتسابها تكيفا مع ظروفهم والتى صارت تحدد سلوكهم تجاه سكان تلك القرى والعزب وتجاه بعضهم البعض ، فهى فى الوقت ذاته تعكس قوة شعور الفرد بانتمائه إلى القرية ومدى الدرجة التى وصلت إليه القرية من الوحدة والتماسك عما كانت عليه فى المكان الاصلى .

فان الاتفاق الجماعى لسكان القرية على أن تكون حالات الزراعة بالمشاركة

بين أفرادها بقدر الامكان لغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من غلة الاراضى زمام القرية يختفى وراءه شعور الفرد بانتمائه إليها ويعكس وحدتها وتماسكها . ولايعنى هذا الاتفاق الجماعى انعدام الفائدة أو المصلحة الشخصية التى تتعارض مع وحدة مجتمع القرية وتتناقض مع تماسكه وتضامنه . فالقيمة الاقتصادية هى الأساس الذى يقوم عليه نظام الزراعة بالمشاركة سواء فى القرية الأصلية أو القرية الجديدة فالاتجاه نحو حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية هو عبارة عن موقف اتخذه النوبيون تجاه تلك القرى والعزب الصعيدية . وأن هذا الموقف فى الأصل قائم على أساس مصلحة الفرد الشخصية . وهى فى هذه الحالة تتحقق من خلال المجتمع ككل الذى يعمل فى الوقت ذاته على صيانتها خاصة وأن الاتجاه الذى صاحب هذا الاتفاق هو اختيار الشخص للشريك من بين الأقارب الأقربين وتفضيلهم عن غيرهم من سكان القرية . فالمشاركة داخل القرية فيها ضمان لصاحب الأرض بالحصول على حقوقه كاملة والمحافظة عليها . وهى فى الوقت ذاته تحقق فائدة اقتصادية لبعض من سكان القرية وهم الشركاء غير الملاك. ويعنى ذلك أن الشخص يستغل هذا الموقف الجماعى لما فيه صالحه وفائدته . ويتمثل ذلك بكل وضوح فى وقوف التجار والموظفين إلى جانب بقية سكان القرية على الرغم من أنهم لم يستلموا أراضى زراعية وما أدى ذلك من مضايقتهم وأثار حفيظتهم ضد الذين أستلموا الاراضى وخاصة أن هؤلاء التجار والموظفين كانوا ملاكا للأراضى الزراعية التى تقع فى نطاق الملكية الفردية فى القرى الأصلية . ويرجع موقفهم هذا إلى إدراكهم للفائدة الاقتصادية التى سوف تعود عليهم من حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية لأنه يعطى الفرصة لكل منهم فى الدخول فى تعاقد مع غيره من الذين استلموا الارض كشريك فى الزراعة . وهذا ما حدث بالفعل لأنه ليس من الضرورى ـ كما ذكرت فيما سبق ـ أن يقوم الشريك غير المالك بالعمل الزراعى وإنما يستعين بالعمال الزراعيين الصعايدة للقيام به أو ببعض العمليات الزراعية مادام قادرا على دفع أجورهم . لذلك لم تصبح القدرة على بذل المجهود الجسمانى محددة لاختيار الفرد للشريك غير المالك فحسب وإنما تتدخل أيضا مقدرة الشخص المالية لدفع أجور العمال

الزراعيين ومن ثم كان للتجار وبعض من الموظفين نصيب من الارض الزراعية يتمثل فيما يعود عليهم من نتاجها وفقا لنظام الزراعة بالمشاركة .

فالقاعدة الاساسية التى تنظم توزيع نتاج الارض بين المالك والشريك غير المالك لاتختلف عنها فى النوبة الاصلية . فقد ذكرت فيما سبق أن نتاج الارض يوزع بينهما على أساس ملكية الارض وتكاليف الانتاج وفلاحة الارض وحيث أن الشريك غير المالك أصبح شريكا فى تكاليف الانتاج بما يعادل للنصف أصبح له الحق فى نصف المحصول .

وقد اتجه النوبيون إلى مشاركة الاقارب وتتدخل درجة القرابة فى اختيارهم بحيث يفضلون الاقارب الاقربين ما دام هناك من يستطيع منهم بذل المجهود الجسمانى الذى تتطلبه العمليات الزراعية ودفع أجور العمال الزراعيين . لذلك ازدادت نسبة حالات الزراعة بالمشاركة بين أعضاء جماعة الاولاد عنها بين أعضاء البيت ، وتقل فى نطاق القبيلة ككل .

وقد كان من الطبيعى أن يسود هذا الاتجاه كامتداد لما كان يحدث فى النوبة الاصلية فى بداية الامر وأن كانت الظروف العامة الجديدة مغايرة لظروف المجتمع القديم وأن يترك لتلك الظروف الجديدة اختيار صلاحية أو عدم صلاحية هذا الاتجاه من حيث مدى مايحققه من الفائدة الاقتصادية للشخص . فقد ارتبط اختيار الشخص للشريك فى الزراعة فى القرية الاصلية على وجه الخصوص بالملكية الزراعية وتركز الجماعة القرابية الابوية فى الاقامة فى نجع من نجوع القرية . لذلك فأن الفترة الاولى لاتجاه النوبيين نحو مشاركة الاقارب كانت فترة اختبار لمدى اتفاق هذا الاتجاه مع مصلحة الفرد الشخصية كما أنها فى الوقت ذاته أتاحت بأن يتعرف الفرد على هؤلاء المزارعين الذين حققوا نجاحا فى الزراعة وأكتساب ثقة شركائهم الملاك لحسن معاملتهم لهم . ويعنى هذا أنه عندما تتعارض مشاركة الاقارب مع المصلحة الشخصية ، فالفرد يختار شريكه

من بين هؤلاء الاشخاص دون اعتبار إن كانوا من أقاربه أو من غير أقاربه . وهذا ما حدث بالفعل حيث صار اختيار الفرد لشريكه لا يقوم على أساس الثقة المتبادلة فحسب وإنما على أساس الحصول على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية من المشاركة أيضا .

فقد حدث أن أساء البعض معاملة أقاربهم أصحاب الاراضى . يقدم الشخص بعض النقود على أنه نصيب المالك من ثمن بيع المحصول دون إطلاعه على قيمة المحصول وتكاليف الانتاج حتى يتحقق من أنه قد حصل على نصيبه الفعلى . ومنهم من يماطل فى تقديم نصيب المالك من المحصول أو ثمنه أو يدعى عدم تغطية ثمن بيع المحصول لتكاليف الانتاج كما حدث فى قرية المالكى (١) . وهناك من إستخدام الارض لزراعة الخضروات والاعلاف الخضراء (البرسيم) التى تحقق ربحا طيبا للزارع (٢) . والكثير منهم أهمل فى زراعه الارض مما أدى إلى ضعف المحصول . فلم يهتم بتسوية الارض أو التقاط الحشائش الضارة وخاصه نبات الحلفا الذى تزايد فى الارض، أو لم يرع كميات السماد وكمية المياه التى تحتاجها المزروعات (٣) . يضاف إلى ذلك إنتشار الاراضى التى فى حيازة

فقد التجات إحدى النساء بقرية المالكى الى نائب العمدة شاكية ابن عمها لتأخيره فى دفع نصيبها ومماطلته رغم تكرار طلبها وترددها على منزله فى الوقت الذى يستخدم الأرض فى زراعة الخضراوات مما يحقق له دخلا يوميا لشدة حاجةالسوق إليها . وقد صممت على ضرورة تدخل نائب العمدة لانهاء المشاركة حتى يمكنها اختيار غيره من سكان القرية .

(٢)أتجه كثير من مزارعىقرية المالكى وغيرها منالقرى العربيةإلى زراعة الخضراوات والبرسيم دون مراعاة للمحاصيل التى تفرضها الدورة الزراعية ونتيجة لاستغلال هؤلاء المزارعين للاراضى التى يمتلكها أقاربهم بما يحقق لهم الكسب والربح دون أن يستطيع أقاربهم التعرف على العائد من نتاج الأرض الحقيقى لتقدير نصيبهم ، فقد رأوا ضرورة انهاء المشاركة واختيار غيرهم من سكان القرى .

(٣) أستغل البعض كية السماد التى حددها الاصلاح الزراعى وفقا لحاجة المزروعات فى التصرف فى جزء منها عن طريق البيع .

الأقارب فى أكثر من مكان نتيجة لتوزيعها دون اعتبار للعلاقات القرابية . وقد أدى عدم التجاور المكانى إلى عدم استطاعة الشخص الواحد زراعة الاراضى التى فى حيازته عنطريق الزراعة بالمشاركة . ويعتبر ذلك من الاسباب التى أدت إلى أن يتدخل تجاور الاراضى فى اختيار الفرد لشريكه من بين الاشخاص الذين تتجاور أراضيهم .

ونتيجة لذلك لم يصبح نظام الزراعة بالمشاركة قائما أساسا على العلاقات القرابية وعلى وجه الخصوص بين الأقارب العاصبين ، وإنما صارت المهارات والخبرات الزراعية والمقدرة المالية على دفع أجور العمال الزراعيين والاهتمام بالمزروعات واستمرار الإشراف عليها العامل الرئيسى الذى يحدد المنتفع بالارض لانها تعطى الفرد الضمان الكافى بالحصول على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية . وذلك إلى جانب ما يتمتع به المزارع الذى يختاره المالك من ثقة الآخرين فى حسن معاملته ومراعاة حقوق الشريك .

فقد أدى تلاشى ملكية الجماعية القرابية سواء كانت تلك الجماعة أولادا أو بيتا أو قبيلة إلى تحرير الأقارب من الالتزام القرابى بضرورة مشاركة الأقارب على أساس أن الارض ملكية تلك الجماعة وأن لأى عضو من أعضائها الحق فى الانتفاع بنصيب الآخر دون شخص آخر من خارج الجماعة بالاضافة إلى ما تفرضه القرابة منضرورة مساعدة الاقارب بعضهم بعضا فىتلك الظروف الاقتصادية القاسية التى كانوا يعيشونها . أما الارض التى فىحيازة الفرد فى القرية الجديدة فقد آلت اليه عن طريق حقوقه التى نص عليها قانون التهجير . فأصبح له الحق فى التصرف فيها وفقا لرغبته ومصلحته الشخصية . وأصبحت الزراعة بالمشاركة تقوم على أساس ضمان مقدار الفائدة التى تحققها له حتى ولو كان الشريك من الأقارب . لذلك فقد نظام الزراعة بالمشاركة عنصر الإلزام القرابى الذى كان أحد خصائصه المميزة له فى النوبة الأصلية .

وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت المنافسة بين الافراد الذين وجدوا

فى الزراعة بالمشاركة مزيدا من الكسب والفائدة . يحاول كل منهم ارضاء الشركاء الملاك وكسب ثقتهم . وإذا كان هذا قد حدث بوجه عام بين سكان القرية ، فانه يحدث بين الاقارب لكى يستغل الفرد الموقف بما فيه صالحه لما لاعتبارات القرابة من تأثير فى اختيار الفرد لشريكه من بين أقاربه .

وقد ساعدت زراعة قصب السكر على ازدياد عدد الشركاء غير الملاك من أفراد القرية لانها تتيح لاصحاب الاراضى المزروعة بالقصب بالمشاركة فى الاراضى التى خصصت لزراعة الحبوب نتيجة لطبيعة زراعته . فتكونت علاقات بين أصحاب الاراضى المزروعة بالقصب والاراضى المزروعة بالحبوب . وصارت جميع الاراضى التى فى حيازة سكان القرية تنال اهتمامهم جميعا دون التفرقة بين نوعى الارض وما يتعلق بهما من مشاكل . فالزراعة بالمشاركة قد جمعت جميع أصحاب الاراضى وتلاشت مشاعر الضيق وعدم الرضا التى لدى أصحاب الارض المزروعة بالقصب لأن النوبيين يفضلون زراعة الحبوب . ولذلك تكونت علاقات إقتصادية بين أصحاب تلك الاراضى وأصحاب أراضى زراعة الحبوب .

وإذا كان الاقارب ما يزالون مفضلين عن غيرهم ، فلا يعتبر هذا التفضيل أو الرغبة إلزاما يجعل المشاركة تنحصر داخل اطار العلاقات القرابية ، ففى حالة قدرة الاقارب على بذل المجهود الجسمانى فى العمل الزراعى والاهتمام بالزراعة والمقدرة المالية لدفع أجور العمال الزراعيين مع ضمان حسن المعاملة يفضل النوبيون مشاركتهم عن غيرهم . وإذا لم تتوفر هذه الشروط فالشخص يختار شريكه من بين سكان القرية . ويتضح ذلك فى كثرة عدد الافدنة التى لدى الشخص الواحد الذى تتوفر فيه هذه الشروط والذى يقبل على مشاركته كثير من سكان القرية .

وكان من نتيجة تلك المنافسة إزدياد الاهتمام بالارض الزراعية مما أدى إلى زيادة المحصول . وكلما إزداد عدد الشركاء غير الملاك فى القرية كلما ازدادت المنافسة فيما بينهم وفى ذلك بالتالى ضمان لاصحاب الاراضى فى الحصول على الفائدة الاقتصادية المرغوب فيها من الزراعة بالمشاركة .

وإستناداً إلى ما سبق يتضح أن تجمع سكان القرية وتكتلهم فى مكان واحد قد أدى إلى اتساع مجال اختيار الفرد لشركائه فى الزراعة . وعليه أن يختار من بين أفراد القرية شركاءه بما يتفق ومصلحته الشخصية . فقد كانت الإقامة فى النجع القديم والملكية الزراعية تحتم على الفرد اختيار شركائه من بين أقاربه .

وقد نتج عن إتساع مجال الاختيار أن تكونت علاقات جديدة بين أفراد لم تكن بينهم مصالح اقتصادية فى القرية الأصلية ولا يجمعهم الانتماء القبلى الواحد وانما ينتمون إلى قبائل مختلفة وربما لم تكن هناك علاقة تربط بعضهم ببعض فى القرية الاصلية .

وحيث أن الزراعة بالمشاركة كانت تعمل على تقوية العلاقات القرابية وتدعمها يتضح أذن مدى ما أصابها من ضعف فى القرية الجديدة ، صحيح أن هناك حالات من الزراعة بالمشاركة بين الأقارب مما يدعم العلاقات القرابية ولكن يتوقف استمرار المشاركة على رغبة القريب المالك الذى تدفعه الفائدة الاقتصادية ورغبته فى المزيد من الكسب فى اختيار شريك آخر غير قريب . وقد حدث هذا بالفعل مما أساء إلى العلاقات القرابية إلى حد الخصومة والقطيعة . ولم يؤثر ذلك فى تقبل أو عدم تقبل الاخرين للمشاركة فى مثل هذه الحالة. فان الرغبة فى المزيد من الفائدة والكسب صارت تحدد سلوك الافراد سواء كانوا من الاقارب أو غير الاقارب تجاه بعضهم البعض وتعكس تجمعات الرجال داخل القرية ذلك حيث تقوم على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة التى تتمثل فى الزراعة بالمشاركة . فالشركاء فى الزراعة يجتمعون لا لمناقشة أمور الزراعة فحسب وانما لقضاء أوقات فراغهم أيضا .

الفصل الخامس

نظام الملكية

تغير نظام ملكية الأراضى الزراعية فى النوبة الأصلية تغيراً جذريا . إذ اختفى ذلك النظام وصارت الملكية فى النوبة الجديدة فردية . فقد حصلت الأسرة على مساحة من الأرض تبلغ الفدان على أن تمتلك مستقبلا بعد الانتهاء من استصلاح جميع الأراضى فى المنطقة مساحة من الأرض على أساس حجمها بحيث لا تتعدى الخمسة أفدنة دون إعتبار للملكية فى النوبة الأصلية. وإذا كانت علاقة الشخص بالأرض فى المجتمع القروى علاقة أساسية ومحورية باعتبارها عامل هام فى تحديد العلاقات بين الأفراد والجماعات وتحديد منازلهم ومكانتهم الاجتماعية، وأن تغير هذه العلاقة يؤدى حتما إلى تغيرات هامة فى المجتمع، فإلى أى حد أدى التغير الجذرى لنظام الملكية إلى إحداث تغيرات فى المجتمع النوبى وفى بنائه الاجتماعى ؟ ويجب أن نتناول أولا الملكية فى النوبة الأصلية حتى يمكن تتبع تلك التغيرات .

الملكية فى النوبة الأصلية :

الملكية الزراعية فى النوبة الأصلية أربعة أنواع يرتبط كل منها بنوع الأراضى وهى : الملكية الفردية ، وملكية الأرض التى كانت منطقة المساكن قبل التعلية الثانية ، وملكية البيت ، وملكية القبيلة . وكانت الملكية القبلية هى الشكل التقليدى السائد .

أما أراضى الرعى التى كانت تكثر فى فصل الصيف بعد إنحسار المياه من الأراضى التى لم تكن فى حيازة أية قبيلة . فلكل نجع أراضى الرعى التى تقع داخل حدوده ، والتى كان لكل فرد من أفراد الجماعة النجعية الحق فى أن يرعى

ماشيته فيها . أما الاراضى التى تقع بين النجوع ، كان أفراد الجماعتين النجعيتين يشتركون فى إستغلالها . ويشاركهم العبابدة الرعاة الذين ينتقلون إليها من داخل الصحراء الشرقية لرعى حيواناتهم فى فصل الصيف . إذ كان لهم الحق فى رعى ماشيتهم فى مثل هذه الاراضى . دون أن يعارضهم النوبيون . كما كان يتوقف ذلك على علاقتهم بالنوبيين حيث يحرص العبابدة على كسب صداقتهم وودهم .

فعلاقة النوبيين بالاراضى الزراعية مغايرة تماما لعلاقتهم بأراضى الرعى ففى الوقت الذى تكون هناك حقوق محددة وواضحة بالنسبة للأرض الزراعية حسب ملكيتها سواء كانت ملكية فردية أو ملكية قبلية، لم تكن هناك مثل هذه الحقوق بالنسبة لاراضى الرعى. وبالمثل فيما يتعلق بالاراضى الأخرى غير الزراعية حيث كان لأى فرد الحق فى إستقطاع مساحة منها لبناء منزل خاص أو حظيرة للماشية أو رصيف دون أن يقابل بأية معارضة من سكان النجع ودون أن يكون لغيره أو الجماعة النجعية أية حقوق فيها . وهذا ما يتضح فى إمكان الفرد بناء مسكن خاص فى أى نجع عندما يرغب فى الإقامة والسكنى عند أقارب زوجته .

وسأتناول فيما يلى أولا الاشكال الثلاثة الاولى للملكية الزراعية ثم ثانيا الشكل الرابع وهو الملكية القبلية . ثم أنتقل الى ما يتضمن كل منهما من حقوق .

(١) كانت الملكية الفردية منحصرة فى نوعين من الاراضى هما : أراضى المشروعات وأراضى الزراعة الشتوية التى تعرف بالأرصفة . لذلك لم توجد إلا فى عدد قليل من القرى التى يوجد بها هذا النوع من الاراضى الاولى امتلكها الشخص عن طريق الشراء . ولم يكن هذا النوع من الملكية معروفا فى المجتمع النوبى قبل إنشاء مشروعات الرى . والثانية امتلكها الشخص عن طريق مجهوده الشخصى بإحاطة المسطح الصخرى القريب من المياه بسور من الحجر وتغطيته بطبقة من الطمى .

والشخص المالك الحق فى التصرف فى ملكيته من هذه الاراضى . ولكن على الرغم من ذلك يختلف الأمر بالنسبة لاراضى المشروعات عن الارصفة .

فإذا كان الشخص المالك يمكنه التنازل عن ملكية من أراضى المشروعات للغير عن طريق البيع إذا رغب فى ذلك ، فالشخص المالك للرصيف لا يقبل على مثل هذا التصرف، ولم يحدث مطلقاً أن يتنازل عن ملكيته للغير . ويرجع ذلك إلى أهمية نتاج الرصيف لأفراد أسرته وعائلته حيث كان هذا النتاج للاستهلاك المنزلى ، ويشكل جزءا هاما وضروريا لمعيشتهم فى فصل الشتاء . بل وفى القليل النادر يحدث أن يقبل الشخص المالك على التنازل عن ملكيته من أراضى المشروعات . فالملكية الزراعية تضفى على الشخص شيئا من سمو المركز وعلو المنزلة الاجتماعية . ويتمثل ذلك بكل وضوح فى أراضى المشروعات لأن حيازتها تتعلق بالشخص دون أن يكون لغيره من الاقارب العاصبين بعض الحقوق فيها كما هو الحال بالنسبة لأشكال الملكية الاخرى فضلا عن استخدام الارض فى المواسم الزراعية المختلفة مما يضفى عليها قيمة إقتصادية أكبر من أنواع الاراضى الاخرى . ويعتبر نظام الزراعة بالمشاركة عاملا لعدم تصرف الشخص فى ملكيته من هذه الاراضى لانه يحقق له جزءا من نتاجها إذا كان غير قادر على العمل أو مقيما فى المدينة .

وفيما يتعلق بالنوع الثانى من الملكية، فملكية الفرد من أراضى منطقة المساكن تؤول إليه عن طريق الوراثة من الجد صاحب المسكن . فملكية أرض المسكن لأفراد الجماعة الذين ينتمون إلى ذلك الجد . ويحدد نصيب الفرد منها تبعا لإنتمائه إليه ودون أن يكون للاناث نصيب منها . ويتم التقسيم وتحديد نصيب الفرد باستخدام وحدة طولية تعرف بالدراع . فقد لجأ النوبيون إلى إستخدام هذه الوحدة الطولية فى تقسيم الأراضى وتوزيعها بين الملاك الاقارب العاصبين نتيجة لكثرة عددهم من ناحية وصغر مساحة الأرض من ناحية أخرى . وتقسم الارض على أساس أنها وحدة تنقسم إلى ٢٤ جزء كل جزء منها ينقسم هو الآخر إلى ٢٤ جزء . والدراع هو عبارة عن قطعة من الخشب طولها يعادل البعد

ما بين طرف أصبع الوسطى والكوع مضافاً إليه طول عرض أربعة أصابع (يطلق عليها النوبيون أربعة قراريط) .

ويتخذ طول الارض الموازى لمجرى النيل لإجراء عملية التقسيم ثم وضع أحجار لتحديد نصيب كل عائله كلما إنحسرت المياه عن الاراضى . وعلى ذلك تنقسم الارض إلى أجزاء هى عبارة عن أشرطة ضيقة عمودية على مجرى النيل وممتدة إلى الداخل بعيدا عنه إلى حدود منطقة مساكن قبل عام ١٩٣٣ . وفى بعض القرى كانت هناك علامات محددة لنصيب كل عائلة ، وهى عبارة عن قضبان حديدية يضعها النوبيون عند حدود منطقة المساكن الجديدة حتى يمكنهم تحديد نصيب كل عائلة بسهولة بعد إنحسار المياه عن الاراضى فى كل عام وتفادى المنازعات التى تحدث بخصوص الحدود . فكثيرا ما كانت تحدث المنازعات بين الملاك والاقارب نتيجة لتغير موقع الأحجار بفعل حركة المياه أثناء ارتفاعها وإنحسارها أو لتغطيتها بالطمى مما يؤدى إلى إعادة تقسيم الأرض لفض المنازعات . وتعتبر فترة إنحسار المياه عن الأراضى الفترة التى تزداد فيها المنازعات وخاصة بين النساء اللاتى تحاول كل منهن تعديل حدود الارض التى تخصها لإضافة جزء من أرض الغير .

وكان هناك أحد أعضاء جماعة الأولاد أو جماعة البيت الذى لديه المعرفة الكاملة الدقيقة بالانحدار الجينالوجى للقبيلة وتقسيماتها والذى يلجأ إليه الأقارب للتدخل فى تقسيم الارض وتحديد أنصبة الاقارب إذا حدث نزاع بخصوص أنصبتهم من الارض الزراعية ملكية الجماعة .

ولا تقتصر الملكية على الارض داخل حدود المسكن فقط ، وإنما يدخل فى نطاقها تلك المساحة من الأرض التى تقع بين منطقة المساكن قبل عام ١٩٣٣ ومنطقة المساكن الجديدة ، ووزعت على ملاك المساكن على أساس أن تكون الأرض المجاورة للمسكن الممتدة ما بين حدوده الشمالية والجنوبية العمودية

على بجرى النيل فى حيازة أصحابه وعلى أن تقسم التى تقع بين مسكنين بالمناصفة بين أصحابهما . فقد أقام النوبيون حق حيازة تلك الاراضى والانتفاع بها على أساس ملكية المسكن قبل عام ١٩٢٣ . وهو ما كانوا يتبعونه أيضا بالنسبة لاراضى الجروف وأراضى الخيران التى نشأت بعد ذلك العام نتيجة لغمر المياه السنوى والتى تنحسر عنها المياه فى فصل الصيف . فقد وزعت هذه الاراضى على أساس ملكية الارض الزراعية المجاورة لها .

أما النوع الثالث من الملكية الزراعية وهى ملكية البيت ، كانت تقع باراضى السهل الفيضى ، وتقع داخل حدود النجع الذى يعيش فيه أفراد البيت. ولم يكن لكل بيت مثل هذا النوع من الملكية ، كما أنها ليست عامة فى جميع القرى النوبية . ويقتصر حق الملكية على أفراد البيت التى تؤول إليهم عن طريق الوراثة من سلفهم مؤسس البيت . ويحدد نصيب الفرد من خلال الإنقسام الداخلى للبيت وفى اطار الانحدار الجينالوجى من مؤسس البيت فى خط الذكور . فلم يكن للاناث أيضا نصيب منها . وعلى الرغم من أن هذه الملكية خاصة لأفراد جماعة البيب وليس لاقاربهم أعضاء البيوت الاخرى التى تتألف منها القبيلة أية حقوق فى الملكية ، فهى تعرف باسم القبيلة .

(٢) وتختلف هذه الملكية لجماعة البيت عن ملكيتها التى تنتقل إلى أفرادها عن طريق الوراثة من سلف القبيلة . فقد كانت هناك الاراضى الزراعية الخاصة بالقبيلة ككل إستناداً إلى حيازة سلف القبيلة لهذه الاراضى وتقع أيضا فى أراضى السهل الفيضى . فنصيب الفرد من هذه الملكية لا يؤول إليه لإنتمائه إلى سلف البيت وإن كان يتم عن طريقه ، وإنما لإنتمائه إلى سلف القبيلة . ويحدد نصيبه من خلال الإنقسام الداخلى للقبيلة فى اطار الانحدار الجينالوجى فى خط الذكور من سلف القبيلة بحيث تتناظر تقسيمات الملكية الزراعية مع تقسيمات القبيلة .

وبالمثل لم يكن للاناث نصيب من الملكية (١) . فتقسم ملكية القبيلة إلى عدد من الاقسام المتساوية فى المساحة التى تعادل عدد البيوت التى تنقسم إليها القبيلة ، ثم يقسم كل منها أيضا إلى عدد من الاقسام التى تعادل عدد الاولاد التى يتألف منها البيت والتى ينقسم كل منها بدوره إلى عدد من الاقسام توزع على حسب نصيب كل منهم كما يحدده الانحدار الجينالوجى من سلف الاولاد .

ولم تكن الاراضى التى تملكها القبيلة فى نجع واحد ، وإنما كانت منتشرة فى أكثر من نجع من نجوع القرية . وكان هذا الانتشار أحد عوامل انتشار القبيلة فى أكثر من نجع وعدم تمركزها فى الإقامة فى نجع واحد . فأحيانا تنحصر ملكية البيت داخل حدود النجع الواحد الذى يقيم فية أفراده بحيث تبدو الملكية وكأنها ليست جزءا من ملكية القبيلة التى آلت إلى جماعة البيت على أساس الانتماء إلى سلف القبيلة ، ولكنها فى الواقع على العكس من ذلك . ويرجع ظهور ملكية البيت على هذه الصورة إلى أن النوبين لجأوا إلى تبادل أنصبة الاقسام القبلية من ملكية القبيلة الموزعة فى أكثر من نجع لغرض تسهيل أستخدام الارض وعدم الانتقال من نجع لآخر لزراعتها . وقد ساعدهم على التبادل تساوى أنصبة الاقسام القبلية . أما إذا كانت خصوبة الارض مختلفة ، فلا يتم التبادل وإنما تبقى الارض فى حيازة أصحابها .

---

(١) فى بعض القرى وخاصة الكنزية كان للاناث نصيب من ملكية آبائهن تبعا لقواعد الوارثة الاسلامية . ولكن لم يظهر حق الانثى فى ملكية الاب الا فى مستوى الاجيال السفلي من الانحدار الجينالوجى للقبيلة فى حدود جيلين أو ثلاثة فقط . ويؤكد ذلك تناظر تقسيمات الملكية القبلية مع تقسيمات القبيلة . كما يشير ذلك إلى تأثير المجتمع الكبير فى المجتمع النوبى من حيث قواعد الملكية والوراثه باعتباره احد قطاعاته ولم يظهر حق الانثى فى ملكية الاب الا بعد فك الزمام بعد عام ١٩٢٧ . ويقصد بفك الزمام عملية اثبات ملكية الاراضى وتسجيلها الى تمت لغرض تعلية سد أسوان لتعويض النوبيين . وهذا ما يؤكد عدم ظهور حق الانثى فى ملكية الاب الا فى حدود جيلين أو ثلاثة . وعلى الرغم من ذلك فكثير من القبائل لم تتجه الى توريث الفتاة .

ولم يكن لجميع الاقسام القبلية سواء كان القسم القبلى بيتا أو أولادا نصيب من ملكية القبيلة الزراعية . فالتقسيم يتم تبعا للعلاقة العاصبة بين مؤسسى القسم القبلى الذى لا ينتمى مؤسسه إلى سلف القبيلة لا يكون لافراده نصيب من ملكيتها رغم أعتباره أحد أقسامها .

وكثيرا ما كان لبعض أفراد قبيلة أخرى حق فى جزء معين من ملكية القبيلة . ويرجع ذلك إلى الزواج وما تفرضه القرابة الامومية من التزام بضرورة تقديم العون والمساعدة الاقتصادية من جانب أقارب الزوجة إلى أولادها وزوجها . فقد كان الاب يمنح زوج ابنته جزءا من الارض التى تملكها (١).

ويضاف إلى ذلك أنه كان يحدث فى بعض الاحيان أن تنتقل ملكية الارض التى يعطيها والد الزوجة أو أخوها لزوجها أو أولادها للانتفاع بها عند حاجتهم إلى العون والمساعدة الاقتصادية إلى ملكية خاصة لاولادها بمرور الوقت نتيجة لعدم مطالبة الخال لتلك الأرض إذ أن النوبيين يعيبون مثل هذا السلوك مما يجعل الخال لا يقبل على المطالبة بها وأخذها من أولاد الاخت . وإذا حاول الخال استرجاعها على أساس أنها تؤول إليه عن طريق الوراثة من الاب ، تحول الأم دون تحقيق رغبته وتلزمه بالعدول عنها نهائيا وفى الواقع لا يحدث مطلقا أن يقبل الخال على المطالبة بتلك الأرض . ومن ثم تعتبر ملكا لاولاد الاخت .

وعلى ذلك يتضح أهمية دور الأم فى استقرار حياة ابنتها الزوجية واستمرارها من ناحية وتدعيم وتقوية العلاقات بين أولادها وأقاربها من ناحية أخرى . فان زوج الابنة وأولادها من الانتفاع بنتاج الأرض كفيل بأن يسوء إلى العلاقات بينهم وبين الخال .

---

(١) يذكر النوبيين أن والد الزوجة كان لا يمنح زوج ابنته جزءا من ملكيته الزراعية لكى ينتفع بنتاجه فحسب ، وانما كان يحدد طريقا داخل ارضه ممتدا من مسكنه الذى يقيم فيه الزوج وابنته الى مجرى النيل لكى يستخدمه الزوج عند انتقاله من المسكن الى النيل حتى لا يستخدم طريقا آخر يمتلكه الغير ولرفعه شأنه بين سكان النجع على حد تعبير النوبيين .

وينطبق كل ما سبق فيما يتعلق بتقسيم الملكية وتحديد نصيب الفرد على ملكية أشجار النخيل . فتوزيع محصول البلح فى كل عام يتبع نفس التقسيم السابق للأرض الزراعية . فيحدد أولا لكل بيت عدد الاشجار نصيبه من عدد الاشجار الكلى لملكية القبيلة ثم يحدد ثانيا لكل من الاولاد عدد الأشجار التى تخص تلك الجماعة ، وأخيرا يوزع محصولها بين العائلات التى تتألف منها الاولاد .

(٣) على الرغم من حق الشخص فى التصرف فى نصيبه من ملكية الارض سواء كانت ملكية للبيت أو للقبيلة . فلم يحدث مطلقا أن يبيع الشخص نصيبه منها لانه من العار أن يبيع الارض التى ورثها عن أجداده. ويعكس ذلك تفضيل النوبيين الذين يعملون فى المدن ترك أراضيهم لاقاربهم للانتفاع بها دون مقابل عن بيعها حتى ولو كان المشترون من هؤلاء الأقارب . بل لا يجرأ الاقارب على التقدم لطلب شراء الأرض .

وإذا كان عدم بيع المقيمين فى المدن لاراضيهم يمكن ارجاعه إلى صغر المساحة وضآلتها وما لديهم من رغبة واتجاه نحو الرجوع إلى القرى عندما يتركون العمل بسبب كبر السن أو بسبب آخر ، فان ما يؤكد استحالة بيع أرض الجدود أن العاملين فى المدن الذين يحتم عملهم الاستقرار والاقامة الدائمة فى المدينة - وهم يؤلفون نسبة ليست قليلة - لم يبيعوا أراضيهم ويحرصون على الاحتفاظ بها ، ويعرفون بدقة أنصبتهم من ملكية البيت والقبيلة ومواقعها فى النجوع . وذلك على الرغم من استقرارهم وأسرهم فى المدن ، واستحالة الرجوع إلى القرى التى تعطى الشخص الفرصة لبيع أرضه خاصة إذا كان الشخص المشترى من أقاربه العاصبين بما يضمن عدم انتقال الأرض إلى خارج القبيلة .

وعلى ذلك يتضح أن الاحتفاظ بأرض الجدود أو بعبارة أخرى ما يرتبط بأرض الجدود التى تؤول إلى الأشخاص من الاعتبارات كانت تعمل على الاحتفاظ بملكية القبيلة وملكية البيت وعدم تستتها الامر الذى يؤدى بالتالى إلى المحافظة على وحدة القبيلة وتماسكها صحيح أن للفرد الحق فى التصرف فى نصيبه

من الملكية ، ولكنه لم يكن حقا مطلقا لأنه لايستطيع أن يتصرف فيه تبعا لارادته الخاصة ، رغبته الشخصية . وهذا ما يتمثل أيضا فيما تفرضه القرابة الامومية من التزام من جانب والد الزوجة وأخيها تجاه أولادها . فالتصرف الوحيد الذى يرضى عنه المجتمع ويقابل بارتياح من جانب أفراده هو تنازل الرجل عن جزء من ملكيته لاولاد الاخت إما بطريق مباشر أو بطريق غـــير مباشر عن طريق زوجها .

فأولاد الاخت لهم حقوق فى ملكية الرجل. وقد كان فى الماضى وقبل ضياع معظم الأراضى الزراعية لأولاد الأخت حق فى ملكيه الخال ثم اقتصر الامر بعد ذلك على التزام الخال بتقديم جزء من نتاج الأرض اليهم مع تفضيلهم عن غيرهم بالانتفاع بالأرض أو جزء منها إذا كان مقيما فى المدينة أو كانوا فى حاجة إلى العون والمساعدة الاقتصادية . فاذا كان لأقارب الرجل من جهة الاب ومن جهة الام حق الانتفاع بالارض التى يملكها فى حالة عدم اقامته فى القرية واستقراره وأسرته فى المدينة ، كما كان يلتزم بأن يختار من بينهم الشريك فى الزراعة إذا أراد الانتفاع بالارض عن طريق الزراعة بالمشاركة ، فان لابناء الاخت وأبناء العمومة فى نفس الوقت الحق ى الانتفاع بالارض بحيث يرجع إليه حرية اختيار المنتفع من بينهم دون أن يؤثر ذلك فى علاقته بالآخرين أو يؤخذ على أنه سلوك عدائى وأن كان يقابل فى الغالب بعدم الرضا والارتياح من جانب أبناء العمومة .

وعلى الرغم من تلك الحقوق التى تفرضها القرابة الامومية لابناء الاخت والتى تؤدى إلى انتقال الارض من قبيلة إلى أخرى مما يؤثر على وحدة الارض وبالتالى على وحدة القبيلة وتماسكها ، فقد احتفظت القبيلة بالارض عن طريق الزواج بين أولاد المؤولة الذى كان أحد نوعى الزواج المفضل فى المجتمع النوبى فالزواج بين أولاد الخؤولة يؤدى إلى انتقال الارض بين ملاكها الاصليين دون انتقالها إلى خارج القبيلة . وإذا حدث وكان الزوج من خارج القبيلة . فان

تكرار الزواج بين الافراد الذين ينتمون إلى الاجيال المتعاقبة يعيد الحقوق فى الملكية وفى الانتفاع بالارض.

من كل ما سبق يتضح اذن أن لنظام الملكية الزراعية فى المجتمع النوبى القديم دورا هاما ورئيسيا فى تماسك القبيلة والمحافظة على وحدتها . فالملكيه تضفى على العلاقة القرابية العاصبة الجانب الاقتصادى الذى كان له دور رئيسى فى تقوية وتدعيم هذه العلاقات وبالتالى تدعيم تماسك القبيلة . وعلى هذا الاساس كانت جماعة البيت أكثر تماسكا من القبيلة لانها كانت فى الغالب جماعة نجعية أو أحد أقسام هذه الجماعة . فان حق الرد فى استخدام الارض والانتفاع بها يعمل على المحافظة على تماسك وتضامن الجماعة ويدعمها .

وقد أشرنا فيما سبق إلى حقوق الاولاد فى ملكية أقارب أمهم . فان مثل هذه الحقوق كفيلة بتقوية العلاقات الامومية واستمرار أهمية القرابة الامومية فى حياة الفرد . ويضاف إلى ذلك أنه فى حالة عدم استخدام أولاد الاخت التى تزوجت من خارج الجماعة لجزء من أرض أخيها . كان الاخ يرسل إليها جزء من نتاج الأرض ومحصول أشجار النخيل . ويتولى إرساله إليها أحد أقاربه العاصبين إذا لم يكن الاخ مقيما فى القرية . وكان هذا العطاء يتخذ طابع الهدية . ويتمثل ذلك فى عدم مناقشة الأخت فى موضوع التقسيم وتوزيع نتاج الارض وإنما تتقبل ما يقدمه إليها أخوها على أنه هدية لها ولاولادها وهـذا كفيل بتقوية علاقات أولادها وزوجها بأقاربهم والمحافظة على هذه العلاقات على الرغم من البعد المكانى بين النجع الذى تقيم فيه والنجع الذى يعيش فيه أقاربها .

ومن ناحية أخرى يعتبر هـذا الإهداء وسيلة للمحافظة على الارض وعدم إنتقال جزءا منها إلى خارج القبيلة إذا طالبت الأخت بنصيبها من ملكية أبيها . لذلك يفضل النوبيون الزواج بين أولاد العمومة على أساس أنه يحافظ على ملكية البيت والقبيلة .

طريقة إستخدام الأرض :

كان لكثير من سكان النجع أرض زراعية فى نجع آخر غير الذى يعيشون فيه . ويرجع ذلك إلى تعدد أنواع الملكية الزراعية التى للفرد نصيب منها تبعا لحقه فى الملكية الذى يحدده إنتماؤه إلى صاحب الارض من ناحية وإلى حق الفرد فى الانتفاع بأرض الاقارب المستقرين فى المدينة من ناحية أخرى . ونتيجة للبعد المكانى بين النجع والآخر وإرتباط الزراعة بمستويات المياه فى النهر وإعتمادها على الرى بإستخدام الشادوف الأمر الذى يؤدى إلى عدم إمكان الفرد زراعة الارض فى كل من النجعين فى وقت واحد ، فقد لجأ النوبيون إلى إستخدام مثل هذه الاراضى عن طريق التناوب . فالفرد يتفق مع آخر من الذين يقيمون معه فى النجع ولديه أرض زراعية فى النجع الذى توجد به أرضه على أن يتناوب كل منهما زراعة الارض التى فى حيازة كل منهما فى كل عام . ففى الوقت الذى ينتقل أحدهما لزراعة أرضه فى النجع الآخر يتولى زراعة الارض ملكية الآخر على أن ينتقل الأخير ليحل محله فى العام الذى يليه . وعلى ذلك يتحقق لكل منهما الانتفاع بالارض فى كل من النجعين . ولا يتم مثل هذا الاتفاق إلا بين أصحاب الاراضى المتساوية فى المساحة وإن كان البعض أصحاب الارض الأكبر مساحة يتغاضون عن ذلك حتى يمكنهم الانتفاع بالارض خاصة وأنهم يترابطون عن طريق روابط القرابة العاصبة .

ولا يرتبط نصيب الفرد من ملكية البيت وملكية القبيلة فى بعض الاراضى بمكان محدد ثابت من الارض . ويرجع ذلك إلى اختلاف خصوبة التربة من مكان لآخر . وتعرف هذه الاراضى « الأراضى الشراقى » . فالأقارب الملاك يتبادلون أنصبتهم فى كل عام لكى لا يحصل أحدهم أو بعضهم على فائدة أكثر من الآخرين إذا تحدد نصيبه فى جزء ثابت من الارض أقل خصوبة عن بقية

أجزائها . فالشخص يزرع نصيبه من الارض فى موسم زراعى على أن ينتقل إلى الجزء المجاور فى العام الذى يليه وتعرف هذه العملية « بالمناقلة » .

وكانت المناقلة لا تحدث بين الافراد فقط ، وإنما كانت تتم أيضا بين قسم قبلى وآخر . فجماعة الاولاد مثلا تتبادل ككل نصيبها من الارض مع نصيب غيرها من الاولاد كل عام . ويستتبع ذلك ضرورة إعادة تقسيم الارض وتوزيعها على العائلات التى تتألف منها جماعة الاولاد حسب نصيب كل عائلة من الملكية .

وعلى ذلك يتضح أن نصيب الفرد لا يقصد به مساحة معينة من الارض فحسب وإنما يتعلق أيضا بنتاج الارض ككل . « فالمناقلة » هى عبارة عن عملية لتنظيم إستخدام الأقارب الملاك الارض بما يحقق لكل منهم نصيبه العادل من نتاجها ككل على مدى عدة سنوات حتى لا يتعرض أحدهم للخسارة الدائمة إذا حدد نصيبه فى مكان واحد من الارض .

وكانت عمليات الرى تتدخل فى طريقة إستخدام الفرد لنصيبه من الملكية . وتعكس ذلك الساقية وهى وسيلة الرى الوحيدة التى اعتمد عليها النوبيون قبل عام ١٩٣٣ واستمر سكان عدد من القرى يعتمدون عليها بعد ذلك العام وإلى حين الإنتقال إلى القرى الجديدة .

الساقية :

كانت ملكية زمام الساقية لأكثر من قبيلة واحدة ، وفى القليل كان زمام الساقية فى حيازة قبيلة واحدة . ففى كثير من النجوع كانت الأرض الزراعية التى تقع داخل حدود النجع مقسمة إلى عدد من الأقسام كل قسم منها فى حيازة إحدى القبائل . وكان زمام الساقية أكثر إتساعا من ملكية كل قبيلة . فأصبح

من الضرورى على ملاك الأرض التى تدخل فى زمام الساقية المشاركة فى بنائها وتكاليف صيانتها . وفى القليل كانت ملكية الساقية لغير ملاك زمامها .

ولما كانت ملكية زمام الساقية أو جزء منه ملكية قبلية ، أصبح هناك كثرة من الملاك هم أعضاء القبيلة . وعلى أساس ملكية الفرد فى زمام الساقية كانت تنظم عملية الرى وتوزيع المياه التى ترفعها الساقية .

وتعتمد هذه العملية على نظام دقيق أساسه إعتبار النوبيين أى وحدة من الوحدات تنقسم إلى أربعة وعشرين جزءا ينقسم كل منها بدوره إلى نفس العدد من الأجزاء . فزمام الساقية ينقسم إلى ٢٤ جزء يعرف كل جزء منها « بالقيراط » وكمية المياه التى ترفعها الساقية إلى الارض فى الفترة بين شروق الشمس وشروقها فى اليوم التالى تعادل هى الأخرى ٢٤ جزء يعرف كل ٦ أجزاء منها « بالعلقة » . فاليوم الواحد ينقسم إذن إلى أربع علقات . والأسبوع هو الآخر وحدة تنقسم إلى أربع وعشرين علقة على أساس إعتبار النوبيين الأسبوع ستة أيام من حيث عملية تشغيل الساقية وتوزيع المياه بين الملاك .

فعملية الرى وتوزيع المياه بين ملاك زمام الساقية حسب أنصبتهم المختلفة تعتمد على المطابقة بين المساحة الكلية للزمام وكمية المياه وحساب الوقت . فالقيراط هو عبارة عن مساحة من الارض تعادل $\frac{1}{24}$ من زمام الساقية تقابله كمية المياه التى ترفعها الساقية فى فتره زمنية تعادل $\frac{1}{24}$ من اليوم . فإذا كان نصيب أحد الملاك قيراطا واحدا من زمام الساقية ، يصبح له الحق فى تشغيل الساقية لرى أرضه لمدة $\frac{1}{6}$ من العلقة يوميا أو علقة واحدة أسبوعيا . فالعلقة هى عبارة عن فترة زمنية وفى الوقت ذاته كمية من المياه .

فالنوبيون قسموا اليوم الواحد إلى أربع علقات أساسية ، أثنين منهما نهاريتين والآخرين ليليتين . تعرف الاولى « بالضحوية » وتبدأ من شروق

الشمس وتنتهى عند الظهر لتبدأ العلقة الثانية « العصرية » التى تنتهى عند الغروب، وتبدأ العلقة الثالثة « العشاوية » وتنتهى عند منتصف الليل تقريبا لتبدأ العلقة الرابعة « الفجرية » . وتنقسم كل علقة من العلقات الثلاثة الاولى إلى فترتين ليصبح مجموع الفترات فى اليوم الواحد سبع فترات . وقد إعتمد النوبيون على حركة الظل — ظل الشمس — لتحديد بدء وإنتهاء كل فترة أثناء النهار ، وعلى رصد عدد من النجوم لتحديد بدء وإنتهاء الفترات الليلية . (أنظر ملحق رقم ٣) فترجموا المسافات بين عدد من النجوم إلى وحدات زمنية سواء كانت المسافة بين نجمين أثناء الليل أو طول الظل فى وقت محدد من النهار . فالمسافة الواحدة أما أن تعادل $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{8}$ من اليوم أو بعبارة أخرى تعادل علقة أو نصف علقة .

وعلى أساس هذه المطابقة استطاع النوبيون أن ينظموا عملية الرى وتوزيع المياه بين الملاك أثناء الليل وأثناء النهار تبعا لنصيب كل منهم فى زمام الساقية دون أن يشكل عددهم الذى كان يبلغ فى كثير من الاحيان أكثر من عشرين شخصا صعوبة فى تحديد نصيب كل منهم من عملية تشغيل الساقية (أنظر ملحق رقم ٣) .

فعلى سبيل المثال إذا كان عدد الملاك أربعة أشخاص ونصيب كل منهم يعادل $\frac{1}{4}$ زمام الساقية ، يصبح لكل منهم الحق فى علقة واحدة . وإذا كانوا سبعة أشخاص وأنصبتهم متساوية ، يكون لكل منهم الحق فى فترة واحدة من الفترات السبع .

ولا يرتبط كل منهم بعلقة أو فترة معينة بالذات وإنما يتبادل الجميع العلقات أو الفترات على التوالى . ينتقل كل منهم من العلقة أو الفترة التى حددت له إلى التى تليها فى اليوم التالى وهكذا . فدرجة الحرارة مرتفعة أثناء النهار وخاصة فى فصل الصيف ، ومعدل البحر يزيد عن معدله أثناء الليل . والعمل أثناء الليل فى الفترات الثلاثة الاخيرة أكثر شقة وإرهاقا عن الفترات النهارية . ومن ثم

يكون تبادل الفترات وسيلة لتحقيق المساواة فى بذل الجهد الذى تتطلبه عملية الرى وتشغيل الساقية من ناحية وفى كمية المياه التى ترفعها الساقية من ناحية أخرى .

وكانت ملكية زمام الساقية موزعة بين عدد كبير من الأشخاص . فكان من بينهم من يمتلك جزء من القيراط . ولجأ النوبيون إلى تجمع الأجزاء لتصل إلى نصف قيراط أو قيراط حتى يمكن توزيع الفترات بسهولة وعلى أن يتولى زراعة الارض أحد الملاك عن طريق المشاركة أو التناوب فى كل عام فيما بين أصحاب تلك الأجزاء .

يتضح إذن أهمية الزمان الايكولوجى فى تنظيم عملية الرى وتوزيع المياه بين ملاك زمام الساقية وفى تنظيم العلاقات فيما بينهم . فعملية تحديد النوبيين للوقت لم تكن ذات أهمية لهم خارج مجال عملية تشغيل الساقية لرى الارض . وإذا كانوا قد إعتمدوا على الساعات بعد عام ١٩٣٣ ، فالكثير منهم استمر يعتمد على هذه الطريقة وخاصة أثناء النهار . يضاف إلى ذلك أن عدد ملاك زمام الساقية صار فى كثير من الاحيان يعادل عدد العلقات أو عدد الفترات التى تنقسم إليها نتيجة للهجرة للعمل فى المدينة ، كما أصبحوا فى غير حاجة إلى تشغيل الساقية أثناء الليل لصغر مساحة الزمام ولإرتفاع منسوب المياه فى النهر .

وفى بعض الاراضى لم تكن الساقية ملكاً لملاك الزمام . فهى إما أن تكون فى حيازة عدد من الأشخاص الذين إنتقلت اليهم ملكيتها عن طريق الوراثة من جدهم صاحب الساقية (وهذه الملكية هى السائدة) أو يمتلك أحد الأشخاص ترس من التروس التى هى أهم أجزاء الساقيه . ولكل من هؤلاء الملاك نصيب معين من نتاج زمام الساقية نظير إستخدام ملاك هذا الزمام أو الذين يقومون بزراعته للساقية أو تروسها . ولم يكن هؤلاء الأشخاص هم فقط الذين لهم حقوق فى نتاج الارض . فقد كان هناك صاحب المركب ونجار الساقية ومعلم

الأولاد فى النجع (شيخ الكتاب) والحلاق الذين كان لكل واحد منهم انتاج حوض من الاحواض يخصصه ملاك زمام الساقية أو المزارعون له .

ويعتبر النوبيون المحصول وحدة كلية تنقسم إلى ٢٤ جزء يعرف كل جزء منها «بالقيراط». يكون لصاحب الساقية $\frac{1}{6}$ حجم المحصول أى ما يعادل ٤ قراريط على أن يكون لصاحب التروس منه ما يعادل $\frac{1}{9}$ حجم المحصول إذا كانت التروس لغير صاحب الساقية . ففى هذه الحالة يصبح نصيب صاحب الساقية $\frac{1}{28}$ من حجم المحصول فيكون نصيب صاحب التروس ١٦ جزء والآخر ٨ أجزاء عند تقسيم وتوزيع نصيبها ($\frac{1}{6}$ المحصول) فيما بينهما باعتباره وحدة تنقسم إلى ٢٤ جزء .

وكان هناك إلى جانب هؤلاء الأشخاص آخرون من سكان النجع من لهم بعض الحقوق فى نتاج زمام الساقية على أساس مساهمتهم فى زراعة الارض . فقد كان المزارع يستعين ببقرة شخص آخر حتى يمكنه تشغيل الساقية إذا لم يكن لديه إلا بقرة واحدة . وفى مقابل ذلك يحصل صاحب البقرة على ٤ قراريط من المحصول . ويعنى ذلك أنه فى حالة إستخدام المزارع لبقرتين ملكية شخص آخر أو ملكية لشخصين لتشغيل الساقية فى الفترة المحددة له يقدم ثمانية قراريط من محصول الارض التى فى حيازته (كان البعض يلجأ الى تبادل البقرة أثناء فترة تشغيل الساقية عندما يكون من المزارعين لارض الساقية . يقدم الشخص بقرته لغيره على أن يحصل الاخير على بقرة الاول فى فترة تشغيل الساقية الخاصة به) .

وقد لجأ النوبيون إلى الزراعة بالمشاركة للانتفاع بالارض . وعلى أساس الزراعة بالمشاركة يصبح للشريك غير المالك ما يعدل $\frac{1}{4}$ نتاج الارض أى ما يعادل أربعة قراريط من المحصول .

يتبين لنا إذن أن نصيب المزارع من زمام الساقية كان يشترك فى نتاجه عدد من الاشخاص يقسم فيما بينهم على الوجه الآتى فى حالة الزراعة بالمشاركة .

١ ـ ستة قراريط للشريك غير المالك .

٢ ـ ستة قراريط للشريك المالك .

٣ ـ أربعة قراريط لصاحب الساقية ، ويكون لصاحب التروس ما يعادل ½ هذه القراريط .

٤ ـ ثمانية قراريط لصاحب البقرتين .

وعلى ذلك فقد كانت الساقية محورا لعلاقات بين عدد كبير من الأفراد ، كما أنها محور لتكوين علاقات جديدة عن طريق الزراعة بالمشاركة أو عن طريق استعارة التروس أو الابقار وأن لكل منهم حقوق ومصالح فى الساقية تحدد جزءا معينا من المحصول . وهذه العلاقات ليست علاقات اقتصادية خالصة، وإنما هى فى الاصل علاقات قرابية ابوية وعلاقات جوار . فالساقية تربط هؤلاء الاشخاص الذين يكونون فى الغالب اعضاء جماعـــة نجعية ، وتعمل على تقوية علاقاتهم بعضهم ببعض ، وبالتالى تدعم تماسك هذه الجماعة مما يصبح له دور هام فى تخفيف حدة التباعد فى العلاقات القائم على أساس اختلاف الإنتماء القبلى فيما يتعلق بالجماعة النجعية من النوع الثانى والثالث . وهذا ما يؤكد ما أشرت إليه فى أكثر من موضع عن أهمية النجعية وتماسكها كوحدة اقليمية إجتماعية عن مجتمع القرية فى النوبة الأصلية .

وعلى الرغم من ذلك فالساقية تؤدى فى الوقت ذاته إلى بعض العداء الخفى والكراهية وتضارب المصالح . فتقسيم الارض بين الاقارب العاصبين يؤدى إلى إثارة المنازعات فيما بينهم فى كثير من الأحيان . يضاف إلى ذلك أنه غالبا ما يتولى أحد الأقارب زراعة الارض ثم توزيع نتاجها فيما بينهم تبعا لنصيب كل منهم فى الملكية وبعد خصم نصيبه الذى تحدده المشاركة فى الزراعة. وفى مثل هذه الحالة تعتبر زراعة الأرض نوعا من الاستيلاء على أنصبة الغير من الاقارب بما يحقق للمزارع فائدة اقتصادية أكثر وأفضل من الآخرين . وهذا كفيل بان يثير العداء والكراهية من جانب الاقارب تجاه هذا الشخص .

ومن ناحية أخرى تثير استعارة الابقار والتروس نفس هذه المشاعر ، فهى نوع من الاستئجار الذى يعطى الشخص المالك البقرة أو التروس الفرصة لاستغلال الموقف لما فيه صالحه وفائدته الاقتصادية لعدم وجودها لدى الغير ولحاجتهم الشديدة إليها . وينطبق هذا أيضا على مشاعر المزراعين تجاه صاحب الساقية .

وتعكس عملية تنظيم تشغيل الساقية تضارب مصالح الملاك لزمام الساقية . فالعملية فى حد ذاتها تعمل على تنظيم العلاقات القائمة فيما بينهم لتفادى المنازعات التى تحدث نتيجة لاختلاف أنصبتهم فى ملكية الزمام .

ولا يظهر العداء والكراهية وتضارب المصالح نتيجة لطبيعة العلاقات القائمة بين الملاك والمزارعين وغيرهم من الأشخاص الذين لهم حقوق فى غلة الأرض . فالعلاقات ليست علاقات إقتصادية بحته دائما هى علاقات تفرض التزامات وحقوقا تجاه بعضهم البعض فى مختلف مواقف الحياة الإجتماعية بحيث تضعف إلى حد كبير فاعلية وتأثير المنفعة الاقتصادية الشخصية التى تختفى وراء العلاقة الإقتصادية وتحدد اتجاهها .

الملكية والعلاقات بين القبائل :

لم يقتصر قانون تمليك الاراضى الزراعية على تحديد عدد الافدنة التى سوف تمتلكها الاسرة على أساس عدد أفرادها وبحيث لا تتعدى الخمسة أفدنة دون اعتبار للملكية فى النوبة الاصلية، وإنما نص أيضا على أن توزع الاراضى أولا على الاسر المعدمة التى كانت تعمل فى الزراعة فى النوبة الاصلية وليس لديها مورد آخر للرزق غير الزراعة . وقد كان هناك من القبائل فى النوبة الأصلية من يملك غالبية الأراضى الزراعية ، ومنها من لا يملك سوى جزء ضئيل ، ومنها من لا يملك إطلاقا . غالبية القبائل الاولى المالكة هى التى ترجع أصولها القبلية إلى الأسلاف العرب فى القرى الكنزية وإلى الأسلاف من عرب العليقات الذين كان لهم سبق الإقامة فى المنطقة العربية وإلى الأسلاف الكشاف فى قرى النوبيين . أما القبائل الاخرى فهى القبائل الغريبة والصغيرة والنوبيين الاصليين . فالملكية الجديدة

لاتعنى تحقيق الملكية الزراعية للنوبيين الذين افتقدوها فى النوبه الأصلية فحسب، وإنما تعنى أيضا أن هؤلاء النوبيين قد حصلوا على الأرض الزراعية فى الوقت الذى أرجأ فيه أستلام النوبيين ملاك الأراضى الزراعية القدامى إلى مرحلة تالية فضلا عن حقوق الجميع المتماثلة وفقا لما نص عليه القانون . وعلى ذلك فقد أدى التغير الجذرى لنظام الملكية الزراعية إلى أن تفتقد العلاقات القائمة بين القبائل أحد العناصر الأساسية التى حددت مدى التقارب والتباعد فى هذه العلاقات بين كل قبيلة وأخرى وقد ذكرت فى الفصل الأول الأسس التى تستفيد إليها هـذا التقارب والتباعد فى العلاقات بين مجموعتى القبائل، المالكة وغير المالكة . وكانت الملكية الزراعية أحد هذه الاسس. ويذكر النوبيون أن أفراد القبائل غير الملكية الزراعية أحد هذه الاسس . ويذكر النوبيون أن أفراد القبائل غير المالكة كانوا يعملون فى الماضى فى زراعة أراضى القبائل الاخرى المالكة نظير جزء من الحصول. لذلك كانوا ينظرون إليهم كأجراء مما كان له أثر كبير فى ضعف منزلتهم ومكانتهم الإجتماعية .

وقد تبين فيما سبق أن تلك القبائل الصغيرة غير المالكة كانت تعتمد على الزراعة بالمشاركة عندما ازداد معدل نسبة المهاجرين إلى المدن. وكان هذا كفيلا بأن يضعف من فاعلية البعد البنائى بين القبائل ويوجد نوعا من التقارب بين أفرادها ، ولكن لم يؤد رغم ذلك إلى تضييق البعد البنائى بين كل قبيلة وأخرى. فالتغيير الديموجرافى نتيجة للهجرة للعمل فى المدن لم يغير من أعتماد أفراد القبائل غير المالكة على القبائل المالكة من حيث استخدام أراضيهم والحصول على حاجاتهم المعيشية ، وإنما هذا التغير قد أدى إلى تغيير فى تنظيم العمل الزراعى .

ومن ثم لم يؤد إلى تغير العلاقة الاساسية بين القبيلة والاخرى، فاناستمرار أعتماد أفراد القبائل الغير المالكة فى معيشتهم على القبائل الاخرى قد أدى إلى أستمرار البعد البنائى بينها على اتساعه . فازدياد أعداد الرجال المهاجرين إلى المدن قد أدى إلى موقف اتخذه كل من أفراد مجموعتى القبائل بما فيه صالحهم وفائدتهم الاقتصادية ولكنه لم يغير من منزله ومكانه كل من الطرفين والتزامات

وحقوق كل منهما تجاه الآخر . فقد استمر أفراد القبائل المالكة يتمتعون بالسلطة ويرفضون مصاهرة القبائل الاخرى .

ويتمثل هذا كله بكل وضوح فى علاقة المهاجرين بعضهم ببعض فى المدينة . فعلى الرغم من أن المهاجرين يعيشون بعيدا عن القرى، وكل منهم مستقل استقلالا إقتصاديا ، فعلاقاتهم بعضهم ببعض تتحكم فيها علاقات أقاربهم فى القرية ، وتتخذ إلى حد كبير طابع العلاقة الاساسية . فاذا صدر من الشخص مايسىء إلى الاخر ينعكس ذلك على علاقات أقارب الأخير بأقارب الأول فى القرية الأمر الذى يودى إلى اتخاذهم موقف العداء منهم . فاذا كان هـذا الشخص من قبيلة من القبائل الغربية غير المالكة يحرم أقاربه من المشاركة فى الزراعة مع الاخرين مما يؤثر على حياتهم ومعيشتهم فى القرية . وفى الواقع يدرك المهاجرون ذلك مما يؤثر على سلوكهم تجاه بعضهم البعض . ويحرص أعضاء تلك القبائل على علاقاتهم بالاخرين وعلى ما يسود بينهم من ود وصداقة وتعاطف .

وقد أدى التغير الجذرى فى نظام الملكية الزراعية إلى شعور أفراد القبائل غير المالكة بعدم التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بينهم وبين القبائل المالكة الاخرى. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما ساد هـذا الشعور أيضا لدى الجماعات الصعيدية التى أستقرت فى القرى النوبية والتى كان أفرادها يعملون كأجراء أو شركاء غير ملاك فى الزراعة . وقد ساعد ملكية المنزل فى النوبة الجديدة على تقوية هذا الشعور . إذ حصلت كل أسرة كانت مقيمة فى النوبة الاصلية على منزل فى النوبة الجديدة . ونتيجة لتوزيع المنازل على أساس حجم الاسرة حصل كثير من الاسر الصعيدية وأسر القبائل الصغيرة والغربية والنوبيين الاصليين على المنازل ذات الاربع حجرات فى الوقت الذى كانت فيه الاسر الاخرى تقيم فل منازل أكثر اتساعا الامر الذى أدى إلى شعور أفرادها بالمرارة والضيق ونعقدانهم منازلهم القديمة فضلا عن مشاعر الحقد والكراهية تجاه الاخرين . فإن المنزل ذى الحجرات الاربع به حظيرة واسعة عن بقية المنازل مما يوفر لسكانه مكانا لتربية عدد من الاغنام أكثر من غيرها من الاسر . وحيث أن تربية الاغنام

مصدر رئيسى من مصادر دخل الاسرة ، فإن توزيع المنازل قد أعطى فرصة للبعض دون الآخر لزيادة الدخل .

صحيح أن هناك أسر من مختلف القبائل المقيمة فى القرية قد حصلت على مثل هذا المنزل ، ولكن بمجرد الحصول عليه كان كفيلا بأن يؤدى إلى الشعور بعدم التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين أفراد الاسر المختلفة وعلى وجه الخصوص من جانب القبائل العربية والصغيرة والنوبيين الأصليين والجماعات الصعيدية المستقرة فى القرى . وقد ساعدت أيضا المعونة المالية والعينية على تقوية هذا الشعور . فقانون التهجير يتعامل مع الاسر النوبية فيما يتعلق بالأرض الزراعية والاسكان والاعانة على أساس الإقامة فى القرى دون اعتبارات أخرى لها أثرها فى العلاقات بين القبائل والجماعات الصعيدية . وكان من نتيجة هذا أيضا أن أثار أفراد هذه القبائل والصعايدة الاعتراض على ما يدعى أفراد القبائل الاخرى من أنهم أصل القرى على أساس أسبقية الإقامة فيها . وفى الوقت ذاته اعترض أفراد هذه القبائل على حق غيرها فى شغل المراكز السياسية وإقتصارها عليهم ، هذا الحق الذى يقوم على أساس المركز السياسى لأسلافهم والذى تسانده ملكياتهم الزراعية . وهذا ما حدث بالذات فى غالبية قرى النوبيين . فالانتقال إلى القرى الجديدة يتضمن إلغاء لادعاء البعض بأنهم أصل القرية ، الامر الذى أدى إلى إعادة النظر فى الحقوق والواجبات التى كانت تساند إلى هذا الادعاء . وينطبق هذا كله على الكنوز الذين يقيمون فى بعض قرى النوبيين وهى عنيبة وتوشكى وبلانه والذين ينظر اليهم على أنهم أغراب ودخلاء على سكان هذه القرى .

وعلى ذلك يتضح أن نظام الملكية الجديدة قد أدى إلى ضعف الاسس التى كانت قائمة عليها العلاقات بين تلك الجماعات والقبائل والتى كانت تحدد مدى التقارب والتباعد فى هذه العلاقات. وإذا كانت الظروف العامة للمجتمع النوبى القديم قد أدت إلى ضعف تأثير هذه الأسس والحد من فاعلية الأبعاد البنائية

فى الحياة الاجتماعية ، فان التغيرات التى أشرت اليها وخاصة تغير نظام الملكية قد أدت إلى ظهور هذا التناقض الكامل فى البناء الاجتماعى النوبى .

فأفراد الجماعات الصعيدية أكثر سكان القرى النوبية عامة استفادة من مشروع التهجير . فقد تحولوا من إجراء زراعيين إلى ملاك أراضى زراعية ومساكن لا فرق بينهم وبين النوبيين . ويضاف إلى ذلك تقارب القرى النوبية لقرى الكثير منهم الأصلية الأمر الذى أدى إلى إعادة علاقات بأقاربهم فى تلك القرى والزيارات المتبادلة المستمرة فيما بينهم . وقد صار لهذا التقارب المكانى أثر هام فى موقفهم تجاه النوبيين حيث أدى إلى شعورهم بالقوة والتكتل . وكان لذلك رد فعل إيجابى يتمثل فى تخفيف حدة موقف النوبيين العدائى تجاههم .

ومما يزيد من عداء وكراهية النوبيين لهم خبراتهم بالزراعة ونجاحهم فى استخدام الاراضى والحصول على الحجم الطبيعى من المحصول على قدر انتاجية الارض فى حين فشل كثير من النوبيين فى إستخدام أراضيهم . ففى الوقت الذى يعتبر النوبيون الصعايدة أغرابا عن مجتمعهم ولا يعترفون بعضويتهم فيه ، ويشعرون بالمرارة والضيق لإنتشار مساكنهم فى القرية وسط مساكن النوبيين (وكانت مساكن الصعايدة منعزلة وبعيدة عن مساكن النوبيين فى القرية الأصلية) ، أصبح الصعايدة أكثر السكان إنتفاعا من مشروع التهجير ويحقق لهم ضمنا الانتماء إلى المجتمع النوبى الذى يؤكدونه باستمرار فى جميع المواقف . ونتيجة لذلك نشب النزاع والصراع بين الجماعات الصعيدية من ناحية وجميع القبائل النوبية من ناحية أخرى على الرغم من الصراع القائم بين القبائل النوبية .

فالملكية الزراعية الجديدة تعنى من وجهة نظر الصعايدة إرتفاع منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية عنها كأجراء فى النوبة الأصلية . وتعنى الملكية الجديدة من وجهة نظر النوبيين عدم تغير منزلتهم ومكانتهم الاجتماعيتين ما داموا فى الأصل أغراب عن مجتمعهم ومن ثم لا يحتم ذلك عليهم تغيير سلوكهم تجاههم .

ويختلف موقف النزاع بين النوبيين والصعايدة من قرية لأخرى بحيث يكون على درجة كبيرة من الشدة فى قرية مثل الدكة ، فى حين يزول بسرعة ويجمع سكان القرية على القضاء عليه كما حدث فى قرية عنيبة ، فى الوقت الذى لا يظهر فى قرية أخرى . ويرتبط هذا الاختلاف بحجم الجماعة الصعيدية وظروف كل قرية .

وقد أحدث تغير نظام الملكية التقليدى نفس الموقف بين القبائل المالكة الكبيرة من ناحية والقبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الأصليين من ناحية أخرى ، ولكن لم يكن النزاع فيما بينهم على نفس الدرجة من الشدة كما هو الحال بين النوبيين والصعايدة على أساس أن أفراد القبائل والنوبيين الأصليين من سكان القرى وليسوا أغرابا مثل الصعايدة . وقد ساعد على زيادة حدة النزاع بين مجموعتى القبائل أن من القبائل المالكة الكبيرة من انتقلت اليهم ملكية الأراضى عن طريق أسلافها الذين استولوا عليها من أصحابها الأصليين وهم بالذات النوبيون الأصليون . لذلك وجد هؤلاء الأفراد فى مشروع التهجير فرصة كبيرة للوقوف ضدهم وعدم الاعتراف بما يتمتعون به من حقوق فى مجال النشاط السياسى كنوع من الأخذ بالثأر لسوء معاملة مؤسسى تلك القبائل المالكة الكبيرة لأسلافهم . ويعكس مجال النشاط السياسى هذا النزاع والصراع سواء بالنسبة للصعايدة أو القبائل الاخرى بكل وضوح .

وقد إنعكس هذا الموقف الناتج عن تغير نظام الملكية أيضا على العلاقات بين المهاجرين فى مدينة الاسكندرية . فقد وجد له تعبير واضح فى النادى النوبى العام حيث تتمثل سلطة القبائل الكبيرة فى مجلس الإدارة الذى يقتصر عضويته على أشخاص ينتمون إلى قبائل الكشاف ، تلك القبائل المسيطرة التى كانت السلطة (العمودية ومشايخ البلد) تنتقل بين أفرادها دون إنتقالها إلى غيرهم من القبائل الاخرى فى القرى التى يقيمون فيها . ويعتبر استمرار هؤلاء الاشخاص كأعضاء

لمجلس إدارة النادى تعبيرا أو إمتدادا لتلك السلطة . لذلك ينظر المهاجرون عامة (ومنهم الكنوز) إلى النادى على أنه ممثل لتلك السلطة وتعبيرا عن العلاقات القائمة بين قبائلهم وتلك القبائل مما أدى إلى ظهور مشاعر الكراهية والعداء الشديد تجاه هؤلاء الأشخاص ومحاولتهم إقصائهم عن عضوية مجلس الادارة . وقد اتضح هذا داخل الجمعيات النوبية عامة . وقد حدث أثناء أحد الاجتماعات العامة الذى عقد فى مقر إحدى الجمعيات النوبية للنظر فى تكوين مجلس إدارة النادى الجديد والمصالحة بين الأطراف المتنازعة واختيار أعضاء هذا المجلس أن أشار أحد الاشخاص إلى ما كانت عليه القبائل الغريبة والنوبيين الاصليين من منزلة ومكانة اجتماعيتين وعلاقة أفراد القبائل المالكة المسيطرة بأفرادها فى الماضى ويرفض أن يشغل أحد أفراد تلك القبائل مركزا رئيسيا فى مجلس الادارة . وكاد أن يتخذ النزاع والمناقشة طابع العنف مما أدى إلى إنهاء الاجتماع وعدم الوصول إلى قرار يرضى الاطراف المتنازعة . ويشير هذا التكتل للمهاجرين من تلك القبائل ضد هؤلاء الاشخاص إلى نفس الموقف الذى اتخذه أقاربهم فى القرى .

فلم يعد هناك ذلك الاعتماد الكلى على أفراد القبائل المالكة لإستخدام أراضيهم عن طريق الزراعة بالمشاركة . ولم يصبح فى إمكان أفراد القبائل المسيطرة التدخل فى حياة الآخرين للاساءة اليهم والإضرار بمصالحهم . وهذا ما يعكسه تغير سلوك المهاجرين تجاه أفراد تلك القبائل فى المدينة . فكما كان لنظام الملكية التقليدى دور ايجابى فى استمرار البناء الاجتماعى التقليدى ، أصبح للتغيير الجذرى الذى اعترى هذا النظام تأثير فى العلاقات بين المهاجرين .

الفصل السادس

تربية الماشية والحرف

الزراعة فى المجتمع النوبى أهم المناشط الاقتصادية التى يعتمد عليها النوبيون فى معاشهم . ولا تقتصر أهمية الزراعة على هـذه الناحية ، وإنما تزداد أهميتها حيث تعتمد تربية الماشية عليها وهى النشاط الاقتصادى الذى يلى الزراعـة فى الأهمية . فإن حجم القطيع من الأبقار والاغنام يحـــدده حجم المحصول من الأعلاف الخضراء وعلى وجه الخصوص فى النوبة الأصلية .

وفى المجتمع النوبى بعض الحرف الذى يمارسه النوبيون والنازحون إلى القرى النوبية من صعيد مصر . ولم تكن هذه الحرف على نفس الدرجة من الاهمية التى عليها الزراعة وتربية الماشية . وعلى هذا الأساس أتناول أولا تربية الماشية .

أولا : تربية الماشية :

تنال تربية الماشية الاهتمام الشديد من جانب النوبيين . فالأبقار توفر لهم الالبان ومنتجاته التى تشكل عناصر أساسية من غذائهم التقليدى . وكانت تتحقق لهم فى النوبة الأصلية بعضا من النقود التى يستخدمها النوبيون فى شراء حاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية . وكانت تستخدم البقرة فى تشغيل الساقية التى كانت الوسيلة الرئيسية التى كان النوبيون يعتمدون عليها لدى أراضيهم فى القرى التى كانت بها أراضى الزراعة الشتوية أراضى مشروعات الرى . ومن ثم يتضح مدى أهمية الأبقار لارتباطها الشديد بالزراعـة . فان امتلاك النوبيين للبقرة لايحقق تلك الفائدة الاقتصادية المشار إليها فحسب ، وإنما توفر للشخص المالك الجزء من المحصول الذى يقدمه فى مقابل استعارتها لتشغيل الساقية . وفى الوقت ذاته يمكن أن تكون وسيلة تحقق له هـذا الجزء إذا ما استعارها غـيره . لذلك كانت البقرة ذات قيمـة اقتصادية كبيرة بالنسبة للنوبيين الأمر الذى أدى بكل

عائلة إلى أن تكون لديها بقرة واحدة على الاقل . فهى تعتبر أحد عناصر الثروة التى يحرص النوبيون على حيازتها .

أما الاغنام فقد كان الغرض الرئيسى من تربيتها الانتفاع بلحومها وبيعها واستخدام أصوافها فى صناعة النسيج (الأغطية) فضلا عماتوفره من الألبان.

وقد أثرت الظروف البيئية للنوبة الأصلية فى تربية الأبقار والأغنام بحيث أدت إلى وجود توازن بين حجم الأعلاف وعدد القطيع . فاذا زاد عددالقطيع عن حجم الأعلاف يلجأ النوبيون إلى التخلص من بعضها عن طريق البيع .

فالنوبيون يعتمدون على أراضى الزراعة الصيفية(فيما عدا القرىالتىأنشئت فيها مشروعات الرى) لتوفير الأعلاف اللازمة لغذاء الماشية طوال العام. لذلك كان الكشر نقيق واللوبيا لاتقل أهميتهاعن الذرة بالنسبة للنوبيين لدرجـة أن بعض الاهالى وخاصة الكنوز يزرعون الكشر نقيق واللوبيا دون زراعة الذرة لصغر المساحات الزراعية التى كانوا يملكونها وقصر الفترة التى يستخدمون فيها الأراضى . وكانت زراعتها تحتل مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية. وعلى الرغم من ذلك ففى الغالب لا يكفى ما يختزنه النوبيون من سيقان الذرة حاجـة الماشية منها فى فصل الشتاء مما يضطرهم إلى بيع بعض منها بعد انتهاء الموسم الصيفى . ففى شهرى ديسمبر ويناير يبدأ موسم بيع الماشية حيث تزداد أحجامها لوفرة الأعلاف الخضراء فى فصل الصيف .

وتباع إلى التجار الاسوانيين وغيرهم من قرى الوجه القبلى الذين يتجولون فى القرى النوبية فى الفترة لشرائها . وفى بعض الاحيان تباع للتجار المحليين المقيمين فى القرى .

ويعنى ذلك أن النوبيين قد أستطاعوا تكييف نشاطهم الزراعى بما يتفق والظروف البيئية وحاجاتهم من المحاصيل الزراعية وتوفير الغذاء الماشية . وعلى الرغم من ذلك لم تسمح تلك الظروف باتاحة الفرصة للنوبيين لزيادة أعدادها بحيث يخرج هذا النشاط عن الغرض الرئيسى منه إلى نشاط اقتصادى يتيح اتساع

وإذا كان هناك بعض التجار المحليين في دائرة المبادلات والمعاملات التجارية . فلم يكونوا منقطعين تماما إلى هذا النشاط بعض قرى النوبيين يتاجر في الأبقار وإنما يحضرون بعضها من السودان قبل فترة الزراعة الصيفية ويقومون بتربيتها في هذه الفترة لوفرة الأعلاف الخضراء ثم يبيعونها للتجار من صعيد مصر . فقد كانوا تجارا للأبقار وليسوا مربين لها حيث تتطلب تربيتها وجود الأعلاف اللازمة لغذائها طوال العام وعدم التخلص من انتاجها لزيادة أعدادها باستمرار وهذا ما لا تتيحه الظروف البيئية .

وتعكس تربية الماشية بالمشاركة مدى أهميتها بالنسبة للنوبيين . فقد لجأوا إليها كوسيلة لاستثمار مالديهم من نقود قليلة وللانتفاع بها ولمواجهة النقص في الأعلاف دون التخلص منها عن طريق البيع ، فتربية الأبقار بالمشاركة تحقق لاحد طرفي التعاقد بعض من الربح والكسب وهو الشريك غير المربي . وفي الوقت ذاته تحقق للطرف الآخر الشريك المربي — الانتفاع بألبانها ومنتجاتها وباستخدامها في تشغيل الساقية . وفي حالة تربية الأغنام بالمشاركة تحقق لطرف المشاركة الربح والكسب بالاضافة إلى انتفاع الشريك المربي بألبانها وأصوافها .

وتقوم هذه المشاركة على أساس التعاقد الشفوي ، ففي حالة المشاركة في تربية البقرة يتولى الشريك غير المالك تربيتها ورعايتها في مقابل الانتفاع بألبانها دون يكون للشريك المالك أي نصيب منها . ويكون للشريك المالك الحق في نصف ثمن انتاجها من العجول . ففي حالة انتاج الذكر يباع ويحصل كل من الشريك المالك والمربي على نصف ثمن البيع . فالنوبيون يتخلصون دائما من انتاج الذكر لعدم أهميته . أما في حالة انتاج الأنثى فهناك ثلاث حالات تحدد علاقة كل من المالك والشريك المربي ، واختيار حالة من هذه الحالات يتم بالاتفاق بينهما . الحالة الأولى وهي التي تتعلق برغبة المربي في أن يحصل على انتاج الأنثى ولا تكون هناك مشاركة بينه وبين المالك بالنسبة لها . ففي هذه الحالة يدفع الاول نصف ثمنها إلى الثاني بعد تقديره . والحالة الثانية وهي تنازل

الشريك المالك عن حقه فيها نهائيا على أن يحصل على نتاجها الانثى التي تضعها في المرة التالية على أساس تنازله عن حقه في الانتاج الاول . والحالة الثالثة وهي الاتفاق على استمرار المشاركة بينهما على أساس أن يتولى المربي تربية النتاج . ومثلها مثل أمها - على أن يكون للشريك المالك نصف ثمنها إذا اتفقا على التخلص منها بالبيع . ولايختلف نصيب كل منهما في النتاج التالي عن هذه القاعدة . ويتوقف انهاء المشاركة بينهما على رغبتهما بحيث يدفع أحد الطرفين للآخر نصف ثمن البقرة الاصلية . وفي هذه الحالة لاتصبح هناك حقوق للطرف الآخر . ومن النادر أن تعاد البقرة إلى صاحبها وانهاء المشاركة .

ويستند حق المربي للبقرة في نصف ثمنها إلى تولية تربيتها لان موضوع المشاركة دائما بين صغار الأبقار والاناث واعطاء الشريك المالك مبلغا من المال متفقا عليه يسمى (المجاومة) وإذا حدث وأراد الشريك المالك انهاء المشاركة بعد فترة قصيرة قبل انتفاع المربي بانتاجها يدفع ثمن الاعلاف للمربي طوال فترة تربيتها . وفي القليل النادر يحدث ذلك حيث لاتنتهي المشاركة إلا في حالة النزاع .

ولاتقتصر المشاركة في تربية الابقار على المالك الشريك والمربي وإنما في كثير من الاحيان يدخل طرف ثالث معهما . ويحدث ذلك بالنسبة لنتاج البقرة حيث يمكن للطرف الثالث الحصول عليه من المربي بمقتضى القاعدة الاساسية للمشاركة . وفي هذه الحالة يحتفظ الشريك المالك للبقرة الام بنصف ثمن النتاج موضوع المشاركة الجديدة وأن يوزع النصف الآخر مناصفة بين المربي للأم والطرف الثالث . وعلى هذا الأساس أما أن تستمر المشاركة بين الأطراف الثلاثة أو يحصل الشريك المالك للأم أو المربي لها على نصيبه من ثمنها لكي يكون النتاج ملكا لاحدهما . وتصبح المشاركة الجديدة بين الطرف الثالث والمالك للنتاج .

وتوجد صورة أخرى للمشاركة في تربية الابقار وهي الحالة التي تكون فيها

البقرة ملكا لكل من طرفى المشاركة عن طريق الاشتراك فى دفع ثمن شراء البقرة مناصفة . ولا تختلف هذه الحالة عن المشاركة على نتاج البقرة بين مالكها ومربيها حيث يكون لكل منهما الحق فى نصف ثمنها فى حالة بيعها . وهذه الحالة لم تحدث إلا فى القليل النادر لقلة النقود فى أيدى النوبيين .

ولا تختلف تربية الأغنام بالمشاركة عن المشاركة فى الأبقار فيما عدا عدم دفع المربى للمبلغ الذى يعطى إلى الشريك المالك فى حالة المشاركة فى البقرة عند استلامه لها (المجاومة) .

يتبين إذن أن النوبيين قد لجأوا إلى تربية الماشية بالمشاركة لغرض توفير حاجاتهم من الألبان ، وفى الوقت ذاته لتوفير الأعلاف اللازمة لغذائها دون التخلص منها عن طريق البيع مما يحقق لهم الكسب والربح . يضاف إلى ذلك أنها الوسيلة التى عن طريقها واجه النوبيون مشكلة قلة النقود التى فى أيديهم خاصة فيما يتعلق بحيازة الأبقار . ومن ثم كانت تربية الماشية بالمشاركة نوعا من التعاون المتبادل بين أطراف المشاركة وإن كانت هى عبارة عن علاقة إقتصادية بحته على أساس أنها تقوم على المنفعة الاقتصادية التى تعود على كل من طرفى التعاقد .

وإذا كانت تربية الماشية بالمشاركة تتم بين أعضاء الجماعة النجعية الواحدة فهى إذن تضفى الجانب الاقتصادى على روابط الجوار والقرابة . وهذا كفيل بأن يقوى هذه العلاقات ويدعمها . وإذا كان الشخص يختار الشريك غير المالك من خارج هذه الجماعة ، فالمشاركة تؤدى إلى تكوين علاقة جديدة . وهذا ما كان يتم على وجه الخصوص بالنسبة للأبقار . فقد كانت هذه العلاقات الاقتصادية تتعدى حدود النجع الاقليمية لتربط أفرادا ينتمون إلى جماعات مختلفة سواء من الأقارب أو من غير الأقارب .

فالماشية كانت محورا لتكوين علاقات بين الأفراد كما كانت الأبقار أيضا

محورا لتكوين علاقات بين أصحابها والمزارعين الذين يستعيرونها لتشغيل السواقى . ومن ثم كانت البقرة فى هذه الحالة تحقق جزءا من المحصول لصاحبها نظير إستخدام الآخرين لها .

وقد كانت تربية الأغنام بالمشاركة سائدة بين النساء على أساس أن تربيتها عمل نسائى بحت . فكانت وسيلة لغالبية النساء المسنات للحصول على بعض النقود التى تحتاج اليها ، كما أنها ساعدت على تقوية علاقات النساء بعضهن ببعض وما كان يسود بينهن من المساعدة والتعاون المتبادل فى مختلف شئون حياتهن اليومية .

وقد واجهت النوبيين فى الفترة السابقة لإستلام الأراضى الزراعية فى النوبة الجديدة مشكلة توفير الأعلاف الخضراء اللازمة لغذاء الأبقار والاغنام . وكان المصدر الوحيد للحصول عليها الباعة المتجولون من أهالى القرى الصعيدية المجاورة أو الإنتقال إلى مدينة كوم أمبو . لذلك اضطروا إلى التخلص من الأبقار وعدد كبير من الماعز رغم أهميتها . وعندما استلم النوبيون الأراضى الزراعية تزايدت أعدادها لتوفير الاعلاف وإنخفاض أثمانها . وانتشرت زراعة البرسيم لإقبال كثير من المزارعين النوبيين على زراعته . وكان النوبيون لا يزرعون البرسيم فى النوبة الأصلية وانما كانوا يزرعون المكشرنقيق واللوبيا التى تستخدم لغذاء الماشية . وقد إزدادت أهمية الاغنام كمصدر رئيسى للدخل . لذلك يهتم النوبيون بتربيتهم وزيادة أعدادها لوفرة الأعلاف الخضراء فى القرى. واتجه النوبيون إلى تعديل المساكن لفصل الحظيرة داخل المنزل عن الحجرات وتخصيص مدخل خاص للحيوانات بالاضافة إلى ذلك تخصيص مكان لتربية الدواجن التى أقبل النوبيون على تربيتها لا للاستهلاك المنزلى فحسب وانما لغرض البيع أيضا حيث إتسع مجال تبادلها نتيجة لتجمع سكان القرية وتقارب القرى وقربها من مدينتى كوم أمبو وأسوان . وبذلك أصبحت تربية الدواجن مصدرا

لدخل الأسرة النوبية وتحقق دخلا أكثر مما كانت توفره لها فى القرية الأصلية لضيق مجال التبادل .

وبدأت حالات المشاركة على الأغنام بين سكان القرية . وتحدث غالبية هذه الحالات من المشاركة بين أصحاب المنازل ذات الحجرة الواحدة التى لا توجد بها الحظائر أو أصحاب المنازل ذات الحظائر الضيقة وأصحاب المنازل التى توجد بها الحظائر الواسعة . لذلك صارت المنازل المشكلة الوحيدة التى تواجه الكثيرين من النوبيين فى تربية الماشية مما أدى بهم إلى المطالبة والإلحاح فى السماح لهم ببناء حظائر داخل القرية وخارجها وموزعة إما تبعا للقطاعات السكنية أو لكل شارع ، وأن يتولى السكان عملية تنظيم الإشراف عليها فيما بينهم ، كما أنهم يشتركون فى تكاليف بنائها . وقد وافقت وزارة الإسكان على طلبهم على أن تقوم ببناء بعض الحظائر فى إحدى القرى كتجربة على أن تعمم فى حالة نجاحها .

يتضح إذن أن المنزل من حيث الإتساع والضيق يتدخل فى تربية الماشية بالمشاركة . فلم يكن للمنزل القديم دور فى تحديد طرفى هذه المشاركة ، وانما كان لقلة النقود الدور الرئيسى فى تحديد طرفيها كما كانت قائمة أيضا على الروابط القرابية .

ويتبين ذلك فى إقبال النوبيين الشديد على شراء الخراف التى تعرضها مديرية التحرير للبيع عليهم عن طريق الوحدات الاجتماعية فى القرى . وبالمثل إزدياد إقبالهم على شراء الدواجن بأعداد كبيرة . وقد طالبوا الوحدات الاجتماعية بمراسلة مؤسسة الدواجن لإرسال أعداد كبيرة منها فى الدفعات التالية . فقد إزدادت النقود فى أيدى النوبيين الأمر الذى أدى إلى أن تكون تربية الماشية بالمشاركة مجالا لإستثمارها إلى جانب تولى النوبيون تربيتها بأنفسهم .

ففى حالات كثيرة يكون لدى الأسر النوبية عدد من الأغنام . وفى الوقت

ذاته تشارك أكثر من أسرة فى تربية بعض منها . فى حين كانت المشاركة فيها فى القرية الأصلية لعدم وجود بعض منها أو لقلة عددها لدى الشريك المربى وحاجته لألبان الماعز الذى يعتمد عليه النوبيون فى طعامهم . ويتمثل ذلك فى مشاركة الشريك المربى لموضوع المشاركة بنصف ثمن شرائها عند الاتفاق على المشاركة فى القرية الجديدة على أن يحصل على ثلثى أو ثلاثة أرباع نتاجها ، وذلك على عكس ما كانت عليه تربية الاغنام بالمشاركة فى النوبة الأصلية حيث لا يشترك الشريك المربى بنصيب من ثمنها وانما يحصل على نصف انتاجها نظير تربيته لها مع حقه فى نصف ثمن موضوع المشاركة عند بيعها .

وفيما يتعلق بتربية الأبقار ، فقد أقبل بعض من النوبيين على شرائها بعد إستلام الاراضى الزراعية فى حين لجأ بعض آخر إلى التربية بالمشاركة . ويزداد عدد حالاتهما نتيجة لعدم وجود الابقار . وتحدث تربية الابقار بالمشاركة باتفاق طرفى التعاقد على شراء صغار الأبقار ودفع أثمانها بالمناصفة بينهما على أن يكون ثمن بيع البقرة للشريك المربى إذا أراد إنهاء المشاركة على أن يدفع للشريك الآخر المبلغ الذى دفعه عند الشراء . وفيما عدا ذلك تخضع المشاركة على الأبقار للقاعدة الأساسية التقليدية . التى أشرت اليها فى الصفحات السابقة . ويشيرذلك إلى تغير فى تربية الأبقار بالمشاركة عما كانت عليه فى النوبة الأصلية حيث لا يشترك الشريك المربى فى ثمن البقرة عند بدء الاتفاق إلا بدفع قيمة « المجابية » فقط التى لا تخضع لقاعدة ثابتة تحدد قيمتها وانما تتوقف على طبيعة العلاقة بين طرفى التعاقد وموافقة الشريك المالك . ويرجع هذا الاختلاف إلى إزدياد النقود لدى طرفى التعاقد فى حين كانت النقود قليلة فى النوبة الأصلية .

وقد صاحب ازدياد حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية ازدياد حالات تربية الابقار بالمشاركة. ويرجع ذلك إلى إرتباط البقرة بالزراعة لأنها تستخدم فى تشغيل المحراث . ويحاول النوبيون تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى عن طريق الاستغناء عن تأجير المحراث من الصعايدة ما دامت تتوفر لديهم الأبقار .

ولكن لم يصل عدد حالات تربية الأبقار بالمشاركة إلى العدد الكبير لحالاتها بالنسبة للأغنام نتيجة للتفاوت الشديد بين أثمان كل منهما .

ولم يعد الغرض من تربية الأغنام فى المجتمع الجديد توفير اللحوم للنوبيين كما كان فى النوبة الأصلية ، وانما صار الغرض الأساسى هو تربيتها من أجل السوق . فلم يكن هناك فى النوبة الأصلية أفراد متخصصين لبيع اللحوم وانما تحصل الأسرة والعائلة على ما تحتاج اليه من اللحوم عن طريق المشاركة مع غيرها فى ثمن إحدى الأغنام سواء كانت ملكية للأسرة أو العائلة أو لغيرها وتوزيع لحمها عليهم على أساس نصيب كل منها من ثمنها . وعلى ذلك إزداد مجال تبادل الاغنام خاصة وأن هناك الكثيرين من التجار الذين يتجولون فى القرى لشرائها فضلا عن ازدياد حالات البيع داخل القرية بمناسبة حفلات الزواج . فقد كان مجال التبادل فى القرية الأصلية تحدده إنعزال القرية الجغرافى وصعوبة الانتقال بين القرى والإمتداد الطولى للقرية بحيث ينحصر داخل عدد قليل من نجوعها المتجاورة . لذلك كانت مناسبات الوفاة وحفلات الزواج هى المناسبات التى تتيح للنوبيين بيع الأغنام .

وقد أدى إتساع مجال التبادل إلى تلاشى تقديم الاعلاف بدون مقابل كما كان فى القرية الأصلية والذى كان لاعتبارات القرابة والإقامة المشتركة فى النجع أثر فى أن يسود ذلك بين سكان النجع . فإرتفاع أثمان الأعلاف وشدة حاجة السوق اليها وما تحققه لصاحبها من الربح قد أدت بالنوبيين إلى الإحجام عن تقديمه بدون مقابل كما هو الحال بالنسبة لجميع السلع الاستهلاكية . وقد صارت مختلف عناصر التبادل خاضعة للمساومة من أجل الحصول على المزيد من الربح . ويرجع ذلك إلى إزدياد قيمة النقود وأهميتها عما كانت عليه فى المجتمع القديم واتجاه النوبيين نحو الحصول على المزيد منها . وكان لذلك أكبر الاثر فى التأثير على التعامل بين النوبيين وإختفاء أنماط السلوك التى تؤدى إلى زياده الاستهلاك مثل حفلات الزواج والولائم المصاحبة لها . ويضاف إلى ذلك زيادة إحتياجات

الأسرة من السلع التى لم تكن متوفرة فى النوبة الأصلية والأدوات والأثاث المنزلى الحديث (أنظر ملحق رقم ٤) فضلا عن إتجاه النوبيين للتوفير لإمكان شراء مساحات من الأراضى الزراعية .

لهذا كله ازداد إقبال النوبيين على تربية الأغنام والاهتمام بها والعمل على زيادة حجم القطيع منها . وبالمثل فيما يتعلق بتربية الدواجن التى صارت تنال الكثير من إهتمامهم عن الماضى والتى لم تصبح لغرض الاستهلاك المنزلى فقط ، كما أنها لم تعد موضوعا للتهادى . ولما كان للمنزل أثر فى تحديد عدد الاغنام التى يمكن للأسرة أن تربيها ، فقد لجأت الأسرة إلى المشاركة لإستثمار ما لديها من نقود لغرض الحصول على المزيد من المكسب . لذلك إتسع مجال تربية الابقار بالمشاركة . وصارت المشاركة تربط غالبية سكان القرية بعد أن كانت كثيفة داخل النجع أو بين سكان النجوع المجاورة . فقد أدت إلى أن تقوم علاقات جديدة بين غالبية سكان القرية لا بين سكان المنازل المجاورة فقط وهى علاقات إقتصادية بحتة توجهها المنفعة الشخصية . ويتضح ذلك بشكل خاص فى تربية الدواجن بالمشاركة . فعلى الرغم من ازدياد عددها لدى الأسرة وإمكان المزيد منها حيث لا يشكل المنزل مشكلة فى تربيتها ، فأسر كثيرة إتجهت إلى جانب ذلك نحو مشاركة بعضها لما تحققه المشاركة من المزيد من المكسب خاصة لإتساع مجال تبادلها والإقبال الشديد عليها لقرب المنطقة النوبية لمدينتى أسوان وكوم أمبو اللتين تزداد بها كثافة السكان نتيجة لمشروعات التنمية التى تتم فيهما .

ثانيا . الحرف

تنقسم الحرف فى المجتمع النوبى إلى نوعين من حيث نوع الشخص الذى يمارسها وهى الأعمال التى يمارسها الذكور والأعمال التى تمارسها الإناث . وفى الوقت ذاته تنقسم الحرف التى يمارسها الذكور إلى نوعين : الحرف التى يمارسها النوبيون والتى يقبلون على ممارستها وانما تترك لأشخاص من خارج المجتمع النوبى .

فالحرف التى ينفر من ممارستها النوبيون هى الحدادة وصناعة الطوب والنسيج وأعمال النجارة الخاصة بصنع الاثاث وتصليحه والحلاقة والعمل الزراعى مقابل الاجر بالاضافة إلى صيد السمك لغرض البيع الذى كان فى النوبة الأصلية فهذه الحرف يؤديها رجال من قرى صعيد مصر . وكان بعضهم يتجول فى القرى الأصلية مثل صائدى الاسماك والحدادين وصانعى الطوب وبعضهم قد أستقر فى نجع من نجوع القرية مثل النجار والنساج والحلاق وأصبحوا متخصصون فى هذه الحرف. لذلك صارت هذه الحرف تلتصق بهم . وكان النوبيون يطلقون فى الماضى على هؤلاء الأشخاص (الحلب) وتعنى هـذه التسمية الأشخاص الذين يتجولون فى القرى النوبية من أجل القيام بأعمال الحدادة وصناعة الطوب والأوانى الفخارية وبيعها أو المقايضة عليها بالبلح وبيع بعض السلع الأخرى . ويعنى ذلك أن هذه الحرف قـد أستمدت خاصيتها التى ألصقها النوبيون بها من المنزلة والمكانة الاجتماعية المنخفضة الأفراد الذين يمارسونها فى الماضى بحيث أصبح النوبيون يرفضون ممارستها . فان ممارسة النوبى لاحدى هذه الحرف كفيلة بأن تجعل منزلته الاجتماعية تدنو إلى منزلة أصحابها فالنوبيون عامة يظهرون كثيرا من الشعور بالاحتقار إلى هذه الحرف ويعتبرون من العار أن يمارس النوبى أية حرفة منها لان ذلك كفيل بأن يخفض منزلته الاجتماعية .

وبالمثل فيما يتعلق بالعمل الزراعى نظير الأجر حيث لايقبل النوبيون عليه كما كان الحال فى النوبة الأصلية على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التى كانت سائدة فى مجتمعهم الأصلى . لذلك كان النوبيون يستعينون بالعمال الزراعيين من قرى صعيد مصر للقيام بالعمل الزراعى حتى ولو كان هناك القادر على العمل من النوبيين فى القرية . فلا يجرأ أحدهم بمطالبته بالعمل نظير الاجر وإنما يمكنه الاستفادة من خدماته ومساعداته دون مقابل . فالعمل الزراعى مقابل الأجر النقدى هو امتداد للعمل الزراعى نظير المقابل المادى الذى كان غـير ملاك الاراضى الزراعية يحصلون عليه فى المـاضى من الملاك نظـير قيامهم بالعمل فى

أراضيهم . ويلتصق ذلك أصلا باهالى بلاد النوبة الاصليين وأفراد الجماعات الغربية النازحين من الجنوب (السودان) الذين كانوا يقومون بزراعة أراضى الملاك والارتباط بهم وتبعيتهم لهم نظير توفير القوت الضرورى لهم . لذلك يشير لفظ أجير (كراس باللغة النوبية) الذى يوجهه الشخص للآخر النزاع الذى قد يصل إلى حد العنف لما يتضمنه من معنى التبعية والعبودية والسخرية .

لذلك التجأ النوبيون إلى أهالى القرى الصعيدية عندما ازدادت نسبة المهاجرين إلى خارج المجتمع النوبى . وكان العمل الزراعى مقابل الاجر النقدى أحـد العوامل الاساسية فيما بين النوبيين وأفراد الجماعات الصعيدية من بعد بنائى أكثر اتساعا من الابعاد بين القبائل وبين الجماعات النوبية الثلاثة . وعلى الرغم من شدة حاجة الزراعة فى القرى الجديدة إلى الايدى العاملة ، فهم يرفضون تماما العمل لدى الغير فى مقابل الأجر .

وفيما يتعلق بالاعمال والمهن التى يمارسها النوبيون ، فالزراعة تعتبر أشرف المهن التى يمكن للنوبى أن يمتهنها داخل مجتمعه . ويرجع ذلك إلى اعتمادهم المباشر عليها فى معاشهم ، وارتباط تربية الماشية بها . لذلك فالتجار والمستخدمون النوبيون الذين يعملون فى المدارس الابتدائية والادارات الحكومية الموجودة فى بعض القرى لا يتركون الزراعة وإنما يمارسونها بجانب أعمالهم كما كان فى النوبة الأصلية . وعلى أساس ذلك كانت النجارة الخاصة بصنع واصلاح الساقية فى النوبة الأصلية تعتبر من الحرف التى يرغب النوبيون فى ممارستها . وينال الشخص الذى كان يمارسها احترام وتقدير الآخرين ، ويتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعيتين . ويرجع ذلك إلى ارتباط الزراعة بالساقية التى كانت وسيلة الرى الأساسية وكان لنجار الساقيه الحق فى أن يحصل على كل ما يحتاج إليه من أعلاف وخضراوات . كما يشاء من زمام الساقية .

وتلى الزراعة فى الاهمية التجارة حيث يقبل النوبيون على ممارستها . فانتشرت الحوانيت فى القرية ولم تقتصر فى المكان المحدد للنشاط التجارى داخل القرية

حيث بنى عـدد من الحوانيت فى مكان يسمى السوق ـ فاستخدم البعض أحدى حجرات المسكن بتحويلها إلى حانوت لبيع السلع الا ستهلاكية. ولم يصير التعامل مع التاجر قائما على أساس القرابة كما كان الحال فى النوبة الأصلية حيث كان العمل التجارى داخل النجع يتضمن ضرورة توفير من يمارسه لمختلف السلع الاستهلاكية التى يحتاج إليها أقاربه المقيمين فى النجع. ففى بعض النجوع كان أفراد الجماعة النجعية ـ وهى تؤلف جماعة قرابية ـ يساهم كل منهم بنصيب فى تكاليف بناء وتجهيز الحانوت وفى رأس المال ويختارون من بينهم من يتولى العمل. وكان فى الغالب رئيس هذه الجماعة. أما بالنسبة لبقية القرى والنجوع فقد كان هناك فى كل نجع من نجوع القرية أيضا حانوت يمارس فيه أحد أفراد الجماعة النجعية النشاط التجارى حيث يزود أفرادها بالسلع الاستهلاكية الضرورية التى يحتاجون إليها. وتقوم المعاملات بينه وبينهم على أساس البيع بالأجل. ويحصل على أثمانها عندما تصل الحوالات البريدية من أبنائهم الذين يعملون فى المدن أو عندما يحضرون إلى القرية لزيارة الأقارب أو يحصل على مقدار من محصول البلح. وتستند تلك المعاملات بين التاجر وسكان النجع على الروابط القرابية العاصبة التى تربطه بهم. لذلك كان الأقارب لا يتعاملون إلا مع التاجر الذى تربطهم به رابطه القرابة. وفى بعض الحالات يتعامل الأفراد معه حتى ولو كان حانوته فى نجع آخر غير النجع الذى يقيمون فيه. وفى الغالب كان التاجر رئيس الجماعة القرابية العاصبة المقيمة فى النجع. لذلك كانت التجارة تدعم وتقوى من سلطته كرئيس للجماعة لما تضفيه على العلاقة القرابية من جانب اقتصادى.

ويميل النوبيون إلى الأعمال التى تحقق لهم الدخل الشهرى الثابت مثل العمل كمستخدمين فى الادارات الحكومية وفى المدارس الابتدائية. ويعكس ذلك الميل مدى وأهمية النقود فى حياتهم وخاصة فى النوبة الأصلية.

وكانت هناك بعض الأعمال التى تقتصر ممارستها على النساء فقط. وذكرت

فى صفحات سابقة عن نصيب المرأة النوبية من العمل الزراعى فى النوبة الأصلية. وتعتبر تربية الماشية عملا نسائيا بحتا لا يشترك فيه الرجل. وكانت تختلف هـذه الأعمال التى كانت تقوم بها المرأة النوبية فى النوبة الأصلية من الاسباب الرئيسية التى أدت إلى هجرة الرجل عن القرية حيث لا تؤثر اقامته بعيدا عن القرية فى نشاط الاسرة والعائلة الانتاجى ما دامت تستطيع المرأة القيام بمختلف هذه الأعمال.

وهناك بعض الحرف اليدوية التى تؤديها النساء وكانت تمارسها أيضا فى النوبة الأصلية وهى صناعة الحصير (الابراش) والأطباق الخوص المصنوعة من نبات الحلفا وسعف النخيل، وصوامع الغلال والافران المصنوعة من طمى النيل لغرض الاستعمال المنزلى والسوق. وكانت النساء المتقدمات فى السن تدربن الفتيات على صنع الأبرشة والأطباق وما تحتاج إليه منها فى منزلهن بعد الزواج.

وإذا كانت تلك الحرف النسائية مصدرا للدخل فى النوبة الأصلية فانها لم توفر النقود الكافية حتى يمكن الارتكان إليها فى الحصول على الحاجات الضرورية من السلع الاستهلاكية. فعلى الرغم من وجود قليل من المسنات اللاتى يصنعن الابراش والأطباق لغرض البيع فقد كان النساء يصنعنها عند الحاجة إليها للاستعمال المنزلى مما يجعل هذا المصدر قليل الاهمية بحيث لم تكن كفيلة بأن توفر النقود الكافية التى تحقق لهن مختلف حاجاتهن من السلع الاستهلاكية الضرورية.

وعلى ذلك فالحرف فى النوبة الأصلية والجديدة تعكس بعض الاعتبارات الاجتماعية التى تتعلق بالمركز الاجتماعى للشخص ومكانته الاجتماعية. ويتضح ذلك فيما تتضمنه من تعبير واضح فى العلاقـة البنائية بين النوبيين والصعايدة على وجه الخصوص.

ويتضح ذلك فى عدم تقبل النوبيين لتدريب أبنائهم فى مراكز التدريب التى أنشئت بالوحـدات الاجتماعية للتدريب على أعمال النجارة وصناعة الأحذية

والسجاد . فلم يقبل على هذه المراكز إلا عدد قليل من الأولاد على الرغم من المكافأة المالية التى تمنحها الوحدات الإجتماعية لكل من يلتحق بها للتدريب . ففى هذه المراكز بعض من أبناء الأسر الصعيدية والغربية أصلا عن المجتمع النوبى . فقد وجدوا فى التدريب فرصة للكسب دون أن يكون للاعتبارات الإجتماعية تأثير فى الحد من رغبتهم فى الحاق أبنائهم بمركز التدريب على العكس تماما من أفراد بقية القبائل . وكان من نتيجة اقتصار الاقبال على التدريب على أبناء تلك القبائل التى لا تتمتع بعلو المكانة الإجتماعية أن فشل التدريب فى كثير من القرى . وصار فى نطاق محدود للغاية .

وقد أدرك بعض النوبيين الذين يعملون فى المدن الضعف الشديد فى وسائل المواصلات فى المنطقة الجديدة ووجدوا فى ذلك فرصة لاستثمار مدخراتهم عن طريق شراء سيارات لاستخدامها لنقل الركاب بين القرى بعضها وبين مدينتى أسوان وكوم أمبو . وكذلك استغل البعض التعويضات التى حصلوا عليها عن مساكنهم فى القرى الأصلية فى شراء عربات لنقل البضائع بين القرى وغالبية هؤلاء الأشخاص من بين أصحاب المراكب الشراعية الذين كانوا يقومون بنقل البضائع بين القرى الأصلية . واشترى البعض الآخر عربات انقل الكوروسين وبيعه فى القرى.

وقد أنتشرت أشغال التطريز والتفصيل والحياكة بين الفتيات فى القرى المختلفة مع وجود اختلاف فى درجة انتشارها من قرية لأخرى . فهى تنتشر فى قرى النوبيين والكنوز فى حين تقل بين فتيات العرب . ويرجع ذلك إلى عدم سماح العرب لفتياتهم بالذهاب إلى المشغل بالوحدة الإجتماعية بقرية المالكى للتدريب . فقد أنشأت الوحدات الإجتماعية الأربعة الموجودة فى بلانة وعنيبة والمالكى وكلابشة أربعة مشاغل لتعليم الفتيات أشغال التطريز والتفصيل والحياكة . وأنشأت جمعيات الاصلاح الإجتماعى فى كل قرية مشغل لتعليم فتيات القرية هذه الأشغال على أن تكون تحت أشراف الوحدات الإجتماعية . وتغير موقف العرب النوبيين فيما بعد عندما أدركوا أهمية التدريب بالنسبة للفتيات ، فقد بدأت بعض الفتيات فى حياكة الملابس للسيدات والرجال مما حقق لهم بعضا من الكسب والربح .

ونتيجة لذلك صارت حياكة ملابس النساء عملا نسائيا فى القرية الجديدة بعد أن كان رجال من قرى صعيد مصر يمارسونها فى القرى الأصلية . وازداد اقبال السيدات على أشغال الخوص والخرز والطواقى بحيث كثرت منتجاتها . وصارت مصدرا من مصادر دخل الأسرة النوبية . ويرجع ذلك إلى تعميم نظام الأسر المنتجة وتسويق منتجاتها عن طريق المشاغل والوحدات الإجتماعية التى توفر الخامات (الخوص والخرز والقماش والخيط) للمشتغلات فى المشغل أو فى منازلهم. ويحصل المشغل على نسبة من ثمن بيع المنتجات التى تصنعها الأسر المنتجة تبلغ ١٠٪ فى حالة عدم امدادها بالخامات . فى حين تحصل على مبلغ مقابل صناعتها إذا كانت الخامات من المشغل . أما فيما يتعلق بمنتجات الخوص (الأبراس وشنط السيدات والقبعات) التى تصنعها السيدات المسنات فلا يحصل المشغل إلا على ثمن الخوص فقط دون المشاركة فى الربح . وقد ساعدت عملية التسويق لهذه المنتجات جميعها على ازدياد اقبال النساء والفتيات على انتاج المزيد منها بحيث صارت مصدرا جديدا للدخل . وإذا كانت أشغال الخوص والابرة قديمة وكانت النساء النوبيات يمارسنها فى القرى الأصلية ، فهى لم توفر لهن إلا بضعة قروش قليلة على عكس ما هو فى القريه الجديدة . لذلك ازداد اهتمام النوبيين بها . وأصبح العرب راغبين فى تدريب فتياتهم فى المشغل وتتعامل نساؤهم معه . وهذا يشير إلى ازدياد النقود فى أيدى النوبيين ومدى أهميتها .

يتبين إذن أن نظرة النوبيين لبعض الحرف لم تتغير فعلى الرغم من اتجاه النوبيين فى تأثيث منازلهن بالأثاث الحديث الذى أدى بالنجارين الصعايدة فى القرى إلى الحصول على الكثير من الربح ، فلم يؤد ادراك النوبيين لما تحققه هذه الحرفة من الكسب إلى تغير نظرتهم إليها . وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بأشغال الخوص والابرة والتفصيل والحياكة . فقد قبلوا ممارسة النساء والفتيات لهذه الأشغال بعد معارضتهم وعدم تقبل ممارستهن لها فى الفترة الأولى من الاقامة القرية الجديدة . فهذه الأشغال فى الأصل هى عمل نسائى وأن كان هناك من

الرجال الصعايدة من يمارسها . وتحقق بعض الكسب فى القرية الجديدة نتيجة للتكتل السكانى وخاصة فيما يتعلق بالتفصيل والحياكة فضلا عن عدم وجود من يمارسها فى القرية مما أدى إلى اقبال النساء والرجال عليهن فى طلب تفصيل الملابس . وقد ساعد على قبول الرجال تدريب الفتيات تفضيل أمهاتهن لهذا التدريب وما تتمتع به الفتاة من منزلة ومكانة بين النساء لخبرتها بالتفصيل والحياكة وخاصة أن النساء والفتيات اللاتى أقبلن عليها اكتسبت الخبرة من المدينة ومارستها من قبل . وكان لهذا تأثير قوى على الرجال لقبول تدريب فتياتهم بالمشغل يدفعهم إلى هذا القبول ما أدركوه من الكسب والفائدة التى تعود على أسرهم منه . وفى الوقت ذاته لا يكون له تأثير اجتماعى عليهم لأن المجتمع ارتضى للانثى ممارسته وهذا لا يعيب الرجل ولايكون له رد فعل اجتماعى .

الفصل السابع

نظام النسب

نظام النسب فى المجتمع النوبى نظام مزدوج يكشف عنه سلوك الاقارب تجاه بعضهم البعض وعلاقاتهم. فالقرابة الأمومية لا تقل فى الاهمية عن القرابة الابوية فى حياة الفرد . هناك التزامات محددة لكل من أقارب الام وأقارب الاب .

ولم يكن نظام النسب قبل دخول العرب بلاد النوبة واعتناق النوبيين الدين الإسلامى (١) نظاما مزدوجا ، وإنما كان نظاما أموميا . يذكر ابن خلدون ، ثم انتشر احياء العرب من جهينه فى بلادهم (بلاد النوبة) وأستوطنوها وملكوها وملؤها عيباً وفساداً . وذهب ملوك النوبة إلى مدافعتهم فعجزوا ، ثم صاروا إلى مصانعتهم بالمصاهرة فتفرق ملكهم . وصار لبعض أبناء جهينه من أمهاتهم (وكانت أمهاتهم من بنات ملوك النوبة) على عادة الأعاجم

---

(١) اعتنق النوبيون الإسلام عام ٧١٩هـ — ١٣٢٠م عند إسلام كريبس بعد تعيينه ملكا على بلاد النوبة من قبل السلطان الناصر بن قلاوون . ابن خلدون ـ عبد الرحمن محمد ـ تاريخ ابن خلدون ـ الجزء الخامس ـ دار الطباعة الخديوية ـ بولاق ـ القاهرة عام ١٢٨٤هـ صفحتا ٤٢٨ ، ٤٢٩

وقد عرفت النوبة المسيحية منذ القرن الأول الميلادى عندما استوطنها المسيحيون الهاربون من مصر فرارا من الاضهاد الرومانى . وفى القرن السادس الميلادى أرسلت امبراطورة تيودورا أحد القسس (جوليان) ونجح هو وخلفه لونجنيوس فى مهمة نشر المسيحية . فصارت منذ ذلك الحين الدين الرسمى للنوبة. محمد متولى بدر ، اللغة النوبية ، دار مصر للطباعة ١٩٠٥ صفحة ١٧ .

(ويقصد النوبيين) فى تمليك الاخت وابن الاخت . فتمزق ملكهم واستولى أعراب جهينه على بلادهم .. » (١)

ويذكر المقريزى أيضا ، وهم (النوبيون) يورثون ابن البنت وابن الاخت دون ولد الصلب ويقولون أن ولادة ابن الاخت وابن البنت دون ولد الصلب ويقولون أن ولادة ابن الاخت وابن البنت أصح . فانه وإن كان من زوجها أو من غيرها فهو ولدها على كل حال .. (٢)

ويشير تاريخ ملوك النوبة أيضا إلى النسب الأمومى حيث كانت السلطة تنتقل فى خط الإناث . يذكر المقريزى أنه فى عصر الملك الظاهر بيبرس (٦٧٤هـ/١٢٧٥م) وبعد فتح المماليك لبلاد النوبة ، حضر ابن أخت ملك النوبة وأسمه مشكد متظلما من داود ملك النوبة . فجرد السلطان معه الأمير اقسنقر الفارقاز بعدة من العسكر واجناد الولاه والعربان ... وفر دادو بنفسه فى البحر وأسر أخوه شنكو ... وأسرت أم الملك داود وأخته ، (٣) ويذكر أيضا أنه فى عام ٦٨٠ هـ (١٢٨٦ م) فى عهد السلطان سيف الدين قلاوون الألفى ... فخرج سمامون (ملك النوبة) وقاتل الأمير عز الدين ايدمر قتالا عنيفا .. فانهزم ملك النوبة وقتل كثير ممن معه ... فتبع العسكر ملك النوبة مسيرة خمسة عشر يوما من وراء دنقله إلى أن أدركوا جريس وأسروه

(١) ابن خلدون ــ المصدر السابق ــ صفحة ٤٢٩

(٢) المقريزى ــ تقى الدين أحمد بن على ــ الخطط المقريزية ــ المجلد الأول ــ الجزء الثالث صفحة ٣٤٢.

(٣) المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ــ الجزء الأول، القسم الثانى ، مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٣٦ ــ صفحة ٦٢١ وصفحة ٦٢٢

(نائب الملك) وأسروا أيضا ابن خالة الملك وكان من عظمائهم فرتب الأمير عز الدين فى مملكة النوبة ابن أخت الملك ... (١)

واستناداً إلى ذلك يتضح أن نظام النسب المزدوج فى المجتمع النوبى يؤكد الفرض الذى وضعه ميردوك Murdock بأنه ما دام مبدأ الاقامة عند الزواج عامل هام فى ظهور الجماعات القرابية أحادية النسب ، فظهور نظام النسب المزدوج يرجع إلى اتجاه أفراد الجماعات القرابية الاومومية نحو الاقامة عند أقارب الزوج من ناحية والتنظيم السياسى القائم على أساس اقليمى كنتيجة لإحتكاكها الخارجى مع مجتمع أبوى من ناحية أخرى على أن تستمر هذه الجماعات القرابية أمومية النسب واكسو جامية (٢) . وذلك على الرغم من وجود الجماعات الأبوية التى تكونت إلى جانب تلك الجماعات . فخصائص البناء الاجتماعى القائم قبل عملية الإحتكاك الخارجى تتدخل فى عملية تغير التنظيم الاجتماعى . ويحدد هذا البناء إمكانيات التغير بل ويفرض اتجاهه . فالجماعات العائلية والقرابية ومبادىء النسب وأنساق القرابة لا تتغير عادة نتيجة للانتشار والإستعارة الكاملة المباشرة تحت ظروف الاحتكاك الخارجى ، وإنما تتغير كنتيجة لعملية إعادة التكيف والتنظيم الداخلى فى مواجهة تغيير ظروف الحياة . والنتيجة النهائية لتلك العملية هى شكل مغاير لكل من التنظيم الاجتماعى القائم قبل عملية الإحتكاك والمجتمع الآخر . وعلى هذا الأساس فنظام النسب المزدوج هو نتاج إحتكاك المجتمع الامومى بمجتمع آخر أبوى (٣).

(١) نفس المصدر ــ صفحة ٧٣٧

2— Murdock, G. P. "Double Descent", in *A·A* Vol. 42, 1940 p. 561, *Social structure*, The Macmillan Company, New York, 1949, pp. 211—213

(٣) وقد أشار أيضا تيتيف Titiev إلى أهمية مبدأ الاقامة فى مقالته "The Influence of common Residence on thd Classification ofkindred". *American Anthropologist*, V. 45, 1943.

لقد أدى هذا الغرض أو النتيجة التى توصل اليها أمير دوك من دراسته المقارنة لـ ٢٥٠ مجتمع إلى تأكيده على ضرورة ــ عند دراسة التغير ــ تركيزا لاهتمام على البناء الاجتماعى للمجتمع المدروس لا الاهتمام بالعوامل الخارجية . فقد بينت الدراسة أن نتائج عملية الاحتكاك الثقافى للمجتمعات المدروسة مختلفة اختلافا كبيراً سواء بالنسبة للمجتمعات المتباعدة جغرافيا وعلى مستويات مختلفة ثقافيا أو بالنسبة للمجتمعات المتجاورة مكانيا وبينها روابط تاريخية قوية . إذ أن التغير لا يرجع إلى العوامل الخارجية وإنما يرجع إلى العوامل الداخلية البحتة . وليست العوامل الخارجية سوى باعث للتغيير فى التنظيم الاجتماعى حيث تستجيب اليها بعض ظاهره . فيناالها التغير ، وبالتالى يكون رد الفعل بالضرورة إعادة التكييف باعتبارها عناصر فى البناء يؤدى أى تغير فى أحد عناصره إلى تغير بقية العناصر .

وقد اعتبره ميردوك مبدأ الاقامة أكثر مظاهر البناء الاجتماعى تعرضا للتغير نتيجة للاحتكاك الخارجى . فالاقامة عند أقارب الزوج أو الزوجة وآثارها ونتائجها مثلا تؤدى حتما إلى نظام النسب فى خط واحد فهى تساعد على وجود البدنة بطريقة غير مباشرة . ويعنى ذلك أن تغير الاقامة من عند أقارب الزوج أو الزوجة يؤدى إلى تغير فى الجماعة الأبوية أو الأمومية . وقد أظهرت الدراسة لميردوك أن التغير فى الاقامة يرجع إلى المناشط الاقتصادية ونظام تقسيم العمل ونظام الملكية وإنتقالها . فالظروف الاقتصادية عامل رئيسى هام فى تغير الاقامة وبالتالى تعرض نظام النسب للتغير فان استيعاب مجتمع ما لقاعدة جديدة للاقامة يؤدى إلى إعادة التكيف الداخلى على مجال متسع فنظام النسب المزدوج مثلا يشترط لظهوره وجود الجماعة الأمومية وإستمرارها مع استمرار احتفاظها بوظيفة تنظيم الزواج الخارجى من ناحية وظهور ظروف اقتصادية جديدة تحتم الاقامة الأبوية وبالتالى استمرار الجماعة الأبوية فى الزمن مما يؤكد القرابة

الابوية وأهميتها من ناحية أخرى . هذا إلى جانب التأثير الخارجى الذى يتضمن تأكيدا لمبدأ النسب الأبوى .

فعلى الرغم من كثرة الدراسات الاركيولوجية للنوبة الأصلية ، فلم تحظ باهتمام ولو قليل من جانب الانثربولوجيين والسسيولوجين . فالدراسات الاثنوجرافية لبلاد النوبة منعدمة تماما فيما عدا بعض الكتابات للرحالة الأوروبيين مثل بوركهارت . ولم يكتب تاريخ خاص لبلاد النوبة ، وإنما دون ضمن تاريخ مصر والسودان باعتبارها جزءا من مصر . وإذا كان هذا القصور يشكل صعوبة بالغة تصطدم بها أية دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبى ، فالقليل الذى كتب يشير إلى نظام النسب الأموى قبل دخول العرب بلاد النوبة وإعتناق النوبيين الإسلام ، كما يشير أيضا إلى إحتكاك المجتمع النوبى الخارجى بمجتمع أبوى ودخول عناصر نظام النسب الأبوى . ويذكر بوركهارت أن قبيلة امتلاب التى تسكن القرى المجاورة لقرية قرشة تتسمى باسم أم الأب ؛ وقد حرف الاسم إلى عدنلاب لرداءة نطق الكنوز للغة العربية (١) .

فقد استقر كثير من العرب فى بلاد النوبة ولم يعودوا إلى مصر بعد الغزو الإسلامى لتلك البلاد إلى مدينة دنقلة (٢) . وقد لجأوا إلى مصاهرة القبائل

＝ فقد اعتبر تغير الاقامة نقطة البداية يراف لمختلف التغيرات الهامة فى التنظيم الاجتماعى كما أنها ضرورية كعنصر لتصنيف الاقارب .

(١) بوركهارت ــ جون لويس ــ رحلات فى بلاد النوبة ــ ترجمة محمد محمود الصياد ١٨١٩ ــ هامش صفحة ١٢١ .

(٢) لم يهتم المسلمون العرب الاستيلاء على بلاد النوبة . فقد تم الاتفاق بين عبد الله بن سعد بن سرح (قائد جيش المسلمين بعد فتح عمرو بن العاص لمصر والذى تولى ولاية مصر من بعده) والنوبيين بعد هزيمتهم فى دنقلة على معاهدة (وتعرف بالقبط) من شروطها أن يدفع النوبيون لبيت مال المسلمين كل عام ثلثمائة وستين رأسا من الرقيق يتسلمهم الحاكم العربى الذى اتخذ مقره فى مدينة أسوان .

المسعودى ــ مروج الذهب ــ صفحة ٢٩٦ ــ ٢٩٨ .

النوبية لضمان الإستقرار الأمر الذى أدى إلى انتقال ملكيات زراعية إلى أبنائهم كما هو واضح من أقوال ابن خلدون . وقد استقر معظمهم فى القرى الكنزية . ويعكس ذلك إرجاع الكنوز أنسابهم إلى الأسلاف كانوا من الصحابة المصاحبين لجيش عمرو بن العاص .

ويذكر المسعودى أن «مدينة أسوان يسكنها كثير من العرب من قحطان ونزار بن معد من ربيعة ومعز وخلق من قريش ، وأكثرهم ناقلة من الحجاز وغيره» . «والنوبة متصلة بتجارتها وقوافلها بمدينة أسوان ، وأهل أسوان مختلطون بالنوبة» ويذكر أيضا «وطن بأسوان من المسلمين ضياع كثيرة داخلة بأرض النوبة يؤدون خراجها إلى ملك النوبة . وابتيعت هذه الضياع من النوبة فى صدر الزمان فى دولة بنى أمية وبنى العباس ... وتوارث الناس ملك الضياع بأرض النوبة (١)» . ويعنى هذا أن هناك على الحدود الشمالية لبلاد النوبة مجتمعا نظام النسب فيه نظام أبوى . وأن هناك إتصالات بينه وبين سكان القرى النوبية وخاصة القرى الكنزية الشمالية لقربها من مدينة أسوان . وقد ازداد هذا الاتصال عندما إعتنق النوبيون الإسلام . فازدادت هجرة الرجال العرب إلى داخل القرى النوبية واستقروا فيها وصاهروا القبائل النوبية وخاصة التجار الذين كانوا متنقلين ما بين مدن السودان ومدينة أسوان. ويعتبر إسلام النوبيين عاملا هاما فى عملية استيعاب النوبيين لعناصر نظام النسب الأبوى .

والهجرة الثانية التى أثرت فى المجتمع النوبى هى الأتراك الذين استولوا على كثير من الأراضى عن طريق المصاهرة والعنف (٢) . فهم جميعا وافدون من

---

(١) المسعودى ـ المرجع السابق ، نفس الصفحات .

(٢) يذكر بوركهارت فى ذلك ، «وثمة طريقة فذة ابتدعها حكام النوبة (والاتراك) لابتزاز أموال رعاياهم ، ذلك أنهم إذا عرفوا أن لاحد سراتهم فتاة بلغت سن الزواج طلبها الحاكم لنفسه عروسا ، وقلما يجرؤ أبوها على رده ، بل أنه ليزهو أحيانا بهذا الشرف . =

من مجتمعات أبوية النسب . وقد ساعد على انتقال ملكية الأراضى الزراعية إليهم تمتعهم بمراكز السلطة فى بلاد النوبة وانتقالها الى أبنائهم وأحفادهم . هذا بالاضافة الى خضوع النوبيين لقواعد الوراثة الاسلامية وتدخل الدولة فى مسائل الاراضى والملكية الزراعية وانتقالها .

وقد تبين من الفصل الثالث أثر الظروف البيئية للمنطقة الاصلية فى تشكيل الجماعات النجعية وتوزيعها . واتضح أيضا اعتماد النوبيين فى معاشهم على الزراعة ، وتمركز مواقع الاقامة بالقرب من الاراضى الزراعية . ويعتبر ظهور مساحة من الارض الزراعية بدء تكوين جماعة محلية . يذكر بوركهارت «أن سكان النوبة الاقدمين أقاموا جسورا من الحجر تمتد عشرين أو ثلاثين ياردة فى عرض النهر لينتزعوا منه رقعة من الارض وهذه الجسور تكسر من حدة التيار فتخلف شمالها مساحة صغيرة من ارض لا تغمرها المياه . (١)» ويعنى ذلك أن النشاط الاقتصادى أتاح بتكوين جماعات أبوية سواء كانت الأرض الزراعية منقولة عن النوبيين عن طريق مصاهرتهم أو استغلال أراض جديدة إلى جانب غرس أشجار النخيل التى أهتم بها النوبيون باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل . وكانت ملكيات القبائل موزعة فى أكثر من نجع وهذا يساعد أيضا على تكوين الجماعات الابوية للانتقال اليها والاقامة بالقرب منها لامكان أستغلالها فالنشاط الاقتصادى عامل رئيسى لاستيعاب عناصر نظام النسب الابوى الذى تسرب إلى داخل

= ولكن هذه المصاهرة سرعان ما تجر عليه الخراب والافلاس لانه صهره القوى يسلبه كل ما يقتنيه بحجة أنه يقدمه هدية لابنته . وهكذا نجد للحكام جميعهم أزواجا من بنات فى معظم القرى الكبيرة . ولحسين كاشف أربعون ولدا تقريبا ، عشرون منهم تزوجوا بهذه الطريقة» . بوركهارت — جون لوس رحلات فى بلاد النوبة — ترجمة محمد محمود الصياد ١٨١١ صفحتا ١٢١ ، ١٢٢

(١) بوركهارت ـ المصدر السابق ـ صفحة ١١

المجتمع النوبى عن طريق الوافدين إليه من الخارج من العرب والأتراك المسلمين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاقامة والملكية وانتقالها . فالنشاط الاقتصادى يحتم الاقامة الدائمة إلى جوار الاراضى الزراعية ملكية الجماعة ، وقواعد الوراثة الاسلامية تفرض انتقال الملكية بين الذكور والاناث ، والثقافة العربية تؤكد فيما يتعلق بالقرابة الابوية بما يدعم أهميتها .

ويضاف إلى مختلف هذه العوامل استمرار القبيلة النوبية كجماعة اكسوجامية على الرغم من الزواج بين أولاد العمومة الذى يعتبر من أفضل أنواع الزواج عند النوبيين . وحيث أن البيئة الطبيعية تعطى للجماعة المحلية (النجعية) أطارا اقليميا يتمثل فى وضوحها وتمايزها الاقليمى إلى جانب انحصار نشاطها الاقتصادى داخل الاقليم لتشابه الانتاج فى مختلف النجوع، فهى اذن تساعد أيضا على تكوين الجماعات الابوية وتمركزها إلى جانب الجماعات الامومية الاصلية الأمر الذى أدى إلى عدم ضعف أهمية النسب الامومى فى المجتمع النوبى وأن يكون نظام النسب نظاما مزدوجا .

وقد كان للبيئة الطبيعية تأثير آخر فى تأكيد النسب الابوى . فقد أدت إلى أن تكون الاراضى الزراعية قليلة للغاية وضيقة المساحة فضلا عن استغلالها لفترة قصيرة من العام . وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لانتقال ملكية القبيلة من الأراضى الزراعية فى خط الذكور .

يتضح ذلك على وجه الخصوص فى القرى الكنزية والعربية حيث أستمر هذا النظام سائدا فى معظمها إلى ما قبل عملية التهجير إلى منطقة كوم أمبو . فى حين أتبعت قواعد الوراثة الاسلامية فى غالبية القرى النوبية الجنوبية لاتساع الأراضى ثم ظهور الأراضى التى وجدت بعد اقامة مشروعات الرى الدائمه والموسمية وظهور الملكية الفردية والتى كان لها أثر هام فى العلاقات القرابية نتيجة لظهور هذا النوع من الملكية الزراعية .

وعلى الرغم من أن سكان القرى العربية يرجعون إلى الجماعات العربية التى أستقرت فى هذه القرى ، فنظام النسب فى هذه القرى نظام مزدوج وليس نظاما أبويا . ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد أفراد هذه القرى ومصاهرة بعض الرجال منهم للقبائل النوبية والكنزية ثم استمرارها بين الاجيال المتعاقبة . وقد أشرت فيما سبق إلى ازدياد علاقات المصاهرة وكثافتها بين سكان القرى المتجاورة فى شمال المنطقة العربية وفى جنوبها . فقد أستطاع المجتمع النوبى أن يؤثر فى الافراد والجماعات القليلة والصغيرة الوافدة إليه من الخارج وأستقرت داخله وطبعها ببعض خصائصه التى تتمثل فى نظام النسب المزدوج وخاصة بالنسبة لمجتمعات القرى العربية ، وأن كان هذا هو الاتجاه الذى اتخذه نسق القرابة النوبى عامة. هذا النسق الذى هو نتاج عملية الاحتكاك الخارجى وتأثير البناء الإجتماعى الداخلى على هذه العملية وتوجيهها . وهو ماحدث أيضا بالنسبة لتلك الجماعات العربيه التى تقطن القرى العربية . وأتناول فيما يلى عناصر النسب الامومى التى تكشف عن طبيعة نظام النسب المزدوج فى المجتمع النوبى .

١ — كان والد الزوجة فى الماضى يمنح زوجها مساحة من الأرض التى يملكها وعددا من أشجار النخيل . وتحصل الزوجة أيضا على عدد من الخراف والماعز والدواجن عند الانتقال مع زوجها إلى أقاربه . ويضاف إلى ذلك أن والد الزوجة كان مسئولا عن اعانة ابنته فى حالة تعطل زوجها وأثناء بحثه عن عمل فى المدينة . ويذكر النوبيون أن أقارب الزوجة كانوا يحددون طريقهم فى أرضهم الزراعية لكى يستخدمه زوجها فى انتقالاته من منزلهم إلى النهر لما فى ذلك من أضفاء علو المنزلة والمكانة الإجتماعية بين سكان النجع . والاقامة عند أقارب الزوجة بعد الزواج هو أحد مظاهر النسب الأموى . وقد كانت فترة إقامة الزوج مع زوجته عند أقاربها تبلغ العام وإلى حين انجاب الطفل الاول ، بل وكان بعض الأزواج يفضل الاقامة الدائمة معهم دون الانتقال إلى أقاربه . ثم انخفضت هذه الفترة إلى أربعين يوما وإن كان هذا لم يقض نهائيا على أستمرار هذا

النمط للاقامة فى جميع القرى . أما فى النوبة الجديدة ، فما يزال الزوج يقيم عند أقارب زوجته إما أربعون يوما أو سبعة أيام .

ويلتزم الاخ بتقديم مختلف المساعدات إليها إلى حين أستلامها النقود التى يرسلها الزوج إليها . ويتعاون معها فى العمل الزراعى هو وأولاده وأختها وأولادها وإذا كان مقيمين معها فى نفس النجع . وإذا أرادت الاستعانة بأحد العمال الزراعيين من الصعايده أو بيع بعض ما لديها من الأغنام فلا يتم ذلك إلا عن طريق الأخ . وبالمثل فى حالة حاجتها أو أبنائها إلى مساحة من الارض الزراعية لاستخدامها والانتفاع بنتاجها . فعلى أخيها أن يوفر لها تلك المساحة لا على أساس حقها فى ملكية أبيها ، إنما التزاما تفرضه علاقته بأبنائها .

٢ — وتتمتع المرأة النوبية بعلو المكانة . وتحتفظ الام بقدر كبير من السلطة والسيادة فى الحياة العائلية . ويتسمى الرجل بأسم أمه فى الحياة اليومية . وتشير تسميته بأسم أمه إلى نتمائه الاموى . فان مجرد التسمية كفيلة باستمرار شعور الرجل بعضويته فى القبيلة التى تنتمى إليها أمه حتى ولو كان يعيش بعيدا عنها خاصة وأن النوبيون يذكرون اسم قبيلة الام مضافا إلى سمها عند السؤال عنه والتعرف عليه .

ويستطيع النوبيون تتبع أنسابهم فى خط الاناث إلى جيل معين كما يعرفون حالات الزواج التى تمت بينهم وبين القبائل الاخرى . ويتضح ذلك على وجه الخصوص عندما تكون الام من قبيلة غير قبيلة الأب . فالرجل يستطيع أن يتتبع نسبه بكل دقة فى خط الاناث إلى أربعة أو خمسة أجيال .

وترجع معرفة الرجل لهذا العدد المحدود من الأجيال الصاعدة عن الجيل الذى ينتمى إليه إلى طبيعة النسب أولا حيث يتميز النسب المزدوج بعدم امكان

الفرد تتبع النسب إلى عمق بعيد . فالانحدار الجينالوجى قصير العمق(١) . وترجع ثانيا إلى هجرة العمل حيث يترك الرجل القرية فى سن مبكرة ولم يكتسب بعد معرفة دقيقة أو كاملة عن شجرة نسبه . ولايدرك النسب الابوى للاناث إذا كان آباؤهن من خارج القبيلة . فإذا طلب منه تتبع هـذا النسب فهو يشير بالرجوع إلى أحد أفراد القبيلة للتعرف عليه كما لايعرف الانحدار الجينالوجى للذكور أقارب الاناث (أخوتهم مثلا) . ويذكر النوبيون عند الاشارة إليهم أنهم ينتمون إلى قبائل أخرى وإن كان يعرف أزواجهن والقبائل التى ينتمون إليها . وهذه المعرفة كفيلة بأن تؤدى إلى التقارب فى علاقته بأفراد هذه القبائل هذا التقارب الذى ينعكس فى مواقف النزاع ويؤدى إلى عدم اتخاذ طابع العنف .

٣ — ويذكر النوبيون أن « الخال يستطيع أن يحلف أن ابن أخته ابنها دون غيره » ، « وأن الخال له ثلثى ابن أخته » . وعند زواج الرجل أو الفتاة يكون خال كل منهما وكيليهما . ويتولى خال العريس تقديم المهر إلى خال العروس الذى يعطيه بعد ذلك إلى أبيها . ويبدى الخال الإعتراض على قيمة المهر عند استلامه ويطلب زيادة قيمته . وهو اعتراض صورى حيث أن قيمته معروفة وهى القيمة المحددة لكل قبيلة . والغرض من هـذا الاعتراض هو إحساس المدعوين بارتفاع مكانة العروس وأقاربها الاجتماعية . وإذا لم يوجد خال العروسة فى القرية يتقدم ابن خالتها وكيلا لها ، ولا يحدث أن يكون ابن خالها . وعند وفاة الزوج يرجع إلى الزوجة استمرار إقامتها مع أقارب الزوج أو الإنتقال إلى منزل أبيها أو أخيها (فى حالة وفاة الأب) . ويتولى رعايتهم

1- Harris, Rosemany, ‘ The Political Significane of Dnoble Unilineel nescent, ‘‘ in, *The Journal of the Royal* Authropologicel Institute, Vol. 92, part I, 1962 P. 86

حتى ولو كانوا مقيمين عند أقارب الأب . فمسئولية إعالتها وأولادها تقع عليه في الأصل .

وأقارب الأم ملزمون بالوقوف إلى جانبهم في نزاعهم مع أقارب أبيهم ، والمحافظة على حقوقهم في ملكيتهم الزراعية . ويذكر النوبيون أن أقارب الأب يحرصون على عدم التعرض لنصيب الأولاد من الأرض الزراعية ملكية الجماعة القرابية التي ينتمي اليها الاب واضعين في الإعتبار علاقتهم الأمومية . بل يؤكدون أن سلوك الاقارب العاصبين تجاه الأولاد عامة تتحكم فيه قرابتهم الامومية حيث يدركون علاقاتهم الأمومية وواجبات وحقوق أقارب الأولاد من جهة أمهم تجاههم ومدى تدخلهم في حياتهم فلا يسلكون نحو الأولاد بما يسيء اليهم أو بما يظهر منه اغفال أقارب الأم في معاملاتهم مع الأولاد عند تدخلهم في أي أمر من أمورهم التي يستدعى هذا التدخل . وعلى هذا الأساس فالقرابة الأمومية - عندما تكون الأم غريبة عن قبيلة الأب - تمارس نوعا من الضبط لسلوك الأقارب العاصبين تجاه أولاد أحدهم مما يؤدي إلى المحافظة على العلاقات بين الجماعتين القرابيتين اللتين ينتمي إليهما الأولاد من جهة أبيهم ومن جهة أمهم .

٤ - إذا كانت القرابة الابوية تفرض الوقوف إلى جانب الأقارب العاصبين في منازعاتهم مع أفراد القبائل الأخرى ، فالرجل يقف موقفا محايدا إذا كان النزاع بينهم وبين أقاربه من جهة الأم . ولا يعيب النوبيون عدم تدخله لاعتبارات القرابة الامومية . في حين يعيبون عليه نفس الموقف إذا كان الطرف الآخر في النزاع من أفراد القبائل الأخرى ولا تربطه بهم القرابة الامومية . فاذا كان الموقف الأول المحايد لا يثير مضايقتهم فنفس الموقف كفيل بأن يسيء إلى علاقاته بأقاربه العاصبين . وفي الوقت ذاته يقف أقاربه من جهة الأم إلى جانبه - وبالتالي إلى جانب أقاربه العاصبين - في مثل هذا النزاع

إذا لم تكن هناك علاقات قرابة بينهم وبين الطرف الآخر للنزاع وإلا كان موقفهم محايدا وإيجابيا في الوقت ذاته من حيث محاولتهم التوفيق والمصالحة بين الأطراف المتنازعة . ولا يختلف سلوك الرجل في مواقف النزاع التي يكون أقاربه من جهة الأم طرفا فيها . فيقف إلى جانبهم إذا كان الطرف الآخر في النزاع من غير أقاربه العاصبين . ويتحول من موقف الحياد الذي اتخذه عند حدوث مشاجرة مع أحد أقارب أبيه وغيره من أقارب الام إلى موقف إيجابي بجانب المفهوم منهما . وبالمثل في حالة اندفاع بعض أقارب أحد الطرفين للوقوف بجانبه ، فعليه إتخاذ جانب الطرف الآخر . ففي مواقف النزاع والمشاجرة يقف أقاربه ضد الطرف الاقوى .

ونتيجة لتداخل العلاقات وأهمية القرابة الامومية لا يتخذ النزاع طابع العنف ، هذا الطابع الذي يعتبر من أهم مميزات المجتمع النوبي . وكما هو واضح يرجع ذلك في الأصل إلى نظام النسب .

٥ - وكان الاب وأخوته وأبناؤهم في النوبة الاصلية وفي الماضي قبل ضياع غالبية الاراضي الزراعية يساهمون كل بنصيب من مقدار المهر الذي يدفعه الابن لعروسه سواء الجزء النقدي لشراء الحلي أو الجزء العيني . ويساهم فيه أيضا أقارب الأم - الخال والخالة وأبناؤهم - ولا يقل نصيبهم عن العم والعمة وأبنائهما . وبالمثل عند تقديم «النقوط» ، حيث كان هؤلاء الأقارب هم الذين يقدمون النقود فقط دون بقية الأقارب وغير الاقارب .

ولم تكن مشاركة الاعمام والاخوال والعمات والخالات وأبنائهم جميعا وأجداد الشخص الاربعة مقتصرة على ذلك فحسب وإنما كان كل واحد منهم يهدي العريس إما مساحة من الارض يعين موقعها أو عدد من أشجار النخيل (بورة أو بورتين) أو عدد من الخراف والماعز في إحتفال خاص يتم في بداية

ليلة الزفاف عند إنتقال العريس من منزله إلى منزل والد العروس . ويعرف هذا الاحتفال عند النوبيين بالزرافة وعند الكنوز والعرب بالواجب أو النقوط . ويتنافس كلا الجانبين من أقاربه فى العطاء أمام جميع المدعوين . وتعتبر تلك الهدايا ملكا للشخص . وتؤلف جزءا أساسيا لمعيشة الرجل وزوجته وتعمل على استقرار حياته الزوجية . وليس لأى شخص من هؤلاء الأقارب أو أبنائهم الحق فى إستردادها أو إدعاء حق ملكيتها .

ويعكس هذا كله مدى إهتمام هؤلاء الأقارب بإتمام الزواج وقوة العلاقات التى تربط الشخص بكل واحد منهم ، والعلاقات القائمة فيما بين بعضهم بعضا . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى أهمية تلك الهدايا وقيمتها الإقتصادية . فقد كانت النقود قليلة للغاية فى أيدى النوبيين الأمر الذى يعطيها قيمة اجتماعية عالية . لذلك لم يكن النوبيون يتهادون بها . ويعنى ذلك أن المشاركة فى المهر نقدا واقتصار تقديم (النقوط) نقدا على هؤلاء الاقارب تعبير عن مدى قوة العلاقات القرابية . وبالمثل بالنسبة للأرض الزراعية وأشجار النخيل ، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية والقيمة الاقتصادية .

وقد فرض تغيير الأساس الاقتصادى للمجتمع النوبى القديم بعد عام ١٩٣٣ خاصة إختفاء مشاركة هؤلاء الاقارب النقدية والعينية فيما يتعلق بالارض الزراعية وأشجار النخيل . فقد اتجه معظم الرجال نحو العمل فى المدن . وأصبح الرجل مسئولا عن دفع مهر عروسه (الجزء النقدى والحلى) دون مشاركة من هؤلاء الأقارب إلا فيما يتعلق بالنقوط والهدايا الأخرى . فقد أصبح النوبيون يعتمدون إعتماداً رئيسياً على العمل فى المدينة كمصدر للدخل . وأصبح الابناء يعتمدون عليه لتوفير مهور زوجاتهم . فالاقارب غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاههم بل أصبح الكثير منهم يعتمدون على ما يقدمه اليوم أبناء أخواتهم من المساعدة والعون الاقتصادى .

وعلى الرغم من ضياع الاراضى الزراعية وأشجار النخيل ، لم تختف (الزرافة) أو الواجب أو النقوط من إحتفالات الزواج ، تلك التى تعكس بكل وضوح مبدأ النسب المزدوج . يقف كلا من أقارب العريس من جهة الأم ومن جهة الأب المشار اليوم يهدونه أشجار النخيل والابقار ومساحات من الأرض الزراعية مع تحديد مواقعها فى النجوع كما لو كانت موجودة بالفعل ويتنافسون فى العطاء كما كان الحال فى الماضى رغم علمهم بعدم وجود تلك الاراضى والأشجار . ولم تصبح الأراضى التى تستغل بالفعل وأشجار النخيل التى لديهم موضوعا للتهادى لقلتها ولعدم إستقرار الرجل فى القرية فضلا عن شدة حاجة المقيمين فى القرية اليها . فقد صارت (الزرافة) عند النوبيين (الواجب والنقوط) عند العرب والكنوز مسألة شكلية دون أن يكون لها تعبير واقعى . فصارت سلوكا رمزيا بحتا ، يرمز إلى النسب المزدوج . ويعمل على تأكيد أهمية القرابة الامومية والقرابة الأبوية وعلى استمرار إحساس الرجل بإنتمائه إلى الجماعتين وشدته ، مما يساعد على تدعيم علاقاته بهم ، كما أنه يعمل فى الوقت ذاته على تدعيم وتقوية العلاقات القائمة بين الجماعتين والمحافظة عليها واستمرارها . فلم تفـ- الزرافة أو هذا الحفل دلالته ووظيفته على الرغم من عدم وجود الاراضى وأشجار النخيل موضوع العطاء والمنافسة .

٦ — ويتدخل الخال عند زواج أولاد أخته وخاصة الإناث . فليس للأب أو الام حرية التصرف فى إختيار زوج أبنتهما ، وإنما زواجها يتعلق بموافقة الخال والعم ، ولابد من مناقشة الأمر معهما والموافقة على الزواج . فالأب يعرض طلب من تقدم اليه بطلب الزواج من ابنته على أخوته وعلى أخوة الأم ويرسل خطابات اليوم إذا كانوا يعملون فى المدينة لإبداء الرأى .

ويرجع ذلك إلى تمسك النوبيين الشديد بزواج الفتاة من أحد أقاربها العاصبين أو من أحد أفراد جماعة الأم القرابية (إذا كانت الأم من قبيلة غير

قبيلة الأب) ويرفضون رفضا تاما زواجها من مجتمع خارج لمجتمع القرية أو المجتمع النوبى عامة . على عكس زواج الشاب حيث لا يرفض المجتمع النوبى إختيار زوجته من خارج قبيلة أمه . فعند زواج ابنة الأخت لابد من موافقة الخال ، وكما يقول النوبيون الرأى الأول الخال . ويتدخل عندما يتقدم أحد الرجال من خارج قبيلة أبيها للزواج منها . فى هذه الحالة يكون له الحق فى الرفض ومنع زواجها وإختيار أحد أبنائه أو أبناء أخته للزواج منها إذا كان هناك من بينهم من يريد الزواج منها وعلى العكس من ذلك إذا كان المتقدم لطلب الزواج منها ابن عمها ، ففى هذه الحالة لا يحق له التدخل وإن كان الأب يذهب اليه لإخباره بأمر زواجها ، فلا يعنى ذلك تجاهل الخال وأقارب الأم وإنما لابد من مشاركتهم فى الأمر على الرغم من التوقع الأكيد من موافقتهم حيث لا يستطيع الخال أو غيره إبداء الاعتراض ما دام المتقدم للزواج من الفتاة ابن عمها . أما فى حالة تقدم أكثر من ابن عم واحد للزواج من الفتاة يطلب من الخال التدخل لإختيار أحدهم بل ، وله الحق فى رفضهم تفاديا لحدوث خلافات بينهم إذا ما فضل أحدهم دون غيره وقبول أحد أبناء أخوال الفتاة الأقربين إذا كان هناك من يريد الزواج منها ولا يعترض الاعمام على تصرفه لأنهم قد وكلوا إليه حرية الإختيار .

وتكشف علاقات الشخص بأقاربه من جهة الام ومن الأب عن إزدواج النسب . إذ أن القرابة الامومية لا تقل فى الأهمية عن القرابة الابوية . وأن الجماعتين العائليتين اللتين ينتمى إليها الشخص عن طريق أمه وأبيه تلعب كل منهما دوراً هاماً فى مجالات معينة من حياته . فالتزامات أقارب الام تجاهه تمتد إلى المجال الإقتصادى كالمساعدة فى حالة الأزمات . أما التزامات أقارب الاب فتدور حول المجال السياسى كالمشاركة فى المنازعات وإن كانت ثمة التزامات سياسية محددة على أقارب الام أن يقوا بها فى مواقف سياسية معينة . فإن مفهوم العلاقة القرابية بين الافراد لا يقتصر على تحديد العلاقة الجينالوجية بينهم والمصطلح

اللغوى الذى يستخدم فى الإشارة إلى العلاقة ، وانما يعنى أيضا تصنيف سلوكهم فى مختلف نواحى حياتهم . وعلى ذلك فالالتزامات والحقوق التى تعرفها العلاقة القرابية هى الاساس الذى يكشف عن مبدأ النسب باعتبار هذا المبدأ هو الاساس التنظيمى لمختلف المناشط الاجتماعية .

١ — فالخال ملزم بتقديم العون والمساعدة الاقتصادية لابناء الاخت بمجرد أن يشعر بحاجتهم إليها ودون إنتظار طلبهم . فهو مصدر العون للرجل ، إذ يلجأ إليه للحصول على ما يحتاج إليه من النقود . وفى النوبة الاصلية كان الرجل يلجأ إليه فى طلب النقود اللازمة للعمل فى التجارة أو السفر إلى المدينة للعمل بها . وكان له حقوق فى ملكيته تتمثل فى إنتفاعه بأرضه إما عن طريق الزراعة بالمشاركة دون غيره من أقارب الخال العاصبين أو بدون مقابل . كما كان له نفس الحقوق فى ملكية أقارب الام دون أن يقابل ذلك بالاعتراض أو الغضب من جانب أقارب الام العاصبين . وعلى الرجل أن يسرع فى تقديم خدماته إليه ورعايته عندما يتقدم فى السن والإشراف على مختلف شئونه وإحتياجاته ، كما عليه أن يعطيه لما يتمتع به الخال من السلطة التى تفرضها القرابة الابوية .

وتتضمن علاقة الرجل بالخال خصائص العلاقة بين الام وأولادها وهى الحب والحنان بحيث تعتبر علاقته بأولادها إمتدادا طبيعيا لتلك العلاقة . وهو ما تتميز به العلاقات بين الرجل وأقاربه من جهة الام فى المجتمعات الابوية . فوجود الخال لا يقيد سلوك الرجل ، وإن كان هذا لا ينفى وجود الإحترام والطاعة والتقدير فى سلوكه تجاه الخال . فان سلطة الخال وإحترام الرجل وطاعته له ليس مبعثهما الخوف والرهبة . لذلك يفضل الرجل الالتجاء اليه لطلب الرأى فى أى موضوع أو مشكلة . وبالمثل فى حالة وجود خلافات بينه وبين أبيه أو أحد أقاربه . فالقاعدة العامة أن الرجل يفضل الالتجاء إلى خاله فى أى أمر من الامور عن الالتجاء إلى غيره من الاقارب .

وعلاقة الرجل بالخالة تحمل أيضا طابع علاقته بوالدته . فالخالة تمثل الحب والحنان مثل الام تماما . وينال رعايتها واهتمامها ، لذلك فهى تنال حبه ورعايته ويذهب إليها لاستشارتها فى أمر زواجه والتعرف على رغبتها فى الفتاة التى يرغب الزواج منها بل ويطلب منها عرض رغبته على والدته لكى تنقلها إلى الاب .

فالرجل يسرع فى تقديم خدماته لخالته وأولادها ورعاية شئونها . وليست هناك قيود تحد أو تقلل من تصرفاته داخل منزلها والاندماج مع أولادها الاناث والذكور . وهو كثير التردد على منزلها مع تقديم بعض من السلع الاستهلاكية كهدايا إليها . وبعد جمع محصول الذرة والبلح فى النوبة الأصلية كان لها نصيب منه حيث يقوم بزيارتها وتقديمه إليها . ويسرع فى تقديمه إليها عندما تكون فى أشد الحاجة إلى المساعدة ، وإذا كانت مقيمة مع زوجها فى المدينة ، تنال كثيرا من اهتمامه عند زيارتها للقرية ويرسل إلى منزلها عددا من الطيور والسكر والبلح والدقيق أو الذرة وغيرها . كما أن نصيبه من الهدايا التى تحملها مميزا أو أكثر من نصيب جميع الاقارب . وقبل عودتها إلى المدينة تقوم بتجهيز « الطرد » (بلح وبعض الاعشاب الطبية والطيور) التى يقدمها إليها لغرض مساعدتها فى القيام بالتزاماتها تجاه أقاربها المقيمين فى المدينة .

وفى النوبة الأصلية كان الرجل يسرع فى تقديم خدماته إليها ، كما كان يشاركهما فى العمل الزراعى إذا كانت مقيمة فى نفس النجع الذى يقيم فيه أو يتولى زراعة الأرض دون مقابل ويتولى مختلف معاملاتها الخارجية مثل الاتفاق مع العامل الزراعى إذا كانت غير قادرة على العمل وبيع ما تريد من الاغنام والمنتجات المنزلية . فالرجل يعامل الخالة كما لو كان يعامل والدته . وإذا كان يعمل فى المدينة ، يحرص على تلبية طلباتها ، ويسرع فى ارسالها إليها عن طريق البريد أو مع أحد سكان القرية عند سفره . ويكون لها نصيب من مساعداته العينية التى يرسلها إلى أسرته ووالديه . وعند زيارته للقرية وقبل عودته للمدينة يقوم بزيارتها لغرض التعرف على احتياجاتها من المدينة وليس هناك ما يمنعها من طلب ما تريده دون انتظار سؤاله

وعند زيارته للقرية يعرض عليها كل ما حمله به من الهدايا لكى تختار ما تحتاج إليه . فلها الحق فى الحصول على ما ترغب دون أن يكون هناك ما يحد من طلبها واختيارها .

وتتميز علاقته بأولادها بالود والتعاطف الشديد ، وتحمل طابع الصداقة . وليس هناك أى اعتبار يقيد سلوكه مع جميع بناتها . وتتميز علاقاته بأبنائها بالحب والتعاون المتبادل وتقديم كل منهم للاخر العون والمساعده الاقتصادية عند الحاجة .

وعلاقة الرجل بأولاد الخال شبيهة بعلاقته بأولاد الخالة . ولكنها ليست على نفس الدرجة من القوة التى عليها علاقته بهم . وتفرض هذه العلاقة أيضا نفس الالتزامات والحقوق التى تفرضها العلاقة الامومية . ويحتل أكبر أبناء الخال منزلة الخال ، ويتولى مسئوليات أبيه تجاه أولاد الاخت .

وتعتبر أم الأم أقرب وألصق أقارب الشخص حيث ينال دائما رعايتها واهتمامها الشديد . وتصنع أطعمة خاصة لاولاد بنتها وكانت فى النوبة الأصلية تقوم بزيارتهم دائما إذا كانت مقيمة من نجع آخر غير النجع الذى يقيمون فيه وهم أقرب إليها من أولاد ابنها .

ونتيجة لذلك فالاولاد يميلون إلى أخوة وأخوات الأم وأولادهم عن أقاربهم من جهة الاب . وكانوا يفضلون الاقامة معهم فى النجع الذى يقيمون فيه عن اقامتهم فى نجع أقارب الأب وخاصة إذا كان والدهم بعيدا عن القرية . ويرجع إلى تفضيل الأم الانتقال إلى تجمعهم للاقامة عندهم بعد وفاة زوجها .

٢ — تفقد علاقة الرجل بالعم عنصر الحب والرعاية والحنان الذى تتضمنه علاقته بالخال وهى فى الوقت ذاته امتداد لعلاقته بأبيه كما هو الحال فى المجتمعات الابوية . ويعنى ذلك أنها تحمل عنصر الخوف والرهبة ، والاحترام الشديد والتقدير . لذلك يقيد وجود العم سلوك الرجل ويبدى قدراً كبيراً من الاحترام

له ، والخضوع لأوامره كما هو الحال بالنسبة لأبيه . ويلتزم بتقديم خدماته إليه والاسراع فى تأدية ما يطلب منه وفى الوقت ذاته كانت هذه العلاقة تتضمن فى النوبة الأصلية جانبا اقتصاديا يختلف كل الاختلاف عن الجانب الاقتصادى للعلاقة بين الرجل وخاله . وكان هذا الجانب يرتكز على الملكية الزراعية لجماعته القرابية العاصبه سواء كانت أولادا أو بيتا أو قبيلة . ويرتكز الجانب الثانى على ما تفرضه القرابة الأمومية من الالتزامات والواجبات على الخال تدور مابينها حول تقديم العون للرجل وأخوته فى وقت الازمات الاقتصادية وغيرها . فعلاقة الرجل بخاله تفترض العطاء والعون من جانب الخال . فى حين تتضمن علاقته بعمه الأخذ والاستغلال إلى حد كبير من جانب العم وكذلك الاقارب العاصبين وكان هذا كفيلا بأن يثير العداء والكراهية تجاههم فقد ذكرت فيما سبق أن نصيب الرجل من هذه الملكية كان يحدد على أساس الانقسام الداخلى للجماعة القرابية الأبوية التى ينتمى إليها وكان التقسيم سببا لاثارة المنازعات بين الاقارب لمحاولة البعض الحصول على أكبر نصيب ممكن عند اعادة توزيع وتحديد نصيب كل عائلة بعد انحسار المياه عن الأراضى واستغلال أنصبة أقاربهم الذين استقروا فى المدن التى يعملون فيها واستيلاء البعض الاخر على جزء من ملكيات الآخرين وأحيانا جميعها وخاصة فى حالة كبر حجم أحد البيوت نتيجة لانجاب الاناث وضعف عدد الرجال مما يتيح باستغلال أفراد البيت الاول الفرصة لكسب أكبر نصيب من الملكية الزراعية . ويتمثل الجانب الاقتصادى وما يثيره من الشعور بالكراهية والعداء بين الاقارب العاصبين فى قول النوبيين « الأقارب عقارب » وفى قول آخر « سألنى أحدهم عما إذا كان لى اعداء فأجبته ليس لى أقارب » إذ أن المقصود من من الاقارب فى هذا القول هم الاقارب العاصبون . لذلك فإن أقارب الام أقرب وألصق للرجل من أقارب الاب فى النوبه الاصلية والنوبة الجديدة لطبيعة العلاقة من ناحية والالتزامات والحقوق التى تفرضها العلاقة من ناحية أخرى .

فالعم يقف بجانب الرجل فى نزاعه مع أفراد القبائل الاخرى أو بيت آخر

من بيوت القبيلة التى ينتمى اليها ويصبح بذلك طرفا فى النزاع . وبالمثل يقف العم إلى جانبه عند وفاة أحد أفراد العائلة . وكما يقول النوبيون « الاقارب العاصبين لا يقفون بجانب الرجل إلا فى الشر فقط » (يقصدون الموت والمشاجرات) . ويقصدون من ذلك إبراز موقف الاقارب العاصبين ، وفى الوقت ذاته يتضمن تهكما وسخرية من هذا الموقف حيث يقال دائما عند المقارنة بين سلوك أقاربهم من جهة الام وأقاربهم من جهة الأب.

وعلاقة الرجل بالعمة مختلفة تماما عن علاقته بخالته من حيث خصائصها والالتزامات والحقوق التى تفرضها تجاه كل منهما الآخر . فعلاقة الرجل بعمته هى امتداد لعلاقته بأبيـــه . وتتمتع العمة بمنزلة مشابهة لمنزلة الأب ، وعلى وجه الخصوص كبرى العمات وبالذات عندما تكون أكبر سنا من أبيه . يخضع الرجل لأوامرها ، ولها الحق فى التدخل فى جميع شئونه ولا يمكن تجاهلها عند زواجه ، فلابد من الذهاب اليها لاستشارتها فى أمر زواجه واختيار الفتاة التى يرغب فى أن تكون زوجه له . ويعاملها بقدر كبير من الاحترام الذى يصل إلى حد الخوف والرهبة. وهو قليل التردد على منزلها وفى المناسبات التى تحتم عليه زيارتها مثل الأعياد . وهناك قيود تحدد وتقلل من تصرفاته داخل منزلها عند الزيارة . ويذكر النوبيون أن الرجل إذا قصر فى رعايتها والاهتمام بشئونها فان هناك ابن أختها الذى يقع عليه عبء الاهتمام بها ورعاية شئونها وتقديم العون والمساعدة اليها . وعلى العكس مما يحدث بالنسبة لتقديم الهدايا إلى الخالة ، فالرجل يقدم الهدايا إلى العمة ولكن دون اطلاعها على بقية الهدايا . وليس لها الحق فى طلب المزيد أو التعرف على تلك الهدايا . ويذكر النوبيون أنه فى الماضى كان الرجل بعد زواجه يتجنب والدة زوجته تجنبا كاملا إلى درجة أنه يبتعد عن الطريق عند مشاهدته لها لكى يتجنب مقابلتها . أما إذا كانت والدة زوجته خالته فلا يتجنبها ولكن يعاملها بقدر من الإحترام فى حين يتجنب عمته إذا كانت زوجته ابنتها .

والعلاقة بين الرجل وأولاد العم هى إمتداد لعلاقته بالعم . والعلاقة بين أولاد العمومة تفرض عليهم الوقوف بجانب بعضهم البعض فى منازعاتهم مع الآخرين والمشاركة فى طقوس الوفاة عند وفاة أحد أفراد عائلته . وكان للرجل فى النوبة الحق فى الانتفاع بأرض ابن العم إذا كان مقيما فى المدينة هو وأسرته. كما أنه يلتزم بزراعتها إذا كان مزارعا ثم إرسال نتاجها بعد خصم نصيبه منها على أساس الزراعة بالمشاركة إلى منزل أسرة الآخر إذا كانت مقيمة فى النجع وهو يعمل فى المدينة . فالقرابة الأبوية تفرض الالتزام بأن تكون الزراعة بالمشاركة بين الأقارب العاصبين ولا يحق لأحدهم الدخول فى مثل هذه العلاقة مع غيره ما دام هناك أحد الأقارب العاصبين فى حاجة إليها وليس هناك من أقارب أمه أو أبناء أخته أكثر حاجة إليها منه. وعادة تستخدم الأرض بالمشاركة دون إتفاق سابق بينهم .

ويتدخل السن فى تصرفات الرجل مع ابن العم حيث يبدى كثيرا من الاحترام لأكبر أبناء العم وعندما يكون هناك فارق كبير بين عمرهما . فابن العم يوضع فى منزلة العم فى هذه الحالة على أساس الإمتداد الطبيعى للعلاقة الابوية . أما أم الأب فهى لا تبدى الاهتمام إلى أولاد الابن على العكس تماما من سلوكها تجاه أبناء الابن . فلا ينالون إلا القليل من إهتمامها ورعايتها .

٣ — وإذا نظرنا إلى علاقة الرجل سواء بأقاربه من جهة الأم أو من جهة الأب خارج نطاق عائلى كل من أبن الأم وابن الأب ، فالرجل يدرك بكل دقة العلاقات التى تربطه بهؤلاء الأقارب . وذلك على الرغم من الإشارة اليهم بنفس المصطلحات القرابية التى يستخدمها فى الاشارة إلى أخوة وأخوات الاب والأم وأبنائهم . فعم الأب يعتبر جد للشخص وبالتالى يصبح ابنه (ابن عم الأب) عما له ويشير اليه بنفس المصطلح . وبالمثل فيما يتعلق بأخوال وخالات الام وأبنائهم حيث يعتبرون بالنسبة للشخص أجدادا وأخوالا . وهؤلاء الأقارب

يتوقع الرجل منهم نفس الالتزامات والواجبات التى أشرت اليها . فاذا كان الرجل يتوقع وقوف الاقارب بجانبه فى الأزمات الإقتصادية (أقارب الأم) وفى منازعاته (أقارب الأب) فان وقوفهم بجانبه يختلف تبعا لدرجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة - الامومية والابوية - كثرت الالتزامات من الاقارب نحو الشخص .

وعلى الرغم من إعتبار أقارب الأم الذين تربطهم بالشخص علاقات القرابة البعيدة أخوالا وأبناء أخوال ، وكذلك أقارب الأب كالاعمام وأبناء أعمام ويشير اليهم بالمصطلح القرابى المناسب للعلاقة . فلا يقع عليهم أى التزامات نحوهم فيما عدا أقاربهم العاصبين أعضاء القبيلة التى ينتمى اليها حيث تفرض القرابة العاصبية عليهم الوقوف بجانب بعضهم البعض فى منازعاتهم مع أعضاء القبائل الاخرى . وعلى الرغم من عدم وجود التزامات فيما بينهم فإستخدام هـذه المصطلحات يؤكد وجود علاقة قرابية الأمر الذى يؤثر على سلوك الاقارب تجاه بعضهم البعض فى منازعاتهم مع أعضاء القبائل الاخرى . وعلى الرغم من عدم وجود التزامات فيما بينهم فاستخدام هذه المصطلحات يذكر وجود علاقة قرابية الأمر الذى يؤثر على سلوك الاقارب تجاه بعضهم البعض. وهذا كفيل بأن يراعى كل منهم الآخر على أساس الالتزام القرابى رغم درجة القرابة البعيدة . ويتضح ذلك فيما يفرضه مبدأ السن من ضرورة إبداء القدر الكبير من الاحترام لكبار السن من هؤلاء الاقارب عندما يعاملهم الشخص وتقديمهم ودعوتهم عندما يوجد أحدهم فى موقف معين لتأدية الدور المفروض أن يؤديه شخص بعينه .

وفيما يتعلق بأقارب الأم العاصبين فالعلاقة بين الرجل وبينهم تتخذ طابع القرابة الامومية فعم الام وأولاده وأولادهم يشار اليهم بالجد والاخوال والخالات . وتتخذ العلاقة بين الرجل وأقارب أبيه من جهة الأم طابعا أبويا حيث يشار إلى أم الاب وأولادهم بالجد والاعمام والعمات وأبناء وبنات الأعمام والعمات . ولكن لا يتضمن إستخدام هذه المصطلحات القرابية فى كل الحالات أى التزام من جانب طرفى العلاقة ، وأن كان لهذه العلاقات بعض الاعتبار فى سلوك الرجل تجاه كل منهم خاصة كبار السن حيث تتميز بالاحترام

والطاعة كما أن إستخدام هذه المصطلحات كفيل بتقريب العلاقات وتقويتها . وعامة يشير الرجل الى أعضاء (الذكور والإناث) قبيلة الأم باستخدام مصطلحى الخال والخالة . وبالمثل بالنسبة لأعضاء قبيلة أبيه فهم أعمام وعمات . وتتخذ علاقات الرجل بهم طابع الصداقة والود والتعاطف . فان ما يتميز به نظام النسب المزدوج — كما يقول ليتش Leach — هو اتساع مجال علاقات الشخص نتيجة لوجود الجماعتين القرابيتين اللتين يعطى لهما كل من أبيه وأمه كثيرا من الاهمية (1) .

ooooo

من كل ما سبق يتضح أن الرجل يرتبط بالجماعتين الأبوية والأمومية بروابط متماثلة . ولا تقل منزلة أقارب الام عن منزلة أقارب الاب ، وانما يتمتع كل منهم بمنزلة متماثلة . ويعكس هذا ازدواج خطى النسب الابوى والأمومى .

ولم تفقد القرابة الامومية فى النوبة الجديدة أهميتها . فتجمع سكان القرية فى مكان واحد أدى إلى تلاشى الابعاد المكانية التى كانت تفصل بين الجماعة الامومية والجماعة الابوية للرجل . ونتيجة لطبيعة العلاقة الأمومية ازداد التقارب فى علاقات الفرد بأقارب أمه . وزاد من قوة هذه العلاقات إنفصال واستقلال الأسرة بما يتيح بتدخل أقارب الزوجة فى حياتها أكثر مما يتيح لأقارب الزوج . وبالتالى يكون إتصال الاولاد بأقارب الام أكثر من إتصالهم بأقارب الاب . هذا فى الوقت الذى ضعفت فيه العلاقات العاصبة وخاصة تلك التى تتعدى مستوى العلاقات العائلية . فكثير من الآباء يشكون من شدة ميل

1— Leach, E., "on Certain Unconsidered Aspects of Double Descent Systems, " in, *Man*, 1962, pp. 130— 134.

أبنائهم إلى أقارب زوجاتهم ويعيبون عليهم هذا الموقف ويرجعون سبب عدم إهتمام الابناء بالآباء إلى سلطة زوجاتهم . فقد كانت المعيشة المشتركة فى النوبة الأصلية والمشاركة فى العمل الزراعى وإعتماد أسرة الابن فى معاشها على نصيب الابن من نتاج الارض التى كان عليها الاب تعمل على الحد من سلطة زوجة الابن ونفوذها عليه . كما يتألمون من إهتمام أبناء الآباء بأقارب أمهاتهم ورعاية مصالحهم فيما يتعلق بالإسكان والمعونة وتقديم العون والمساعدة لأخوالهم وخالاتهم أكثر من اهتمامهم بأقارب الأب العاصبين . ولا يعيبون عليهم هذا الموقف حيث تحتمه القرابة الامومية ولكنهم يعيبون عليهم ضعف الاهتمام بالأقارب العاصبين .

وإذا نظرنا إلى الزواج فى المجتمع النوبى وتتبع حالاته ، يتضح أنه على الرغم من تأكيد النوبيين على أن الزواج بين أولاد العمومة هو النوع السائد فى مجتمعهم فعدد حالات الزواج الخارجى لا يقل كثيرا عن عدد حالاته الداخلى للقبيلة. فالإنتساب المزدوج يفترض فى الأصل الزواج الخارجى حتى يمكن الجمع بين القرابة العاصبة والقرابة الامومية فى نظام واحد للنسب (١) . كما أن النسب المزدوج يحقق للشاب مجالا متسعا من الإختيار للفتاة التى يرغب فى الاقتران بها دون أن يقابل بالإعتراض من جانب أبيه أو أمه ودون أن يؤدى زواجه إلى غضب أقاربه من جهة أبيه ، ومن جهة أمه . فنظام النسب المزدوج يعطى الفرصة للشخص لإستغلال النظام لصالحه حيث لا يخضع سلوكه لأنماط محددة للسلوك كما هو الحال بالنسبة لنظام النسب الابوى ونظام النسب الامومى . ويرجع ذلك إلى وجود الجماعتين القرابتين اللتين ينتمى إلى إحداها الأب عن طريق أمه والأخرى التى تنتمى اليها الأم عن طريق أبيها ، واللتين يعطى لها

(١) أبو زيد أحمد ـ البناء الاجتماعى ـ الانساق — صفحة ٣٤٢

كل من أبيه وأمه كثيرا من الاهمية تبعا للنظام ذاته (١) .

فقد أظهرت دراسة حالات الزواج لقبيلة وبيتين من بيوت قبيلتين أن نسبة عدد حالات الزواج الخارجى من مجموع عدد حالات الزواج الكلى هى ٢ر٤٧٪ ، ١ر٤٨٪ و ٢٢٪ كما بينت الدراسة أن القبائل فى القرية الواحدة ترتبط بعضها ببعض عن طريق روابط المصاهرة وأن حالات الزواج بين قبائل معينة تتكرر بين أفراد ينتمون إلى أجيال متعاقبة . وسوف نتناول ذلك عندما نتعرض للزواج فى الفصل العاشر . ويعنى ذلك أن أعضاء هذه القبائل يترابطون بعضهم ببعض أما عن طريق المصاهرة أو عن طريق القرابة الأمومية وبالتالى تقوم تجاه بعضهم البعض التزامات معينة الأمر الذى يؤدى إلى أن تكون العلاقات بين غالبية سكان القرية على درجة كبيرة من القوة . فالزواج ليس مجرد بديلة لتكوين أسرة ولكنه محور جديد لنشأة علاقة جديدة بين جماعتين قرابيتين سواء كانتا مترابطتين قرابيا أو مستقلتين جينالوجيا . وتتضمن إحتفالات الزواج تعبيرات رمزية تشير إلى تلك العلاقة الجديدة .

يتبين لنا إذن وظيفة نظام النسب المزدوج فى تماسك وتضامن مجتمع القرية النوبية سواء فى النوبة الاصلية أو الجديدة .. فى النوبة الاصلية يعمل النظام على ترابط تلك الوحدات النجعية التى أدت الظروف الايكولوجية والاقتصادية إلى أن تميل إلى الإستقلال والإنفصال بعضها عن بعض فى مجتمع النوبة الاصلية ، كما أنه يعمل على تخفيف حدة الانتماء القبلى فى مجال الحياة الاجتماعية وبالتالى فى تقوية وحدة القرية النوبية وتماسكها والمحافظة على تلك الوحدة وهذا التماسك .

أما فى النوبة الجديدة فقد ازدادت أهمية النظام باعتباره عاملا رئيسيا

1- Leach, E., "on Certain Unconsidered Aspects of Double Desecut Systems," *Man*, 1962, pp. 130—134

فى التخفيف من حدة المنازعات بين الافراد والجماعات وعدم إتساعها وتعقدها فضلا عن سرعة تسويتها فالإقامة الجديدة أدت إلى إثارة المنازعات بين الافراد والقبائل وإلى جانب هذا أصبح النشاط السياسى مجالا للصراع والعداء بينها كما سوف يتبين فيما بعد . ففى هذه الظروف جميعها المغايرة تماما لظروف النوبة الاصلية تظهر أهمية القرابة الاomوية التى لم تفقد دورها فى مجال الضبط الاجتماعى بل تعتبر العامل الرئيسى فى المحافظة على تماسك المجتمع تجاه عوامل التفكك التى زادت حدتها نتيجة للظروف الجديدة التى وجد المجتمع النوبى فيها بعد عملية التهجير .

الفصل الثامن

الجماعات القرابيـــة

يستخدم النوبيون كل مصطلح من المصطلحات الثلاثة ــ الأولاد والبيت والقبيلة ــ فى الإشارة إلى جماعة قرابية معينة بالذات دون غيرها ، وإن كان هناك بعض الخلط الواضح فى إستخدامهم لها وخاصة عند الإشارة إلى البيت والقبيلة لتشابه التركيب اللغوى (اللغة العربية) للمصطلح المستخدم فى الاشارة اليهما وهو يتكون من مقطعين الأول اسم مؤسس البيت أو القبيلة ، والثانى أب ـ علياب مثلا .

ويزداد الخلط فى التعرف على هـذه الجماعات القرابية عند استخدام اللغتين الكنزية والنوبية . فلا يوجد فى اللغتين لفظ قبيـلة أو بيت وانما هما لفظان عربيان أدخلا إلى اللغتين الكنزية والنوبية فالمصطلح « أب » ويعنى الأولاد ـ عربى ـ يقابله فى اللغتين الكنزية والنوبية « أسى » . وعندما يشير النوبيون والكنوز إلى أى شكل من أشكال الجماعة القرابية ـ الاولاد أو البيت أو القبيلة ـ يستخدمون اسم مؤسسها مضافا اليه لفظ « أسى » ، مثال ذلك داودن « أسى » (يوضع حرف ن بين المضاف والمضاف اليه) . لذلك لا يمكن التعرف على ما إذا كان المقصود أولادا أو بيتا أو قبيلة عند إستخدام اللغة الكنزية والنوبية . وفى الغالب يستخدم النوبيون والكنوز اللغة العربية فى الاشارة إلى البيت والقبيلة . فى حين يستخدم اللفظ « اسى » عند الاشارة إلى الأولاد .

ويشير ذلك إلى وجود تمييز لغوى واضح . وفى كثير من الأحيان يضيفون لفظ « بيت » إلى الاسم المعروف عند الاشارة إلى الجماعة القرابية التى ينطبق عليها هذا اللفظ تمييزا بينها وبين القبيلة عندما يطلب منهم ذلك . وإذا كان النوبيون

يستخدمون لفظ « بيت » أو قبيلة فى أحاديثهم اليومية ، فانه يرجع إلى ادراكهم للجماعة القرابية المشار اليها إذا كانت بيتا أو قبيلة . فالجماعة القرابية تعرف باسم مؤسسها مضافا اليه مقطع « أب » عندما يصل عمقها إلى جيل معين . ويعنى ذلك أن عمق الجماعة القرابية يتدخل فى تغيير التركيب اللغوى لتسميتها . فيصير مكونا من اسم مؤسسها مضافا اليه المقطع « أب » بدلا من « أولاد » ، وإن كان التركيبان اللغويان لا يختلفان من حيث المعنى .

فنتاج الارض الزراعية وأشجار النخيل ملكية العائلة لا يوزع فيما بين أسرة الآب وأسرة الابن إذا كان أفراد العائلة مقيمين فى مسكن مشترك . وفى حالة الانفصال السكنى ، فإما أن يوزع بينهما حيث يخصص الاب جزءاً منه ويرسله إلى أسرة الابن أو يوضع فى مسكن الآب . ويتوقف ذلك على علاقة زوجة الابن بوالدته حيث يتم التوزيع إذا كانت العلاقة سيئة ولتفادى إثارة المنازعات بينهما . وإذا كان الآب والابن مقيمين فى المدينـــة أو الآب غير موجود ، فالأم تتولى عملية التوزيع .

وكان الابن يساهم بنصيب من دخل العائلة سواء كان عاملان فى المدينة أو فى القرية . وإذا كانت أسرته مقيمة معه فى المدينة ، فلا يمنعه ذلك من إرسال مبلغ من المال كل شهر لاسرة أبيـه . أما فى حالة اقامتها فى القرية والمعيشة المشتركة مع أسرة الآب ، فهى تحصل على بعض من النقود التى يرسلها إلى أبيه أو والدته لكى تتصرف فيه كما تشاء وتشترى ما تريده هى وأولادها من السلع على الرغم من مسئولية الآب نحوهم من حيث توفير حاجاتهم المختلفة . أما فى حالة الاستقلال السكنى فهو يرسل مبلغا خاصا لزوجته إلى جانب مساعدته النقدية لاسرة أبيه .

وكان الإنتاج المنزلى من الأغنام والدواجن ومستخرجات الالبان لغرض الإستهلاك والسوق . تستهلك منه العائلة ما تحتاج إليه . فى حين لا تعتبر النقود

التى تحصل عليها زوجة الابن من ثمن بيع ما لديها من أغنام ودواجن من دخول العائلة . فهى تملك عدداً منها سواء كانت تعيش هى وأولادها فى مسكن مستقل أو فى مسكن العائلة . فعند إنتقالها إلى مسكن أبن الزوج يمنحها والدها عدداً منها يتزايد فيما بعد بالإضافة إلى ما تملكه عن طريق الشراء أو المشاركة .

ولا يقتصر الأمر على هذا التحديد أو التمييز اللغوى فى تحديد الجماعات الثلاث، وانما هناك تمييزات اجتماعية تكشفها دراسة العلاقات الإجتماعية الداخلية والخارجية للجماعة الواحدة باعتبارها تؤلف وحدة كلية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاولاد والبيت . وسوف تتضح هذه التمييزات فى الصفحات التالية من هذا الفصل . وعلى هذا الاساس أشير إلى هـذه الجماعات بنفس المصطلحات الثلاثة . ولا يستخدم النوبيون عامة المصطلحات : البدنة والفخذ والبطن والعشيرة .

وسوف نتناول أولا أصغر الجماعات القرابية فى النوبة الجديدة وهى الاسرة وأصغرها فى النوبة الاصلية وهى العائلة ، ثم ننتقل الى الجماعات القرابية الاكبر حجما وهى الاولاد ثم البيت على أن نتناول القبيلة فى الفصل التالى .

أولا : الأسرة والعائلة

الأسرة هى الجماعة التى تتكون من الأبوين وأولادهما ـ الذكور والإناث ـ غير المتزوجين الذين يقيمون فى مسكن واحد . وتؤلف وحدة اجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها . أما العائلة فى الجماعة القرابية التى تتخذ الشكل المعروف فى الكتابات الأنثروبولوجية بالأسرة الممتدة extened family . وتتكون من الأبوين وأولادهما الإناث غير المتزوجات والذكور غير المتزوجين والمتزوجين وأبنائهم ويقيمون جميعاً فى مسكن واحد أو عدد من المساكن المتجاورة . وهى تؤلف وحدة اجتماعية واقتصادية وتقوم بين أعضائها علاقات وثيقة فى حياتهم اليومية .

وقد كانت العائلة فى النوبة الأصلية النمط السائدلأصغر جماعة قرابية ووحدة البناء القبلى . وقد تعرضت للتفكك فى النوبة الجديدة ، فظهرت الأسرة المستقلة اقتصاديا واجتماعيا نتيجة لمختلف التغيرات التى أعترت التوزيع السكنى والإنتاج والإستهلاك وتقسيم العمل والملكية الزراعية وملكية المنزل فضلا عن اتجاه النوبيين ورغبتهم فى استقلال أسرة الإبن عن أسرة الأب . ومن ثم صارت الأسرة النمط السائد والوحدة الاساسية فى البناء الاجتماعى .

فقد وزعت المساكن على أساس الأسرة . فانفصلت أسرة الإبن عن أسرة الأب سكنيا وبالتالى اقتصاديا واجتماعيا . وزعت المساكن على أساس حجم الأسرة الأمر الذى أدى إلى عدم وجود التكتل السكنى القرابى الذى كان سائدا فى النوبة الأصلية والذى كان يرجع إلى الإقامة عند أقارب الأب كأحد أسباب هذا التكتل . فقد كان الإبن بعد زواجه لا ينفصل عن أبيه وأنما ينتقل وزوجته إلى مسكن الأب بعد قضاء فترة لاتقل عن أربعين يوما عند أقارب زوجته . وكانت تبلغ هذه الفترة عاماً وإلى حين إنجاب الطفل الاول ، وهو أحدمظاهر النسب الأمومى فى المجتمع النوبى . وعند الإنتقال إلى مسكن الأب ، يعيش الإبن وزوجته داخل المسكن حيث يحدد لهما حجرة أو حجرتين بداخله . ومن النادر بناء مسكن خاص مستقل عن مسكن الأب إلا بعد إنجاب عدد من الأطفال وتوفر النقود اللازمة لدى الإبن ابنائه ويكون مجاوراً لمسكن الأب . وكان مسكن الأب لأصغر الابناء عند زواجه . ويستقل به عند وفاة الوالدين ، وإن كانت ملكيته تنتقل إليه وأخوته تبعا لقواعد الوراثة الإسلامية . ولايعنى إستقلال أسرة الإبن فى مسكن خاص إستقلاله عن أسرة أبيه بحيث تعتبر وحدة قائمة بذاتها . فقد كانت العائلة وحدة اجتماعية واقتصادية رغم الإنفصال السكنى .

وقد كانت السلطة فى العائلة سلطة مزدوجة هى سلطة الأب وسلطة

الام . فالام تتمتع بقدر كبير من السلطة والسيادة فى الحياة العائليـة . ويرجع ازدواج السلطة فيها إلى ازدواج النسب فى المجتمع النوبى . فسلطة الام مستمدة فى الاصل من المكانة العالية التى تتمتع بها المرأة النوبيةفىالمجتمعالنوبى والمنحدرة من الماضى حيث كان المجتمع النوبى مجتمعا أموميا . فهى ليست مستمدة أو مستمدة على سلطة الرجل حيث تشارك الرجل فى كل أمر من أمور العائلة . ولا ينفرد الرجل فى التصرف فيها دون الرجوع إليها والاخذ برأيها الذى يكون له كثير من الاعتبار . ويتمثل ذلك بشكل واضح عند زواج أولادهما سواء الذكور أو الإناث فليس الأب السلطة فى التصرف فى زواج إبنته والموافقة على طلب الرجل المتقدم للزواج منها إلا بعد مناقشته مع الام واتفاقهما معـا وموافقتهما على الزواج . فهو أمر يتعلق بكليهما دونانفراد أحدهما بالتصرف فيه دون الاخر ، مع مشاركة أختى كل منهما . وكثيرا مايكون لرغبة الام واختيارها زوج ابنتها الغلبة على رغبة واختيار الاب خاصة فى حالة عدم تقدم ابن عمها للزواج منها .

وليس هناك تعارض بين سلطة الاب وسلطة الام . فهما يشتركان معا فى مختلف المسائل ولايتخذ أى قرار إلا بعد المناقشة والوصول إلى الإتفاق الذى يرضيهما وهو ما يتضح على وجه الخصوص عند زواج الاولاد .

وعلى هذا الاساس يشتركان معا فى تنظيم العمل الزراعى . وإذا كانت تربية الاغنام عملا نسائيا بحتا فالتصرف فيها بالبيع يرجع إليهما معاً . أما إدارة شئون المنزل فهى تدخل فى نطاق سلطة الام تشرف على مختلف الاعمال المنزلية وتوزيعها بين زوجة الإبن وبناتها غير المتزوجات . وتشارك فى هذه الاعمال إذا كانت غير متقدمة فى السن — وتشرف على ضبط العلاقات الداخلية لافراد العائلة مع الرجوع إلى الاب . أما فى حالة وجود الرجل فى المدينة ، فهى تتولى الاشراف على الزراعة والتصرف فى بيع الاغنام . وتنحصر مسئولية الاب

فى توفير النقود اللازمة وارسالها اليهم فى بداية كل شهر أو على فترات غير منتظمة . وفى حالة وجود الإبن القادر على العمل فى القرية فهـو يشاركها فى تنظيم العمل الزراعى ولايحق له التصرف فى بيع الاغنام إلا بعد مشورتهـا وموافقتها ولا يشترط أن يكون الإبن الاكبر ، وإنما أكبر الابناء المقيمين فى القرية إقامة دائمة . وهذا مايحدث أيضا فى حالة تقدم الأب فى السن أو وفاته . فالإبن المقيم فى القرية يتمتع بما يتمتع به الأب من السلطة ومن الإحـترام والطاعة .

وإذا كان النوبيون والكنوز والعرب عامة يرجعون ما تتمتع به المرأة من مكانة عالية وسلطة إلى هجرة العمل حيث يقيم الرجل بعيدا عن القرية مما أدى إلى أن تتحمل المرأة مسئولية تنظيم مختلف شئون العائلة والاشراف عليهاوتربية الاولاد والتصاقهم بها أكثر من التصاقهم بالأب وشعورهم بمدى ماتعانيه فى تأديتها لمختلف الأعمال اليومية داخل المنزل وخارجه وتوفير مختلف حاجاتهم فى تلك الظروف القاسية ، فليس هذا كله إلا عاملا ثانويا مدعما لمكانتها وسلطتها التى تستند فى الاصل إلى أهمية القرابة الامومية.فوجود الأب فىالقرية لايضعف من سلطة ونفوذ الام. فالتصرف فى أى أمر من الامور يرجعإليهما معا . وإذا كان هذا التفسير الذى يقدمه النوبيون يؤكد سلطة الام وسيادتها ، فإنه يشير إلى ماتتمتع به من نفوذ على أولادها أكثر مما يتمتع به الأب المهاجر إلى المدينة . وهذا ما يفسر أيضا استمرار ارتباط الرجال الذين يعملون فى المدن بمجتمعاتهم المحلية . فعلاقة الرجل بأمه (المقيمة فى القرية) كفيلة باستمرار هـذا الارتباط لشدة التصاقه بها وماتتمتع به من قدر كبير من احترامه وطاعته .

ويتمتع الأب باحترام وطاعة الابناء . ولايحدث مطلقا أن يخرج الإبن عن طاعة أبيه حتى ولو كان أكبر الابناء ، أو كان يعمل فى المدينـة . ويختلف موقف الابناء تجاه الأب باختلاف مراحل النمو فكلما تقدم الإبن نحو النضج

كلما زاد التصاقا بالاب وتكون علاقاته أوثق به عن علاقاته بوالدته . ولا يضعف وجود الاب فى المدينة من احترامه وطاعته . وكلما تقدم الإبن فى السن تقع على عاتقه توفير مختلف حاجات أبيه المعيشية ويحرص كل الحرص على تقديمها اليه سواء كان فى القرية أو فى المدينة . وهذا يعد أحد مظاهر الطاعة والإحترام للاب والاباء يفتخرون بمثل هذا السلوك . ويعلنون عنه دائما مما يزيد من تقدير وإحترام الاخرين لهم . فان مايعيبه المجتمع على الرجل تخليه أو تقصيره فى التزاماته وواجباته نحو أبيه .

وتحمل علاقة أكبر الأبناء بأخوته نفس طابع علاقة الأب بالإبن فهو يتمتع بقدر كبير من الاحترام ويخضعون لسلطته وأن كان الأب والأم يتدخلان عندما يسىء استعمالها . وبالمثل فيما يتعلق بعلاقة الاخ بأخيه . فالاصغر يحترم الأكبر ويطيعه . ويتعاون الاخوة فى العمل الزراعى ، كما أن الاخ الذى يعمل فى المدينة يقدم مساعداته المالية والعينية لأخيه وأسرته فى حالة وفاة الاب والام سواء كان الاخ الاكبر أو الاصغر ، كما يتولى الاخ الاكبر مسئولية تعليم الاخوة الصغار . وفى كثير من الاحيان ينتقل الاخ الصغير إلى المدينة ليقيم مع أسرة أخيه لمواصلة التعليم . والبنات أكثر التصاقا بالام عن أخوتهم وتساعد البنات الام فى مختلف الاعمال خارج وداخل المنزل . وتقع على الام مسئولية تدريبهن واعدادهن للحياة الزوجية . ولاتنفصل البنت عنها كلما تقدمت فى السن ، وانما يزداد التصاقها بها وتشاركها إدارة الاعمال المنزلية . وفى حالة تقدم الام فى السن تتولى إدارة هذه الأعمال وتوزيعها على أخواتها ولكن تحت إشرافها . فكبرى الاخوات تتحمل مسئوليات الام ، وتكون علاقتها بأخواتها شبيهة بعلاقاتهن بالام ويسود بينهن التعاون داخل المنزل وفى زراعة الارض ، كما تتميز علاقتهن بعضهن ببعض بالحب والحنان .

والعلاقة بين الام وزوجة الإبن تتميز بالتوتر والصراع الذى يخفف

الانفصال السكنى من حدته وانعدامه إلى حد كبير . ففى حالة المعيشة فى مسكن واحد كثيرا ما تكون الاعمال المنزلية السبب الرئيسى لظهور هذا التوتر وإثارة النزاع بينها من ناحية وبينها وبين أخوات زوجها اللاتى تقفن بجانب والدتهن من ناحية أخرى . وأحيانا يؤدى النزاع إلى غضب الزوجة وانتقالها إلى منزل أبيها خاصة وأن زوجها (الإبن) يقف إلى جانب والدته وأخواته .

فزوجة الإبن عند إنتقالها إلى منزل والد زوجها ، تتولى القيام بمختلف الاعمال المنزلية اليومية وإحضار المياه من النيل لتملأ الازيار . وتساعد أم زوجها فى تجهيز الطعام وطحن الذرة لصنع الخبز يوميا وإنتاج مستخرجات الالبان وتحلب البقرة كل صباح لتحضير طعام الإفطار الذى يدخل اللبن كعنصر أساسى فيه . وكذلك تحلب العنزة لاستخدام لبنها بمزجه مع الشاى . وتشارك فى الزراعة الصيفية والإشراف على المزروعات والتقاط الحشائش وجمع الكشرنقيق واللوبيا لغذاء البقرة والاغنام اليومى والخضروات لصنع الطعام . يؤدى مختلف هذه الاعمال إذا كانت والدة الزوج متقدمة فى السن ولا تقدر على العمل . وتشاركها أخت أو أخوات الزوج — إذا وجدت — غير المتزوجات عن طريق توزيع الام لهذه الاعمال فيما بينهن . لذلك يعتبر زواج الإبنة خسارة اقتصادية لعائلتها الامر الذى يؤدى بالإبن إلى الزواج لكى يعوض لاسرة الاب تلك الخسارة حيث يوفر الزواج بديلا للأخت تقوم بمختلف الاعمال .

وتنشأ المنازعات بينهن نتيجة لمحاولة زوجة الإبن باستمرار التخلى عن واجباتها وعدم تناول الطعام مع الام ، واقتصار أعمالها اليومية داخل الحجرات المخصصة لها ولزوجها داخل المسكن أو داخل مسكنهما (فى حالة الانفصال السكنى) دون الإنتقال إلى مسكن الاب لمساعدة الأم فى الأعمال المنزلية .

وكثيرا ما يؤدى تكرار حالات النزاع والانفصال وانتقال الزوجة إلى منزل والدها إلى الطلاق إرضاءاً من جانب الزوج لوالدته خاصة عند فشل

الزوجة وعدم خبرتها ومهارتها بالاعمال داخل المنزل وخارجه . ففى مثل هذه الحالة تمارس الام سلطتها ونفوذها على الإبن للتخلص منها . ويذكر النوبيون أن كثيرا من حالات الطلاق يرجع سببها إلى سلطة الأم .

وعلى العكس من ذلك إذا كانت الزوجة تؤدى الاعمال المطلوبة منها بمهارة ونجاح وتقبل عليها دون إبداء الضيق والتذمر . تفخر والدة الزوج بهـا بين سكان النجع . فلا تنال احترام وتقدير أقارب الزوج فحسب . وإنما احترام وتقدير الجميع . وعلى العكس من ذلك فى حالة عدم مهارتها وخبرتها حيث تعلن والدة الزوج فشلها مما يثير إحتقار نساء النجع لها . فسمعة المرأة تستند فى الاصل إلى المهارة فى أداء دورها على الوجه الاكمل . لذلك كان النوبيون يؤكدون على القوة الجسمية للفتاة عند اختيارها للزواج باعتبارها تعبيرا عن قدرتها ومهارتها فى العمل اطمئنانا على إكتساب العائلة العضو القادر على تدعيم اقتصادها . لهذا كله تحرص والدة الفتاة على تأهيلها وتدريبها على هذه الاعمال كما أنها تؤكد لها باستمرار إرتباط ذلك بتأخرها فى الزواج واستناد مركزها ومكانتها فى عائلة زوجها على درجة مهارتها وخبرتها فى أداء الاعمـــال المنزليـة .

وتقل المنازعات إلى حد كبير بين الأم وزوجة الإبن عندما تكون الأخيرة إبنة أختها أو أختها . فتنال اهتمامها ورعايتها . ففى حالة أن تكون زوجة الإبن بنت أخيها تنال الاحترام والطاعة من جانب الزوجة على أساس أن العلاقة بينها وبين والدة الزوج هى امتداد للعلاقة بينها وبين أبيها . فهى أخت الاب الامر الذى يحتم أن يكون سلوكها تجاهها يخضع لنفس القواعد التى تتحكم فى سلوكها تجاه أبيها . وإذا كانت أخت والدتها فالعلاقة بينهما تحمل نفس طابع العلاقة بين الزوجة ووالدتها الامر الذى يودى إلى أن يسود الود والتعاون بينهما . وإلى جانب هذا كله فان لاختيار أم الزوج دورا فى تخفيف حدة النزاع

بينهما وما يسود بينهما من تعاون . فالأم هى التى إختارتها لكى تكون زوجة لابنها الأمر الذى يفرض عليها الاهتمام بها ورعايتها .

ونتيجة لسلطة الأم يتضمن مركز الابن المتزوج صراعا ناتجا عن علاقته بأمه من ناحية وعلاقته بزوجته من ناحية أخرى التى ترتفع مكانتها بعد إنجاب الاطفال وخاصة الذكور . وتتمثل سلطة ونفوذ زوجته فى تقسيم الأرض الزراعية التى يملكها الأب بين الاخوة عند وفاة الأب . ويذكر النوبيون أن التقسيم لا يحدث إلا لرغبة الزوجات حيث يفرض على أزواجهن (الاخوة) ضرورة إستقلال كل منهم بنصيبه من الارض . ويذكرون أيضاً أن الابن غير المتزوج أكثر من أخيه المتزوج فى الإسراع لتقديم العون والمساعدة لوالديه وأخواته . ويرجع ذلك إلى تأثير زوجته ونفوذها القوى عليه . ويعتبر بناء الابن منزلا جديداً بجوار مسكن الاب وإستقلاله السكنى نوعا من تخفيف حدة هذا الصراع . وفى الوقت ذاته المحافظة على العلاقات بينه وبين أقارب زوجته من ناحية والعلاقات بين أقاربه وأقارب زوجته من ناحية أخرى .

ففى حالة إستقلال أسرة الابن سكنيا عن أسرة أبيه، فالزوجة تستقل بادارة شئون منزلها وتقوم بمختلف الأعمال المنزلية تساعدها أحيانا إحدى أخوات زوجها . وينعدم تدخل والدته فى شئون منزلها الداخلية وانما ينحصر تدخلها فيما يختص باستخدام الأرض الزراعية ملكية الأب حيث تستغل عن طريق العائلة ككل .

فالإنفصال السكنى لأسرة الابن يحقق لزوجته حرية التصرف فى ادارة شئون منزلها دون تدخل والدته وتتولى مسئولية تربية الأطفال ويبقى الذكور منهم فى القرية تحت رعايتها إلى حين بلوغ السن التى يقدر فيها كل منهم القيام بالعمل فيها جر إلى المدينة .

ولا يمنع الإنفصال السكنى من ضرورة مشاركتها للأم فى أعمالها المنزلية أو إرسال ابنتها لمساعدتها إذا كانت مشغولة بأعمال منزلها . وقد أدى غياب الابن عن القرية إلى أن تتعاون الأم وزوجته فى مختلف الأعمال ، وأن يسود بينهما التعاطف والود والتعاون.

وتتميز العلاقة بين الأم والأب بالاحترام المتبادل والتعاون فى مختلف شئون العائلة . ولا تكون فى مركز التبعية له وانما تتماثل منزلتها ومكانتها فى العائلة . أما علاقة الأب ببناته فهى تتميز بالطاعة التامة والاحترام الشديد من الإبنة وتخضع لجميع أوامره بحيث لا يكون لها حق الاعتراض على الزوج من الشاب الذى اتفق والدها على طلبه للزواج منها .

وتتميز العلاقة بين الأم والابن بالطاعة التامة من جانب الابن حتى لو كان أكبر الأبناء . ولا ينفصل الابن عنها كلما تقدم فى السن . وتتمتع باحترامه الشديد. ويحرص على تلبية جميع طلباتها كما هو الحال بالنسبة للأب بحيث تزداد منزلته ومكانته فى المجتمع كلما حرص على توفير مختلف حاجاتها . وعند زواج الابن يكون لرغبتها وإختيارها لزوجته كثير من الإعتبار بحيث كثيرا ما يرضخ لرغبتها وخاصة فى حالة عدم وجود ابنة العم أو عدم رغبته بالزواج منها . ويعتبر قولها « سوف أقطع ثدى الذى أرضعتك منه » رداً على رفضه الزواج من الفتاة التى ترغب فى أن تكون له (بل وعندما يرفض تحقيق رغبتها فى أى أمر من الأمور) كفيلا بأن يجعله يرضخ لرغبتها ويحيد عما عزم عليه ولا ترضى عنه . فان هذا القول يعتبر أقسى ما توجهه الأم لابنها ، ويتناقله أفراد المجتمع المحلى تعبيراً عن استيائهم من موقف الابن مما يؤكد سلطة الأم ونفوذها . ويحمل قولها المشار اليه نوعا من الضبط لسلوك الابن وخضوعه لرغبة ونفوذ الأم على أساس ما يشكله الرأى العام من قوة ذات أثر فعال فى تحديد سلوك الأفراد .

والعلاقة بين زوجة الابن وأبيه على عكس العلاقة بينها وبين والدته . كانت بالنسبة له فى منزلة ابنته . تقوم بخدمته ورعايته وتوفر مختلف مطالبه . ولا تحاول التقصير فى تقديم خدماتها اليه . فالعلاقة بينهما من نوع العلاقة بينها وبين والدها ويزداد إهتمامها بمختلف مطالبه إذا كان عمها حيث تفرض علاقة العمومة عليها القيام بنفس الادوار التى تفرضها علاقتها بأبيها على أساس أن علاقة العمومة هى إمتداد لعلاقة الإبنة بأبيها . وإذا لم يكن والد الزوجة عمها وانما أحد أقاربها من أعضاء البيت أو القبيلة التى تنتمى اليها فهو يحتل مركز عمها وبالتالى يتمتع بنفس منزلته ومكانته على إعتبار أن أفراد الجماعة الأبوية تربطهم علاقة العمومة . وإذا كانت الزوجة من خارج قبيلة زوجها فان علاقتها به تحمل نفس طابع العلاقة بين زوجة الابن وعمها . فالزواج المفضل عند النوبيين هو الزواج بين أولاد العمومة . ويذكر النوبيون أنه هو الزواج السائد فى مجتمعهم. وعلى هذا الاساس تحدد علاقة زوجة الابن بأبيه بحيث تتخذ نمط العلاقة بين زوجة الابن وعمها . ويصبح فى الحالات التى يكون فيها الزواج منحرفا عن الزواج بين أولاد العمومة أن تتخذ العلاقة نفس طابع العلاقة بين الزوجة وعمها . ومن ثم تخضع لنفس الإلتزامات نحو والدها وعلى ذلك تعمل علاقة الزوجة بأبى زوجها على تخفيف حدة التوتر فى الحياة العائلية الناشىء عن علاقتها بوالدة زوجها وأخواته .

وتتميز العلاقة بينها وبين أخى زوجها بالإحترام المتبادل والتجنب من جانب الاخ كما يحاول عدم الدخول طرفا فى المنازعات التى تحدث بينها وبين والدته وأخواته . وإذا كانت زوجة الاخ يفرض عليها كثير من الأعمال المنزلية فهى لا تقوم بتنظيف ملابسه ومكان نومه والحجرة المخصصة له وانما يقوم هو بنفسه بهذا العمل . ويذهب إلى شاطىء النهر ليغسل ملابسه . ولا يعيب المجتمع النوبى على الشاب غير المتزوج تنظيف ملابسه فى الوقت الذى يعيبـــه على الرجل المتزوج . ويعتبر ذلك أحد الاسباب التى تدفع الشاب للزواج .

والأخ يحتل منزلة أعلى من منزله الاخت . وتزداد فى حالة الأخ الأكبر حيث يعتبر فى منزلة الاب ، كما أن سلطته هى إمتداد لسطلة الآب ومعتمدة عليها . وتتمثل بكل وضوح عند تقدم الاب فى السن أو وفاته .

والعلاقة بين الجد والحفيد تفقد السيطرة من جانب الجد والخضوع من جانب الحفيد . فكثيراً ما يدخل الجد والحفيد فى علاقة مزاح . يتضحكان معا ويتبادلان الالفاظ النابية حيث تزال الكلفة تماما بينهما . ويباح للحفيد أن يتكلم بطريقة بعيدة كل البعد عن الاحترام الواجب نحو كبار السن . وكثيرا ما يشجع الجد الحفيد على إهانته . ويباح له مثل هذا السلوك فى وجود الاب ما دام فى حماية الجد . ويذكر النوبيون أن الحفيد هو الشخص الوحيد الذى يسمح له الجد بتوجيه الشتائم إليه والتصرف بحرية تامة دون خوف أو رهبة .

وقد ظهرت العائلة فى النوبة الجديدة كجماعات متعاونة متماسكة نتيجة لزواج الابن ومعيشته مع أسرة أبيه لعدم وجود منازل فى القرية وعدم إمكان النوبيين بناء منازل جديدة . ففى نهاية حفل الزفاف (ويتم فى منزل والد العروس كما كان فى القرية الأصلية) ينتقل العريس إما إلى منزل والده مباشرة كما هو الحال عند النوبيين ، أو ينتقل فى اليوم الثالث أو السابع بعد ليلة الزفاف كما هو الحال عند الكنوز والعرب على العكس ما كان يحدث فى النوبة الاصلية نتيجة لإختفاء الظروف التى كانت تفرض الاقامة عند أقارب العروس فترة محددة كما ذكر فيما سبق . وعلى الرغم من الإقامة والسكنى عند أسرة الآب ، فإتجاه النوبيين ورغبتهم عامة هى نحو إستقلال أسرة الابن مؤقتة الامر الذى يعكسه إلحاحهم فى طلب الادارات الحكومية بالإسراع فى تحديد مناطق الإمتداد السكنى فى القرى والتصريح لهم ببناء منازل جديدة .

فقد أصبح كل من الاب والابن يقوم بزراعة أرضه مع الإعتماد على أحد

العمال أو عن طريق الزراعة بالمشاركة . ويقوم الابن بزراعة الارض بدون تدخل من الآب وبالتالى دون أن يكون له حق أو نصيب من محصولها . ومن ناحية أخرى ليس للابن الحق - وبالمثل أبيه - فى إستخدام أرض أبيه والانتفاع بها إذا كان الاب مقيما فى المدينة كما كان يحدث فى النوبة الاصلية . وانما يتولى الاب الإتفاق مع من يختار شريكا له فى الزراعة أو التعاقد مع غيره لإستخدام الارض عن طريق الايجار تبعا لرغبته . ولا يمنع ذلك الاب فى تسليم الارض إلى ابنه إذا رغب فى ذلك ولكن الامر الذى لم يكن موجوداً فى النوبة الاصليه هو ظهور الحقوق الجديدة وحرية التصرف فى الارض ، وفقاً للمصلحة والمنفعة الشخصية والاتجاه نحو الاهتمام بمصلحة الاسرة ومنفعتها دون العائلة إلى حد كبير على عكس ما كان فى النوبة الاصلية . وينطبق هذا أيضا على الاخ سواء كان مقيما فى القرية أو فى المدينة . وإذا كان الرجل يقوم بزراعة أرض أخيه فعليه أن يحرص على حسن معاملته وإلا أختار غيره شريكا فى الزراعة . فقد استقل كل منهما عن الآخر استقلالا تاما دون أن يتدخل أحدهما فيما يتعلق بزراعة أرض الآخر . صحيح أن هناك حالات من تعاون الاب والابن والاخ وأخيه فيما يتعلق بزراعة الارض إذا كان الابن يقوم بفلاحة الارض أو فيما يتعلق بأمور الزراعة إذا كانت تستخدم عن طريق المشاركة ، ولكن هذه الحالات تختلف إختلافا جوهريا عما كان فى القرية الاصلية . إذا كانت العائلة وحدة إقتصادية ولا يمكن للابن التصرف فى الارض أو فى نتاجها . كما كان الاخوة فى الغالب يقومون بزراعة الارض وتوزيع نتاجها فيما بينهم وتحت إشراف أكبرهم سنا بعد وفاة والدهم فضلا عما يقدم المهاجر منهم من مساعدات مالية وعينية . أما فى القرية الجديدة فالتعاون بين الاخوة لم يصبح التزاما بين بعضهم البعض بحيث يمكن للأخ التحرر منه كما أن له الحق فى اختيار غيره شريكا فى زراعة الارض وفقا لصالحه وفائدته الاقتصادية وإذا كانت العلاقة

بين الابن وأبيه ما زالت على درجة كبيرة من القوة فالعلاقة بين الأخ وأخيه لم تصبح على درجة القوة التى كانت عليها فى النوبة الأصلية فى المجتمع .

فقد إنحصر الدخل والاستهلاك داخل الأسر لا يشاركها فيه بقية أعضاء العائلة . وبدأت الأبناء بالامتناع أو التقصير الشديد فى تقديم مساعداتهم النقدية لآبائهم نتيجة لحصول الأب على المساعدة المالية والعينية . وقد أدى ذلك ببعض الآباء بالمطالبة بها عن طريق القضاء بمدينة نصر . ولم يقتصر ذلك على هؤلاء الأبناء فحسب وإنما إمتنع أيضا كثير من الابناء الذين يعملون فى المدن . فقد أدى استلام الارض الزراعية والمساعدة التى يتلقاها الآباء إلى تحرر الكثير منهم من مسئولية إعالة آبائهم وأمهاتهم كما أدت أيضا إلى تحرر جميع المهاجرين من مسئولية تقديم العون والمساعدة إلى اخواتهم .

وقد أدى إستقلال أسرة الابن إلى اختفاء دور زوجة الابن فى نطاق الحياة اليومية ونواحى النشاط الاقتصادى للعائلة . فقد إنحصر عملها داخل منزلها لذلك ظهرت مشكلة رعاية الآباء والامهات المسنين . وزاد من حدة المشكلة تكتل منازلهم فى قطاع سكنى محدد وهو قطاع المنازل ذات الحجرة الواحدة . وأصبحت الأمهات المسنات تعانى الكثير من فقدانهن لدور زوجات الأبناء مما أدى إلى الإساءة إلى العلاقات فيما بينهن وإزدياد كراهية الأمهات لهن . وإنعكس ذلك على علاقة الآباء بزوجات الأبناء تلك العلاقة التى كانت تتميز بالود والعطف من جانب الآباء .

وإذا كانت هجرة العمل قد أدت إلى ظهور الأسرة إلى جانب العائلة فى النوبة الاصلية ، فقد كانت العلاقات العائلية على درجة كبيرة من القوة عما هى عليه فى النوبة الجديدة . ولم تظهر الأسرة كجماعة مستقلة إلا نتيجة لإنتقال أسرة الابن أو أسرة الاب إلى المدينة . فما دامت هناك زوجة الابن وأولادها فى القرية الاصلية ، فهم لا ينفصلون عن أسرة الاب على العكس تماما

فى القرية الجديدة . إذ توجد أسرة الأب وأسرة الابن ولكنهما منفصلتان ومستقلتان كل الاستقلال اجتماعيا واقتصاديا .

ثانيا : الأولاد

يبلغ عمق الاولاد بين ثلاثة وستة أجيال . وهى جماعة قرابية أبوية تتألف من عدد من الأسر التى يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصبة الناشئة عن إنحدارهم من سلف واحد مشترك .

وكانت مساكن أفراد الأولاد تتكتل فى مكان محدد من النجع فى القرية الأصلية بل وكان توزيع المساكن داخل النجع يعكس درجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة بين الأفراد تقاربت وتجاورت مساكنهم . ويعتبر هذا التكتل السكنى أحد مظاهر وحدة الأولاد وفى الوقت ذاته عاملا من عوامل تماسكها نتيجة للاقامة المشتركة من أثر فى تدعيم العلاقات القرابية .

وقد كانت جماعة الاولاد قبل عام ١٩٣٢ وخاصة قبل بناء سد أسوان وحدة إقتصادية . فجميع أفرادها كانوا يزرعون الارض ملكية مؤسسيا دون تقسيمها بين العائلات التى تتألف منها . ولا يوزع نتاج الارض فيما بينها . ويشرف على الانتاج والاستهلاك أكبر الرجال سنا . فقد كانت جماعة الاولاد وحدة قرابية واقتصادية متعاونة متماسكة . وكان أفرادها يعيشون فى مسكن واحد مخصص لكل زوج وزوجة مكان خاص بداخله . وقد تفككت عند انتقال المساكن إلى المناطق المرتفعة واستقلت كل عائلة فى مسكن واحد أو عدة مساكن متجاورة . واستتبع ذلك تقسيم الارض وتوزيعها فيما بينهم .

وإذا كانت جماعة الاولاد تؤلف جماعة نجعية منفصلة عن بقية جماعات الأولاد التى يتألف منها البيت ، فهى تؤلف جماعة قرابية متعاونة متماسكة ولكنها أقل تماسكا من العائلة . وعلى أساس ملكية الجماعة الزراعية وحق الفرد

في الانتفاع بنصيب غيره ، وتنظيم استخدام الارض عن طريق التقسيم والمناقلة ، وإعادة التقسيم والتوزيع إذا دعت الضرورة إلى ذلك نتيجة لغمر الارض بالمياه والطمي في كل عام ، تعتبر الجماعة وحدة اقتصادية . في حين كانت تفتقد تمايزها واستقلالها كوحدة إذا كان أفرادها يقيمون في النجع الذي يقيم فيه أفراد بقية جماعات الاولاد التي يتألف منها البيت الذي هي أحد أجزائه . في حين تحتفظ بتمايزها كوحدة واستقلالها إذا كانت الجماعات التي تشاركها الإقامة في النجع لا يجمع أفرادها الانتماء القبلي الواحد . فلكل جماعة منها الملكية الزراعية الخاصة بها . ولكل جماعة رئيس يتولى فض منازعاتها الداخلية ويتولى الدفاع عنها وحماية مصالح أفرادها . ويشارك رؤساء الجماعات الاخرى في تنظيم كل ما يتعلق بالجماعة النجعية من أمور خاصة بها ككل .

ويعمل الزواج داخل الاولاد على تقوية وتدعيم العلاقات القرابية العاصبة بين أعضائها بخلق روابط المصاهرة بحيث يصبح الأقارب العاصبون أصهاراً بعضهم لبعض فضلا عما يفرض على أقارب الزوجة من الالتزامات نحو زوجها وما تضيف روابط القرابة الاومومية من جانب على روابط القرابة العاصبة للاولاد الذين يأتون عن طريق هذا الزواج . يضاف إلى ذلك تكرار حالات الزواج بين الأقارب الذين ينتمون إلى الأجيال المتعاقبة الامر الذي يؤدي إلى أن يكون الأقارب العاصبون للشخص أقارب من جهة الأم في الوقت ذاته . ويؤدي مثل هذا الزواج أيضا إلى عدم إنتقال جزء من ملكية جماعة الأولاد إلى الخارج . وهذا كفيل باستمرار وحدة الأرض التي تعكس وحدة الجماعة وتؤكدها . وقد أظهرت دراسة الزواج وتتبع حالاته أنه كلما إزداد حجم الأولاد كلما إزداد عدد حالات الزواج الداخلي ، وأن عدد حالاته لا تشكل نسبة قليلة بالنسبة لعدد حالات الزواج الكلي (١) . فالزواج الداخلي في هذه الحالة يعمل على تماسك جماعة الاولاد والمحافظة على وحدتها .

(١) أنظر الملحق رقم ٥ بالجدول ١٤ و١٥ و١٦

وتتبين أهمية وظيفة هذا الزواج في النوبة الجديدة حيث طرأت ظروف جديدة على المجتمع وتلاشت تلك الظروف التي كانت تساعد على إستمرار الجماعة كوحدة وجماعة متعاونة ومتماسكة في القرية الأصلية . فإلى جانب الانتماء إلى السلف الواحد المشترك ، يعتبر الزواج الداخلي عاملا هاما يعمل في الاتجاه المضاد لتلك العوامل والظروف الجديدة الطارئة التي تضعف من العلاقات بين الأقارب أعضاء الجماعة وبالتالي تضعف من تماسكها وتضامنها واذابتها في المجتمع المحلي . فإنه يكفي أن نتبين ما أصاب العلاقات العائلية من ضعف حتى يتضح مدى الضعف الذي نال من درجة القوة التي كانت عليها العلاقات القرابية خارج محيط العائلة باعتبار العلاقات العائلية أقوى تلك العلاقات .

ثالثا : البيت

تتألف جماعة البيت من عدد من الأسر التي يترابط أفرادها عن طريق روابط القرابة الناشئة عن إنحدارهم من سلف واحد مشترك وهي إما أن تكون جماعة واحدة أو أن أفرادها موزعون على عدد من جماعات الاولاد على أساس الانتماء الواحد إلى مؤسس الأولاد الذي يترابط بمؤسس جماعات الأولاد الأخرى عن طريق الروابط القرابية العاصبة لسلف البيت. وتتسع دائرة أقارب الشخص في محيط البيت عنه في نطاق الأولاد .

والبيت وحدة أندوجامية كما أنه وحدة اكسوجامية سواء كان الزواج من بيت آخر من بيوت القبيلة أو من خارجها . وهو كجماعة قرابية أقل تماسكا من جماعة الاولاد . وتعتبر جماعة البيت أكثر الجماعات القرابية التي تعرضت للتفكك والضعف في العلاقات القائمة بين أفرادها لما طرأ على المجتمع النوبي من ظروف جديدة . فما تزال جماعة الأولاد محتفظة بقدر كبير من التماسك عنها نتيجة لدرجة القرابة التي عليها العلاقات القائمة بين أفرادها . فكلما قربت درجة القرابة كلما ازدادت درجة القوة التي عليها العلاقة القرابية . يضاف إلى ذلك أن القبيلة قد تولت القيام ببعض الوظائف التي كانت تؤديها جماعة البيت في النوبة

الأصلية نتيجة لتجمع أفرادها فى القرية الجديدة والإتصال الدائم المستمر بين أفرادها وظهور المشكلات الجديدة التى تنال اهتمامهم كأعضاء قبيلة واحدة كما سوف يتضح فيما بعد .

فإنقسام البيت إلى عدد من الأولاد فى حد ذاته يقلل من تماسكه ووحدته . وقد ساعد على الضعف من قوة العلاقات القرابية بين أفراده بالاضافة إلى هذا الانقسام تلاشى التكتل وانتشار أفراده داخل القرية فضلا عن مختلف التغيرات التى طرأت على نظام الملكية التقليدى وغيره من النظم الاقتصادية . فقد كانت جماعة البيت إما متمركزة الإقامة فى نجع واحد فى النوبة الأصلية أو كانت جماعات الاولاد التى تتألف منها موزعة فى نجعين أو أكثر .

ففى حالة تمركز الإقامة فى نجع واحد ينطبق عليها إما ذكرت فى الصفحات السابقة عن جماعة الاولاد من حيث أنها جماعة متعاونة متماسكة ، وأنها تؤلف وحدة اقتصادية على أساس ملكية الجماعة الزراعية وحقوق الفرد فيها وطريقة إستخدام الارض وتقسيمها وتوزيعها . وقد ساعد على أن يكون البيت جماعة متعاونة متماسكة غياب غالبية الرجال عن القرية فى المدن التى يعملون فيها . فالهجرة للعمل قد أدت إلى عدم ظهور جماعة الأولاد التى تتكتل مساكن أفرادها فى مكان محدد من النجع كجماعة مستقلة متمايزة عن بقية جماعات الأولاد التى تتألف منها جماعة البيت المقيمة فى النجع . فصارت وظائف جماعة الاولاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتولاها جماعة البيت ككل فلم يكن هناك إلا رئيس واحد للجماعة — كبير العائلة — يتولى ضبط علاقاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية بغيرها من الجماعات الاخرى ، ويوجه وينظم مختلف نواحى الحياة الاجتماعية للجماعة داخل النجع . وكان التاجر المحلى الذى يوفر مختلف السلع الإستهلاكية لأقاربه المقيمين فى النجع الذين يتعاملون معه عن طريق البيع بالأجل . فدوره التجارى قد تحدد نتيجة لظروف المجتمع النوبى العادة لأن

هذا الدور نشأ فى الأصل لتسهيل حصول الاقارب على مايحتاجون إليه من السلع . كما أنه حلقة الاتصال بين المهاجرين وأقاربهم المقيمين فى النجع فى مختلف الأمور التى تتعلق بهم استنادا إلى العلاقات القرابية العاصبة التى يترابطون عن طريقها .

فظهور جماعة البيت كوحدة قرابية متعاونة متماسكة يرجع إلى تمركز الإقامة فى النجع الواحد . فى حين تفقد هذه الخاصية إذا لم تكن جماعة نجعية أو بعبارة أخرى إذا كانت هناك جماعة من الاولاد أو أكثر تقيم فى نجع آخر أو نجوع متباعده . وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك عوامل تعمل على تقوية العلاقات بين أعضاء الجماعة والمحافظة على تماسكها واستمرارها كوحدة وإن كانت فى هذه الحالة أقل تماسكا من جماعة البيت النجعية .

ويعتبر الانتماء المشترك إلى سلف الجماعة فى حد ذاته أحد هذه العوامل . فعلى الرغم من أن جماعة الأولاد تحمل اسم مؤسسها فهى تحتفظ باسم مؤسس جماعة البيت التى تؤلف احدى جماعاتها . وقد تبين فيما سبق أن ملكية جماعة البيت كانت موزعة فى النجوع التى تقيم فيها جماعات الأولاد فالملكية الزراعية فى هذه الحالة تعمل على المحافظة على تماسك الجماعة استنادا إلى حقوق الأفراد وطريقة استخدام كل فرد لنصيبه منها . ويعتبر الزواج الداخلى أهم تلك العوامل . فإذا كان يعمل على ميل جماعة البيت النجعية إلى الاستقلال عن بقية البيوت التى تتألف منها القبيلة التى هو أحد أقسامها ، فهو يعمل على ترابط جماعات الأولاد التى يتألف منها . فحالات الزواج الداخلى تزيد عن حالات الزواج الخارجى فى نطاق البيت ، ولا تقل عن عدد حالاته الخارجى عامة سواء كان البيت يؤلف جماعة نجعية أو تنتشر جماعات الأولاد فى عدد من النجوع . فالزواج الداخلى يؤدى إلى تقوية العلاقات القرابية البعيدة إلى مستوى العلاقات القرابية فضلا عن وظيفته فى تماسك الجماعة واستمرار وحدتها وأهمية روابط القرابة الأمومية . وتكشف دراسة حالات الزواج الداخلى والخارجى للبيت عن

تلك الروابط التى تربط أعضاء جماعة البيت كما سوف نشير إلى ذلك عندما نتناول الزواج .

وقد اعتبر روبرت فيرنيه R. Fernea فى دراسته لنجع من نجوع قرية بلانه (وهى قرية من قرى النوبيين) وهو نجع الاسماعيلية أن الجماعة التجمعية (الأولاد أو البيت) ليست وحدة متعاونة متماسكة كما هو الحال بالنسبة للجماعات القرابية أحادية النسب فى المجتمعات الافريقية ، واعتبرها من وجهة النظر التصنيفية نموذجا يقع بين النموذج الافريقى ونموذج المجتمع الريفى الذى وضعه Foster اعتمادا على دراسته للقرية المكسيكية (١) . وأن مجتمعات قرى النوبيين عامة تفتقر إلى مثل هذه الجماعات القرابية المتعاونة المتماسكة ، فى حين يؤكد وجودها فى القرى الكنزية بالإشارة إلى دراسة Charles Callender لقرية من قرى الكنوز هى قرية دهميت(٢) .

ففى هذه الدراسة يعتمد فيرنيه على نموذج العلاقات الثنائية dyadic contracts الذى وضعه فوستر لدراسة المجتمعات الريفية التى يقوم بناؤها الاجتماعى على مبدأ النسب الثنائى الأمر الذى يؤدى إلى عدم وجود الجماعات القرابية أحادية النسب المتعاونة المتماسكة . Corporate unilineal descent groups .

تلك الجماعات التى ينقسم إليها المجتمع على أساس مبدأ النسب الأحادى . وقد وضع فوستر هذا النموذج لغرض التعرف على المبدأ التكاملى intergnative principle الذى يستند إليه تماسك المجتمع باعتبار مبدأ النسب

1—Fernea. R., «Integrating Factors in a Non-corporate Community», in, *Symposium on Contemporary Nubia*, S R.C., American Un. in Cairo, 1954, pp. 1-26

2—Callender, C , «Social Organization in a kenuzi Nubia», in, Ibid., 1964.

الاحادى مبدأ التكامل والتماسك فى المجتمع ذات نظام النسب الاحادى(١) . وقد حاول فيرنيه فى دراسته التعرف على مدى مطابقة نجع الاسماعيلية الذى يتألف من عدد من الاولاد التى يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصبة الناشئة عن انحدارهم من سلف واحد مشترك لهذا النموذج — العلاقات الثنائية التعاقدية .

فالعلاقات الثنائية التعاقدية — كما يعرفها جورج فوستر وأشار إليها فيرنيه فى دراسته — هى العلاقات غير الشكلية informal أو الضمنية implicit التى لاتستند إلى أساس قانونى أو شعائرى ، وإنما يتوقف وجودها واستمرارها أو انهاؤها على رغبة طرفى العلاقة . وهى علاقة ثنائية على أساس أنها قائمة بين فردين فقط . كما أنها ليست علاقات تعاون وتماسك ادامت الوحدات الاجتماعية مثل القرية أو العائلة الممتدة غير المترابطة (٢) فالعلاقة الثنائية التعاقدية قائمة بين شخصين مادام كل منهما يؤدى التزاماته نحو الآخر فى المواقف الاجتماعية المتماثلة المتباعدة زمنيا . فأهمية نسق هذه العلاقات باعتباره عاملا للتماسك الاجتماعى ترجع إلى البعد الزمنى لأن المبادلات لاتتم مباشرة بين طرفى التعاقد وإنما هناك بين العطاء والمقابل فترة زمنية لوقف مداها على الموقف الذى بمناسبته تتم المبادلة ، وفى الوقت ذاته تجدد نفس الالتزام مما يؤدى إلى استمرار العلاقة (٣) .

وفى الواقع لاتختلف الجماعة القرابية « التجمعية » فى قرى النوبيين عنها فى القرى الكنزية والعربية من حيث أنها وحدة متعاونة متماسكة . وقد تبين أن

1—Foster, Y. M., «The Dyadic Contract: A Model for The Social Structure of a Maxican Peasant Village», *American anthropologist*, Vol. 63, No. 6, 1961. pp. 1173—1192

2—Foster, Ibid, P. 1174

3—Ibid, p. 1185

علاقات الرجال المقيمين فى المدينة بجماعاتهم القرابية على درجة كبيرة من القوة رغم البعد المكانى الشاسع وطبيعة العمل والحياة فى المدينة التى لها تأثير قوى فى شعور الرجل بالفردية والاستقلال عن جماعته القرابية . كما أن أفراد الجماعة لهم الحق بطريق غير مباشر فى بعض من دخله من العمل فى المدينة فيما يحضره أو يرسله من هدايا إلى القرية أو عند ذهاب أحد منهم إلى المدينة حيث يتولى رعايته وتوفير مختلف حاجاته . وهذه الهدايا ليست موضوع علاقة تعاقدية بينه وبين طرف آخر وانما تعتبر التزامات وواجبات ضرورية لا يمكن أن يتخلى عنها دون أن يكون هناك توقع الحصول على المقابل لهذه الهدايا أو الإمتناع عن تقديمها لأى سبب من الأسباب . فهى نوع من المبادلة التى سماها رشال سالنز Marchal Sahlins المبادلة المطلقة Generalized reciprocity (١) . فى حين أن العلاقة الثنائية التعاقدية تفرض رد المقابل فى مناسبة مماثلة للمناسبة التى قدم فيها العطاء . وإذا كان المقابل لا يرتبط بزمن محدد أو بنوع أو حجم العطاء ، فان العلاقة يمكن إنهاؤها تبعا لرغبة الطرفين . وهذا لا ينطبق على العلاقات بين أعضاء الجماعة .

ومن ناحية أخرى ، فان للجماعة رئيسا ـ يطلق عليه النوبيين كبير العيلة ـ يتولى فض المنازعات فيما بين أفرادها . ويخضع الافراد لأحكامه لإعتبارات القرابة العاصبة (أحيانا القرابة الامومية) . ويتمثل ذلك فى مجالس التحكيم العرفية التى يكون أحد أعضائها طرفا فى نزاع مع فرد من جماعة أخرى فكبير العيلة يتولى الدفاع عنه والحديث بما فيه صالحه ، ويشاركه فى المناقشة بعض الاقارب . ويتولى تقديم «حق اللوم» (المبلغ الذى يحكم به القاضى العرفى الذى

1—Sahlins, M.D., «On the Socialogy of Primitive Exchange» in, Micheal Banton (ed) *The Relevance of Models for Social anthropology*, A. S. A. Monographs I, Tavistock publications, 1965, p. 147

ينظر فى النزاع على الطرف المذنب) فى المجلس . وتقع مسئولية دفع «حق اللوم» على الجماعة .

وقد أشار إلى هذا كله فيرنيه فى دراسته ، ولكنه لم يلاحظ تضامن أعضاء الأولاد فى مواقف النزاع ، هذا التضامن الذى يتمثل فى «حق اللوم» وبالمثل فيما يتعلق بتعاون أعضاء الجماعة فى إقامة الولائم المصاحبة لطقوس الوفاة ، وانما اعتبر مسئولياتها على عاتق أسرة المتوفى فقط دون مساهمة بقية الاعضاء . واعتبر تقديم الهدايا فى الزواج ومنها «النقوط» التزامات ثنائية تعاقدية . فى حين يكشف تقديم النقوط والهدايا من اهتمام جماعة الاولاد بالزواج وتماسكها . فقد نظر فيرنيه إلى الجماعة القرابية المقيمة فى نجع الإسماعيلية من خلال نموذج العلاقات الثنائية التعاقدية الذى وضعه فوستر مما كان له أثر واضح فى ملاحظاته وتحليله. واعتبر تلك العلاقات العامل التكاملى لتماسك المجتمع دون اعتبار العلاقات القرابية بين الافراد . وأناقش فيما يلى إعتباره تقديم التعزية والمشاركة فى طقوس الوفاة هى عبارة عن الإلتزام متبادل بين طرفين ـ علاقة ثنائية تعاقدية ـ واناقش هذه المواقف لان هذا الإلتزام أخطر واهم الالتزامات الإجتماعية فى المجتمع النوبى .

فإرسال الطعام إلى المضيفة التزام تفرضه الإقامة المشتركة فى النجع . فى حين المشاركة فى طقوس الوفاة وتقديم العزاء لأقارب المتوفى إلتزام تفرضه علاقة الفرد بغيره سواء كان بالنسبة للرجال أو النساء . ولابد من تأديته حتى ولو كان هناك نزاع أو خصومة بين الفرد وأقارب المتوفى ، ودون إعتبار للمسافات الطويلة التى تفصل بين النجوع أو القرى المتجاورة . وإذا كان مقيما فى المدينة يسرع فى إرسال برقية إلى أقارب المتوفى ، ويذهب إلى جمعية القرية لتعزية أقاربه المقيمين فى المدينة حيث تجهز الدار لإستقبال المعزيين . وعند زيارته للقرية ، يحرص على أن يبدأ أولا بالذهاب إلى مسكن المتوفى لتعزية أقاربه حتى ولو

مضت فترة زمنية طويلة بين الوفاة وحضوره إلى القرية . فعلى الرغم من التعزية التلغرافية التى يرسلها ، وتعزية أقارب المتوفى فى المدينة لا يعتبره أقارب المتوفى قد أدى التزامة تجاههم الأمر الذى يؤدى إلى الإساءة إلى العلاقات بينه وبينهم إلى درجة الخصومة والقطيعة التامة وفى الواقع لايحدث مطلقا أن يقصر الشخص (رجل أو امرأة) فى الإسراع إلى منزل المتوفى (المرأة) وإلى مضيفة النجع (الرجل) وتجهيزها لإستقبال المعزيين .

وتختلف طبيعة الإلتزام تبعا للعلاقة القائمة بين الشخص والاخر فالقرابة الأبوية تفرض على الشخص المشاركة فى طقوس الوفاة عند وفاة أحد أعضاء القبيلة التى ينتمى اليها فالمشاركة فى هذه الحالة التزام قرابى لا يمكن أن يتخلى عنه الشخص . والاقامة المشتركة فى النجع تفرض نفس الالتزام على أساس أن الجماعة النجعية كانت فى الأصل جماعة قرابية أبوية . ومن ثم فان سلوك غير الاقارب يخضع لنفس الانماط السلوكية لأعضاء تلك الجماعة . وعلى ذلك تؤدى الاقامة المشتركة نفس الدور الذى تؤديه القرابة الابوية الامر الذى يؤدى إلى أن ترتفع روابط الجوار إلى مستوى العلاقات القرابية وتكون على درجة من القوة لا تقل عن درجة هذه العلاقات .

وبالمثل فيما يتعلق بأقارب الشخص من جهة أمه وهم على وجه الخصوص أخوال أم الشخص وخالتها وأولادهن إلى جانب الشخص وخالته وأولادهم . فهم أقرب الاقارب من جهة الأم إلى الرجل . أما غير الأقارب المقيمين فى نجوع القرية وبعد القرى الاخرى ، فهو ينطبق عليهم ما ذكره فيرنيه . فالمشاركة فى طقوس الوفاة يستند إلى العلاقة بالمتوفى أو أحد أعضاء عائلته فيما يتعلق بحضورهم طقوس وفاة سابقة عند الاخر . فاذا لم يشارك الشخص فيها ، يصبح للأخير الحق فى عدم المشاركة فى طقوس وفاة هذا الشخص أو أحد أقاربه وإن كانت طبيعة الموقف وطبيعة الإلتزام وتعقد العلاقات التى يشملها لا تجعله يقدم على هذا السلوك فى حين لا يحدث مطلقا أن يتخلى الشخص عن هذا الإلتزام

تجاه أقاربه العاصبين أو غير الاقارب المقيمين معه فى نفس النجع حتى ولو لم يعزيه الشخص المتوفى أو أحد أقاربه فى حالة وفاة سابقة عنده . وهذا لايحدث مطلقا لاعتبارات القرابة العاصبة والإقامة المشتركة . فالقرابة العاصبة تفرض وقوف الأقارب بجانب بعضهم البعض فى موقف النزاع وعند وفاة أحدهم وخاصة أعضاء الجماعة القرابية التى تعرف بالاولاد حيث يؤلفون هيئة تقبل العزاء . فالتزام أعضاء القبيلة بالمشاركة فى طقوس وفاة أحد أفراد القبيلة هو إمتداد لموقف الأقارب العاصبين أعضاء جماعة ، الاولاد ، عند وفاة أحدهم . وكثيرا ما يشاركونهم البعض فى المبيت معهم فى المضيفة طوال الايام الثلاثة تبعا لدرجة قرابتهم للمتوفى . فحالة الوفاة فى القبيلة تتعلق بها ككل . وعدم مشاركة أحد أعضائها طقوس الوفاة لايعتبر تخليا عن التزام تجاه أقارب المتوفى وانما التزام يتعلق ضمنا به أيضا بما يسىء إلى سمعته فى القرابة . فالمتوفى هو أحد أولاد العمومة دون أعتبار لدرجة القرابة العاصبة على أساس أن الأفراد الذين يجمعهم الانتماء القرابى الأبوى الواحد هم أولاد عمومة . أما فيما يتعلق بأقارب أم الرجل ، فاعتبارات القرابة وعضوية الشخص فى قبيلة أمه يكون لها كثير من الاعتبار والأهمية بحيث لايمكن لأحد التخلى عن مثل هذا الالتزام .

فالعلاقة بين الشخص وأقارب المتوفى تفرض عليه عدم تخليه عن هذا التزام لا تجاههم . فاذا كان الرجل يتحرر من هذا الالتزام تجاه شخص آخر كرد فعل لسلوك الاخير تجاهه فى موقف مشابه سابق يتعلق به ، وأن مسئولية هذا السلوك تقع عليه دون بقية أفراد عائلته ، فالتعزية تقدم لأكثر من فرد واحد الامر الذى يؤدى إلى عدم إمكان الفرد التخلى عن هذا الالتزام إذا ما تخلى أحدهم عن تعزيته من قبل . فالرجل يقدم العزاء لابناء المتوفى وأخوته وأبنائهم . وإذا كان بعض هؤلاء الاقارب أو جميعهم غير موجودين فى القرية يقف إلى جانب أبنائه لتقبل العزاء الموجودين من الاقارب العاصبين تبعا لدرجة قرابتهم للمتوفى .

ومعنى ذلك أن علاقة الشخص ليست بالمتوفى أو أحد أبنائه المتزوجين فقط ، وإنما علاقة بينه وبين عدد من الأفراد . وبالمثل بالنسبة لكل واحد منهم فى علاقته مع الشخص ذاته وأقاربه العاصبين ، فموقف تقبل العزاء يشير إذن إلى أن العلاقة ليست علاقة ثنائية تعاقدية .

وإذا نظر إلى موقف التعزية ، يتضح خطأ فيرنيه فى اعتباره علاقة ثنائية تعاقدية . يذكر أولا أن العلاقات القائمة بين الأفراد ليست لها اعتبار أو أهمية فى هذا الالتزام ، وإنما يتوقف كلية على العلاقات التعاقدية القائمة بين الفرد والآخرين[1] . وقد تبين فى الصفحات السابقة أهمية القرابة الأبوية والقرابة الأمومية والإقامة المشتركة بالنسبة للتعزية بحيث تعتبر التزاما قرابيا أو اجتماعيا. فليست المشاركة فى طقوس الوفاة هى المعيار لاعتبار العلاقة بين الشخص والآخر علاقة تعاقدية ثنائية وإنما المعيار هو هل يستطيع الرجل التحرر من هذا الالتزام تجاه شخص آخر لم يتقدم اليه للتعزية من قبل ، والواضح مما سبق أن الفرد لا يستطيع ذلك فكثيرا ماتكون لاعتبارات القرابة الأهمية التى تجعل الشخص يتغاضى عن سلوك الآخر . ومن ناحية أخرى يكون رد الفعل الاجتماعى لسلوك الشخص الذى لايشارك فى طقوس الوفاة عقابا اجتماعيا يتمثل فيما يناله من التأنيب والسخرية من أفراد المجتمع . فعدم حضور طقوس الوفاه يعتبر سلوكا منحرفا لايرضى عنه المجتمع ويؤدى إلى التشهير بالشخص الذى يجرؤ على الأقدام عليه.

وثانيا أن التعزية ليست بين شخصين، وإنما بين شخص وآخرين كما ذكرت من قبل. فاذا لم يذهب الرجل بتقديم واجب العزاء ، فلا يسىء إلى علاقته بشخص واحد، وانما بكل من الأقارب الذين يشكلون هيئة تقبل العزاء أى بجماعة المتوفى القرابية . فالموقف الواحد إذن لايشير إلى علاقة ثانية . ومن ناحية أخرى إذا

1— Fernea, Op Cit., P. 12

كان العزاء التزاما ثنائيا أن يكون رد الفعل تخلى الشخص عن هذا الالتزام عدم ذهاب أقارب المتوفى للتعزية عند وفاة الشخص ذاته أو أحد أقاربه . ولكن الذى يحدث على عكس ذلك تماما . فان هناك أشخاصا آخرين هم أقارب ذلك الشخص بحيث لايقدر الرجل على التخلى عن تقديم العزاء لأقارب المتوفى بأى حال من الأحوال ، لأنه يؤدى إلى الاساءة إلى العلاقات بين هؤلاء الأشخاص . فالعلاقة الثنائية تتضمن إمكانية انهائها تبعا لرغبة أحد طرفيها ولكن موقف التعزية على عكس ذلك تماما لأن الرجل لايمكنه التخلى عن هذا الالتزام إذا ما أراد لا باعتباره التزاما اجتماعيا فحسب وانما لأن الموقف لايتضمن شخصين فقط وانما هناك آخرون يؤثر سلوكه على علاقتهم بعضهم ببعض أيضاً . وهذا مايتضح بالنسبة لغير الأقارب حيث تتضمن علاقتهم بعضهم ببعض إمكانية تخلى الفرد عن هذا الالتزام تجاه غيره .

ويرجع اعتبار فيرنيه الالتزام بتقديم العزاء والمشاركة فى طقوس الوفاة التزاما ثنائيا تعاقديا إلى اعتباره مقدما مجتمع الاسماعيلية يفتقر إلى الجماعات القرابية أحادية النسب المتعاونة المتماسكة وبالمثل مجتمعات قرى النوبيين (غير الكنوز والعرب) من ناحية وعدم انتباهه إلى طبيعة نظام النسب النوبى وهو نظام مزدوج من ناحية أخرى على عكس النموذج الذى وضعه فورتس لمجتمع نظام النسب فيه نظاما ثنائيا . كما أنه لم يشير إلى الأشخاص من أقارب المتوفى الذين يتقبلون العزاء . ويعنى ذلك أنه لم يلتفت إلى طبيعة موقف التعزية .

وقد أشار فيرنيه إلى اختلاف هذا الالتزام عن نموذج العلاقات الثنائية التعاقدية الذى وضعه فوستر . ويؤكد فيرنيه عدم إمكان الشخص التخلى عن تقديم التعزية لأقارب المتوفى بأى حال من الأحوال . وهذا الشخص إما أن يكون من أقارب المتوفى الذين يقيمون فى نجوع تبعد مسافة يوم للانتقال إلى نجع المتوفى ... (لم يفرق فيرنيه بين أقارب الشخص من جهة الأم وأقاربه من جهة

الاب) أو من أفراد نفس الجماعة النجعية . فى حين أن بقية الاقارب والاصدقاء والذين تربطهم بالمتوفى وأقاربه روابط المصاهرة ملتزمون للانتقال وتقديم العزاء على أساس علاقاتهم التعاقدية مع المتوفى أو أحد أقاربه . ويعنى ذلك أنه يقصر تلك العلاقات على أفراد الفئة الثالثة التى تشمل هؤلاء الاقارب والاصدقاء. ولكى يفسر هذا الاختلاف عن النموذج لايرجع إلى طبيعة العلاقات القرابية وطبيعة الالتزام من حيث أنه التزام إجماعى لايمكن للفرد التخلى عنه — أو لايحتمل التفكير فى عدم أدائه على حد تعبيره وانما يرجع الاختلاف إلى التباين فى درجة تأكيد وتدعيم الجزاءات القانونية والشعائرية لهذا الالتزام التبادلى . ويعنى ذلك أنه يبتعد عن مفهوم التعاقد الثنائى الذى يقصده فوستر حيث يستند هذا التعاقد إلى رغبة كل من طرفيه فى وجوده واستمراره مع عدم وجود سلطة قاهرة تفرض هذا الوجود والاستمرار(١) فان مصدر وجوده واستمراره مستمد من طبيعة التعاقد ذاته . وهذا يتضح من نفس النص الذى اعتمد عليه فيرنيه فى محاولاته لتأكيد تعاقدية هذا الالتزام . فهذا النموذج يستند إلى بناء تكون فيه العلاقات الاجتماعية الاساسية التى خارج نطاق الأسرة هى علاقات تعاقدية أكثر من كونها متوارثة ، ومن ثم فهى اختيارية . فعندما لاتوجد جماعات متعاونة متماسكة لابد وأن تكون التعاقدات بين أزواج من الأفراد ، ومن ثم فهى ثنائية(٢) . ويشير إلى أن اضافة عنصر أو أساس اجتماعى تستند العلاقة الثنائية فى استمرارها يخرجها من هذا المفهوم . وهذا مايؤكده فوستر عندما يذكر أنها علاقة غير شكلية وضمنية ، واختيارية وليست مفروضة على الشخص . بل يفرق فوستر بين هذه العلاقات الشكلية — التى تستند إلى أساس قانونى أو شعائرى — عندما يكون طرفا العلاقتين نفس الشخصين . فان مجرد

1— Fostern, op. cit., P. 1190

2— Ibid, P, 1190

إشارة فيرنيه إلى أنها ملزمة — لايحتمل التفكير فى عدم تأديته ـ يؤكد أن تقديم العزاء لأقارب المتوفى التزام اجتماعى وأن كانت اعتبارات القرابة والإقامة المشتركة تدعمه وتؤكده .

فاذا كان الشخص الذى يجرؤ على الاقدام على عدم اداء هذا الالتزام ينال التأنيب والسخرية والتشهير به فأفراد المجتمع يسرعون إلى الاجتماع به ودعوتهم أقارب المتوفى لحضور الاجتماع الذى يعقدونه فى مضيفة النجع أو فى أحد المنازل لمناقشة سلوكه المنحرف . ويتخذ هذا الاجتماع طابع المجلس العرفى ـ مجلس الحق. وهو يختلف عن المجالس التى تعقد لغرض مصالحة المتنازعين من حيث أن أفراد المجتمع هم الذين يدعون اليه أقارب المتوفى أو الشخص الآخر على عكس مايحدث بالنسبة للمجالس الاخرى . فالمجتمع المحلى فى هذه الحالة يتولى عقاب هذا الشخص وابداء الاستهجان لسلوكه . ولايقف إلى جانبه أقاربه العاصبين للدفاع عنه كما هو الحال فى مجالس التحكيم فى المنازعات، وانما يقفون إلى جانب أفراد المجتمع . فهو مسئول عن سلوكه المنحرف : ولايعفيه من الجزاء الاجتماعى مشاركة أحد أفراد عائلته . وينطبق هذا أيضا على النساء حيث لايعفى المرأة المتزوجة مسئوليتها تجاه الاخريات لمشاركة والدة زوجها أو والدتها أو أختها المتزوجة . وتنال من نساء المجتمع مايناله الرجل من التأنيب والسخرية والتشهير .

فالالتزام بتقديم العزاء التزام اجتماعى وليس تعاقداً ثنائيا على حد مفهوم فوستر وكما اعتبره فيرنيه . فان ماينتج عن التخلى عن هذا الالتزام من الاساءة إلى العلاقات بين الافراد وما تتضمنه الوفاة من معانى بالنسبة لاقارب المتوفى تثير مشاعر معينة لدى غيرهم من الافراد ، يحتم هذا كله ابداء نفس المشاعر . وما تقديم التعزية والذهاب إلى المضيفة والمبيت فيها مع أقارب المتوفى إلا تعبيرات رمزية عن تلك المشاركة الوجدانية ، وأن الوفاة تتعلق بالجماعة القرابية ككل.

وفى الواقع تسود الالتزامات المتبادلة بين الاقارب من جانب وبينهم وبين غير الاقارب من جانب آخر : ومجال هذه الالتزامات الزواج . فنظام التهادى

يقوم على أساس العلاقة التعاقدية الثنائية خارج مجال العلاقات القرابية بين أعضاء الأولاد من ناحية وبين الرجل وأقارب أمه الذين يرد نسبهم إلى جدة الأم من ناحية أخرى . ولعل اتساع مجال التهادى فى هذه المناسبة هو ماجعل فيرنيه يعتبر العلاقات الثنائية هى العامل التكاملى لتماسك المجتمع المحلى، وانما فى الواقع هو أحد العوامل . وكما ذكرت فى الصفحات السابقة فان اتساع مجال التزامات الشخص فيما يتعلق بالتهادى يرجع إلى طبيعة نظام النسب الذى يحدد سلوك الشخص تجاه أقارب الجماعتين القرابيتين اللتين ينتمى إلى إحداها الأب عن طريق أمه والأخرى التى تنتمى اليها الأم عن طريق أبيها .

وفى القرية الجديدة أختفت الأسس التى تقوم عليها الجماعة المتعاونة المتماسكة فلم تعد هناك فى المجتمع النوبى الجديد جماعات قرابية متعاونة متماسكة . فقد ارتبط وجودها فى المجتمع النوبى القديم بالظروف البيئية والاقتصادية التى كان لها دور رئيسى فى تشكيل تلك الجماعة .

وعلى الرغم من ذلك لايختلف الأمر فيما يتعلق بالمشاركة فى طقوس الوفاة وتقديم العزاء عما كان فى المجتمع القديم . فما يزال التزاما اجتماعيا لايمكن للفرد التفكير فى التخلى عنه على الرغم من الانتقال إلى المنطقة الجديدة وما صاحبه من تغيرات وما أثارته من المنازعات بين أفراد القبائل تعطى الفرصة للأفراد للتخلى عن هذا الالتزام إذا كانت العلاقة تعاقدية كما رأى فيرنيه .

فان عدم ضعف هذا الالتزام يرجع إلى قيم القبيلة ، كما أن استمرار التهادى أمر يتعلق بطبيعة النظام ذاته وبطبيعة العلاقات بين الأفراد .

الفصل التاسع

القبيلة

فى المجتمع النوبى توجد بعض القبائل التى تنتشر كل قبيلة منها وتتوزع فى جماعات فى عدة قرى تؤلف كل جماعة منها وحدة إجتماعية منفصلة ومستقلة كل الاستقلال عن الجماعة الأخرى ، وتحمل اسم مؤسس القبيلة وإن كانت فى الوقت ذاته تعرف فى القرية باسم مؤسسها ، ويشار اليها باسمه مع الإشارة إلى اسم القبيلة . وتعرف كل جماعة من هذه الجماعات فى القرية التى يقيم أفرادها فيها بالقبيلة وتتمتع بنفس المنزلة والمكانة الاجتماعيتين اللتين تتمتع بهما كل جماعة (قبيلة) فى كل قرية دون إعتبار لحجم الجماعة بالنسبة لغيرها من القبائل التى يتألف منها مجتمع القرية .

ففى المجتمع الكنزى ، هناك قبيلة المهناب بقرية دهميت وقرية قورته ، وقبيلة العونلاب فى قورته وكوشتمنه والدكة والمحربة ، ومجموعات القبائل التى يذكر أفرادها أنها تنتمى إلى أبناء نجم الدين الأنصارى الأربعة (شرف وامبارك ، وعون الله ، وحسين) والتى تنتشر فى غالبية القرى الكنزية .

وفى المجتمع العربى ، هناك القبائل الصالحاب والعالياب (فى القرى المالكى ووادى العرب والسبوع وشاترمه) والعلياب فى المالكى والسنقارى .

وفى مجتمع النوبيين ، توجد قبيلة أغا حسين وقبيلة الداوداب فى أدندان وبلانه والديوان وقبيلة الطويشياب فى توشكى والجنينه .

ويرجع هذا الإنتشار للقبيلة الواحدة فى أكثر من قرية إلى تعدد زوجات

مؤسسها وإقامة كل زوجة وأولادها عند أقاربها (١)، أو لإنتقال أحد الأجداد عند زواجه إلى القرية التى يقيم فيها أقارب زوجته والإقامة الدائمة معهم على أساس ما يحققه الزواج له ولأولاده من حقوق فى ملكية الأرض الزراعية لاقارب الزوجة .

ويقتصر ذلك على الاشخاص الذين ينتمون إلى القبائل الكبيرة ذات المنزلة والمكانة الاجتماعية العالية حيث يؤدى زواجهم من خارج القبيلة والإنتقال للاقامة الدائمة فى قرية الزوجة إلى عدم إحتواء قبيلتها لأبنائه وأحفاده . ففى مثل هذه الحالة تتكون جماعة تتسمى باسمه ، وتصبح وحدة قرابية متمايزة ومستقلة كلما تنمو وتزداد فى الحجم ويرد أفرادها إنتسابهم إلى سلف القبيلة الذى ينتمى اليه مؤسسها والذى تعرف أيضا باسمه فى القرية التى كانوا يقيمون فيها فى النوبة الاصلية .

فقد كان من الشائع إحتواء القبائل لمثل هـذه الجماعات وإكتساب أفراد كل جماعة عضوية القبيلة التى تنتمى إليها زوجة سلفهم بحيث يلغى انتماؤهم القبلى نتيجة للزواج والانتقال إلى قرية الزوجة والاقامة الدائمة فيها . وكان هذا لا يحدث إلا بالنسبة للأفراد الذين من جماعة النوب أو من القبائل الصغيرة التى لا تتمتع بمكانة إجتماعية عالية فى القرية التى تقيم فيها . ومثال ذلك قبيلة الداوداب بقرية قورته الكنزية .

وقد إحتفظت الجماعة التى تكونت فى القرية نتيجة لزواج أحد أعضاء الداوداب من إحدى نسائها بانتمائها إلى القبيلة الاصلية (الداوداب) على الرغم من البعد الشاسع لقرية قورته عن القرية الأصلية للقبيلة وهى احدى قرى اقليم النوبيين (الديوان) ، وانتمائه الأصلى إلى جماعة النوبيين حيث أن قرية قورته من القرى

(١) تنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح فى قرى إقليم النوبيين. يذكر بوركهارت أنه كان هناك للحكام زوجات فى معظم القرى الكبيرة. بوركهارت — صفحة ١٢١/١٢٢ .

الكنزية . فالمنزلة والمكانة الاجتماعيتين لقبيلة الداوداب التى تستند إلى المركز السياسى لسلف القبيلة أدت إلى عدم احتواء القبيلة الكنزية التى تنتمى اليها زوجة مؤسس تلك الجماعة لها واستمرار احتفاظها بانتمائها القبلى الاصلى . فى حين تلاشى انتماء مؤسسى الشراقوه والبداريين بقرية المالكى لاحتواء قبيلة العيداب لهما واكتساب الانتماء القبلى للعيداب على الرغم من انهما ينتميان إلى مجتمع النوبيين. وبالمثل قبيلة شنتا بقرية أدندان حيث يذكر أفرادها أن مؤسسها من عرب العليقات .

وعلى الرغم من الانتماء القبلى الواحد لمثل هذه الجماعات التى تعرف بالقبائل فى القـــرى التى تقيم فيها ، فالعلاقات بين أفرادها ضعيفة . وتقتصر الالتزامات والواجبات التى يفرضها هذا الانتماء المشترك على التعاطف والمجاملات فى الزواج والمشاركة الوجدانية فى الوفاة

وترجع أسباب ذلك الانفصال الكامل إلى ثلاثة عوامل

الأول : الظروف البيئية إلى التباعد الفيزيقى بين القرى وصعوبة الاتصال بينها ، ومافرضته من نشاط اقتصادى ينحصر داخل حدود القرية — بل النجع أيضا — ومتشابه فى جميع القرى الأمر الذى أدى إلى إنعدام التبدل الاقتصادى بين القرى .

الثانى . ملكية الأرض الزراعية لكل جماعة داخل حدود النجع أو النجوع التى تقيم فيها كل قبيلة دون مشاركة غيرها فيها .

الثالث : الضعف الشديد للتبادل الاجتماعى فيما بين القرى الذى يؤدى إلى تعدى روابط القرابة حدود القرية الاقليمية لما ينتج عنه من تكرار حالات الزواج بين الجماعات المتصاهرة .

وفى القرى الجديدة ، أدى التقارب المكانى بين القرى وتلاشى العزلة التى كانت

عليها القرية فى الاقليم السابق إلى تقوية العلاقات بين أفراد الجماعات (أو القبائل) التى تنتمى إلى السلف الواحد عما كانت عليه فى القرى الأصلية وعلى الرغم من ذلك لم يؤد هذا كله إلى تكتل أفراد تلك الجماعات بحيث تشكل جماعة قرابية ووحدة كلية لها تأثيرها وفاعليتها فى الحياة فى مختلف القرى التى تقيم فيها . فما تزال كل جماعة وحدة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى كما كانت فى القرى الأصلية .

لذلك سوف نتناول القبيلة النوبية فى إطار مجتمع القرية للاعتبارات الآتية .

أولا . أن غالبية القبائل المقيمة فى النوبة يقيم أفراد كل قبيلة فى قرية واحدة أما القبائل الأخرى المشار اليها فهى قليلة .

ثانيا . تؤلف القبيلة الوحدة الاجتماعية فى مجتمع القرية التى على أساسها ينظم مختلف مناشطه الاجتماعية دون أن يكون لأفراد الجماعات الأخرى (أو القبائل) الذين يقيمون فى قرية أخرى أو أكثر ويجمعهم الانتماء القرابى إلى السلف الواحد دوراً وفاعليه فى الحياة الاجتماعية داخل القرية . فالالتزامات والواجبات الاجتماعية مقتصرة على أعضاء القبيلة دون أفراد تلك الجماعات أو القبائل .

ثالثا . الانفصال والاستقلال التام للجماعة (القبيلة) عن بقية الجماعات (القبائل) الأخرى فى مختلف نواحى حياتها داخل حدود القرية .

رابعا . عدم امتداد سلطة رئيسها إلى خارج القبيلة فلا تخضع إحدى الجماعات أو القبائل المشار اليها لسلطة غيرها . ويتصل بذلك وحدة القرية السياسية على أساس أنها وحدة إدارية .

القبيلة فى القرية النوبية أكبر الجماعات القرابية التى يتألف منها وأكثرها أهمية . وتعتبر من الناحية النظرية جماعة أبوية يرد فى نسب أعضائها — الذكور والاناث — فى خط الذكور إلى سلف واحد مشترك — مؤسس القبيلة . فى حين

يؤكد تتبع الانحدار الجينالوجى الفعلى أن جميع أعضائها وبعض الجماعات التى تتألف منها سواء التى تعرف بالبيت أو الأولاد لا يجمعها الإنتماء القبلى الواحد فى خط الذكور إلى سلف القبيلة فالقبيلة تضم أيضا جماعة - أو أكثر - يرد نسب أفرادها إلى سلف غريب عن المجتمع النوبى تزوج أحدى الإناث العاصبات لسلف القبيلة . ففقدان الرجل للانتماء القبلى يؤدى إلى إحتواء قبيلة زوجته للجماعة التى تتكون نتيجة لمثل هذا الزواج . ويصبح إنتماء أفرادها وعضويتهم فى قبيلة الزوجة . ويعتبر هذا الإحتواء عاملا للتمايز بين هذه الجماعة والجماعات القرابية الأخرى التى تتألف منها القبيلة ويرد نسب أفرادها إلى سلفها . ويتمثل هذا التمايز بشكل واضح فى عدم مشاركة أعضائها فى الملكية الزراعية ملكية القبيلة حيث تقتصر تقسيمها وتوزيعها على الأقارب العاصبين وتبعا للانقسام الداخلى للقبيلة ، وفى ضعف عدد حالات الزواج بين أفراد الجماعة التى تكونت عن طريق هذا الزواج وبقية أفراد الجماعات الأخرى التى تتألف منها القبيلة .

وعلى سبيل المثال ففى قبيلة العونية تشكل مثل هذه الجماعة بيتا هو البيت الصابراب. وفى قبيلة المهناب بقرية دهميت الكنزية التى تتألف من خمسة بيوت هى الموكلاداب والغيرجوناب والشكلاب والموداداب والبريدى، ينتمى مؤسسو البيوت الاربعة الأولى إلى سلف القبيلة (مهنا) فى حين مؤسس البيت الخامس — البريدى — هو زوج إحدى الإناث العاصبات لسلف القبيلة .

وفى قبيلة العيداب بقرية المالكى العربية يكتسب الإنتماء إلى القبيلة وعضويتها أفراد الجماعتين الشراقوة والبدارين اللتين لا ينتمى سلفهما إلى عيد مؤسس القبيلة .

فقدت القرية التميزات الإقليمية القرابية التى كانت عليها فى النوبة الأصلية . ففقدت القبيلة وعلى وجه الخصوص البيت المتمركز فى الإقامة فى نجع أو

عدة نجوع من القرية . فقد أدى التوزيع السكنى إلى انتشار القبيلة داخل القرية .

وللقبيلة مظهر إقليمى حيث يقيم غالبية أفرادها فى نجع واحد (إذا كانت صغيرة الحجم) أو فى عدد من النجوع التى غالبا ما تكون متجاورة (إذا كانت كبيرة الحجم). فقد كانت القبيلة فى الأصل متمركزة فى نجع واحد يعرف باسم مؤسسها وهو عبارة عن المركز الإقليمى الأصلى الخاص بها أو الذى انتشرت منه إلى نجوع أخرى نتيجة لنموها ووجود أجزاء من ملكيتها الزراعية فيها أو نتيجة للزواج الخارجى والإقامة الدائمة عند أقارب الزوجة لما للرجل وأولاده من حقوق فى الملكية الزراعية لجماعتها القرابية .

فقبيلة المهناب بقرية دهميت الكنزية التى درسها Callender فى النوبة الأصلية كانت الإقامة فى نجعين متجاورين من نجوع القرية هما نجع الجامع ونجع المانيا ومشتركة الإقامة فى نجعين آخرين هما نجع كادول ونجع البقعه بحرى. ونجع الجامع هو مكان الإقامة الأصلية للمهناب ، ويعتبر مركزها الذى يوجد به مسجدها ومقابر أسلافها والجمعية التعاونية الخاصة بها والذى يتجمع فيه أعضاء القبيلة فى الاحتفالات الدينية (المولد) والاجتماعات الخاصة بأى أمر من أمور القبيلة . أما نجع المينيا فهو إمتداد لنجع الجامع . ولا يقيم مع المهناب فى النجعين إلا عدد قليل من الأفراد ، والأراضى الزراعية المحيطة بالنجعين ملك للقبيلة . فى حين لا يعتبر نجع كادول ونجع البقعة بحرى مهناب أصلا ، وإنما النجع الأخير هو مركز إقامة قبيلة ميريوكى الذى انتقل اليه رجال من المهناب وإستقروا فيه لزواجهم من إناث من هذه القبيلة . أما نجع كادول فلا يعتبره أعضاء القبيلة إقليما تابعا للمهناب لقلة عدد الأفراد الذين ينتمون إلى القبيلة ولوجود جماعتين قرابيتين من قبيلتين هما الجرباب والغالماب .

وفى قرية دابود كانت قبيلة الازيداب منتشرة فى ١٢ نجع من نجوع القرية (١٣ نجع) جميعها متقاربة فى المكان . وكانت تقع ثمانية منها فى الضفة الغربية من المنطقة الجنوبية للقرية والأربع نجوع الأخرى فى الضفة الشرقية فى مواجهة النجوع الأخرى تقريبا . فالقرية تنقسم إلى أربعة أقسام إقليمية واضحة من حيث إقامة القبائل فى نجوعها . فقبيلة السلماب متمركزة الاقامة فى الاربعة النجوع الشمالية من القرية فى الضفة الغربية ، وقبيلة الخالصاب فى الثلاثة نجوع جنوبى النجوع السابقة ثم يليها نجوع قبيلة الازيداب والقبائل الصغيرة فى الحجم الأخرى (السالماب والحاكماب والزائداب) والتى يعتبرها أهالى القريه غريبة عنها فهى متمركزة الاقامة فى النجعين الشماليين فى الضفة الشرقية . وبالمثل تقيم البيوت الاربعة الكبرى لقبيلة الازيداب فى نجوع خاصة بها بعضها لا يقيم فيها الأفراد بيت واحد والأخرى تشاركها الاقامة جماعات من البيوت الأخرى نتيجة للزواج والاقامة عند أقارب الزوجة . ولا يقيم فى هذه النجوع أفراد من القبائل الأخرى حيث تنعدم المصاهرة بين الازيداب وهذه القبائل على أساس ما تتمتع به الازيداب من علو المنزلة والمكانة الاجتماعيتين فيما عدا البيت العلوى ، التى تنتمى إلى القبيلة عن طريق الزواج (لأن مؤسسها من الجعافرة من قرية من قرى صعيد مصر) . ومن النجوع الاثنى عشر للقبيلة تعتبر النجوع الأربعة المتجاورة وهى حماس وبله ودبتوت ومريس النجوع الاصلية للقبيلة. كان الاحتفال الدينى (مولد سيدى ابراهيم الميرغنى) يقام فى نجع بله ، والاحتفال الآخر بمولد سيدى الحسن المرغنى فى نجع دبتوت ونجع مريس وهما متجاوران لا يوجد فاصل طبيعى بينهما . وتشترك جميع البيوت الاربعة للقبيلة فى إقامتهما .

وبالمثل كانت قبيلة أغا حسين تقيم فى ثلاثة نجوع فى قرية الجنينة والشباك . وكان النجع الاصلى للقبيلة هو نجع البستان ثم إنتشرت إلى النجعين الآخرين نجع الخليلية ونجع وادى عجمى . وتشاركها الاقامة فيها جماعات

من القبائل الأخرى مثل قبيلة طوبشى . وإذا كانت قبيلة الازيداب الكنزية متمركزة الإقامة فى النجوع المشار اليها ولا تقيم معها جماعات من قبائل أخرى وهى قليلة وفى نجعين فقط فهو يرجع إلى هجرة معظم سكان القرية وإنتقال جماعات منها إلى بعض قرى الوجه القبلى شمال مدينة أسوان فإن موقع قرية دابود فى شمال المنطقة النوبية وبالقرب من سد أسوان أدى إلى تعرض أراضيها للغرق منذ إقامة السد وإزداد بعد التعلية الأولى والثانية . ولا تختلف القبيلة فى القرى العربية من حيث الإقامة فى نجع خاص بها عن هذه القبائل أو غيرها فى جميع القرى الكنزية والنوبية . فقبيلة العبداب فى قرية المالكى متمركزة الإقامة أصلا فى نجع العبداب بحرى ثم إنتشرت فى نجوع الكلتوت والبطحة والجبل . يقيم أفراد بيوتها وهو الجود تلاب فى الجبل لا يشاركهم فيه أفراد من قبائل أخرى . أما نجع الكلتوت ونجع البطحه فهما نجعان من غير العبداب أصلا وانما تكونا من جماعة العبداب وغيرها من قبائل أخرى نتيجة للزواج .

وإذا كان كل ما سبق يشير إلى المظهر الإقليمى للقبيلة فى هذه القرى العربية والكنزية والنوبية فى النوبة الأصلية فهذا ما كان ينطبق عامة على جميع القبائل المقيمة فى جميع القرى . فالقاعدة العامة هى أن القبيلة كانت متمركزة الاقامة فى نجع هو عبارة عن المركز الإقليمى للقبيلة ثم انتشرت فى نجوع أخرى فتكونت جماعة — وأحيانا أكثر — إقليمية قرابية هى أحد بيوت القبيلة متمركزة فى هذا النجع أو أنها تقيم فى نجوع غيرها من القبائل . الحالة الأولى تحددها ملكية الأرض الزراعية والحالة الثانية تنتج عن الزواج والاقامه عند أقارب الزوجة .

وتنقسم القبيلة إلى عدد من البيوت التى تنقسم هى الأخرى أو بعضها إلى عدد من الاولاد . ويعتبر هذا الإنقسام عاملا لضعف وحدة القبيلة وتماسكها . وكان يسانده فى القرية الأصلية إنتشار جماعات القبيلة فى بعض النجوع المنفصلة المتباعدة فى المكان خاصة وأن البيت كان يميل إلى الإستقلال عن بقية بيوت

القبيلة إلى حد كبير فضلا عن أن كل ما كان يهم القبيلة ككل من أمور — مثل إقامة مولد أحد الاولياء — لم يكن يتم إلا فى فترات متباعدة من الزمان . وهذا كفيل بعدم إستمرار درجة قوة شعور الفرد بانتمائه القبلى على عكس درجة القوة التى عليها شعوره بانتمائه إلى جماعة البيت التى ينتمى إليها والتى كانت تؤلف جماعة نجعية . لذلك كانت القبيلة فى القرية الأصلية أقل تماسكا وتعاونا من جماعة البيت .

وتتضمن القبيلة عنصرا متناقضا مع وحدتها وتماسكها وهو التباين الداخلى الناتج عن الإنتماء إلى القبيلة عن طريق زواج الإناث من الرجال الأغراب عن المجتمع .

ويعتبر النسب المزدوج عاملا آخرا لضعف وحدة القبيلة وتماسكها . فالنسب المزدوج يحد من قوة الانتماء الابوى وفاعليته فى الحياة الإجتماعية لشعور الرجل بالانتماء المماثل لانتمائه الأبوى وهو انتماؤه الأمومى خاصة إذا كان مقيما مع أقارب الأم بعيداً عن مكان إقامة أقاربه العاصبين كما كان يحدث فى النوبة الأصلية . وإذا كان النسب المزدوج يعمل على تماسك مجتمع القرية فهو فى الوقت ذاته يضعف من قوة الشعور بالانتماء الأبوى وهو فى حد ذاته كفيل بازدياد قوة تماسك مجتمع القرية الذى إزدادت درجة تماسكه وقوة شعور الفرد بالانتماء إليه فى النوبة الجديدة وأهمية هذا الانتماء بالنسبة له فى الظروف الجديدة التى طرأت على المجتمع والتى أدت إلى ضعف القبيلة وتماسكها .

فسكان كل قرية يواجهون كثيرا من المشاكل فى مختلف نواحى حياتهم وعلى وجه الخصوص فى مجال الزراعة والإسكان والمعونات . ولا تتعلق هذه المشاكل بقبيلة دون غيرها ، وانما هى مشاكل عامة تتعلق بالقرية ككل ، وتتصل إتصالا وثيقاً بحياة الفرد ومصالحه الامر الذى يؤدى إلى أن تنال إهتمامه

الشديد وإنشغاله بها . وتحتم وقوفه إلى جانب غيره من سكان القرية لمناقشتها ولوضع الحلول التى تعالجها والاتصال بالهيئات الحكومية والمحلية للعمل بما فيه فائدة بمجتمعهم المحلى دون أن يكون للانتماء القبلى أى اعتبار فى مثل هذا الموقف .

فلم تعد مصالح الفرد مرتبطة بالقبيلة التى ينتمى اليها وإنما ترتبط إرتباطا وثيقا بمجتمعهم المحلى . ففقدت القبيلة وظائفها الهامة فى تحقيق هذه المصالح والمحافظة عليها وحمايتها خاصة وأن الهيئات الحكومية أصبح لها كثير من التدخل فى تحقيق هذه المصالح وتوجيه وتنظيم مختلف نواحى الحياة الاجتماعية داخل القرية . كما أن الفرد يمكنه الإتصال المباشر بهذه الهيئات لعرض مشاكله ومناقشة مختلف الأمور التى تهمه وخاصة فيما يتعلق بالأرض الزراعية والمعونة المالية والعينية التى يحصل عليها . فمصالح الفرد صارت مرتكزة على عضويته فى المجتمع المحلى كما أن كل ما يصل اليه مجتمعه من حلول لمشاكله وخاصة فى المجال الإقتصادى لها إنعكاس مباشر على حياته لما يعود عليه بالفائدة لأنها أمور تتصل به إتصالا مباشرا ، ولا تتصل به كعضو فى القبيلة كما هو الحال فى القرية الأصلية .

وقد صارت المنفعة الشخصية محددة لإتجاه العلاقات بين الأفراد . وصارت لدى الفرد الرغبة الشديدة فى المزيد من الربح والكسب بحيث لا تكون لاعتبارات القرابة أثر فى الحد من رغبته إذا تعارضت علاقاته القرابية معها .

يضاف إلى هذا كله إختفاء نظام الملكية الزراعية التقليدى الذى كان له وظيفة هامة فى تقوية الشعور بالانتماء القبلى وتدعيم تماسك وتضامن القبيلة لإرتباط مصالح الفرد بها . وباختفاء هذا النظام تتلاشى تلك المصالح ولا يصير للفرد حقوق فى ملكية الاقارب. وإذا كانت الملكية الزراعية فى النوبة الأصلية هى التعبير المكانى لبنساء القبيلة فانها تشير إلى مدى ما أصاب العلاقات القرابية

خارج نطاق العائلة من الضعف . فهى تشير إلى إرتباط مصالح الفرد بجماعة الأولاد والبيت والقبيلة على التوالى تبعا لحقوق الفرد فى ملكية كل جماعة منها . وإذا كانت هناك من نظم القرابة التى لها وظيفة هامة فى المحافظة على وحدة الملكية وبالتالى وحدة الجماعة القرابية — مثل نظام الزواج الاندوجامى — فاختفاء الملكية يشير أيضا إلى مدى التفكك التى تتعرض له القبيلة .

وعلى الرغم من كل ما سبق فان هناك عوامل تعمل فى الاتجاه المضاد لعوامل التفكك فالتكتل السكانى للقرية قد أدى إلى تجمع أعضاء القبيلة . لذلك لم يضعف شعور الفرد بانتمائه القبلى . فقد حدث أن اختفى الانتماء النجعى ليفسح المجال لغلبة الشعور بالانتماء إلى القرية ، وفى الوقت ذاته ليدعم الشعور بالانتماء القبلى . إذ أن مجرد تجمع أعضاء القبيلة فى القرية بعد أن كانوا متباعدين فى الإقامة فى عدة نجوع فى القرية الأصلية يساعد على تماسك القبيلة وعلى التخفيف من تأثير عوامل التفكك التى تتعرض لها رغم غلبة أهمية الانتماء إلى القرية عن الانتماء إلى القبيلة . ومن ناحية أخرى يضعف هذا التجمع من أثر إنقسام القبيلة إلى عدد من الأقسام فى تماسكها ، هذا الأثر الذى كان يسانده ميل جماعة البيت وجماعة الأولاد النجعية إلى الاستقلال عن بقية الجماعات التى تتألف منها القبيلة . وإذا كان نظام الزواج يؤدى وظيفته فى تماسك القبيلة فى القرية الأصلية فى الوقت الذى كانت منتشرة فى عدد من النجوع ، فما يزال يؤدى هذه الوظيفة خاصة وأن القبيلة قد تجمعت فى القرية الجديدة . فما يزال النوبيون يفضلون الزواج بين أولاد العمومة ـ وتزداد حالات الزواج بين أعضاء الأولاد أكثر من حالاته فى نطاق البيت ثم القبيلة . يضاف إلى ذلك إستمرار التفاوت بين مهور إناث القبائل رغم إزدياد قيمتها عما كانت عليه نتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة الأمر الذى يؤدى إلى استمرار الزواج الداخلى وإن كان هذا يشير فى الوقت ذاته إلى عدم تغيير العلاقات الأساسية بين القبائل على أساس أن هذا التفاوت أحد مظاهر طبيعة العلاقات القائمة بين القبائل . ومن ناحية

أخرى إن مجرد تفضيل الشخص لأحد أعضاء جماعة القرابية التى ينتمى اليها لكى يكون شريكا له عن غيره فى زراعة أرضه إذا كانت مشاركته تتفق ومصالحه كما ذكرت فيما سبق ، لا يكشف عن أثر إعتبارات القرابة فى سلوك الافراد تجاه بعضهم البعض فحسب وانما يبين أيضا أثره فى تقوية العلاقات القرابية وتدعيمها .

ويعكس وحدة القبيلة النشاط الذى يشترك فيه سكان القرية مثل الاحتفال بمولد الرسول أو أحد الأولياء . فعندما يكون هناك أى نشاط يتعلق بسكان القرية ككل ويتطلب مبلغا من المال ، يقسم هذا المبلغ بين القبائل على أساس حجم القبيلة . ويتعاون أعضاء القبيلة فى جمع نصيب قبيلتهم منه . فيقسم وفقاً لإنقسام القبيلة لكى يحدد نصيب الأسرة منه . إذ يحدد أولا نصيب كل بيت من بيوتها ثم يتولى رئيس البيت ورؤساء الاولاد تقسيمه وتوزعه على جماعات الاولاد التى يتألف منها البيت، وبالتالى يحدد نصيب كل أسرة . ويراعى فى التقسيم حجم كل جماعة سواء كانت بيتا أو أولادا . ولم تكن الأسرة فى النوبة الاصلية هى التى يجمع مثل هذا المبلغ على أساسها وانما كانت العائلة. فقد أصبحت الأسرة الوحدة الأساسية فى بناء القبيلة لا العائلة كما كان فى النوبة الأصلية . وما يزال يحدد نصيب الأولاد والبيت الذى تربط القرابة العاصبة مؤسسه بسلف القبيلة كما كان فى النوبة الأصلية على أساس أن الواحدة منها قسم من أقسام القبيلة . فلم تؤد عوامل التفكك التى تواجهها القبيلة إلى إنفصال مثل هذه الجماعة عن القبيلة وإستقلالها التام عنها خاصة وأن هـذا الإتجاه أحد عوامل التمايز الداخلى فى القبيلة . وما تزال علاقات أفراد مثل هذه الجماعة مع غيرهم من أفراد القبائل الأخرى يحددها انتماؤهم القبلى .

فإنه على الرغم من إنتشار القبيلة فى عدة نجوع متباعدة على مسافات طويلة ، فعدم الإقامة المشتركة لم تؤد إلى تحرر أحد أفرادها أو إحدى جماعاتها من

الاشتراك فى الالتزامات والواجبات القبلية . فلم يكن للأبعاد المكانية تأثير على الالتزام القرابى بضرورة تعاون جميع أفراد القبيلة فى مثل هذه الالتزامات وهو ما يوضحه أيضا استمرار مشاركة أفرادها الذين يعملون فى المدن . فقد كانت هذه الالتزامات ــ وما تزال فى القرية الجديدة ــ أحد العوامل الرئيسية لوحدة القبيلة وتماسكها رغم إنقسامها الداخلى وتوزع جماعاتها فى عدة نجوع منفصلة ومتباعدة . كما أنه ليس للتمايز الداخلى للقبيلة إعتبار فى مثل هذه الالتزامات على عكس ما كان يحدث بالنسبة لملكية القبيلة . ويرجع عدم التخلى عن هذه الالتزامات والإسراع إلى الوفاء بها إلى ارتباطها بمكانة القبيلة . ويتمثل ذلك فى تنافس القبائل على ألا يكون نصيبها أقل من غيرها على أساس حجم كل قبيلة حتى لا تنفرد قبيلة بنصيب أكبر من الاخرى . فان ارتفاع مقدار نصيب القبيلة يضفى عليها من مكانة إجتماعية عالية . فكثيرا ما تكون مساهمة القبيلة بنصيب كبير موضوعا للتفاخر والتحدث عنه بين سكان القرية .

وفى المجال السياسى يخضع أفراد القبيلة لسلطة رئيسها . وتفرض القرابة العاصبة الالتزام بوقوف أعضائها بجانب بعضهم البعض فى منازعاتهم مع أفراد القبائل الاخرى . وتتولى القبيلة فض المنازعات الداخلية بين أعضائها . وفى القليل النادر الالتجاء إلى رؤساء القبائل الأخرى للتدخل للتحكيم وفض النزاع . كما أنه ليس للتمايز الداخلى وما بين أفراد الجماعات التى تتألف منها القبيلة من تباعد فى العلاقات بالنسبة لأفراد الجماعة (أولاد أو بيت) التى تنتمى إلى القبيلة عن طريق الزواج أثر فى علاقاتهم الخارجية . فالتمايز الداخلى لا يظهر إلا فى العلاقات الداخلية للقبيلة .

ومن ناحية أخرى فاختيار أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى وجمعية الاصلاح

الاجتماعى يتم عن طريق اجتماع رؤساء القبائل للتوفيق بين رغبات القبائل وتحديد الأشخاص لهذه المراكز . ويكون اتفاقهم الرأى النهائى الذى يلتزم به جميع أفراد القبائل . ولا يزال هذا الاختيار قائما على أساس قبلى كما كان الحال فى النوبة الاصلية .

ويهتم الكنوز اهتماما شديدا باقامة الاحتفالات الدينية (الموالد) وهو نشاط قبلى حيث تتولى القبيلة ككل اقامة الاحتفال . ونتيجة لاقتصار هذا النشاط على القبيلة الكنزية (١) فقد أضفى على القبيلة الكنزية بالذات درجة كبيرة من التماسك عن القبيلة العربية والنوبية ، كما له دور هام وايجابى فى تماسك مجتمع القرية .

فكل قبيلة من القبائل الكنزية ترتبط بأحد الاولياء (اما أن يكون سلف القبيلة الحقيقى أو تتبناه القبيلة — على حد تعبير الكنوز — وتعتبره الولى الخاص بها دون القبائل . ويعتقد النوبيون عامة أن الله عز وجل قد خص الاولياء بقوى وقدرات خاصة خارقة للطبيعة والانسان يتميزون بها عن غيرهم من الناس وتجعلهم قادرين على أداء أفعال غير عادية يعجز الانسان عن أدائها وتعرف بالكرامات ، وهى الاشارة أو العلامة التى تشير إلى تلك القدرة والتى يستند إليها اعتقاد النوبيين بالاولياء . والعلاقة بين القبيلة والولى هى علاقة تعاقدية يلتزم كل من الولى وأفراد القبيلة ببعض الالتزامات المعينة . ففى مقابل البركة والحماية والرعاية التى يقدمها الولى لافراد القبيلة ، فهم يلتزمون باقامة المولد احتفالا بذكراه فى كل عام وليس الارتباط بالولى مقتصرا على أفراد القبيلة فقط ، وانما ترتبط به قبيلة أو أكثر من القبائل الصغيرة والقرية على أساس

(١) توجد فى السبوع العربية قبيلة البلالاب التى تهتم مثل القبائل الكنزية باقامة المولد لاحد الاولياء الذى تعتقد فيه وترتبط به ، وكذلك توجد قبيلة فى قرية الجنينة والشباك النوبية مرتبطة بولى آخر وتعتقد فى بركاته وهو الشيخ كبير .

تبعيتها سياسيا للقبيلة المرتبطة أصلا بالولى ، والاقامة فى النجع الاصلى لتلك القبيلة وارتباطها بها عن روابط طريق المصاهرة .

ويشترك جميع أفراد القبيلة فى تكاليف ونفقات الولائم التى تصاحب الاحتفال ويتعاونون على تنظيمه والاشراف عليه حيث يحدد لكل رئيس بيت من بيوتها دور محدد ويعرف بالنقيب (فى بعض الاحيان يكون النقيب شخصا آخر من أعضاء البيت) .

فالاعتقاد فى الاولياء والعلاقة بهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالبناء القبلى ، ويعكس وحدة القبيلة وعلاقاتها بالقبائل الاخرى عن طريق علاقة تلك القبائل بالولى الذى ترتبط به . فالمولد وما يشتمل عليه من شعائر يعمل على تجديد قوة شعور الفرد بانتمائه القبلى الامر الذى يؤدى إلى المحافظة على هذا الشعور وبالتالى على وحدة القبيلة وتماسكها .

فلم ينل الضعف من الاعتقاد فى الاولياء عند النوبيين فى النوبة الجديدة . فما يزال الكنوز يحرصون على اقامة الموالد ، وما يزال المولد نشاطا قبليا رغم محاولات القبائل غير المرتبطة بالاولياء على تعديله وتغييره لكى يكون نشاطاً خاصا بالقرية ككل .

ويدرك النوبيون أثر التغير الجذرى لنظام الملكية فيما تتعرض له القبيلة من التفكك . لذلك تقدموا بطلب إلى المسئولين بضرورة مراعاة درجة القرابة بين الملاك عند توزيع الاراضى الجديدة واعادة توزيع الاراضى التى وزعت عليهم بحيث تتجمع أراضى القبيلة بقدر الامكان ، وأن تكون أراضى الاقارب متجاورة تبعا لدرجة القرابة . فقد أدرك النوبيون أن انتشار الاراضى التى وزعت على الاقارب فى أماكن متباعدة أحد العوامل التى أدت إلى اللجوء إلى غير الاقارب للمشاركة فى الزراعة . ويحاولون اعادة توزيع الاراضى الزراعية فى أطار

العلاقات القرابية كما كانت فى النوبة الأصلية . وذلك على الرغم من الاختلاف الجوهرى بين الوضع الجديد والوضع الجديد القديم من حيث أنها لم تعد التعبير المكانى للبناء القبلى . ولكن اعادة التوزيع وتجاور أراضى الاقارب كفيل بأن يعيد النوبيون تنظيم نشاطهم الزراعى وفقا لما كان متبعا فى النوبة الأصلية وبما يتفق والظروف الجديدة لمجتمعهم فتجاور أراضى أعضاء الجماعة القرابية الأبوية يساعد على التعاون المتبادل فى العمل الزراعى ، كما يحقق المشاركة بين الاقارب فضلا عن استعادة النشاط الزراعى لنصيب المرأة النوبية منه . ويعتبر النوبيون ذلك وسيلة لتخفيف تكاليف الانتاج نتيجة لعدم الاستعانة بالعمال الزراعيين الا فى أضيق الحدود الأمر الذى يؤدى الى أن يحصل صاحب الارض على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية .

وإذا كانت الفائدة الاقتصادية هى التى تختفى وراء أصرارهم على تجميع الأراضى والحاحهم فى طلب موافقة الهيئات الحكومية على تحقيقه ، فاذا حدث ونفذ هذا التجميع فإنه سوف يساعد على اعادة ما كانت عليه العلاقات القرابية من القوة وبالتالى سوف يدعم تماسك الجماعة القرابية العاصبة سواء كانت أولاداً أو بيتا أو قبيلة. ومن ناحية أخرى يشير ذلك إلى كيفية مواجهة النوبيين لمشاكلهم من خلال التنظيم والبناء الاجتماعى التقليدى .

وعلى هذا نستطيع أن نقول أنه على الرغم من تحديد المصلحة الذاتية للشخص لاتجاه علاقته مع الاخرين وعدم ارتباط مصالحه بالقبيلة مما أدى الى أن ينال الضعف من علاقته بأقاربه ، وعلى الرغم من أن الاسرة أصبحت الوحدة القرابية الأساسية فلا يزال بناء القبيلة محتفظا ببعض خصائصه الجوهرية .

بناء القبيلة

القبيلة فى المجتمع النوبى عامة نسق انقسامى . وليس المقصود بالنسق الانقسامى المفهوم المعروف فى الكتابات الانثروبولوجية عن البدنة الانقسامية

حيث يفتقد نسق القبيلة النوبية الخصائص الاساسية التى يتميز بها نسق البدنة الانقسامى ، وتجعله نمطا مختلفا عن الجماعة القرابية التى يطلق عليها الانثربولوجيون البدنة Lineage

فهذا الشكل من أشكال القرابة الذى يقوم على البدنة الانقسامية لا يوجد الا فى المجتمعات التى تفتقر إلى أى شكل من من أشكال التنظيم السياسى المركزى بحيث يرتبط الضبط الاجتماعى فى ذلك المجتمع بالتوازن التقليدى بين البدنات ، ويتوقف على ذلك التوازن إلى أبعد الحدود كما أنه يقوم على أساس ايكولوجى حيث لكل بدنة من البدنات الاقليم والمراعى والمصادر الاقتصادية الخاصة بأفراد البدنة دون غيرهم من البدنات الأخرى . وأن الاقليم الذى تقطنه هذه البدنات يتميز ببناء منقسم إلى واحدات اقليمية تتناظر مع الانقسام القرابى بحيث تنعكس الجينالوجية القبلية (شجرة النسب) بكل دقائقها فى التوزع الاقليمى . ويتميز كل قسم من تلك الاقسام التى تنقسم إليها البدنة الانقسامية بأنه يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال دون أن يمنعه ذلك من أن يلتحم مع غيره من الاقسام ليكون الوحده القرابية الكبيرة التى تتألف منه هو ومن عدد من الاقسام ليكون الوحدة القرابية الكبيرة التى تتألف منه هو ومن عدد من الاقسام الاخرى المماثلة له » . وهذه الخاصية – التى تعرف بالانشقاق والالتحام – أهم خاصية تتميز بها البدنة الانقسامية وتتضح على وجه الخصوص فى المواقف السياسية التى تعكس ديناميكية البدنة الانقسامية حيث يحتفظ كل قسم من أقسام البدنة باستقلاله الخاص فى مواقف سياسية معينة واندماجه مع ما يماثله من الاقسام التى تنتمى جميعها إلى بدنة معينة فى وحدة متكاملة ومتماسكة فى مواقف سياسية أخرى . وعلى هذا الأساس كان لمفهوم البدنة الانقسامية ناحيته السياسية التى تميزها عن غيرها من البدنات فالبدنة الانقسامية هى وحدة أقليمية واقتصادية وسياسية بل ودينية أيضا بقدر ما هى وحدة قرابية (1).

---

(1) أبوزيد – البناء الاجتماعى – الانساق (صفحات ٣٢٤ – ٣٢٩) .

وقد اعتبر كالندر Callender فى دراسته لقرية دهميت التى أشرت إليها فى الصفحات السابقة أن القبيلة الكنزية نسق يشابه لنسق البدنة الانقسامية . وتناول بالتحليل النسق فى نفس الاطار الذى حدده ايفانز بريشارد فى دراسته البدنة النويرية ويستخدم نفس المصطلحات الأربعة (بدنة كبرى وبدنة كبيرة ، وبدنه صغيرة ، وبدنه صغرى) فى الاشارة الى تقسيمات القبيلة الكنزية « المهناب » . وفى الواقع تكشف دراسة القبيلة الكنزية أنها نمط انقسامى مغاير تماما عن نمط البدنه الانقسامية بل ويتضمن تحليل كالندر نواحى الاختلاف الجوهرى بين القبيلة الكنزية والبدنة الانقسامية على الرغم من اعتباره القبيلة الكنزية بدنة انقسامية .

فالقبيلة فى المجتمع النوبى تنقسم الى عدد من البيوت التى ينقسم كل بيت منها إلى عدد من البيوت الفرعية (استخدم لفظ فرعى للتمييز بينه وبين البيت الأكبر الذى انفصل عنه) التى تنقسم بدورها إلى عدد من « الاولاد » .

ولكن إذا أتخذت عملية الانقسام على هذة الصورة فانها تخفى حقيقة هذه العملية ذاتها وتقسيمات القبيلة – وخاصة « البيت » – ووضع كل قسم منها بالنسبة للآخر .

فعملية الانقسام لاتتم داخل اطار جامد ثابت وعلى فترات محددة مرسومة أو كل بضعة أجيال وانما هو اطارمتغيرغير ثابت يعكس تغير الأقسام القبيلة المستمر خلال الزمن والتفاعل القائم بينها الذى يسفر فى النهاية عن تغيرات هامة تترك أثارا على البناء القبلى بحيث يمكن القول أنه إذا درست القبيلة النوبية فى النوبة الأصلية ، ثم أعيد دراستها بعد فترة طويلة من الزمن سوف تكون النتيجة مختلفة عن تلك التى حصل عليها الباحث فى الدراسة السابقة . ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين هما ظهور بعض الأقسام عن طريق الانفصال من القبيلة واحتواء قسم لقسم آخر نتيجة للاقامة الدائمة المستمرة فى النجع الواحد والزواج بين أفرادها. فقد كان الانتقال من نجع إلى نجع آخر والاقامة الدائمة فيه يؤدى إلى ظهور جماعة

قرابية تنمو وتكبر لتصبح بيتا مستقلا ومنفصلا عن الجماعة القرابية الاصلية وتحمل اسم مؤسسها المباشر ويسقط اسم مؤسس الجماعة الاصلية وإن كان هذا لايعنى عدم معرفة أفرادها انتماءهم القبلى فهم يدركون أن جماعتهم تؤلف أحد أقسام القبيلة التى ينتمون إليها . فالداودية والمالكاب مثلا (بقرية المالكى العربية) يؤلفان جماعتين قرابتين انفصلا عن الرهيطاب التى احتفظت باسمها (اسم مؤسس القبيلة) وتكون كل من الداوية والمالكاب جماعتين مستقلين ومتمايزتين إلى حد كبير ومتساويتين مع الرهيطاب على الرغم من ادراك أفراد الجماعات الثلاثة الانتماء القبلى الواحد المشترك وانفصال كل من الداودتة والمكالب عن الرهيطاب. ويعكس تقسيم الالتزامات الاجتماعية إلى ثلاثة أجزاء متساوية تلك المساواه بين الجماعات الثلاثة . وينطبق هذا أيضا على الجاسراب بقرية الجنينه والشباك النوبية. فعلى الرغم من انفصالها عن قبيلة الصفراب (صفر اكرام باشا هو اسم مؤسس القبيلة) ، فقد استقلت الجاسراب عن الصفراب مكونة جماعة قرابية تعرف باسم مؤسسها المباشر وهو جاسر فى حين احتفظت الصفراب باسمها . فقد أدى ذلك إلى أن تظهر الجاسراب كقبيلة مستقلة عن الصفراب التى انفصلت عنها . وعلى الرغم من هذا الانفصال والاستقلال الذى يؤدى إلى التمايز الداخلى للقبيلة ككل. فهى تظهر كوحده كلية فى علاقة أفراد كل وحدة من تلك الوحدات بأفراد القبائل الاخرى وخاصة فى المواقف السياسية وينظر إليها باعتبارها أفرادها أعضاء وحدة كلية .

وقد أدى هذا الانفصال إلى اعتبار مؤسسى مثل هذه الوحدات أخوة أبناء السلف الواحد أو أبناء أحد أبنائه . ويحدث هذا كلما ازدادت أعماق البيوت . ولاينطبق على مؤسسى البيوت الكبرى فحسب وانما ينطبق أيضا على مؤسسى البيوت الفرعية . فمن الصعب على النوبيين تتبع أنسابهم إلى أعلى من مؤسسى البيوت إلى سلف القبيلة بكل دقة . فالقاعدة العامة عندهم هى أعتبار مؤسسى البيوت الممتدة فى الماضى أخوة أبناء السلف الواحد الأمر الذى لايظهر العلاقات القرابية الحقيقية فيما بين كل واحد منهم والآخر ودرجة هذه العلاقات .

ويتمثل ذلك بالنسبة لمؤسسى الأولاد بحيث تكشف عما قد حدث فى مستويات الانحدار الجينالوجى العليا للقبيلة . فالانحدار الجينالوجى للقبيلة H (إحدى القبائل المقيمة بقرية المالكى العربية) يشير إلى أن بعضا منهم أخوة كما هو الحال بالنسبة للوحدتين C , E من البيت . III . والبعض الآخر ليسوا أخوة وانما ينتمون إلى جيلين متتالين (أو إلى الجيل الثانى النازل من جيل مؤسس الأولاد بالنسبة لقبائل أخرى) كما هو واضح من الانحدار والجينالوجى للبيت الحمداب من قبيلة أغا حسين المقيمة فى قرية الجنينة والشباك .

لذلك يختلف عمق أولاد عن أخرى نتيجة لإنتماء مؤسسيها إلى جيلين متتاليين أو أكثر أو نتيجة للانتقال والاقامة فى نجع آخر . مثال ذلك أن أولاد سعد من قبيلة الرهيطاب بقرية المالكى يبلغ عمقها ثلاثة أجيال لإنتقال سعد من النجع الذى تقيم فيه القبيلة التى ينتمى اليها إلى نجع العيداب بحرى . ونتيجه لإختلاف أعماق الأولاد تختلف العلاقات بين أفراد أولاد وأخرى على أساس إختلاف درجة القرابة بين مؤسسيها . فالعلاقات بين أفراد الجماعتين اللتين يكون مؤسسهما أخوة أقوى من العلاقات بين أفراد الجماعتين اللتين يكون مؤسسهما أبناء عمومة . وتعكس ذلك وحدة نصيبهم من الملكية الزراعية فضلا عن الاقامة المشتركة فى نجع واحد . ومثال ذلك الأولاد B والأولاد C من بيت الحمداب (قبيلة أغا حسين) فملكية أفرادهما سدس ملكيه الأرض الزراعية للقبيلة ويقيم أفرادها فى نجع وادى سلطان فى حين يقيم أفراد الأولاد الأخرى فى نجع البستان ونجع الخليلية .

ويشير هذا كله إلى أنه فى الوقت الذى تنمو فيه القبيلة بظهور أجيال جديدة تحدث عملية أخرى فى مستوى الأجيال العليا من الانحدار الجينالوجى للقبيلة . وهذه العملية هى إدماج عدد من الأجيال المتعاقبة فى جيل واحد وهى الأجيال التى ينتمى إليها مؤسسو البيوت بحيث يظهرون كأخوة أبناء السلف الواحد .

ويساعد ذلك على المحافظة على وحدة القبيلة . فازدياد نمو البيت وتعرضه للانقسام واتخاذه شكل القبيلة وتسميته بالاسم المباشر لمؤسسه، كما هو الحال بالنسبة للقبيلة، مما يوحى بأنه قبيلة مستقلة. تساعد على ضعف العلاقات بين أفراده وبقية أفراد البيوت التى تتألف منها القبيلة . ففى مواجهة انفصال البيت وميله الشديد إلى الاستقلال يكون لاعتبار مؤسسى البيوت أخوة دورهام فى استمرار ترابط البيوت وبالتالى استمرار وحدة القبيلة ككل. وتعكس هذا القبائل الكنزية لانها أكثر عمقا وامتدادا فى الماضى عن القبائل العربية والنوبية لسبق حضور أسلافها إلى النوبة الأصلية . لذلك فالقبيلة العربية أقصر القبائل عمقا لان أسلافها قد حضروا إلى المنطقة فى فترة لاحقة عن أسلاف القبائل الأخرى . ويحدث أن يستمر البيت كوحدة دون أن يتعرض للانقسام بظهور أولاد نتيجة للانفصال عنه . فمن الانحدار الجينالوجى للقبيلة H يتضح أن البيت III لم يتعرض للانقسام وانما استمر وحدة على عكس البيتين I و II . وبالمثل البيت الجودتلاب من قبيلة العيداب فلم ينقسم إلى عدد من الأولاد كما هو الحال بالنسبة للبيت الآخر . وإذا كانت مثل هذه الجماعة تعرف بالبيت ويشير إليها أعضاء القبيلة باستخدام التسمية الخاصة بالبيت فهو يرجع إلى عمقها الذى يحقق لها التماثل مع غيرها من البيوت على الرغم من أن مؤسسها — كما هو الحال بالنسبة للبيت III — لاينتمى إلى الجيل الذى ينتمى إليه مؤسسوا البيتين الآخرين . ويرجع أيضا إلى الاطار الاقليمى للجماعة حيث يقيم أفرادها فى نجع غير النجع الذى يقيم فيه البيتان الاخران .

أما فيما يتعلق بعملية احتواء قسم قبلى بقسم آخر فانى سأتناول قبيلتين أحدهما عربية وهى قبيلة العيداب والاخرى نوبية وهى قبيلة أغا حسين مع الاشارة إلى القبيلة H وقبيلة المهناب التى درسها كالندر كمثال للقبيلة الكنزية .

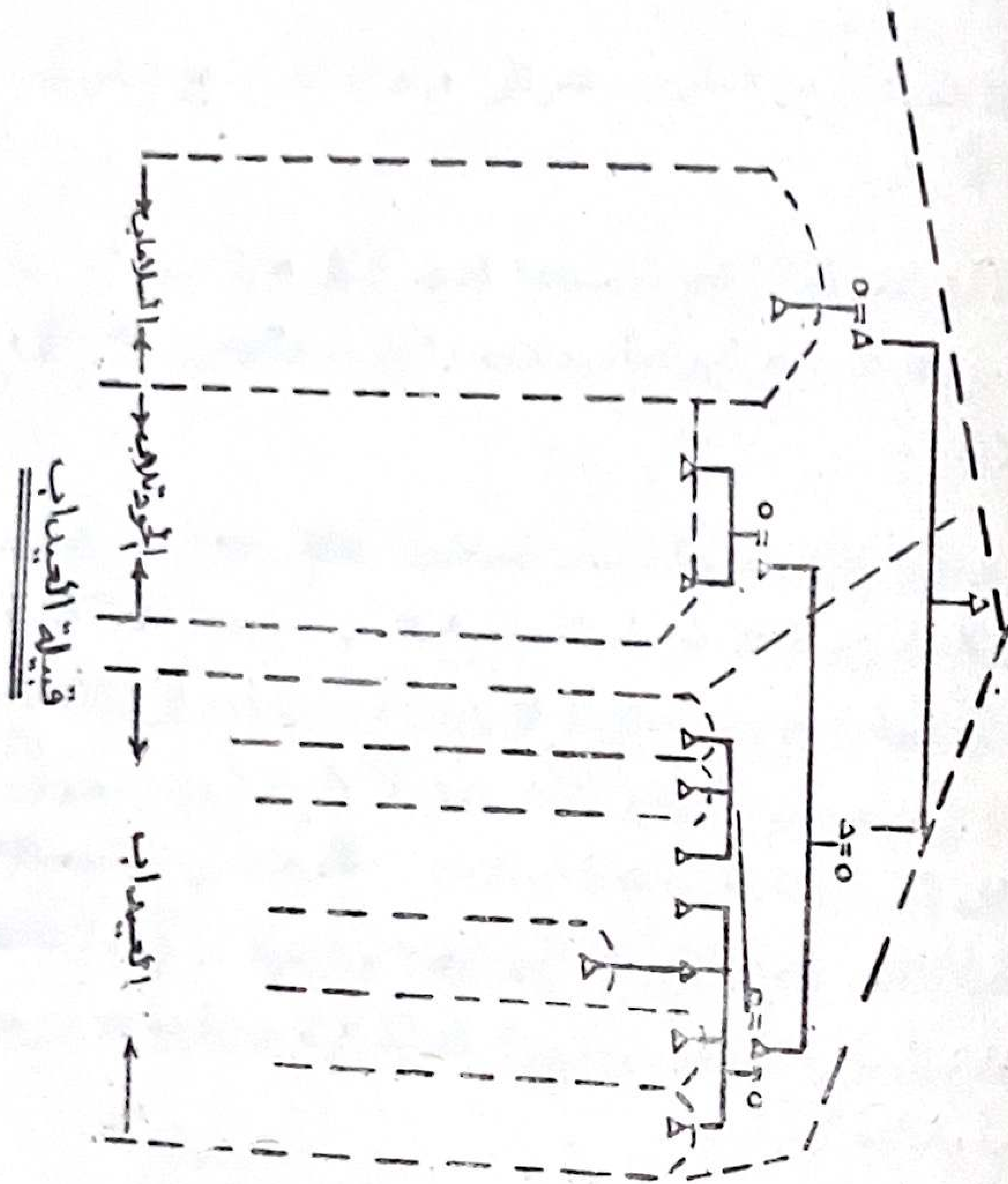
أولا : قبيلة العيداب

تعرضت العيداب للانقسام — فظهر قسمان هما السلاماب والجودتلاب في حين استمرت الجماعة تحمل نفس الاسم العيداب كما هو واضح في الشكل التالي. فقد انتقل جودة الله إلى نجع الجبل في النوبة الأصلية حجود نصيبه من الملكية الزراعية للجماعة وعرف النجع باسمه فيما بعد. وانتقل احمد إلى نجع العيداب بحرى (وهو نجع الكراساب أصلا) عند زواجه من احدى نساء الكراساب فتكونت الاسداب وأولاد ادريس. ثم تكونت ثلاثة جماعات هي أولاد زيدان في نجع البطحه وأولاد سليمان في نجع الكلتوت والعزاماب في نجع العيداب بحرى ومؤسسو هذه الجماعات الثلاثة أخوة غير أشقاء لاسدو ادريس من الزوجة الثانية التي تزوجها أبوهم أحمد من نساء قرية الريقة. ويرجع اقامة العزماب في نجع العيداب بحرى إلى مصاهرة عزام المؤسس المباشر للعزاماب الاسداب واقامته مع أقارب زوجته.

وبالاضافة إلى ذلك تكونت جماعة جديدة تعرف بالشراقوه نتيجة لزواج شرقاوي وهو من الأعراب عن مجتمع قرية المالكي من أحدى نساء الأسداب. لذلك كانت هذه الجماعة تقيم في نجع العيداب بحرى نجع الأسداب.

من هذا كله يتضح أن قبيلة العيداب تتألف من جماعات ترابط أفرادها عن طريق القرابة العاصبة بسلف القبيلة وأخرى يرتبط، أفرادها بهذه الجماعات عن طريق الزواج والمصاهرة. الأولى هي الجودتلاب والسلاماب والعيداب (الاسداب والعزماب وأولاد زيدان وأولاد سليمان) والثانية هي البدارين والشراقوة.

ويتضح أن القبيلة قد إنقسمت إلى ثلاثة بيوت نتيجة لتكوين الجودتلاب والسلاماب الذين سميا باسمي المؤسسين المباشرين لهما في حين استمرت بقية القبيلة محتفظة باسم العيداب فتعتبر الجودتلاب وحدة قرابية مستقلة ومتميزة إلى حد كبير



خاصة وهى تؤلف وحدة إقليمية وهى إحدى البيوت الرئيسية للقبيلة وتتساوى مع العيداب والسلاماب فى الوقت الذى تنضم فيه مع العيداب فيما يتعلق بتقسيم الملكية الزراعية التى تنقسم إلى جزءين متساويين أحدهما للسلاماب والآخر للجودتلاب والعيداب .

ولا تشترك كل من البدارين والشراقوة فى هذه الملكية على أساس عدم الإنتماء الأبوى .

أما فيما يتعلق بالالتزامات الاجتماعية للقبيلة ككل فإنها تنقسم إلى خمسة أقسام موزعة على جميع البيوت الجودتلاب والعيداب والبدارين والشراقوة والسلاماب .

وقد ظهرت الأسداب والعزاماب كجماعتين مستقلتين ومتمايزتين ويتمثلان مرتبة البيت ويتساويان مع الجودتلاب والسلاماب . ويشير أعضاء القبيلة اليهما على انهما بيتان إنقسمت اليهما العيداب . ويرجع ذلك إلى زيادة عدد أعضاء كل منهما وظهور جماعات الأولاد داخل الأسداب على وجه الخصوص. ويضاف إلى ذلك ما كان متمتعا به أسد مؤسس الأسداب من منزلة ومكانة إجتماعية عاليتين إستناداً إلى أنه أكبر الأبناء وما لديه من ثروة لإشتغاله بالتجارة إلى جانب الاراضى الزراعية التى انتقلت اليه وإلى أخيه أدريس من أقارب والدتهما الكراساب .

فعلى الرغم من انتماء أسد إلى جيل زيدان وسليمان باعتبارهما أبناء أحمد ـ كما هو واضح من الشكل السابق ـ وانتماء عزام إلى الجيل التالى لجيلهم فأولاد زيدان وأولاد سليمان لا يعتبران بيتين فى مرتبة الأسداب والعزاماب وانما يعتبران فى مرتبة جماعات الأولاد التى تشتمل عليها الأسداب ويضاف إلى ذلك أن أعضاء القبيلة يعتبرون أولاد إدريس (أخو أسد) أعضاء فى الأسداب

كما يعتبرون هم أنفسهم أعضاء فيها بالنسبة لعلاقتهم بأفراد الأسداب . وقد أدى الزواج والمصاهرة بين أفرادها وأقاربهم أعضاء أولاد ادريس إلى عدم ظهور أولاد ادريس كوحدة مستقلة قائمة بذاتها خاصة أنهم يعيشون فى نفس النجع مع أفراد الاسداب. وقد أدى هذا كله إلى إحتواء الأسداب لأولاد ادريس . وقد ساعد على ذلك وجود كثير من الرجال خارج مجتمع القرية .

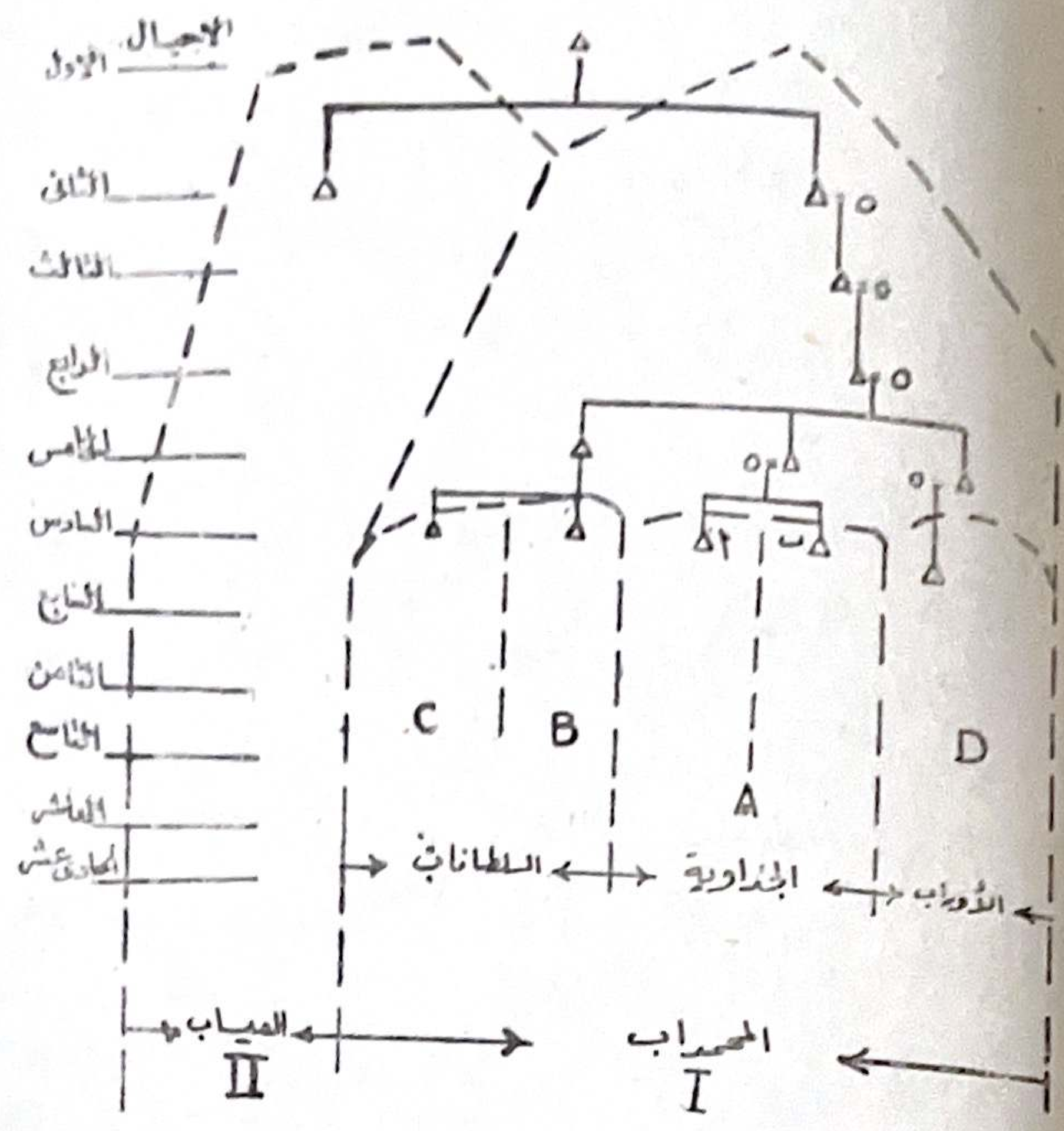
وعلى ذلك يتضح أن مركز الجماعة القرابية فى بناء القبيلة غير ثابت من حيث أنها لا تظل فى نفس المستوى الذى يجب أن تكون عليه فى بناء القبيلة بالنسبة لغيرها من الوحدات القرابية تبعا للانحدار الجينالوجى للقبيلة والجيل الذى ينتمى إليه مؤسسها باعتباره المحور الذى تم عنده إنقسام الجماعة القرابية الأصلية بمعنى أن تلك الجماعة تكون مثلا بيتا فرعيا بالنسبة للبيت الأصلى الذى إنفصلت عنه ، وبيتا أصليا بالنسبة للجماعة القرابية — الأولاد مثلا — التى تنفصل عنها . ولكن يتضح أن الجماعة القرابية تصبح بيتا لتكون فى نفس مركز البيت الأصلى بالنسبة لجماعات أخرى تحتل نفس مركزها . وهذا ما يتضح بالنسبة للأسداب وأولاد زيدان وأولاد سليمان اللذين يمثلان نفس مركز كل من الاولاد التى تتألف منهما الأسداب. كما يتضح أيضا بالنسبة لنفس الأسداب وأولاد ادريس التى تحتويها الأسداب . ومن ناحية أخرى يصبح الاسداب بيتا فى نفس المركز الذى يكون عليه الجودتلاب والسلاماب .

وقد أشار إلى ذلك كالندر (١) بالنسبة لقبيلة المهناب . فالبيت الموكلاداب — وهو أحد بيوت القبيلة الاربعة الرئيسية — ينقسم إلى أربعة بيوت فرعية (ويطلق عليها كالندربدنات صغيرة Minor Lineage) هى

1— Callender, op., cit. pp. 16—18

البشيراب والاحمداب والمصطفاب والجاماب . فالمصطفاب تتألف من الجاشوراب البشيراب وغيرها من الجماعات القرابية المماثلة لها (ويطلق عليها بدنات صغرى Microlineages) . وقد ازدادت كل منهما وكبرت فى الحجم وازدادت فى الأهمية بحيث تحولت إلى بدنتين فرعيين (minor lineage). وقد ساعد على ذلك الزواج الداخلى لكل منهما (الزواج بين أبناء العمومة وأبناء الخؤولة) فى حين لم تكبر وتنمو الجماعات الأخرى نتيجة لإنجاب الإناث وعدد قليل من الرجال وهجرة الرجال إلى المدينة والزواج الخارجى مما أدى إلى الميل إلى الإندماج مع الجاشوراب أو البشيراب .

وبالمثل بالنسبة للجاماب حيث ازدادت السعدلاب — إحدى الجماعات التى تتألف منها — فى الحجم إلى أن إحتوت بعض الجماعات المماثلة لها وتحولت إلى بيت مماثل فى المركز مع الجاماب وهو البيت الأصلى الذى تفرعت منه السعدلاب. بل ويعتبر بعض أعضاء القبيلة أفراد الجاماب من غير السعدلاب ينتمون اليها بحيث تلغى تماما الجاماب . ويعتبر البعض الآخر أن السعدلاب ما تزال قسما من أقسام الجاماب . وعلى الرغم من ذلك فالسعدلاب كما يقول كالندرسوف تصبح بيتا فرعيا (minor lineage) مماثلا فى المركز والمنزلة مع البيوت الفرعية الأخرى التى يتألف منها البيت الأصلى الموكلاداب أى مع البشيراب ، والاحمداب والمصطفاب . ويعطى كالندر مثالا واضحا آخر لذلك من البيت الغيرجوناب الذى ازدادت فيه الشاوشاب (microlineage) فى الحجم إلى أن أصبحت بيتا فرعيا متساويا فى المركز والمنزلة مع الدياب البيت الفرعى الأصلى الذى تفرعت وانفصلت عنه . وهذا ما يفسر اعتبار أعضاء القبيلة دياب وشاويش المؤسسين المباشرين للبيتين أخوة نتيجة لعدم إمكان النوبيين تتبع النسب بكل دقة إلى مؤسسى البيوت سواء البيوت الاصلية أو الفرعية كلما ازدادت الجماعة فى النمو والكبر .



قبيلة أغاحسين

ويشير هذا كله إلى إختلاف جوهرى بين البدنة الإنقسامية والقبيلة النوبية من حيث أن كل قسم فى كل مرتبة من مراتب الانقسام مساويا لغيره من الاقسام الأخرى فى نفس المرتبة كما أنه يظل فى نفس المرتبة التى عليها بحيث لا يمكن أن يتحول لكى يصبح مماثلا للقسم الأصلى الذى هو أحد أقسامه وكما هو واضح مما سبق يتبين أن كالدو قد تناول احتواء الجماعة القرابية لغيرها وتحولها إلى جماعة تحتل نفس المركز والمرتبة التى تمثلها الجماعة التى انفصلت عنها والتى هى أحد أجزائها. وهذا ما يتناقض مع إعتباره القبيلة النوبية بدنة إنقسامية .

ثانيا : قبيلة أغاحسين النوبية :

تنقسم قبيلة أغاحسين إلى بيتين هما المحمداب والعيساب . ويذكر الاغا حسياب أنه يوجد بمديرية وادى حلفا بالسودان فرعان آخران للقبيلة ولا يوجد إتصال فيما بينهما . وأن مؤسسى الفروع الاربعة أخوة أشقاء أبناء أغاحسين مؤسس القبيلة . وقد تزوج محمد مؤسس المحمداب من قبيلة المحس بالسودان وعاش مع أقارب زوجته إلى أن انتقل محمد حفيده إلى قرية الجنينة والشباك فى زيارة لأقاربه الأغا حسياب المقيمين فى القرية وبعض القرى النوبية الأخرى فاستقر فى القرية بعد زواجه من إحدى نساء قبيلة الديبابية المقيمة بقرية توشكى . فى حين كانت العيساب مقيمة أصلا بقرية الجنينة والشباك . ولا تحمل الجماعة التى تكونت اسم مؤسسها المباشر (محمد) وانما تحمل اسم ابن أغاحسين (محمد) إستناداً إلى مركزه السياسى حيث كان حاكما للقبيلة المحس المقيمة فى السودان.

والمحمداب أكبر حجما من العيساب لذلك سأتناول المحمداب للتعرف على عملية الانقسام التى تعرض لها مثلما تناولت البيت العيداب فى القبيلة العربية متفاديا التكرار للتشابه بين بناء البيتين المحمداب والعيساب .

يتمثل ما ذكرت فى الصفحات السابقة بالنسبة للعيداب والمهناب فى المحمداب

أيضا فيما يتعلق أولا بإنقسام الجماعة القرابية إلى عدد من الأقسام نتيجة لتوزيع الأراضى الزراعية التى تملكها الجماعة ، وفيما يتعلق ثانيا بنمو أحد الأقسام القبلية وازدياد حجمه الأمر الذى يؤدى إلى احتوائه لقسم آخر أقل منه حجما ولكن مع اختلاف واضح بين هذه العملية بالنسبة للمحمداب عنها بالنسبة للعيداب والمهناب حيث لا يرتفع القسم إلى مرتبة أعلى منه . ويرجع ذلك إلى تعرض المحمداب للانقسام مرة واحدة فقط لعدم كثرة تفرعاته أو أقسامه . ومع ذلك يمكن القول بأن الاحتواء أو الادماج الكلى لجماعة قرابية داخل جماعة أخرى يتضمن بالفعل علو مركز ومرتبة تلك الجماعة عن غيرها من الجماعات المماثلة معها على أساس أن الاحتواء أو الادماج الكلى هو أحد العوامل الرئيسية لاتخاذ الجماعة المركز والمرتبة التى تعلو مركزها ومرتبتها الأصلية كما اتضح من الصفحات السابقة ويعنى ذلك أن بناء القبيلة النوبية يحمل نفس تلك الخاصية التى تتميز بها كل من القبيلة العربية والكنزية . ويرجع ذلك إلى الظروف العامة المتشابهة فى المجتمعات الثلاثة وهى غياب كثير من الرجال خارج القرية والزواج الاندوجامى وقلة عدد الرجال الجماعة مع زيادة عدد نسائها اللاتى تتزوج بعضهن رجالا من الجماعة الأخرى (أو من خارج القبيلة) مما يساعد على عملية الاحتواء .

فالمحمداب تنقسم إلى ثلاثة واحدات قرابية مستقلة . ومتمايزة كما هو واضح من الانحدار الجينالوجى للقبيلة . وهذه البيوت هى الاورواب والسلطاناب والجداوية فقد اندمجت أولاد خليل فى السلطاناب نتيجة أولا للاقامة فى نجع واحد هو نجع وادى سلطان وثانيا لصغر عدد أفراد أولاد خليل . وقد ساعد على هذا الاندماج علاقة سلطان بخليل وهى علاقة الاخوة . وبالمثل اندمجت أولاد عواض فى الجداوية لنفس هذه الأسباب ، ونتيجة أيضا لاستيلاء جداوى على نصيب أخيه من الأرض الزراعيه نصيبها من ملكية المحمداب الزراعية لما كان متمتعا به جداوى من سلطة ونفوذ .

يتبين اذن مما سبق أن العلاقات بين وحدات القبيلة متغيرة كلما ازداد عمق

القبيلة فالقسم القبلى الذى يعتبر وحدة متمايزة من وحدات القبيلة والذى تتحدد علاقته بغيره من الأقسام تبعا الأنحدار الجينالوجى يفقد وحدته وظهوره كقسم من الأقسام القبلية لاحتواء قسم آخر له واندماجه داخله خلال الزمن فى حين لايتعرض قسم آخر لتلك العملية وانما يستمر كوحدة .

وقد أظهر هذا كله ما يحدث بالنسبة للجماعات فى اطار المستويات السفلى من الانحدار الجينالوجى مما يشير إلى ماحدث فى المستويات العليا من الانحدار كلما ازداد عمق القبيلة والذى تظهره على وجه الخصوص القبيلة الكنزية لأنها ممتدة فى الزمن الماضى عن القبائل العربية والنوبية . ويرجع ذلك الاحتواء والاندماج إلى الاقامة الدائمة فى النجع والملكية الزراعية التى تقع داخل حدوده والتى أدت إلى استقرار النوبيين وعدم انتقال الجماعات من مكان لآخر نتيجة للظروف البيئية التى لا تشجع النوبيون إلى الانتقال بعيداً عن النهر لوجود الصحراء القاحلة . يضاف إلى ذلك الدور الذى تؤديه القرابة الإمومية باعتبارها تساعد على عملية الاحتواء .

ولم تحدث هذه العملية بالنسبة للقسم القبلى الذى ينتمى أفراده إلى القبيلة عن طريق زوجة مؤسسه العاصبة لسلف القبيلة. فقد احتفظ هذا القسم باستقلاله وتمايزه كوحدة . وتعتبر العلاقة البنائية بينه وبين بقية أقسام القبيلة أكثر العلاقات اتساعا بين تلك الاقسام. فعدد حالات الزواج بين أفراده وبقية أعضاء القبيلة أقل بكثير عن عدد حالاته بين أعضاء الأقسام القبلية الأخرى . ولا يحدث أن يكون رئيس القبيلة من بين أعضائه ، كما لايكون لهم حقوق فى ملكية القبيلة الزراعية وملكيتها من أشجار النخيل .

الفصل العاشر

الزواج

فى المجتمع النوبى الزواج بين أبناء العمومة وبين أبناء الخؤولة هما الشكلان المفضلان للزواج . ويعتبر النوبيون زواج الشاب من ابنة عمه التزاما خلقيا(١) .

فالشاب عندما يريد أن يتزوج ، يختار عروسه من بين بنات أعمامه إن لم تكن احداهن فى الأصل « مسمية » عليه بمعنى الاتفاق بين والده وعمه (والد الفتاه) أثناء طفولتهما على زواجهما عند بلوغهما سن الزواج (أقل من ١٧ عاما بالنسبة للفتاه وأقل من ٢٢ عاما بالنسبة للفتى) ويعنى ذلك أن الخطوبة تتم منذ الطفولة (وتعرف بالسماية) بحيث يعرف الفتى والفتاة وجميع أفراد المجتمع المحلى قرين كل منهما مستقبلا . ويتضح ذلك فى عدم تقدم أحد الشباب سواء من الأقارب أو من غير الأقارب إلى والد الفتاة ليطلبها زوجة له . فان بمجرد وجود ابن العم يحول دون ذلك الطلب سواء كان مقيما فى القرية أو خارجها حيث يتوقع الجميع أن يجاب طلبهم بالرفض . وفى كثير من الأحيان لايجرأ أن يتقدم إلا فى حالة التأكد من عدم رغبة ابن عمها فى الزواج منها عندما يتأخر فى طلبها وابداء عدم رغبته لوالده الذى ينقلها إلى أخيه حتى يمكنه اختيار زوجها من بين المتقدمين للزواج منها .

« فالسماية » لاتتضمن الالتزام بضرورة زواج الشاب من الفتاة المسمة حيث يمكنه التحرر منه واختيار غيرها عندما يبلغ سن الزواج .

فعلى الرغم من اعتبار الزواج بين أبناء العمومة التزام أخلاقى ، فاختيار

---

(١) يتمثل ذلك فى المثل النوبى « غطى ماعونك قبل ما تغطى ماعون غيرك » فانه من المفروض أن يتزوج الشاب ابنة عمه حتى ولو كانت بها عاهة جسمية .

الشاب يرجع اليه فالأب يرغب فى ابنة أخيه زوجة لابنه ، ويحاول اقناعه فى الزواج منها إذا أراد الاقتران بغيرها حتى ولو كانت احدى الفتيات العاصيات لسلف القبيلة التى ينتمى إليها ويلجأ إلى أقاربه العاصبين لاقناعه بخضوعه لرغبته. وإذا فشلت محاولاته ينقل إلى أخيه عدم رغبة ابنه فى الزواج من ابنته. ويكشف عن محاولاته بالاشتراك مع أقاربه لاقناعه بالزواج منها حتى لايؤثر ذلك فى العلاقات بينهما خاصة وأن والد الفتاه لايمكنه التصرف فى أمر زواجها إلا عندما يتأكد باختيار ابن أخيه زوجة أخرى غير ابنته. فزواج الفتاه ليس أمرا يتعلق بأبيها شخصيا وله حرية التصرف فى اختيار زوجها من المتقدمين للاقتران بها ، وانما يتعلق أيضا بأخوته واخوة والدتها، ويشاركونه الحق فى هذا الاختيار بحيث يتصدون له إذا وافق على زواجها من شخص غير أحد الأقارب الذين يحتم العرف على أن تتزوج منه إذا كانت لديه الرغبة فى الاقتران بها . فهى زوجة لابن عمها أولا كما أشرت إلى ذلك حتى ولو لم تكن « مسمية » عليه « فالسماية » معترف بها ضمنا حتى ولو لم يعلن عنها صراحة أثناء طفولتهما . وهى زوجة لابن خالها أو خالتها ثانيا فى حالة عدم وجود ابن العم أو لعدم رغبة ابن العم الموجود فى الزواج منها بل ويفضل عن ابن العمة ويتمثل ذلك فى عدم اعتراض الخال على زواجها من ابن عمها واعتراضه على زواجها من غيره حتى ولو كان من أقاربها العاصبين (ابن عم من الدرجة الثانية أو الثالثة) ووقوفه ضد هذا الزواج إذا كان ابنه أو ابن أخته لديه الرغبة فى الزواج منها .

لذلك يعرض والد الفتاه طلب من تقدم إليه بطلب الزواج من ابنته على اخوته وأقاربه العاصبين وعلى الخال والخالة ويرسل خطابات إلى من يعملون منهم فى المدن لا لغرض التعرف على موافقتهم أو عدم موافقتهم — وان كانت تلك الموافقة ضرورية — وانما لغرض أساسى هو وجود أحد الأقارب ممن لهم الحق فى الزواج من ابنته ولديه الرغبة فى الاقتران بها . فى مثل هذه الحالة يرفض طلب المتقدم للزواج منها . فكثيرا يقف أقارب الفتاه من جهة الأب ومن

جهة الأم خاصة ضد زواجها من رجل سواء من الأقارب أو غير الأقارب، وبعد موافقة والدها على الزواج إذا كان هناك أحد هؤلاء الأقارب أو غير الأقارب وبعد موافقة والدها على الزواج إذا كان هناك أحد هؤلاء الأقارب الراغب فى الاقتران بها حيث يتم فعلا الزواج ودون اعتبار لرغبة أبيها واتفاقه مع الآخر ولا يقف أفراد المجتمع ضد هذا السلوك ، وإنما يؤيدونه وهذا ما حدث فى قرية الامير كاب وقرية أدندان لذلك يلجأ الأب التعرف على رغبات أقاربه قبل ابداء الرأى فى طلب الزواج من ابنته . فانه يبدو وكأنه هناك تحديد دقيق لاختيار زوج الفتاة . ويستند هذا التحديد إلى درجة القرابة بين الفتاة وكل من المتقدمين للزواج منها بحيث يختار منهم الأقرب فى درجة القرابة .

ويرجع سبب رفض الابن فى بعض الأحيان الامتثال لرغبة الأب إلى العمل فى المدينة من ناحية ، وإلى رغبة الأم فى زواج ابنها من ابنة أخيها أو أختها من ناحية أخرى فقد ساعد العمل فى المدينة والاقامة فيها على شعور الابن بالاستقلال والانفصال عن عائلته ومجتمعه التقليدى ، وبالتالى ضعف قوة الالتزامات الاجتماعية التى تحدد سلوكه إذا كان مقيما فى القرية . وساعد على ذلك على وجه الخصوص مساعدة أقاربه اقتصاديا مما أتاح له فرصة اختيار زوجته وضعف سلطة الاب فى اختياره . ويضاف إلى ذلك تأثير عمل الاب ، حيث أن غالبية الآباء مارسوا حياة المدينة . وكان له أثر هام فى سلوكهم تجاه أبنائهم وعدم التمسك بضرورة خضوع أبنائهم لرغبتهم فى اختيار زوجاتهم .

ففى الغالب يرضخ الابن المقيم فى القرية لرغبة الأب واختياره للفتاه التى يقترن بها . فالاقامة الدائمة فى القرية تؤثر فى شدة استجابته للالتزامات الخلقية والاجتماعية وتوافق سلوكه مع ما تفرضه من أنماط سلوكية . ويساعد العامل الاقتصادى على اتمام زواج الابن من ابنة عمه وخضوعه لرغبة أبيه . فهو يعيش مع والده ، ويشاركه فى العمل الزراعى أو ينتفع بالارض الزراعية التى تملكها « الاولاد » أو « البيت » الذى ينتمى إليه . وهذا كله يساعد على تدعيم العلاقات

القرابية العاصبة مما يؤدى إلى خضوع الابن للالتزام الخلقى بالزواج من ابنة عمه خاصة أن زواجهما من خارج البيت أو القبيلة يتيح بمطالبتها بنصيبها من ملكية أبيها فى الأرض الزراعية الأمر الذى لا يرغب النوبيون عامة فى حدوثه لعدم مشاركة قبيلة أخرى فى ملكيتهم الزراعية . ويضاف إلى ذلك أيضا أن الأب يتكفل بمختلف الالتزامات المالية من مهر وهدايا واقامة الولائم والحفلات بمناسبة الزواج . فى حين يتولى الشاب الذى يعمل فى المدينة مختلف نفقات وتكاليف زواجه دون مساعدة من أبيه وقد كان من الأسباب الهامة التى تدفع الشاب إلى الانتقال إلى المدينة هو العمل لغرض توفير النقود اللازمة للزواج .

ويرجع فى كثير من الأحيان سبب الرفض إلى رغبة الابن فى الزواج من ابنة الخال أو ابنة الخالة . ويرجع ذلك إلى سلطة الأم وسيطرتها على ابنها وشدة تأثيرها عليه واستجابة الابن لرغبتها .

وفيما يتعلق بالزواج من غير ابنة العم ، يذكر النوبيون أن اختيار الشاب لزوجته يتبع تدرج انتمائه القرابى إلى سيف القبيلة . ينحصر الاختيار أولا فى الاولاد ثم البيت الذى ينتمى إليه ثم القبيلة ككل . لذلك فالنوبيون يذكرون أن الزواج السائد فى مجتمعهم هو الزواج بين أبناء العمومة . ويرجع ذلك إلى استخدام المصطلح القرابى ابن العم بصورة عامة غير محدده .

ومن ناحية أخرى يرجع عدم اشارة النوبيين إلى الزواج بين أولاد الخؤوله إلى ما العلاقة القرابية من جانب أمومى وآخر أبوى ويتمثل ذلك بشكل واضح فى العلاقات القرابية الناشئة عن الزواج الاندوجامى .

وإذا كان النسب المزدوج يفرض الزواج من خارج القبيلة حتى يمكن الجمع بين النسب الأمومى والنسب الابوى ، فهو فى الوقت ذاته يعطى الفرصة للشاب لمجال متسع من الاختيار للفتاة التى يرغب فى الاقتران بها دون أن يقابل بالاعتراض من جانب أمه أو أبيه ودون أن يؤدى زواجه إلى غضب أقاربه من جهة أبيه

ومن جهة أمه وأقصد بذلك الجماعتين القرابيتين — جماعة أبو الام وجماعة أم الاب . فكما يقول ليتش Leach أن نظام النسب المزدوج يعطى فرصة للشخص لاستغلال النظام لصالحه حيث لا يخضع سلوكه لأنماط محددة للسلوك كما هو الحال بالنسبة لنظام النسب الأبوى ونظام النسب الأمومى . وذلك لوجود الجماعتين المشار اليهما اللتين يعطى لهما كل من أبيه وأمه كثيرا من الاهمية تبعا للنظام ذاته (١) .

ويتضح ذلك فى عدم اعتراض الآباء والامهات على اختيار أبنائهم وخاصة الذين يعملون فى المدن من خارج قبائلهم ولكن لابد وأن يكون الاختيار ومن فتيات القرية سواء المقيمات فيها أو فى المدينة . ففى هذه الحالة لابد وأن تكون هناك علاقة قرابية بين الجماعتين المتصاهرتين .

وعلى ذلك فان ما يذكره النوبيون عن الزواج بين الاقارب واختيار الشاب لزوجته من بين بنات أعمامه يخفى على اطلاقة وعموميته حقيقة الزواج والعلاقات القرابية الحقيقية بين الأزواج والزوجات وطبيعة النسق القرابى وكيفية المزاوجة بين القرابة العاصبة والقرابة الامومية . وأكثر من ذلك يخفى أهمية الدور الذى تؤديه روابط المصاهرة بين التقارب فى العلاقات بين الجماعات المتصاهرة ودورها فى مختلف نواحى الحياة الإجتماعية وبالتالى فى تماسك المجتمع المحلى . فالزواج يعكس بصورة واضحة النسب المزدوج وكيفية التوفيق بين العلاقات الأبوية والعلاقات الامومية حيث أنه يبدو وكانه يوجد نوع من التحديد الدقيق لاختيار والد ووالدة الشاب لزوجته من بين أقارب أبيه وأقارب أمه .

ولا يمكن الكشف عن هذا كله إلا عن طريق تتبع حالات الزواج بين الاقارب الذين ينتمون إلى عدد من الأجيال المتتالية . ويعنى ذلك تتبع الزواج

---

1 — Leach, Edmund, ''On certain unconsiderd Aspects of ouble Descent Systems,,, in, *Man*, 1962. PP· 130·134

والمصاهرة لأفراد القبيلة الواحدة . وقد اخترنا لذلك ثلاث قبائل وهى نفس القبائل التى تناولتها فيما سبق . وسوف ينحصر التحليل بالنسبة لقبيلتين منهم على أحد بيوتها دون بقية البيوت التى تتألف منها القبيلة . وذلك لأن ما يظهره البيت فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة مشابهة تماما كما هو الحال أيضا بالنسبة للقبيلة النوبية عامة . أما بالنسبة للقبيلة الثالثة فسوف نتناولها ككل لصغر حجمها(١) .

أولا القبيلة H

تتألف من ثلاث بيوت هى III, II, I كما يتضح من الانحدار الجينالوجى للقبيلة . ومؤسس البيت III من سكان أحدى قرى صعيد مصر . وقد حضر مع مؤسس القبيلة ، وعاش معه فى القرية وتزوج احدى نساء النوبة من قرية من قرى النوبيين . فلا تربط القرابة العاصبة زوجته بسلف القبيلة كما هـو الحال بالنسبة لغالبية زوجات الرجال الأغراب الذين صاهروا القبائل واكتسبوا الانتماء القبلى كما ذكرنا فيما سبق . فقد اكتسب أفراد هذا البيت انتماءهم إلى القبيلة استنادا إلى ارتباط مؤسسه بسلف القبيلة واعتماده عليه فى معيشته .

ويتكون البيت I من اثنين من الأولاد B,A والبيت II من الأولاد E. B. C فى حين استمر البيت III وحدة دون أن يتعرض للانقسام .

وكانت القبيلة متمركزة الاقامة فى نجعين من نجوع القرية ، البيتان II,I فى أحدهما والبيت الثالث فى النجع الآخر .

ويتبع حالات الزواج فى القبيلة كما تظهر على الانحدار الجينالوجى يتبين أن عددها ١٩٥ حالة يبلغ عدد حالات الزواج الداخلى ١٠٣ حالة بنسبة ٥٢٫٨٪ منها ٣٣ حاله زواج بين أولاد العمومة المتوازنة و ٢٠ حالة زواج من داخل

(١) ينظر إلى الانحدار الجينالوجى لكل قبيلة وكذلك للجداول الخاصة بالزواج بالملحق رقم ٥ .

كل جماعة من الأولاد موزعة عليها ، كما يتضح من الجدول رقم (١) و ٤٥ حالة أخرى موزعة ما بين الأولاد كما يتبين من الجدول رقم (١) .

ويبلغ عدد حالات الزواج الخارجى للقبيلة ٩٢ حالة بنسبة ٤٧٫٢٪ منها ٦٦ من القبائل المقيمة بالقرية و ٥ حالات من النوبيات وحالة واحدة من الكنوز و ١٨ حالة من المدن كما يتضح من الجدولين رقم (٣) و (٤) ويضاف اليها حالتان من القبيلة ع فى الجيل الخامس من البيت .

ثانيا : قبيلة العيداب

ذكرنا عندما تناولت بناء القبيلة أن قبيلة العيداب تتألف من السلاماب والبدارين والشراقوة والجودتلاب والبيت العيداب الذى استمر حاملا نفس اسم القبيلة . وتبين عدم إنتماء أفراد كل من البدارين والشراقوة إلى سلف القبيلة . وكان أفراد القبيلة مقيمين فى أربعة نجوع من قرية المالكى بالاضافة إلى نجع البدارين الذى يقيم فيه أفراد هذه الجماعة .

وسنتناول فيما يلى أحد بيوت القبيلة فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة وهو البيت الذى استمر حاملا اسم العيداب . ويتألف من خمس من الأولاد هى ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، وسنرمز إلى الجودتلاب والسلاماب البدارين والشراقوة بالرموز h, y, x, g على التوالى . أما بقية القبائل والقرى فهى تحمل الرموز المشار اليها فى الجدول بالانحدار الجينالوجى للبيت .

ويتتبع حالات الزواج فى البيت كما تظهر على الانحدار الجينالوجى ، يتبين أن عددها ٢٤١ حالة يبلغ عدد حالات الزواج الداخلى ١٢٥ حالة بنسبة ٥١٫٩٪ منها ٢٨ حالة زواج بين أولاد العمومة المتوازية و ٥٢ حالة زواج من داخل كل جماعة من جماعات الأولاد موزعة عليها كما يتضح من الجدول رقم (٥) و ٤٥ حالة أخرى موزعة مابين الأولاد كما يتبين من الجدول رقم (٦)

بالاضافة إلى حالتين للزواج الخاصتين بالجماعة أبو زيد (أصغر هذه الجماعة ولعدم إعتبارها أولاد من جانب أفراد القبيلة فضلا عن احتواء أحد الاولاد لها) .

ويبلغ عدد حالات الزواج من البيوت الأخرى التى تتألف منها القبيلة ١٢ حالة موزعة عليها كما هو واضح من الجدول رقم (٧) .

ويبلغ عدد حالات الزواج الخارجى للبيت من القبائل المقيمة فى القرية ومن المدن والقرى الأخرى ١٠٤ حالة بنسبة ٤٣ر٢ ٪ من مجموع عدد حالات الزواج الكلى للبيت ، منها ٦٤ حالة من الزواج من القبائل المقيمة فى القرية و ٢٧ من القرى الأخرى والمدن كما يتبين من الجدولين (٨) و (٩) . ويضاف إلى ذلك حالتين من النوبيين وحالة واحدة من قبيلة من قبائل القرية بالنسبة لجماعة أبو زيد .

ثالثا : قبيلة أغا حسين

تتألف القبيلة من بيتين هما المحمداب I والعيسياب II. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن مؤسسها كان حاكما لبلاد النوبة . وكانت متمركزة الإقامة فى ثلاثة نجوع من قرية الجنينة والشباك . وسوف نتناول المحمداب الذى يتألف من ثلاثة من الأولاد هى A, B, C . ويتتبع حالات الزواج كما تظهر على الانحدار الجينالوجى ، يتضح أن عددها ٧٢ حالة منها ٥ حالات زواج بين أبناء العمومة المتوازية و ٨ حالات زواج بين جماعات الأولاد الثلاثة و ٧ حالات زواج من داخل كل جماعة من هذه الجماعات كما يتضح من الجدول رقم (١٠) و ١٠ حالات من البيت الآخر II و ١٦ حالة زواج خارجى من القبائل المقيمة فى القرية و ٣٦ حالة من بعض القرى الأخرى ومن الكنوز والمدن المصرية ومن العرب النوبيين (غير عرب العليقات) ، كما يتبين من الجدولين رقم (١١) و (١٢) .

ونكشف جميع التعبيرات العددية السابقة النقاط التالية . وسوف نتناول كل من البيوت الثلاثة التى تشتمل عليها القبيلة H على حدة عند المقارنة بينها وبين البيتين العيداب والمحمداب لكى تقوم المقارنة بين وحدات قرابية متشابهة ، وأن كانت النتائج التى تظهرها التعبيرات العددية الخاصة بالقبيلة والبيتين العيداب والمحمداب مطابقة تماما إذا نظر إلى القبيلة H ككل. وهذا هو الغرض من تناول هذه القبيلة ككل فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة ولكى تكون مثالا للقبيلة فى المجتمع النوبى .

أولا : ليس الزواج بين أبناء العمومة المتوازية الزواج السائد فى المجتمع النوبى . وإذا كان النوبيون يذكرون عكس ذلك ، فانه يرجع إلى إستخدامهم مصطلح (ابن العم) فى الإشارة إلى غير ابن العم من الاقارب العاصبين. ويعتبرون زواج الرجل من إحدى إناث الأولاد أو البيت الذى ينتمى اليه زواجا بين أبناء العمومة . وما يؤكد هذا الاعتبار إرتفاع نسبة حالات الزواج من داخل البيت كما يتضح من الجدول رقم (١٣) أو من داخل القبيلة حيث يبلغ ٥٢ر٨ ٪ بالنسبة للقبيلة H . (يشتمل الجدول رقم (١٣) على الزواج من المدن والقرى الأخرى) .

ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن الزواج بين أبناء العمومة المتوازية أقل نسبة من حالات الزواج فيما عدا البيت I من القبيلة H والبيت العيداب حيث يشكل الزواج من القبيلة — خارج البيت — فى كل منهما أقل نسبة . ويرجع هذا الاختلاف إلى عدد حالات الزواج من ناحية وإلى عدد الاولاد التى يتألف منها البيت من ناحية أخرى . فكما هو واضح من الجدول رقم (١٣) يتمثل أكبر عدد لحالات الزواج فى البيت العيداب ، ثم يليه البيت I ، كما يتكون العيداب من ٥ من الاولاد والبيت I من اثنين من الاولاد . فازدياد حجم الجماعة القرابية يؤدى إلى ازدياد عدد حالات الزواج الداخلى ،

وبالتالى ازدياد حالات الزواج بين أولاد العمومة المتوازية . ويرتبط ذلك أصلا بازدواج النسب فى المجتمع النوبى حيث يفرض أن تكون الجماعة القرابية اندوجامية واكسوجامية فى الوقت ذاته حتى يمكن الجمع بين القرابة الأبوية والقرابة الأمومية فى نظام واحد للنسب . لذلك فازدياد حجم البيت لا يؤدى إلى النقص الشديد فى عدد حالات الزواج الخارجى وخاصة من القبائل المقيمة فى القرية . وهذا ما يتمثل على وجه الخصوص فى البيت القليل الحجم مثل البيت III والبيت الحمداب حيث يقل الزواج بين أبناء العمومة المتوازية والزواج بين أفراد البيت لكى يستمر الزواج من خارج القبيلة . ويشكل نسبة لا تقل كثيرا عن نسبة الزواج الداخلى إن لم تكن تزيد عنه كما هو الحال فى البيت III .

وينطبق هذا كله على القبيلة H ككل . فالزواج بين أبناء العمومة يشكل ٦٢ر٩ ٪ من مجموع عدد حالات الزواج ، كما يشكل الزواج من القبائل الأخرى المقيمة فى القرية ٣٣ر٨ ٪ .

ثانيا : تشير عامة النسب المئوية لحالات الزواج داخل كل من الأولاد التى يتألف منها كل بيت إلى أنها أكثر حالات الزواج من داخل البيت ومن داخل القبيلة . وبالمثل فيما يتعلق بالزواج من داخل البيت حيث تكون حالاته أكثر من الزواج من خارج البيت فى نطاق القبيلة كما يتبين من الجداول (١٤)، (١٥) ، (١٦) . وتشير إلى وجود إختلاف عن ذلك بالنسبة لأولاد D من البيت العيداب حيث تزيد نسبة الزواج من داخل البيت عن الزواج من داخل الأولاد . وبالمثل تزيد نسبة حالات الزواج من الأولاد بالنسبة للاولاد E والأولاد B و C من البيت الحمداب . ويرجع هذا الإختلاف إلى قلة حجم الأولاد ، وبالتالى إلى النسب المزدوج الذى يفرض الزواج الاكسوجامى . فالأولاد C, D, E حالات

الزواج فيها أقل عددا من غيرهم من الاولاد فى كل من بيوت القبيلة H ، والبيتين العيداب والحمداب . وينطبق هذا أيضا على كل من البيوت بالنسبة للقبيلة H حيث حالات الزواج للبيت III أقل من البيت I والبيت II .

ويؤكد هذا كله ما ذكرنا فيما سبق عن كون جماعة الاولاد أكثر تماسكا من جماعة البيت أكثر تماسكا من القبيلة التى تؤلف إحدى جماعاتها . فحالات الزواج داخل الاولاد أكثر من حالاته من خارجها فى نطاق البيت . وهى تعمل على تقوية وتدعيم العلاقات القرابية العاصبة بخلق روابط المصاهرة بحيث يصبح الاقارب العاصبون أصهارا بعضهم لبعض فضلا عما يفرض على أقارب الزوجة من الالتزامات نحو زوجها من ناحية وما تضيف روابط القرابة الامومية من بعد على روابط القرابة الابوية للأطفال الذين يأتون عن طريق هذا الزواج من ناحية أخرى . وهذا ما يعمل على شدة تماسك جماعة الاولاد لما للقرابة الامومية من أهمية لا تقل عن القرابة الأبوية وما تفرضه من حقوق والتزامات للأقارب بعضهم تجاه البعض نتيجة لإزدواج النسب .

ومن ناحية أخرى يساعد الزواج الداخلى — سواء للاولاد أو للبيت — على تدعيم وتقوية وتماسك الجماعة نتيجة لعدم إنتقال جزء من الارض الزراعية وعدد من أشجار النخيل إلى خارج الجماعة أو القبيلة فى حالة الزواج من خارجها . فقد كانت المرأة وخاصة الكنزية والعربية لا تحصل على نصيبها من ملكية أبيها تبعا لقواعد الوراثة الإسلامية ، وإنما يقتصر تقسيم الملكية وتوزيعها على الذكور وفقا للانقسام الداخلى للبيت والقبيلة . فزواج الإناث خارج القبيلة يعطى الحق للزوج وأولاده بالمطالبة بنصيبها . ويعنى زواج الفتاة من داخل القبيلة الإحتفاظ بالأرض الزراعية دون إنتقالها إلى خارج القبيلة . وينطبق هذا بالضرورة على الزواج داخل الاولاد خاصة . ويتضح من تتبع حالات الزواج بين الأجيال الثلاثة السفلى من الإنحدار الجينالوجى

لكل من القبيلة H والبيتين العيداب والحمداب إزدياد حالات الزواج الداخلى سواء بالنسبة للاولاد أو البيت أو القبيلة عما هو الحال فى الأجيال الاخرى وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقبيلة H والبيت العيداب لتعرض الاراضى الزراعية وأشجار النخيل للغرق كما ذكرنا فيما سبق عن أراضى القرى العربية والكنزية . فعدم وجود الأراضى الزراعية الواسعة المساحة فضلا عن إستخدام الأراضى لثلاثة أشهر من العام عندما تنحسر المياه عنها فى هذه القرى قد أدى إلى التمسك بالأرض وبالتالى عدم إنتقالها عن طريق زواج الإناث إلى خارج القبيلة . فى حين كان وجود الأراضى وخضوعها لعملية التبادل أو التهادى عند الزواج كما سوف نشير إلى ذلك عندما أتناول موضوع المهر عاملا للزواج الخارجى وهذا ما يتمثل فى الأجيال العليا من الإنحدار الجينالوجى حيث يسود الزواج من خارج القبيلة . أما بالنسبة للزواج فى البيت الحمداب ، فحالاته من داخل الأولاد أو البيت أقل من حالاته بالنسبة لبيوت القبيلة H والبيت العيداب نظراً لوجود الأراضى الزراعية التى أنشئت نتيجة لمشروع الرى الذى أقيم فى قرية الجنينة والشباك والتى إختلفت ملكيتها عن ملكية الأراضى الزراعية الصيفية والتى أدت إلى توريث الفتاة تبعا لقواعد الوراثة الإسلامية ...

وإذا كانت حالات الزواج الداخلى بالنسبة للبيت فى الحمداب أو فى نطاق القبيلة لا تشير إلى إختلاف جوهرى عن مثيلتها فى بيوت القبيلة H والبيت العيداب كما يتبين من الجداول السابقة فهو راجع إلى دور القرابة الأمومية وإلى دور منزلة ومكانة القبيلة الاجتماعية حيث يكونا لهما دور هام فى إختيار الزوجة .

وتشير حالات الزواج إلى ميل البيت إلى الاستقلال عن القبيلة حيث يزداد الزواج داخل البيت عن الزواج من خارجه فى نطاق القبيلة خاصة وقد اتضح

فيما سبق أن جماعة البيت كانت تقيم فى نجع خاص بالاضافة إلى وجود غالبية الأراضى الزراعية — إن لم يكن جميعها — ملكيتها داخل حدود هذا النجع . ولكن على الرغم من قلة حالات الزواج بين أعضاء جماعة البيت وبقية بيوت القبيلة ، فان أهمية القرابة الامومية وما تفرضه من حقوق والتزامات تجاه الأقارب تعمل على تقوية العلاقات بين أعضاء البيوت وبالتالى على تدعيم تماسك القبيلة واستمراره . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فيما يؤدى مثل هذا الزواج إلى مستوى العلاقات القرابية العاصبة البعيده إلى مستوى القرابية .

ثالثا : تربط روابط المصاهرة أفراد H وأفراد كل من البيتين العيداب والحمداب بأفراد مختلف القبائل المقيمين فى كل قرية كما يتضح من الجداول (١٧) ، (١٨) ، (١٩) .

كما يتضح أن حالات الزواج مختلفة من قبيلة لأخرى . فحالات الزواج بين أفراد القبيلة H من الذكور من اناث القبيلة ع أقل حالات الزواج الخارجى القبيلة حيث تبلغ ثلاث حالات فى حين تبلغ ١٦ حالة من قبيلة ج . بل وتختلف أيضا بين كل من الأولاد وهذه القبائل فليست هناك حالة زواج واحدة بين A والقبليتين س ، ص وبين B والقبيلة ع وبين C والقبيلتين و ، ص .

ويتضح أيضا عدد حالات الزواج الخارجى لكل قبيلة من القبائل المقيمة بالقرية من القبيلة H . وبالمقارنة يتضح عدم تعادل هذه الحالات مع ميثلتها H ويتضح أيضا ازدياد حالاته بين قبيلة أو قبيلتين كما هـو الحال بالنسبة للقبيلتين ب ، ج . وينطبق هذا على كل من البيت العيداب والبيت الحمداب .

ويرجع زيادة حالات الزواج الخارجى من قبيلة أو أكثر إلى تعادل وتماثل منزلة ومكانة القبيلة الإجتماعية مع هذه القبيلة أو غيرها . وهذا ما يكشف عن التباعد فى العلاقات بين القبيلة وغيرها من القبائل المقيمة فى القرية . فالبيت

العيداب مثلا علاقات أفراده بأفراد القبيلة غ (الغالياب) على درجة كبيرة من التباعد نظرا لما بينهم من تنافر وعداء انتقل إلى أعضاء كل منهما من الماضى نتيجة النزاع حول أراضى الرعى . وبالمثل العلاقات بين العيداب وأفراد القبيلة ح (المحمداب) نتيجة لضعف منزلة ومكانة هذه القبيلة على أساس أنها غريبة ومن الجنوب (السودان) . وينطبق ذلك أيضا على البيت المحمداب حيث تكشف حالات الزواج عن عدم وجود زواج بينه وبين ج (الجالاب) وحالة واحدة من د (القديماب) على أساس أن أفرادهما من جماعة النوب التى تحتل منزلة ومكانة اجتماعية ضعيفة للغاية فى المجتمع النوبى عامة. فى حين تزداد حالات الزواج من قبيلة طوبشى وقبيلة صفراب اللتين من قبائل الكشاف . ومن ناحية أخرى تتكرر حالات الأجيال المتعاقبه نتيجة للزواج بين أولاد الخؤولة المتوازنة والمتقاطعة كما هو واضح من الانحدار الجينالوجى لكل من القبيلة H والعيداب والمحمداب فالزواج متكرر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أجيال الأولاد B من القبيلة H السابع والثامن والتاسع والعاشر والقبائل ب، ح، س وبالمثل بالنسبة للمحمداب والعيداب حيث يتضح التكرار أيضا : ويعمل ذلك على تماسك القبائل المتصاهرة نظرا لتحول علاقات المصاهرة إلى روابط قرابية فضلا عن أهمية العلاقات الأمومية .

وعلى الرغم من قلة عدد حالات الزواج بين القبيلة وقبائل معينة ، فانها كفيلة بالحد من قوة الانتماء القبلى الأبوى نظرا لما تفرضه المصاهرة من التزامات تجاه أزواج الاناث من ناحية ولطبيعة نظام النسب من ناحية أخرى . وعلى ذلك يعتبر الزواج الخارجى لكل قبيلة من القبائل المقيمة فى القرية عاملا لاستمرار نظام النسب المزدوج وشدة تماسك مجتمع القرية فعلى الرغم من الأبعاد المكانية بين النجوع فى النوبة الأصلية ، فقد كانت علاقات المصاهرة وبالتالى الروابط الأمومية تتعدى حدود النجع الاقليمية لكى تؤدى إلى التقارب الشديد فى العلاقات بين أفراد القبائل .

رابعا . ويتضح من الجدول رقم (٦) أن عدد حالات الزواج بالنسبة للأولاد د من الأولاد ه من البيت العيداب تبلغ ٨ حالات فى مقابل حالتين من دللأولاد ه . ويتضح من الجدول (٧)، (٨)، (٩) قلة عدد حالات الزواج للجماعة د . ويتمثل فى الأولاد د احتواء الأولاد هلها كما ذكرنا فيما سبق واتخاذهم (الأسداب) مرتبة البيت خاصة وأن أفراد ه ، د مقيمون فى نجع واحد . وقد ساعد على هذا الاحتواء أن مؤسس ه ومؤسس د أخوة أشقاء .

ويتضح أيضا التقارب الشديد فى العلاقات بين د، ح، ه حيث يزداد عدد حالات الزواج ما بين كل منها عما هو موجود فيما بين كل من أ، ب من ناحية ، وكل من د، ح، ه من ناحية أخرى حيث لعلاقه الأخوة غير الأشقاء أثر فى العلاقات فيما بينها . ويتضح تأثير الزواج والمصاهرة وبالتالى القرابة الأمومية فى التقارب الشديد بين كل من د، ح، ه على الرغم من أن أبى مؤسس ح (عزام) تربطه علاقة الأخوة غير الأشقاء بمؤسس د ، ه مثل مؤسسى أ، ب . فقد تزوج مؤسس ح احدى اناث الأولاد ه واستمر فى الاقامة مع أقاربها كما تكررت حالات الزواج بين أفراد الأجيال المتعاقبة مما أدى الى اختفاء أثر علاقة الأخوة غير الأشقاء التى تربط مؤسسيها د، ه. فالجماعات الثلاثة كانت مقيمة فى نجع واحد هو نجع العيداب بحرى. وبالمثل فيما يتعلق باحتواء الأولاد جداوى لأولاد عواض والأولاد سلطان لأولاد خليل من البيت المحمداب فقلة عدد أفراد أولاد عواض وزواج أفرادها من خارج القبيلة — كما يتضح من الانحدار الجينالوجى للبيت — أدى إلى احتواء أولاد جداوى لأفراد عواض . ويعتبرون أعضاء من الجداوية فى علاقاتهم بأفراد القبائل الأخرى المقيمين فى القرية . وينطبق هذا أيضا على أولاد خليل حيث تحتويهم السلطاناب . وقد ساعد على ذلك كبر حجم كل من الجداوية والسلطاناب .

خامسا : يتبين من التعبيرات العددية الخاصة بالزواج من القرى أن حالاته لا تتعدى بضعة حالات قليلة بالنسبة لكل من القبيلة H والبيتين العيداب والمحمداب . ويشير ذلك إلى ما ذكرنا فيما سبق عن الضعف الشديد للزواج بين القرى الى حد

انعدامه. وفى الواقع هذه الحالات القليلة للزواج من أخرى أو أكثر هى بين أفراد تقوم فيما بينهم علاقات قرابية أمومية أو أبوية أو روابط مصاهرة فيما بين القبيلة وأفراد القبيلة المقيمين فى القرية الواحدة .

وفى القبيلة H لا توجد حالة زواج واحدة من قرية أخرى كما يتضح من الجدول رقم (٢٠) . أما البيت العيداب ، فان تكرار حالات الزواج بين أفراد ينتمون إلى الأجيال العليا من الانحدار الجينالوجى وغيرهم من قريتى الريقة وكرسكو النوبيتين يرجع الى العلاقات الامومية كما تشير إلى ذلك حالات الزواج على الانحدار الجينالوجى للبيت . وفيما يتعلق بالحالات الثلاث للزواج من قرية السنقارى العربية كما يتضح من الجدول رقم (٢١) فروابط المصاهرة تربط أفراد القبيلة وقبيلة العلياب المقيمة فى قرية المالكى والتى كانت مقيمة أصلا فى قرية السنقارى مما أدى إلى ظهور هذه الحالات الثلاثة من الزواج . وتعتبر علاقات أفراد القبيلة العلياب بأفراد القبيلة العيداب على درجة كبيرة من التقارب عن علاقتهم مع غيرهم من القبائل .

وقد ذكرنا فيما سبق إلى وجود جماعات قرابية فى عدة قرى يجمع أفرادها الانتماء القبلى الواحد إلى السلف المشترك . والقبيلة أغاحمين من هذا النوع من القبائل . لذلك توجد حالات للزواج من القرى أريم ومصمص وتوشكى بين بعض أفراد المحداب وأقاربهم المقيمين فى هذه القرى وهى لا تتعدى بضعة حالات قليلة كما يتضح من الجدول رقم (٢٢) .

ويتضح أيضا من الجداول الثلاثة السابقة انعدام الزواج بين القبيلة H والكنوز والمحمداب النوبية وكل من العرب العليقات والكنوز . فالحالة الواحده الزواج من الكنوز فى القبيلة H والعيداب لا تكفى للقول بوجود مثل هذا الزواج . وعلى العكس من ذلك بالنسبة للزواج من النوبيين حيث يبلغ عدد حالاته ٨٥و٥٪ بالنسبة للقبيلة H والعيداب . وهى حالات تظهر فى المستويات العليا من الانحدار الجينالوجى مما يؤكد زواج الاغراب مؤسسى القبائل من القبائل النوبية الأصلية

المقيمة فى بلاد النوبة ثم اختفاء أسمائها وظهور اسماء جديدة كما هو الحال بالنسبة للبدارين التى أشرنا اليها عندما تناولنا قبيلة العيداب .

ومن ناحية أخرى لا تؤدى وجود مثل هذه الحالات من الزواج إلى القول بوجود الزواج بين النوبيين والعرب لانها قليلة إلى حد كبير فضلا عن حدوثها فى الماضى وانعدام تكرارها بين الافراد الذين ينتمون إلى الأجيال السفلى من الانحدار الجينالوجى . فالزواج منعدم تماما بين كل من الكنوز وعرب العليقات والنوبيين الامر الذى أدى إلى استمرار التباعد الشديد فيما بين كل جماعة والأخرى.

ولا تظهر حالات الزواج من المدن السودانية إلا بالنسبة للقبيلة العربية فقط. ويرجع ذلك إلى اقتصار هجرة الرجال من العليقات إلى السودان دون الكنوز والنوبيين أما فيما يتعلق بالزواج من المدن فحالاته تشير إلى اقتصاره على الذكور فقط دون النساء . وهذا ما يؤكده النوبيون عامة حيث لا يرغبون بل يمتنعون تماما عن زواج فتياتهم من رجال من خارج مجتمعاتهم المحلية . وإذا كانت هناك بعض الحالات التى تتزوج فيها بعض الفتيات من رجال من بعض قرى الصعيد كما هو الحال بالنسبة للقبيلة العيداب فيرجع ذلك إلى أن هذه القرى هى الموطن الأصلى لمؤسس القبيلة ووجود الاقارب فيها فضلا عن انتقال جماعة من جماعات العيداب إلى القرية الأصلية .

وتشير حالات الزواج من فتيات النساء اللاتى تزوجهن النوبيون من المدن إلى اقترانهن بالاقارب. فاذا كان النوبيون عامة لا يرغبون فى الزواج من خارج مجتمعاتهم المحلية : فان هجرة العمل أدت إلى زواج بعض الرجال من المدن .

فالاستقلال الاقتصادى عن العائلة والمساهمة فى دخلها أتاح لبعض هؤلاء الرجال التحرر من هذا الالتزام واختيار زوجاتهم من بين نساء المدن . وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لمثل هذا الزواج من جانب المجتمع بحيث يؤدى إلى الضعف الشديد لعلاقته بأقاربه وأفراد المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه عامة ، فقد سمح

المجتمع النوبى يمثل هذا الزواج نتيجة لازدياد عدد الرجال المهاجرين واستمرار اقامتهم فى المدن من ناحية ، ولشد حاجة الأقارب المقيمين فى القرى لمساعداتهم النقدية والعينيه من ناحية أخرى . فقد أدى ذلك بالمجتمع إلى تقبل مثل هذا الزواج لعدم حرمان المقيمين فى القرى من العون والمساعدة التى يقدمها المهاجرون . ومن ناحية أخرى نتج عن هذا الزواج وجود الاناث اللاتى يختار من بينهن الرجل الذى يعمل فى المدينة زوجته ويفضلها عن التى تقيم فى القرية على أساس أن نشأتهن فى المدن يحقق لهن اكتساب قدر من التعليم وأسلوب جديد للمعيشة والحياة على عكس الفتيات اللاتى نشأن فى القرية . لذلك يتمسك المجتمع النوبى بعدم زواج هؤلاء الاناث من خارج المجتمع النوبى . فالابنة لابد وان يتزوجها أحد أقاربها سواء من المقيمين فى القرية أو فى المدينة ، وفى الغالب تتزوج من أقاربها الذين يعملون فى المدينة ، على عكس الأبناء الذين يكون لهم حرية الاختيار بين قريباتهم المقيمات فى القرى أو المدينة فاذا كان للرجل الحق فى اختيار زوجته من بين نساء المدينة ، وهذا ما لايحدث إلا فى القليل النادر ، فالعمل والاقامة الدائمة فى المدينة قد أدى إلى أن تنشأ الفتاة فى المدينه بما يتيح لها فرصة التعليم . وممارسة الحياة فى المدينة بما يتفق وميول ورغبات الرجل المقيم فيها الامر الذى يؤدى إلى الاقبال على اختيار زوجته من بين هؤلاء الاناث ، وبالتالى إلى استمرار الزواج بين الاقارب وهو ما يرضى عنه المجتمع النوبى ويسمح به ويتمثل هذا بكل وضوح فى القبيلة النوبية أكثر من القبيلة العربية والكنزية حيث تزداد نسبة الرجال الذين التحقوا بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة فى الوقت الذى تقل نسبة الذين تلقوا مثل هذه الأنواع من التعليم إلى حد كبير من عرب العليقات والكنوز .

واستنادا إلى ذلك ، يحقق مثل هذا الزواج ارتباط الرجال الذين يعملون فى المدن بمجتمعاتهم المحلية وبالتالى استمرار خضوعهم لمختلف الالتزامات والواجبات الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص الالتزامات القرابية .

من كل ماسبق يتضح أن الزواج يكشف عما ذكرنا فيما سبق عن ازدواج النسب فى المجتمع النوبى حيث يؤكد اكسو جامية وأندو جامية الوحدة القرابية حتى يمكن الجمع بين القرابة الامومية والقرابة الأبوية فى نظام واحد للنسب . كما أنه يكشف عما ذكرنا أيضا فيما يتعلق ببناء القبيلة فى المجتمع النوبى عامة الأمر الذى يؤكد عدم اختلاف كل من القبيلة الكنزية والعربية والنوبية احدها عن الاخرى . فعلى الرغم من اختلاف بعض عناصر الثقافة عند الكنوز والعرب والنوبيون ، هذا الاختلاف الذى يتمثل بكل وضوح فى اختلاف اللغة فانه لم يؤدى إلى أن يكون هناك اختلاف فى نظام النسب وفى بناء القبيلة ، ويمكن القول أنه يرجع إلى أن الجماعات الاصلية المقيمة فى بلاد النوبة قد أدمجت بداخلها الافراد والجماعات التى وفدت إليها من الخارج بحيث خضعوا لانماط العلاقات الاجتماعية التقليدية السائدة خاصة وأن أولادهم قد نشأوا داخل المجتمع النوبى وبين أقاربهم النوبيين المقيمين أصلا فى نجوع القرى النوبية .

وهذا ما يشير إليه تكوين القبائل فى جميع القرى من مؤسسين هم أفراد من خارج المجتمع النوبى وقد ساعد تتبع حالات الزواج كما تظهر على الانحدار الجينالوجى للقبيلة أو البيت على الكشف عن ذلك وتأكيده .

وقد أدى انتقال القرى النوبية إلى المكان الجديد والتقارب المكانى بينها مع سهولة الانتقال الى ظهور بعض حالات الزواج بين القرى . ولا يقتصر ذلك على الجماعات أو القبائل التى يجمعها الانتماء القرابى الأبوى إلى سلف واحد مشترك وإنما بين أفراد لا تربطهم علاقة قرابية . فانه يمكن القول أن الاتجاه نحو الزواج بين القرى قد ابتدأ فى الظهور بحيث سوف تزداد حالاته خاصة وأن هناك اختلاط الفتيات والفتيان فى المدرسة الاعدادية والثانوية ودور المعلمين مما يساعد على حدوث ذلك فضلا عن ضعف روابط القرابة نتيجة مختلف التغيرات وخاصة التغيرات الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك فان روابط المصاهرة بين القبائل وبالتالى روابط القرابة الأمومية لاتزال لها الدور الهـــام الرئيسى فى تماسك

يجمع القرية المحلى وخاصة فى التخفيف من حدة المنازعات والعداءات التى نشأت نتيجة لتوزيع المساكن والمعونة المالية والعينية وغيرها من المنازعات التى تتعلق بالنشاط السياسى .

المهر

١ — يتكون المهر (مقدم الصداق) من جزء نقدى وآخر عينى هو عبارة عن عدد من قطع الحلى الذهبية (وتعرف بالبندقى) والفضية (خلخال وأساور) والملابس والروائح الخاصة بالعروس وكمية من الذرة والدقيق بالاضافة إلى بعض الأثاث والأدوات المنزلية الضرورية .

ويختلف مقدار المهر من قبيلة لأخرى وخاصة فيما يتعلق بالجزء النقدى والقطع الذهبية والفضية. فمهر فتيات القبائل التى تتمتع بعلو وسمو المكانة والمنزلة الاجتماعية هو أكبر المهور . وعلى الرغم من ذلك فللعلاقة القرابية درجتها كثير من الاعتبار فى تقدير المهر الذى سيدفعه الرجل لعروسه بحيث يحق لابن العم أن يحدد مقدار مهر عروسة ابنة عمه دون أن يقابل بالاعتراض من والدها حتى ولو كان أقل مما يرغب فيه . وكقاعدة عامة يقل المهر فى حالة المتقدم إلى الفتاة من الاقارب أعضاء القبيلة أو بعبارة أخرى فى حالة الزواج الاندوجامى فهو يختلف داخل جماعة الأولاد بالذات عنه ما بين الأولاد والبيوت التى تتألف منها القبيلة ويعكس هذا الاختلاف ما بين بيوت القبيلة من أبعاد بنائية كما توضحه حالات الزواج التى أشرنا إليها فى الصفحات السابقة . فلا يخضع المهر للمساومة والنقصان إذا كان الرجل من غير الاقارب . بل على العكس ربما يتطالب أقارب العروس أكثر من مقدار المهر المحدد لفتيات القبيلة الذى يعرفه جميع سكان القرية . إذ يتدخل فى ذلك منزلة ومكانة قبيلة الرجل حيث تكون هناك علاقة عكسية بين المهر ومنزلة ومكانة تلك القبيلة. فالمهر يعكس بكل وضوح الأبعاد البنائية القائمة بين القبائل.

فالمصاهرة تؤدى بالضرورة إلى التقارب فى العلاقات بين أفراد القبائل خاصة

وانها تفرض التزامات معينة من جانب أقارب الزوجة تجاه الزوج . كما يتحدد سلوكهم تجاه بعضهم البعض بعد انجاب الاطفال على أساس ازدواج النسب خاصة وأن حالات الزواج تتكون بين الرجال والفتيات الذين ينتمون إلى الاجيال المتعاقبة .

وقد اتضح فيما سبق أن حالات الزواج بين القبيلة والاخرى تتزايد بالنسبة لقبيلة معينة أو أكثر وتقل بالنسبة لقبائل أخرى . كما أن عدم تنازل أفراد القبيلة عن المهر المحدد لفتياتها والتمسك به أثناء المساومة لتقدير مقداره مع من يتقدم للزواج من احدى فتياتها والعمل على أن يكون أكثر من المقدار المحدد ، يحد من الاقبال على زواج الفتيات حيث يتدخل المهر الذى دفعه والدها لوالدتها فى المساومة وتصميم الرجل على أن يكون مهر الفتاة التى يطلبها مساو لمقدار المهر الذى دفعه والدها لوالدتها الامر الذى يؤدى إلى الموافقة . ففى الغالب يطلب الرجل من أقارب عروسة عند مناقشة المهر الذى يدفعه أن يكون مساويا لمهر والدتها .

فارتفاع مقدار المهر إذن يعمل على أن تحافظ القبيلة على الابعاد البنائية القائمة بينها وبين القبائل الاخرى. فقد كانت مهور القبائل التى تتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية كبيرة بحيث لا يستطيع أن يتقدم مثلا أفراد القبائل التى يطلقون عليها النوب ، فى القرى الكنزية والنوبية بطلب الزواج من فتياتها . وبالمثل فى القرى العربية بالنسبة لقبيلة الميداب (بالمالكى) وقبيلتى العمراب والعليلاب (بالسنقارى) حيث يمتنع تقدم أفراد القبائل التى يعتبرونها دخيلة على طلب الزواج من فتياتها. ومن هذه الناحية يعتبر الزواج بين أولاد العمومة أو الزواج الاندوجامى عامة عاملا هاما من عوامل المحافظة على تلك الابعاد البنائية القائمة بين القبائل .

وقد ارتفع مقدار المهر عما كان عليه فى النوبة الأصلية مع الاحتفاظ بالتفاوت بين المهور ، كما صار اتجاه النوبيين نحو تفضيل مبلغ من المال بدلا من الجزء العينى. فقد وضعت فى الاعتبار نفقات وتكاليف تجهيز منزل الزوجية حيث اتجه النوبيون

إلى تجهيز منازلهم بالأثاث والأدوات المنزلية الحديثة ويتبارون فى ذلك لما تضفيه على صاحبها من مكانة عالية . ويضاف إلى ذلك ما يعبر عنه التجهيز الجديد لمنزل الزوجية من المشاعر الطيبة التى لدى العريس تجاه عروسه وأقاربها واهتمامه الشديد بالزواج وتوقع لحياة زوجية مستقرة فضلا عما يضفيه من مكانة على العروس . فمثل هذا التجهيز صار موضوع الحديث باعجاب بين سكان القرية وخاصة الإناث .

وقد كان التفاوت بين المهور كبيرا قبل عام ١٩٣٣ أى قبل فقدان النوبيين لمعظم الأراضى الزراعية وأشجار النخيل فى النوبة الأصلية فقد أدى ذلك إلى انعدام التفاوت الاجتماعى الشديد بين القبائل . هذا التفاوت القائم على ملكية الأراضى الزراعية . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى قرى الاقليم الجنوبى أى فى قرى النوبيين عنه فى قرى الكنوز والعرب حيث لم يتأثر الأساس الاقتصادى التأثير الشديد كما حدث فى القرى الكنزية والعربية فقد قل التفاوت بين المهور فى هذه القرى قبل أن يحدث فى قرى النوبيين (عند العرب والكنوز تتدرج المهور بين خمسة وعشرة جنيهات. وعند النوبيين ما بين خمسة جنيهات وخمسة عشرة جنيها) تبعا لضياع الأراضى وأشجار النخيل فى فترة سابقة لعام ١٩٣٣ أى بعد سد أسوان والتعلية الأولى . وعلى الرغم من التقارب الذى حدث بين المهور عند الكنوز والعرب النوبيين فقد احتفظ عند النوبيين خاصة بالتفاوت أكثر منه عند الكنوز والعرب نتيجة لوجود أراضى زراعية أكثر مساحة وتزرع طوال العام إلى جانب أراضى الزراعة الصيفية ملكية القبائل . ويضاف إلى ذلك وجود مركزى التبادل التجارى الرئيسيين فى بلاد النوبة (عنيبة وبلانة) واستمرار تربية الأبقار والأغنام وزيادة أعدادها لارتباط هذا النشاط الذى يعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل بالزراعة .

ونتيجة للعمل فى المدينة ازداد مقدار المهور، ولكن مع الاحتفاظ بالتفاوت بينها . بل لم يشتمل المهر فى الغالب على الجزء النقدى (إذا وجد كان مابين ٣:٥

جنيهات) فكان التفاوت فيما يتعلق بالحلى الذهبية والفضية خاصة (مابين ١٢:١٦ قطعة ذهبية مع اضافة غيرها من الحلى ، وأكثر من خلخال واحد من الفضة مع ضرورة تقديم الاساور حيث يتغاضى عنها الكثير) . وكانت هناك قبائل تفرض عددا كبيرا من قطع ملابس العروس (٥٠ قطعة) وكمية كبيرة من الذرة (١٠ أردب) وثور وعدد من الاغنام مثل قبيلة أبو راس المقيمة فى قريتى أبريم والجنينة والشباك .

وقد أدى العمل فى المدينة إلى ازدياد نسبة عدد حالات الزواج بين القبائل عما كان فى الماضى . فالعمل فى المدينة يساعد الرجل على توفير مهر عروسه الذى يرغب فى الاقتران بها كما يجعله قادرا على التحرر من سلطة أبيه فى اختيار زوجته إذ أن إقامة الابن فى القرية وعدم استقلاله اقتصاديا عن أبيه يؤديان به إلى الخضوع لرغبة أبيه وأمه فى الاقتران بالفتاة التى يقع عليها اختيارهما خاصة وأن الأب فى مثل هذه الحالة هو الذى يدفع مهر عروسه . ومن ناحية أخرى كان نظرة النوبيين للعمل فى المدينة أثر فى ازدياد نسبه عدد حالات الزواج بين القبائل حيث كانوا يفضلونه عن العمل فى القرية لانه يحقق دخلا ثابتا للفرد . ويضاف إلى ذلك وجود الرجال فى المدن والفتيات فى القرى ربما قد يؤدى إلى تأخر زواجهن إذا تمسك أفراد القبائل التى تتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية بالمهور المحددة لفتياتها وكان لعدم وجود التفاوت الاقتصادى بين القبائل المقيمة فى القرى عامة (فيما عدا العدد القليل من القرى الجنوبية) الاثر الهام فى ازدياد حالات الزواج والمصاهرة بين القبائل .

ولم يكن للعمل فى المدينة ولزيادة أعداد الرجال الذين انتقلوا إلى المدن بعد عام ١٩٢٣ على وجه الخصوص هذا الاثر فحسب ، وانما كان له أثر هام فيما يتعلق بمشاركة الاقارب فى المهر الذى يدفعه أحدهم لعروسه . فقد كان الأب وأخوته وأبنائهم يساهمون كل بنصيب من مقدار المهر الذى يدفعه الابن لعروسه سواء الجزء النقدى لشراء الحلى أو الجزء العينى . ويساهم أيضا أقارب الأم —

الخال والخالة وأبنائها — فلا يقل نصيبهم عن نصيب الاعمام والعمات وأبنائها. وبالمثل عند تقديم « النقوط » حيث كان هؤلاء الاقارب هم الذين يقدمون النقود فقط دون بقية الأقارب وغير الاقارب من سكان القرية .

ولم تكن مشاركة العم والخال والعمة والخالة وأبنائهم والأجداد الاربعة للشخص مقتصرة على ذلك فحسب ، وانما كان كل واحد منهم . يهدى العريس إما مساحة من الارض يعين موقعها أو عدد من أشجار النخيل (بورة أو بورتين) أو عددمن الخراف والماعز. ويتنافس كلا الجانبين من أقاربه فى العطاء أمام جميع المدعوين فى الاحتفال الخاص بهذا الاهداء الذى كان يتم فى يوم الزفاف عند انتقال العريس من منزله إلى منزل والد العروس ويعرف عند النوبيين « بالزرافة » وعند الكنوز والعرب « بالواجب » أو « النقوط » . وتعتبر تلك الهدايا ملكا للشخص . وتؤلف جزءا أساسيا لمعيشة الرجل وزوجته وأولادهما فيما بعد . وليس لأى شخص من هؤلاء الاقارب أو أبنائهم الحق فى استردادها أو ادعاء حق ملكيتها . فهى تعتبر ملكيه خاصة للرجل منذ اللحظة التى أعلن عن اهدائها له فى « الزرافة » .

وكان مختلف تلك المشاركة من جانب الأقارب عاملا هاما فى خضوع الابن لاختيار أبيه ووالدته الفتاه التى يرغبان فى أن يقترن بها . واما أن تكون ابنة العم أو ابنة الخال أو الخالة كما ذكرنا فيما سبق

ويعكس هذا كله مبدأ النسب المزدوج ومدى اهتمام هؤلاء الأقارب باتمام الزواج وقوة العلاقات التى تربط الشخص بكل واحد منهم ، والعلاقات فيما بين بعضهم البعض . ويتضح ذلك إذا نظر إلى أهمية تلك الهدايا وقيمتها الاقتصادية فقد كانت النقود قليلة للغاية فى أيدى النوبيين الامر الذى يعطيها قيمة اجتماعية عالية . لذلك لم يكن النوبيون يتهادون بها . ويعنى ذلك أن المشاركة فى المهر نقديا واقتصار تقديم « النقوط » نقدا على هؤلاء الأقارب تعبير على مدى قوة العلاقات القرابية . كما أنه دليل على تماثل منزلة ومكانة كل من أقارب الام

وأقارب الأب . وبالمثل فيما يتعلق بالأرض الزراعية وأشجار النخيل ، فهى على درجة كبيرة من الاهمية والقيمة الاقتصادية . فالزراعة هى النشاط الرئيسى الذى يعتمد عليه النوبيون فى معاشهم . وترتبط بها تربية الابقار والاغنام التى كانت مصدرا هاما للدخل فضلا عن إعتماد النوبيين على لحومها ومنتجات ألبانها فى غذائهم التى تشكل عنصرا أساسيا فى هذا الغذاء . ومن ناحية أخرى كانت الاغنام موضوعا للتهادى . ويعنى توفر عدد منها فى بداية حياة الرجل الزوجية إمكان الوفاء بالتزاماته الاجتماعية تجاه الآخرين خاصة وأنه يقع عليه كثير من الالتزامات بعد زواجه . وبالمثل فيما يتعلق بأشجار النخيل . فقد كانت مصدرا رئيسيا للحصول على النقود .

وقد فرض تغير الأساس الاقتصادى للنوبة الاصلية بعد عام ١٩٣٣ خاصة إختفاء مشاركة هؤلاء الاقارب النقدية والعينية فيما يتعلق بالارض الزراعية واشجار النخيل . فقد أصبح الرجل الذى يعمل فى المدينة مسئولا عن دفع مهر عروسه (الجزء النقدى والحلى) دون مشاركة من هؤلاء الاقارب إلا فيما يتعلق بالنقوط والهدايا الاخرى التى سوف نشير إليها فى الصفحات التالية . فقد أصبح النوبيون يعتمدون إعتمادا رئيسيا على العمل فى المدينة . ويعتمد الابناء عليه لتوفير مهور زوجاتهم . وأصبح الأقارب غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم .

وعلى الرغم من ذلك ومن ضياع الاراضى الزراعية وأشجار النخيل ، لم تختف « الزرافة » من إحتفالات الزواج ، تلك التى تعكس بكل وضوح مبدأ النسب المزدوج يقف كل من أقارب العريس من جهة الام ومن جهة الاب والمشار اليهم يهدونه أشجار النخيل والابقار ومساحات من الارض الزراعية مع تحديد مواقعها فى النجوع التى يقيمون فيها . ويتنافسون فى هذه العملية كما هو الحال فى الماضى رغم علمهم بعدم وجود تلك الاراضى والاشجار . ولم

تصبح الأراضى التى تستغل بالفعل وأشجار النخيل التى لديهم موضوعا للتهادى لقلتها ولشدة حاجة المقيمين فى القرية اليها . فقد صارت « الزرافة » عند النوبيين أو الواجب والنقوط عند العرب والكنوز مسألة شكلية دون أن يكون لها تعبيرا واقعيا . فصارت سلوكا رمزيا بحتا . يرمز إلى النسب المزدوج . ويعمل على تأكيد أهمية القرابة الأمومية والقرابة الأبوية وشدة إحساس الرجل بانتمائه إلى الجماعتين مما يساعد على تدعيم علاقاته بهم . كما أنها تعمل فى الوقت ذاته على تدعيم وتقوية العلاقات القائمة بين الجماعتين المتصاهرتين والمحافظة عليها واستمرارها . فلم تفقد دلالتها ووظيفتها على الرغم من عدم وجود الاراضى وأشجار النخيل التى يدور بخصوصها العطاء والمنافسة .

ويتم الإتفاق على مقدار ما يدفعه الرجل إلى عروسه من النقود والحلى والملابس بين أعضاء عائلته وعائلة العروس دون أن يحضر الإجتماع أحد من غير الأقارب . ويعرف هذا الإجتماع « بالطيبة الداخلية » عند العرب .

ويقدم المهر (النقود والحلى) فى إحتفال خاص كبير — يعرف « بالطيبة الخارجية » عند العرب و « فرقر » عند النوبيين « والوده » عند الكنوز . ويتولى تقديمه خال العريس إلى خال العروس أو إلى ابن خالتها إذا لم يوجد الخال . وهذا لا يمنع الخال من التنازل للعم لتقديم المهر إذا كان أكبر منه سنا . يجلس كل منهما فى مواجهة الآخر وعلى جانبى كل منهما يجلس من يوجد بالقرية من الاعمام وأبنائهم وأبناء الاخوال والخالات ومن أقارب العروسين . وهو ما يرمز إلى تماسك كل من الجماعتين وإلى قيام رابطة المصاهرة بينهما . كما يتمثل ذلك عند العرب فى المناقشة التى تدور قبل تقديم المهر عندما يشترك أقارب العروس فى المبالغة فيما يطلبون من مبلغ كبير من القطع الذهبية والفضية والملابس . ويتدخل بعض من المدعوين لمحاولة التوفيق والتقليل من الطلبات ثم انهاء المناقشة بالإعلان بأن رابطة المصاهره بينهما لا يمكن أن تقدر بمال ، وذلك على الرغم من الإتفاق مقدما على مقدار المهر وإنما الغرض من تلك

المناقشة والمساومة هو الإرتفاع من مكانة العروس وأقاربها الاجتماعية . لذلك يكون المهر المعلن اضعاف المبلغ الذى يدفع بالفعل .

وتختلف الطريقة التى تقدم بها الحلى عن الطريقة التى تقدم بها النقود تقدم الحلى علانية وتسلم قطعة بعد الأخرى ، فى حين تسلم النقود فى مظروف مغلق . ويرجع ذلك إلى أن النقود التى تقدم قليلة (ما بين خمسة وثمانية جنيهات وفى بعض الحالات تكون أقل من خمسة جنيهات) ، ولأنها تشكل فى نظر النوبيين قيمة المهر الذى يقدمه الرجل لعروسه ونتيجة لضرورة تزين العروس بالحلى بعد تسلمها مباشرة ، فهى إذن لابد وأن تقدم علانية . لذلك ففى حالة الاتفاق بين الطرفين على عدد أقل مما هو متعارف عليه ، تستكمل بقطع من حلى والدتها أو أختها أو خالتها أو ابنة خالتها . وقد تضيف عائلة العروس أكثر من ذلك على أساس أنه الجزء المقدم الذى يعرفه جميع الناس . وكلما كانت قيمة الحلى مرتفعة كلما أضفى على أقارب كل من العروس والعريس مكانة إجتماعية عالية ، وخاصة على العروس التى تجلس مع قريباتها وصديقاتها مفتخرة بما قدم اليها من الحلى .

ويتم تسليم الذرة والدقيق قبل حفلات الزفاف بأيام قليلة حتى يمكن للنساء اللاتى تتوافد على منزل العروس طحن الذرة وتجهيز الخبز لإستخدامه فى الولائم . وإذا كانت هذه المشاركة من جانب النساء تعتبر تعبيرا عن المشاعر الطيبة ، فهى فى الوقت ذاته تقدم فى مقابل مشاركة سابقة من جانب أهل العروس ، كما هو الحال فيما يتعلق بالمشاركة فى الرقص عند النوبيين . فمن المفروض أن يقتصر الرقص على والدة كل من العروسين وخالاتهما وبناتهن . فإذا تقدمت امرأة وشاركتهن فى الرقص ، يصبح التزام على والدتهما أو إحدى أخواتها بالرقص عند زواج أحد أولاد هذه المرأة .

وفى الواقع يعكس الزواج الالتزامات العديدة القائمة بين الأسر ، والتى

يحرص النوبيون على الوفاء بهـا تعبيرا عن الود والتعاطف والمشاعر الطيبة تجاه بعضهم البعض فى مختلف المواقف ويتمثل هـذا بكل وضوح فى عملية التهادى بمناسبة الزواج .

٢ — يتبادل النوبيون (الرجال والنساء) الهدايا بمنـاسبة الزواج ، وهى نوعان . « النقوط » وهو النقود التى تقدم إلى العريس (من الرجال) وإلى والدتى العروسين (من النساء) وبعض السلع التى تقدم إلى العريس فى اليوم السابع من ليلة الزفاف .

ويعتبر « النقوط » وهـذه السلع مساعدة إقتصادية كبيرة من جانب جميع الأفراد لكل من أقارب العروسين لإقامة الولائم المصاحبة لحفلات الزواج والتى تدعو اليها غالبية أهالى القرية وبعض سكان القرى الأخرى الذى توجد فيما بينه وبين أفراد عائلتى العروسين إلتزامات متبادلة بمناسبة الزواج .

فحفلات الزواج موزعة بين أسرتى العروسين ، حفل إعلان الموافقة على الزواج ويتم عند أقارب العروس على أن يقدم العريس إلى أقارب عروسه مبلغ خمسة جنيهات وبعض الملابس التى تعتبر إعلانا عن الزواج ، وحفلة الزفاف التى تبدأ منذ صباح اليوم المحدد للزفاف عند أقارب العريس ثم الانتقال إلى منزل والد العروس عند الغروب حيث يستكمل حفل الزفاف عند أقارب العروس هـذا بالنسبة للكنوز والنوبيين . أما حفلات الزواج عند العرب فهى أكثر من ذلك فهناك حفـل « الطيبة الخارجية » (إعلان الموافقة على الزواج) ويتم عند أقارب العروس ويقـدم العريس لأقارب عروسه بعض الملابس كما هو الحال عند الكنوز والنوبيين ، وحفل « الشيلة » وهو الخاص بنقل (الجهـاز) من منزل العريس إلى منزل العروس ويتم أولا عند أقارب العروس عند وصولهم « بالجهاز » اليوم ، ثم حفـل « ليلة الحنة » ويقام عند أقارب العريس وحفـل « النهارية » الذى يتم فى صباح اليوم التالى لليلة الحنة

فى منزل أقارب العريس وهو الحفل الذى يقدم أثنائه « النقوط » . وأخيرا حفل ليلة الزفاف ويتم عند أقارب العروس . وجميع هـذه الحفلات والولائم تكلف كل من العروسين الكثير خاصة وأنها تعتبر مجالا لعلو الصيت والتفاخر وحسن السمعة وإضفاء المكانة الاجتماعية العالية على الجماعتين القرابيتين للعروسين كلما ازدادت الولائم وكثر عدد الذباح وكميات الأطعمة التى تقدم للمدعوين . ويتمثل ذلك فى حرص بعض القبـائل على تخصيص ثور إلى جانب الخراف لإستخدام لحومها فى الولائم . لذلك يؤلف « النقوط » مساهمة كبيرة فى تخفيف التـكاليف والنفقات التى تقع على عاتق أقارب كل من العروسين وخاصة فى النوبة الأصلية حيث كانت الولائم أكثر حجما فضلا عن تلك الاعباء التى كانت تقع على عاتق أقارب العروسين لضيافة المدعوين من الاقارب وغير الاقارب الذين كانوا ينتقلون من النجوع التى يقيمون فيها إلى نجع العريس أو العروس ويمكثون بضعة أيام .

وقد صار الاتجاه السائد لدى النوبيين تفضيل النقود عن السلع الاستهلاكية عند التهادى بمناسبة الزواج بل وغيرها من المناسبات التى تفرض التهادى فضلا عن ارتفاع مقدار « النقوط » بعد أن كان لا يتعدى بضعة قروش قليلة فى النوبة الأصلية . وكان التهادى فى الغالب يقتصر على تقديم كمية من الدقيق أو الـذرة وعدد من الطيور والخراف والماعز وكمية من الشاى والسكر والمسلى لقلة النقود فى أيدى النوبيين . ونتيجة للهجرة للعمل فى المدن وزيادة عدد الرجال الذين ينتقلون إليها ، أصبح البعض يقدم النقود حيث أدت الهجرة للعمل إلى ازدياد النقود فى أيدى النوبيين . وإذا كانت النقود لا تقدم للعريس إلا من أقاربه العاصبين وأقاربه من جهـة الأم كما ذكرنا فى الصفحات السابقة ، فقد أدت تلك الزيادة إلى ازدياد مقدار نقوطهم بحيث استمر أكبر النقوط الذى يقدم للعرب كما هو الحال أيضا فى النوبة الجديدة حيث صارت النقود موضوع التهادى . ويعنى ذلك أن النقود لا تزال محتفظا بما يتضمنه من الدلالة والتعبير عن درجة القرابة

ومدى قوة الروابط القرابية . فهناك علاقة طردية بين درجة القرب والبعد العلاقة بين العرب وغيرة من الأقارب ومقدار النقوط الذى يقدم . فأقاربه أعضاء جماعة الأولاد التى ينتمى إليها يدفعون نقوطا أكبر من أقاربه أعضاء البيت فى الوقت الذى يكون مقدار نقوط الرجل منهم أكبر من مقدار نقوط غيرهم من الأقارب أعضاء القبيلة التى ينتمون إليها . أما غير الأقارب من القبائل الأخرى فهناك قيمة محددة متعارف عليها وإن كان هذا التحديد لا يقيد الشخص فى أن يقدم قيمة أكبر منها حيث يتوقف مقدار النقوط على قوة العلاقة بينه وبين العرب أو والده خاصة وأن الشخص يجد فى عملية تقديمه فرصة للتعبير عن مشاعره الطيبة تجاهه وتجاه أقاربه .

وتبدأ والدة العريس عملية تقديم النقوط يليها والده ثم خالته ثم عمه وخاله يليهم أولادهم ثم بقية الأقارب وغير الأقارب . وقد أدت هجرة الكثير من الرجال إلى المدينة إلى عدم التقيد بهذا الترتيب وإن كان لا يتقدم أحدهم عن غيره إذا تواجدوا أثناء تقديم النقوط .

ويعكس تقديم النقوط ومقداره والهدايا مدى اهتمام الأقارب وغير الأقارب بإتمام الزواج كما يتمثل هذا الاهتمام أيضا فى الالتزام بتقديمها فى اليوم السابع بعد ليلة الزفاف .

ويختلف الالتزام بتقديم النقوط والهدايا موضوع التهادى بمناسبة الزواج من جانب الأقارب وخاصة الأقربين من جهة الأب ومن جهة الأم عن الالتزام بتقديمها من جانب غير الأقارب . الأول هو التزام قرابى لا يمكن للشخص التخلى عنه . والثانى هو التزام قائم بين الشخص وغيره على أساس ما قدم أحدهما من هدايا من قبل بحيث يحتم على الآخر ردها فى مناسبة مماثلة . فهى التزامات متبادلة أو بعبارة أخرى نوع من الهدايا التى أطلق عليها مارسيل موس « الهدايا الملزمة » ، وإذا كان هذا التهادى أو الالتزام المتبادل متضمنا احتمال انهائه وانقطاعه

بين الشخص وغيره ، فمن النادر حدوث ذلك إن لم يكن منعدما تماما . فالنوبيون يحرصون على تقديم الهدايا حيث يؤخذ عدم تقديمها وردها على أنه موقف عدائى وعلى أنه نوع من قطع العلاقات بين العائلتين لذلك فهم يحرصون على تدوين ما يقدم إليهم من هدايا ونقوط فى سجل خاص تحتفظ به العائلة حتى لا يغفلون عن ردها . وإذا لم يكن الرجل موجودا فى القرية تتولى زوجته تقديم النقوط نيابة عنه . كما أن رد النقوط لا يعنى انهاء هذه العلاقة أو الالتزام تجاه كل فرد وآخر ، أو أن عدم تقبل الفرد لما قدمه لغيره من نقوط لعدم زواج أو زواج أحد أفراد عائلته يجعله يتوقف من تقديم النقوط إلى نفس الشخص ، وانما يستمر فى تقديمه عند زواج أى فرد من عائلة هذا الشخص . فالنقوط الذى يتسلمه العريس لا يقتصر على النقوط الذى قدمه هو نفسه الى الآخرين عند زواجهم وانما يتسلم أيضا النقوط الذى دفعه والده إلى الآخرين . ويعنى ذلك استمرار تبادل النقوط بين أفراد الأجيال المتعاقبة . لهذا يؤخذ عدم رده على أنه نوع من قطع العلاقات بين العائلتين كما أن العريس لابد وأن يقوم بدعوة الآخرين لحضور حفلات الزواج حيث يؤخذ عدم دعوتهم أيضا على أنه موقف عدائى من جانبه وأقاربه وعلى أنه نوع من قطع العلاقات وفى هذه الحالة لابد وأن يرسل الشخص الذى لم يدع النقوط أو يمتنع عن تقديمه . ويشير هذا كله إلى استمرار العلاقات بين أفرادها فالرجل يقدم النقوط إلى العريس لكى يرد إليه أو إلى ابنه عند زواجه ثم يقدم الأخير أيضا النقوط إلى ابن الرجل الآخر الذى يقوم برده أيضا عند زواج أحد أفراد عائلة الأول .

ويضاف إلى ذلك أن النوبيين عندما يقدمون النقوط ، يكون فى الغالب مقداره أكبر ولو قليل عما قدم إليهم من قبل خاصة وأنه يقدم علانية فى حفل خاص أمام المدعوين مما يتيح باعطاء البعض الفرصة بتقديم نقوط أكبر كتعبير للمشاعر الطيبة تجاه أقارب العروسين ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين النقوطين ـ النقوط الذى قدمه الشخص إلى الآخر من قبل والذى يلتزم الأخير بتقديمه ـ

تفرض أيضا استمرار التهادى الامر الذى يساعد على استمرار العلاقة بين الشخص والآخر وتقويتها . وينطبق هذا كله أيضا على النقوط والهدايا التى تقدم إلى كل من أم العروس والعريس .

ويشير كل ما سبق إلى اتساع مجال الالتزام بتقديم النقوط أوالتهادى بمناسبة الزواج . وفى الواقع ترتبط الاسرة بغالبية الاسر المقيمة فى القرية عن طريق التهادى الذى لايقتصر على مناسبة الزواج فقط وإنما فى كل مناسبة تتطلب ابداء المشاعر الطيبة تجاه الآخرين مثل حضور المهاجر إلى القرية لزيارة زوجته وأقاربه وعند سفره إلى المدينة وفى اليوم السابع بعد الولادة وعند الحضور إلى القرية بعد تأدية فريضة الحج .

ويساعد على اتساع مجال التهادى للاسرة نظام النسب المزدوج فقد اتضح فيما سبق أن القبيلة وحدة اكسوجامية إلى جانب أنها أندوجامية . ويعنى ذلك أنه فى حالة زواج الرجل من خارج القبيلة تكون هناك التزامات متبادلة بالنسبة لأولاده وأقاربه أعضاء القبيلة التى ينتمى إليها أبيه وأقاربه أعضاء القبيلة التى تنتمى إليها والدته فضلا عن أقارب والدة الأب وأقارب والد الأم — خاصة إذا كانا منتميان إلى قبيلتين مختلفتين — الذين يقع عليهم كثير من الالتزامات تجاه كل من الأب والأم . ومن بين هذه الالتزامات تقديم النقوط والهدايا إلى الإبن عند زواجه . لذلك تجمع حفلات الزواج جميع أقارب الشخص من الرجال والنساء المقيمين فى القرية وغيرهم من سكان القرية .

فلم تتأثر الإلتزامات القرابية بمناسبة الزواج والالتزامات المتبادلة بين غير الأقارب . فظروف النوبة الجديدة الإقتصادية لم تؤد بالفرد إلى التخلى عن التزاماته عن الآخرين بمناسبة الزواج بل وغيرها من مناسبات أخرى تفرض التهادى . ويساعد على ذلك ما للهدايا من دلالة إجتماعية من ناحية وما بين الهدايا من علاقة تحتم استمرار التهادى من ناحية أخرى .

٣ — مؤخر الصداق إما أن يكون أكبر بقليل من مقدم الصداق أو أقل منه . وفى الغالب يكون أقل من مقدم الصداق ، ولا يتعدى بضعة جنيهات قليلة . وعلى ذلك يشير مؤخر الصداق إلى توقع النوبيين بإستقرار الحياة الزوجية وإستمرارها . وعلى الرغم من إرتفاع مقدار مؤخر الصداق — كما هو الحال بالنسبة لمقدم الصداق — فى النوبة الجديدة عن مقداره فى النوبة الأصلية، فان الزيادة لم تتعد بضعة جنيهات قليلة أضيفت إلى الجنيهات القليلة بحيث يمكن للرجل أن يدفعها بكل سهولة إذا رغب فى طلاق زوجته وخاصة إذا كان يعمل فى المدينة . فالشعور بضمان الحياة الزوجية المستقرة وعدم تعرض الزوجة للطلاق مرجعه إلى النسق القرابى خاصة والبناء الاجتماعى عامة .

ويتمثل هذا بكل وضوح فى قلة حالات الطلاق فى المجتمع النوبى حيث تبلغ نسبتها ١ر٦ ٪ بالنسبة للذكور من المجموع الكلى لعدد الذكور ٣ر٢ ٪ بالنسبة للاناث من المجموع الكلى لعدد الاناث فى عام ١٩٦٠ (١).

فقد إتضح فيما سبق أن أقارب الزوجة يقع على عاتقهم التزامات معينة تجاه زوجها وخاصة فى المجال الاقتصادى . وهذه الالتزامات كفيلة بأن تؤدى إلى إستقرار حياتها الزوجية واستمرارها ، كما أنها تقوى من علاقة الزوج بأقاربها — أصهاره — الأمر الذى يكون لها كثير من الاعتبار فى علاقته بزوجته . وتبين أن هؤلاء الاقارب يقع عليهم أيضا كثير من الالتزامات نحو أبنائها وفقا لطبيعة نظام النسب المزدوج . وبالمثل يكون لهذه الالتزامات كثير من الاعتبار لدى الأب الأمر الذى يجعله يتريث ويفكر إذا كانت هناك من الأمور

---

(١) الجدول السادس من نتائج حصر السكان الذى قامت به وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٦٠ .

التى قد تجعله يرغب فى الطلاق . ويضاف إلى ذلك أن الزواج رابطة تقوم بين جماعتين قرابيتين فضلا عن أنه يتكرر بين أفراد الأجيال المتعاقبة بحيث تتحول علاقات المصاهرة إلى علاقات قرابية كما أتضح فيما سبق . وإذا كان لهذا دور فعال فى تقوية العلاقات بين أفراد الجماعتين والعمل على شدة تماسكها ، فانه بالتالى يدعم الحياة الزوجية خاصة إذا كانت الجماعتان المتصاهرتان تؤلفان وحدتين قرابيتين داخل وحدة قرابية أكبر بيتا أو قبيلة . ففى مثل هذه الحالة يضيف الزواج المتكرر بعداً قرابيا أموميا للعلاقات القرابية الأبوية يكون له أثر فعال فى تقويتها وتدعيمها لما تفرضه القرابة الأمومية من التزامات إلى جانب غيرها من الالتزامات التى تفرضها القرابة الأبوية . فالعلاقة القرابية بين الزوج والزوجة سواء كانت أمومية أو أبوية (تبعا للزواج بين أولاد الخؤولة أو أبناء العمومة) أو متضمنة لكلا الجانبين الأمومى والأبوى تساعد على استقرار الحياة الزوجية فضلا عن إعتبارات علاقات كل منهما بأقارب الآخر التى تؤثر فى علاقتهما . فطبيعة نظام النسب المزدوج فى المجتمع النوبى إلى جانب الزواج بين أولاد العمومة وأولاد الخؤولة والزواج المتكرر عبر الأجيال المتعاقبة بين الجماعات أو القبائل المتصاهرة تعمل جميعها على استقرار الحياة الزوجية واستمرارها . كما أنها مصدر شعور النوبيين وإيمانهم بتوقع الحياة الزوجية المستقرة . ويتمثل هذا بكل وضوح لا فى مؤخر الصداق القليل فقط ، وإنما فى عدم خضوعه للمساومة أيضا عند الاتفاق والمناقشة على مقدار المهر الذى يدفعه الرجل لعروسه وإعتمادهم أصلا على ما يقرره المجلس العرفى من مؤخر الصداق ونفقة الزوجة عندما تفشل جميع محاولات التوفيق بينهما من جانب أقارب الزوجين من جهة الأب ومن جهة الأم ومن جانب غيرهم من رؤساء البيوت الأقارب وغير الأقارب . ويشير هذا من ناحية أخرى إلى تأثير جميع هؤلاء الأشخاص فى منع حدوث الطلاق حيث يكون لهم كثير من الاعتبار

فى خضوع الزوج لرغبتهم فى التوفيق والمصالحة بينه وبين زوجته . ويعكس ذلك عدم وجود قضايا النفقة للزوجة .

ويتمثل دور نظام النسب المزدوج وانواع الزواج المشار اليهما أيضا فى إستمرار الحياة الزوجية للمهاجرين الذين يعملون فى المدن . فالبعد المكانى بين القرى النوبية والمدن ، والعمل فى المدينة وما يتضمن من أسلوب للحياة مغاير تماما لاسلوب الحياة فى القرية النوبية وما يثيره من شعور الرجل بالاستقلال الاقتصادى عن جماعته القرابية ، لم يؤد هذا كله إلى تعرض الحياة الزوجية للاضطراب . وتعكس ذلك بكل وضوح حالات الزواج القليلة من إناث من المدن واستمرار إختيار الرجل زوجته من الاناث المقيمات فى القرية أو فى المدينة من قريباته أو من غير قريباته اللاتى تنتمى إلى قريته .

ويضاف إلى هذا كله نظرة المجتمع النوبى إلى الطلاق حيث ينظر إليه بكثير من عدم الإرتياح ولا يبيحه إطلاقا إلا فى القليل النادر لأسباب تحتم حدوثه ، ويرجع ذلك إلى ما ينتج عنه من العدوات والحزازات بين الجماعتين المتصاهرتين وبالتالى الإساءة إلى العلاقات بين أفرادها . ومن ثم يعتبر عاملا لضعف العلاقات القرابية وتعرض الجماعة القرابية للتفكك وعدم التماسك . لذلك فعندما تضعف العلاقة بين الزوج وزوجته إلى الحد الذى يرى فيه الزوج إستحالة إستمرار الحياة الزوجية لا يقوم غالبا على الطلاق وانما يقترن بغيرها . وفى هذه الحالة إما أن تنتقل إلى منزل والدها أو تقيم فى حجرة خاصة من منزله . وقد رأى الكثير أنه من الأفضل تقسيم المنزل وبناء فاصل بين مسكنه وزوجته الجديدة ومسكن المطلقة لتفادى المنازعات التى اشتدت وكثرت بين الزوجتين والتى أدت إلى تدخل الرؤساء والموظفين بالوحدة الاجتماعية للتوفيق بينه وبين مطلقته فيما يتعلق بالمنزل . إذ أن المرأة المطلقة ترى انها تشارك الرجل فى ملكية

المنزل الجديد . أما فى النوبة الأصلية فقـد كان الرجل إما أن ينتقل للاقامة عند عائلة زوجته الجديدة أو يبنى لها منزلا خاصا فى النجع الذى كان يقيم فيـه أصلا . ويترك منزله الذى تقيم فيـه مطلقته وأولاده . لذلك كانت الإقامة عند أقارب الزوجة تساعد على تعدد الزوجات مما يتيح بعدم طلاق الزوجة الاولى حيث تنعدم المعيشة المشتركة فى منزل واحد التى تؤدى إلى إثـارة المنازعات بين الزوجتين والتى قد تؤدى إلى التخلص من إحداهما . لهذا كانت تسود مشاعر المودة والمحبة بينهما التى كانت تحرص كل منهما فى إبدائها فى المناسبات التى تستدعى الذهاب إليها لزيارتها وتقديم بعض الهدايا بل وفى غير تلك المناسبات .

الفصل الحادى عشر

التنظيم السياسى

من أبرز التغيرات التى نتجت عن انتقال النوبيين إلى المنطقة الجديدة اختفاء النجع كوحدة اجتماعية متمايزة اقليميا وقرابيا وبالتالى اختفاء الوحدة السياسية الاقليمية (النجع) . فقد ارتبط وجودها بظروف بيئية معينة وأخرى اقتصادية واجتماعية وكان لهذه الظروف دور فعال فى ظهور النجع كوحده سياسية اقليمية وميله إلى الاستقلال السياسى عن بقية نجوع القرية . فالوحدة السياسيه هى الجماعة التى تخضع باستمرار وبطريقة منظمة لقيادة لغرض المحافظة على كيانها كوحدة عن طريق حمايتها أولا من التهديد الخارجى وتنظيم علاقاتها السياسية مع الجماعات الأخرى المتماثلة معها كوحدات سياسية ، وحمايتها ثانيا من عدم التكامل الداخلى . ويمكن تمييزها عن الجماعات الأخرى على أساس عدم امتداد سلطتها إلى أية جماعة من هذه الجماعات وادراك أعضائها لها كوحدة مستقلة سياسيا . فالخضوع للسلطة مع الاستقلال عن أية سلطة أخرى والمحافظة على التكامل الداخلى عن طريق تنظيم التعاون بين الأفراد هى العاملان اللذان يرتكن إليها تحديد الوحدة السياسيه (١) .

وعلى هذا الأساس نتناول النجع والقبيلة باعتبارها الوحدتين السياسيتين فى النوبة الأصلية حتى يمكن التعرف على ما طرأ على التنظيم السياسى من تغيرات فى النوبة الجديدة.

أولا : النجع

أدت الظروف البيئية للنوبة الأصلية إلى انقسام القرية إلى عـدد من النجوع التى كانت ثلاثة أنواع من حيث روابط القرابة التى تربط أفراد الجماعة النجعية .

1— Wagner U., « The Political Organization of the Bantu of Kavirondo » in, Evans Pritchard, E. ., & Fortes, M., *African Political Systems*, O.U.P., London, 1955 p. 199.

والقرابة والانتماء إلى الجماعة الاقليمية من الأسس الرئيسية التى يستند إليها التنظيم الاجتماعى للمجتمعات الصغيرة . ففى الغالب يكون لأى وحدة اجتماعية اقليمية صغيرة سلطة ربما يمثلها شخص واحد أو عدة أشخاص . (١)

فكل جماعة نجعية تؤلف وحدة سياسية ، أما أن يكون لها رئيس واحد أو عدد من الرؤساء ، ويتوقف هذا على تكوين الجماعة النجعية . فهناك ثلاث حالات لا يكون هناك الا رئيس يعرف « بكبير العيلة » . الحالة الأولى عندما تكون الجماعة النجعية من النوع الأول جماعة البيت أو قبيلة من القبائل الصغيرة . والثانية عندما تتألف الجماعة النجعية من أكثر من جماعة أبوية ترتبط روابط القرابة الأمومية أفرادها على أساس أن النجع كانت تقيم فيه فى الأصل جماعة أبوية واحدة ثم تكونت جماعة أو أكثر نتيجة للزواج والاقامة عند أقارب الزوجة . والحالة الثالثة عندما تكون هناك أكثر من جماعة واحدة تقيم فى النجع ومن بينها واحدة ينتمى أفرادها إلى احدى القبائل الكبيرة التى تتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية والأخرى من القبائل الصغيرة الغريبة أو من النوبيين الأصليين .

فأفراد هذه الجماعات يخضعون لسلطة « كبير العيلة » للجماعة الأولى على أساس الانتماء الى الجماعة النجعية نتيجة الاقامة المشتركة مع أفراد تلك الجماعة التى تكون فى هذه الحالة جماعة مسيطرة . ويقصد بالجماعة المسيطرة تلك التى تنتقل السلطة داخلها بين أفرادها دون انتقالها إلى احدى الجماعات الأخرى . وأن رئيس هذه الجماعة — كبير العيلة — هو صاحب السلطة الذى يخضع لأوامره جميع سكان النجع ويوجه وينظم مختلف نواحى الحياة الاجتماعية فى النجع . فالسلطة التى تتمتع بها هذه الجماعة المسيطرة تستند الى قدم الاقامة والسكنى فى اقليم النجع . وتشير ملكية هذه الجماعة لأراضى الجروف والساقية التى تقع داخل حدود النجع الى قدم الاقامة ، كما تتضمن أيضا تسمية النجع باسم مؤسس الجماعة معنى قدم الاقامة . فغالبية مثل هذه الجماعات تعرف النجوع التى تقيم فيها بأسماء مؤسس الجماعات القرابية التى كان لها سبق الاقامة فيها . وبالاضافة إلى عنصر القدم ما تتمتع به

1—Mair, Lucy, *New Nations*, Weidenfield and Vicalsen, 1663, p. 23.

الجماعة المسيطرة من علو المنزلة والمكانة الاجتماعية . فاذا كانت الجماعة القرابية أحد أقسام قبيلة من القبائل الكبيرة الرئيسية فى القرية فانها لا تخضع لسلطة الجماعة المسيطرة فان ما تتمتع به هذه القبيلة من منزلة ومكانة اجتماعية داخل مجتمع القرية ينعكس على مركز هذه الجماعة السياسى داخل الجماعة النجعية .

ويعنى هذا أنها تكون وحدة سياسية مستقلة داخل حدود النجع على الرغم من الاقامة المشتركة مع غيرها من الجماعات الأخرى . وفى هذه الحالة تتألف الجماعة النجعية من عدد من الوحدات السياسية يتفق وعدد الجماعات القرابية المقيمة فى النجع . وفى الغالب لا يتعدى عددها ثلاث جماعات . وحيث أن كل واحدة منها وحدة سياسية مستقلة ، فانه يستتبع ذلك وجود أكثر من رئيس أو « كبير العيلة » ، وأن سلطته لا تمتد الى خارج نطاق البيت الذى ينتمى اليه . وليس له الحق فى التدخل فى الأمور الخاصة بالجماعة الأخرى الا اذا طلب منه ذلك ويتمثل ذلك فى عدم تدخله فى فض المنازعات الداخلية بين أفراد تلك الجماعه . وإذا كانت هناك جماعة أخرى من جماعات النوبيين الأصليين أو من القبائل الصغيرة ، فان خضوعها لأحد منهم يرتبط بتبعيتها أصلا للقبيلة التى ينتمى اليها .

فعندما تحدث المنازعات بين اعضاء البيت الواحد ، يتولى « كبير العيلة » النظر فيها ويتم مصالحتهم والتوفيق بينهم ، ويخضع لأحكامه الأطراف المتنازعة . وهو يمثل الدفاع عنهم فى « مجالس العرب » التى ينظر فى المنازعات التى تحدث بينهم وبين أفراد من بيوت أخرى سواء فى النجع أو النجوع الأخرى . بل ويعتبر طرفا فى النزاع على أساس أن النزاع مسألة تتعلق « بالبيت » ككل وليس بطرف النزاع الحقيقى من أعضائه .

ومن ناحية أخرى كانت جماعة البيت تحاول عدم خروج النزاع إلى خارج البيت لأنه من الشئون الداخلية الخاصة بها ولا يحق لأى فرد من بيت آخر حتى ولو كان من نفس القبيلة التى ينتمى اليها أفراده الاطلاع أو التدخل فى

هذه الشئون الخاصة فان مثل هذا التدخل يعتبر نوعا من التعدى على الجماعة الذى لا يرضى عنه أى عضو من أعضائها . لذلك لا يجرؤ أى فرد آخر فى التدخل فى المنازعات التى تحدث بين أعضاء البيت إلا إذا دعى إلى ذلك للمشاركة فى التوفيق بين الأطراف المتنازعة وخاصة إذا كان من أعضاء القبيلة . ويتمثل ذلك فى التوقف عن النظر فى النزاع عند حضوره واشعاره بعدم الرغبة والرضى عن وجوده مما يؤدى الى انصرافه ، بل وأحيانا يطلب منه الانصراف لمناقشة قضية خاصة تتعلق بالجماعة .

ويستند مركز «كبير العيلة» على القرابة وقوة الشخصية والاسراع فى تقديم العون إلى أقاربه عند الحاجة واكتساب قدر من التعليم والعمل فى الادارات الحكومية (مدرس أو موظف أو مستخدم فى المدرسة الابتدائية) على أساس أن هذه المهن تعتبر من وجهة نظر النوبيين أفضل المهن وتضفى على صاحبها علو المنزلة والمكانة الاجتماعية . وفى الغالب كان «كبير العيلة» هو التاجر المحلى فى غالبية نجوع القرى النوبية عامة ، وقد أصبح تاجرا لأنه كبير العيلة فسلطته السياسية مستمدة من مركزه «ككبير العيلة» وليس باعتباره تاجرا . فان هناك من التجار فى نجوع كثيرة من القرى ما لا يكون كبيرا للعيلة ، كما أن الكثير منهم يقوم بالعمل التجارى وفقا لرغبة جماعته القرابية التى اختارته للقيام بهذا العمل وتوفير رأس المال اللازم له .

ولا يتدخل مبدأ السن فى تحديد «كبير العيلة» حيث أنه يوجد بالنجع من يكبره فى العمر من أعضاء البيت ولكن لا يحتل هذا المركز نتيجة لاقامته فترة طويلة فى المدينة ورجوعه الى النجع فى فترة الشيخوخة . فالاقامة الدائمة فى النجع هى العنصر الهام فى تحديد الشخص الذى يحتل مركز «كبير العيلة» . ويتصل بها اتصالا وثيقا شعور المقيمين بالنجع والمهاجرين بدوره الهام فى الحياة اليومية لأعضاء البيت كما أنهم يعتبرونه شخصا فضل الاقامة فى النجع عن العمل فى المدينه فى الوقت الذى لا يوجد التزام يحتم اقامته وترك فرصة العمل والحياة فى المدينة .

وفيما يتعلق بالنوع الثانى من الجماعة النجعية التى تتألف من أكثر من وحدة سياسية قرابية ، فان مختلف نواحى الحياة داخل النجع يشترك فى توجيهها وتنظيمها رؤساء تلك الوحدات . وتتولى الجماعة النجعية عن طريقهم فض المنازعات التى تحدث بين أفرادها . وفى الغالب توفق فى المصالحة بين الأطراف المتنازعة دون التدخل الخارجى ، فهى تحاول بقدر الامكان عدم الاستعانة بغيرها من الجماعات النجعية المجاورة . فان لروابط الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة ووحدة المشاعر والعواطف فضلا عن الانتماء النجعى الواحد المشترك وما يسود بين أفرادها من التعاون المتبادل أثرا ايجابيا فى التخفيف من غضب المتنازعين وبالتالى سهولة التوفيق بينهم ومصالحتهم . ويرجع ذلك الى ما لها من دور هام فى ضبط سلوك أفراد الجماعة النجعية تجاه بعضهم البعض وما تفرضه من الاعتبارات الاجتماعية التى يكون لها دور هام فى تقوية علاقاتهم وضبط سلوكهم . وهذا كله ما يعكسه عدم اتخاذ المنازعات فى القرى النوبية عامة طابع العنف . وإذا فرض ولم تستطيع الجماعة النجعية فض النزاع ولجأت إلى أحد القضاه العرفيين أو أكثر للتحكيم ومصالحة الأطراف المتنازعة ، فان مهمة هذا القاضى تكون أسهل من التحكيم فى النزاع بين شخصين لا ينتميان إلى الجماعة النجعية الواحدة ولا يجمعهما الانتماء القبلى الواحد . ويرجع ذلك إلى تلك الاعتبارات الاجتماعية التى يفتقدها موقف النزاع .

ومن ناحية أخرى كان «كبير العيلة» ينال الاحترام والتقدير من جانب سكان النجع من غير أعضاء جماعته القرابية ، وخاصة اذا كان أكبر من «كبيرهم» سنا الأمر الذى يؤدى إلى أن يكون له تأثير فى التخفيف من حدة النزاعات التى تنشأ بين أعضاء جماعته وبقية سكان النجع .

ويتضح تأثير تلك العوامل جميعها فى سلوك أفراد الجماعة الواحدة تجاه أفراد الأقسام القبلية فى نجوع القرية الأخرى التى ينتمى إليها أفراد الجماعات الذين

يشاركونهم الاقامة فى النجع .

فالفرد عضو فى جماعتين . الأولى القبيلة التى ينتمى اليها ، والثانية الجماعة النجعية التى يعيش داخل اقليمها . تستند العضوية الأولى الى العامل القرابى ، والثانية الى عامل الاقامة المشتركة . وإذا وضع فى الاعتبار الاستقلال النسبى للقسم القبلى عن القبيلة التى هو أحد اجزائها والظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وأنماط التعاون المتبادل بين أفراد الجماعة النجعية يتضح أهمية دور الانتماء النجعى فى التخفيف من حدة الانتماء القبلى وولاء الفرد الشديد للقبيلة التى ينتمى اليها . فالانتماء النجعى يقوم بدور تماسك الجماعة النجعية وتضامنها . وتعتبر المضيفة مظهر هذا التماسك والتضامن . وبالضرورة ينعكس ذلك على علاقات أفراد الجماعه القرابية الواحدة مع أفراد الأقسام القبلية فى مجموع القرية الأخرى والتى ينتمى إليها أفراد الجماعات القرابية التى تقيم معها فى النجع . ويتضح تاثير ذلك فى سلوك الفرد أزاء أفراد تلك القبائل .

فعلى الرغم مما يفرضه الانتماء القبلى من ضرورة تكتل الأقارب العاصبين ووقوفهم بجانب بعضهم البعض فى منازعاتهم مع أفراد القبائل الأخرى، فالانتماء النجعى يتدخل للحد من فاعليه هذا الالتزام القرابى بحيث يؤدى إلى عدم تدخل الأقارب فى النزاع ووقوفهم موقفا محايدا سلبيا . فلا تقل أهمية دور الانتماء النجعى عن دور الانتماء القبلى . فروابط الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة تفرض التزاما اجتماعيا على أفراد الجماعة النجعية بضرورة مساندة بعضهم بعضا وما دام الأمر كذلك فان الموقف السلبى فى مثل هذه المواقف هو رد الفعل الطبيعى الذى يفرضه الانتماء النجعى . ويشير ذلك الى دور الانتماء النجعى فى مجال الضبط الاجتماعى حيث يحد الى حد كبير من قوة الانتماء القبلى. لذلك كانت المنازعات لا تتعدى الشخصين المتنازعين مما أدى الى عدم اتساع مجالها وعدم اتخاذها طابع العنف لعدم تكتل الأقارب ووقوفهم بجانب الأطراف المتنازعة كما يفرض ذلك الانتماء القبلى . فالانتماء النجعى يضع قيودا على السلوك الذى

يفرضه الانتماء القبلى فى مواقف النزاع بحيث يخفف من حدته ويساعد على فضه بسهولة وسرعة . وعلى ذلك يتضح أنه فى الوقت الذى يكون فيه الانتماء القبلى عاملا من عوامل التباعد فى العلاقات والصراع وعدم التماسك ، يقوم الانتماء النجعى بدور فى ضبط العلاقات بين أفراد القبائل المختلفة يضاف إلى ذلك دور القرابة الأمومية فى هذا المجال . فتعدد انتماءات الفرد عامل هام وايجابى فى ضبط سلوك الفرد وتواؤمه مع أنماط السلوك والقيم المقررة فلا يؤدى ذلك إلى وقوف الشخص موقف الحياد فحسب وانما يقوم بدور هام فى عملية التوفيق والمصالحة بين المتنازعين . فهم يقومون بالاتصال بالقضاة العرفيين الذين يختارهم المتنازعون لدعوتهم للتحكيم بينهم وتحديد مكان وزمان الاجتماع . وكل منهم يقوم بالاتصال بالمتنازعين لتخفيف حدة الغضب ونقل وجهات النظر لكل من أفراد الجماعتين القرابيتين ونقل هذا كله إلى القضاة العرفيين لاطلاعهم على أسباب النزاع ومدى صعوبته وموقف كل من الجماعتين وآراء أفرادها. ويكون لدورهم تاثير ايجابى فى الموقف العام للنزاع لانه يمهد لتقبل الأطراف المتنازعة المصالحة وتسهيل مهمة القضاة العرفيين فى الوصول الى حل يرتضيه الأطراف المتنازعة مما يؤكد قبولهم لاحكامهم .

ثانيا : القبيلة

القبيلة النوبية أكبر وحدة سياسية تقوم على أساس القرابة الابوية وتعتبر المنازعات والخلافات بين أعضائها أمورا داخلية خاصة لايحق لغير أفرادها التدخل لحلها . وتتولى القبيلة فض هذه المنازعات عن طريق رئيسها كما يفرض على أفرادها أن يتحدوا أمام القبائل الأخرى عندما ينشب نزاع بينها وبين احدى هذه القبائل .

ولاتقوم وحدة القبيلة السياسية على أساس اقليمى ، فالقبيلة تنتشر فى عدد

من نجوع القرية . كما أن رئيس القبيلة هو فى الوقت ذاته « كبير العيلة » لأحد البيوت التى تتألف منها القبيلة على أساس أن هذا البيت يؤلف جماعة نجعية قرابية وإذا كان مركز رئيس القبيلة يستند إلى الأسس التى يقوم عليها مركز « كبير العيلة » فانه لابد وأن يكون أحد أعضاء جماعة من جماعات البيوت التى يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصبة المنحدرة من مؤسس القبيلة فلايشغل أحد أشخاص البيت الذى لا ينتمى مؤسسه إلى سلف القبيلة عن طريق القرابه العاصبة مركز رئيس القبيلة . وهـذا ما يشير إلى التمايز الداخلى فى القبيلة ، كما يشير إلى البعد البنائى بين هذا البيت وبقية بيوت القبيلة التى يؤلف جزءا منها . وفى بعض القبائل لاينتقل إلى خارج هذه الجماعة إلى غيرها من جماعات البيوت المماثلة من حيث الانتساب إلى سلف القبيلة . ويعتبر هذا البيت فى هذه الحالة جماعة مسيطره فى نطاق القبيلة ، ولاتنتقل الرئاسة إلى خارجه مادام هناك الشخص الذى تتمثل فيه الصفات التى تتطلبها الرئاسة حتى ولو كان البيت المسيطر أقل حجما من البيوت الأخرى وعدد رجاله أقل من عدد رجال أى بيت من هذه البيوت . وكانت الرئاسة وراثية بمعنى انتقالها من الرئيس إلى أحد أبنائه . ولكن لم يكن ذلك قاعدة مطلقة بحيث تقتصر الرئاسة فى مجال هذه العلاقات القرابية أو فى مجال عائلة الرئيس ، وانما كانت تنتقل بين أعضاء البيت المسيطر دون غيرهم وبدون أن يؤدى ذلك إلى محاولة أفراد البيوت الأخرى منافستهم لانتقال رئاسة القبيلة إلى جماعتهم . فانه كقاعدة عامة يصبح أفضل الأشخاص من البيت المسيطر المقيم بالقرية اقامة دائمة رئيسا للقبيلة دون منافسة من الآخرين .

وقد ساعدت الظروف الاجتماعية الناتجة عن هجرة العمل على الانحراف عن الاتجاه العام نحو انتقال الرئاسة إلى أحد أبناء رئيس القبيلة . فقد أدت هـذه الظروف إلى أن تنتقل الرئاسة من البيت المسيطر إلى بيت آخر من بيوت القبيلة التى ترتبط القرابة العاصبة مؤسسيها بسلف القبيلة نتيجة لعدم وجود أحد أعضاء البيت المسيطر فى القرية القادر على ممارسة الأدوار التى يتطلبها المركز والذى

لديه الصفات الشخصية التى يفرضها باعتباره يعبر عن مكانه اجتماعية ترتبط بها مكانة القبيلة فى المجتمع لانه يمثل وعنوان لها .

والقبيلة وحدة سياسية كبرى تشتمل على وحدات سياسية أصغر منها هى جماعات البيت التى تنقسم إليها كما أن جماعة البيت تشتمل على وحدات أصغر منها هى جماعات الأولاد . ويتوقف وجود الأولاد كوحـده سياسية على العامل الاقليمى . فاذا كانت هناك جماعة من الاولاد يقيم أفرادها فى نجع بعيد عن بقية الاولاد التى ينقسم إليها البيت ، فهى فى هذه الحالة تؤلف وحدة سياسية صغرى بحيث يكون هناك ثلاثة درجات للرياسة مطابقة للمستويات الثلاثة للانقسام القبلى . ففى حالة الاقامة المشتركة لأفراد الاولاد مع أقاربهم أعضاء البيت الواحد لاتظهر الأولاد كوحدة سياسية ، ولايكون هناك إلى رئيس واحد هو « كبير العيلة » لجماعة البيت . وتتصل الهجرة للعمل اتصالا وثيقا بذلك لأنها أدت إلى أن تفتقد جماعة الأولاد دورها السياسى . فقلة عـدد الرجال المقيمين فى النجع لا تتيح بوجود أكثر من رئيس واحد .

وعلى ذلك لم تتح الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية بتناظر الوحدات السياسية القبلية مع الاقسام القبلية التى تنقسم إليها القبيلة وألا تكون على نفس الدرجة . فالوحدات السياسية القبلية منها ما هو أولاد وبيت بحيث تصبح الأقسام القبلية المتماثلة من الناحية السياسية غير متماثلة من الناحية القرابية لاختلاف أوضاعها داخل البناء القبلى . فكل رئيس من رؤساء هـذه الأقسام يتولى فض المنازعات الداخلية دون تدخل الآخر إلا إذا دعته الجماعة للتدخل للتحكيم ومصالحة الأطراف المتنازعة . وهذا ما لا يحدث إلا فى القليل النادر عندما يكون النزاع معقدا وتشتد حدته بحيث يصبح من الأفضل تدخل رئيس القبيلة وغيره من رؤساء الوحدات الأخرى لمشاركة كبير العيلة فى تسوية النزاع لما لحضورهم من تأثير قوى على المتنازعين وقبولهم المصالحة .

وإذا كان النزاع بين وحدتين من هذه الوحدات ، فكل رئيس يتولى مهمة الدفاع عن جماعته فى مجلس الحق أو العرب — كما يطلق عليه النوبيون — الذى يعقده رئيس القبيلة للنظر فى موضوع النزاع ولاتتدخل قيمة الوحدات وانما يقتصر دورها على محاولة التوفيق وتسوية النزاع دون مناصرة أى منها . وتعتبر أحكامه قاطعة وملزمة للطرفين .

أما إذا كان النزاع بين أحد الأقسام القبلية وغيره من أقسام القبائل الاخرى تقف بقية أقسام القبيلة ككل بحيث تعتبر القبيلة طرفا فى النزاع . ويتولى النظر فى النزاع طرف ثالث محايد إما أن يكون رئيس قبيلة أو أكثر من رئيس لعدة قبائل . ويقف رئيس القبيلة موقف الدفاع يشاركه رؤساء البيوت .

ففى مواقف النزاع لايعتبر النزاع فرديا إلا فى حالة المنازعات الداخلية بين أعضاء البيت الواحد . وتعتبر نزاعا بين جماعتين قرابيتين إذا كان طرفا النزاع ينتميان إلى قبيلتين . ويتمثل ذلك فى ممثل الدفاع حيث يكون فى مثل هذه المواقف رئيس القبيلة التى ينتمى إليها أحد طرفى النزاع وفى مسئولية دفع حق اللوم[1].

---

(١) يتضمن الحكم نقطتين :

الأولى وهى تحديد المذنب والثانية الجزاء العقابى الذى يجب على المذنب تنفيذه . يطلق النوبيون على الخطأ أو لانحراف « اللوم » — وعلى الجزاء العقابى « حق اللوم » وحق اللوم هو عباره عن مبلغ من المال يحدده القضاة العرفيون تبعا لحالات سابقة يسترشدون بها فى تحديدهم للمبلغ الذى يجب أن يدفعه المذنب . وحق اللوم نوعان من حيث قبول ورفض الطرف المعتدى عليه له . يعرف حق اللوم الذى يرد إلى المذنب « باللوم الغش » أما حق اللوم الذى يأخذه المعتدى عليه ولايرده إلى المذنب « اللوم جازو » . ولا يرد حق اللوم فى حالة التعدى على النساء بألفاظ نابية وفى حالة حق اللوم العينى أما حق اللوم الذى يحدده القضاة العرفيون على المذنب والذى يكون فى حالات المشاجرة أو التعدى بالاهانة على الاخرين يرد إلى المذنب وهى المنازعات التى تحدث فى الغالب بين الرجال .

فأعضاء البيت يقع على عاتقهم المساهمة فى حق اللوم . ويتولى رئيس القبيلة تقديمه . ولا يحضر المجلس الا ومعه المبلغ الذى يتوقع أن يقدره القضاة العرفيون « كحق اللوم » فانه من الامور التى يعيبها النوبيون عدم استطاعة الجماعة التى يقع عليها اللوم دفع حق اللوم فى المجلس . وإذا حدث وقدم حق اللوم فى محفظة أو ظرف وكان أقل من المبلغ الذى حدده القضاة العرفيون ، يحدث أن تصبح تلك الجماعة طرف نزاع جديد مع هؤلاء القضاة . ويشير ذلك الى ضرورة احترام وتقدير القضاة العرفيون وتقبل أحكامهم مادام طرفا النزاع قد وافقا على توليهم النظر فى النزاع وضرورة الالتزام بخضوع الأفراد لأحكامهم وعدم التردد فى تنفيذها والا تعرضوا لجزاءات أخرى . فاذ يحدث فى مثل هذه المواقف اعلان ما حدث والتشهير بهم .

كما أنه لا يحق للطرف الذى وقع عليه « اللوم » أن يرفض تقديم « حق اللوم » اذا كان الحكم الذى قرره القضاة العرفيون لا يرضيه ويرى ضرورة استئناف نظر النزاع أمام هيئة أخرى من القضاة لاقراره أو تعديله ، ففى هذه الحالة لابد وأن يقدم « حق اللوم » ثم اعلان عدم موافقته على الحكم والا ينعدم حقه فى الاستئناف . وتصبح هيئة القضاة العرفيين طرفا فى النزاع مع الجماعة . وينتهى الأمر بالنسبة للطرف الآخر الأصلى فى النزاع . فان تقبل الحكم يتوقف على ما يتضمنه من الترضية الكاملة للمتنازعين .

فغاية الأطراف المتنازعة من مجلس الصلح هو اثبات اللوم وتحديد الطرف المذنب . فلا يقصد من اللوم ايقاع العقوبة على المذنب . فهو عبارة عن رمز شكلى الاعلان عن الخطأ . ويعكس ذلك رد حق اللوم الى الطرف المذنب على الرغم من حقه فى عدم ارجاعه . ويعيب النوبيون على الشخص عدم رده فى كثير من الحالات التى لا يكون النزاع بسبب الاضرار بممتلكات الغير . فكما يقول النوبيون أنه يكفى الطرف غير المذنب اثبات اللوم على الطرف الآخر . ويرجع ذلك الى اعتبار عدم رد حق اللوم استمرار النزاع على أساس أن رده يتضمن

قبول المصالحة ورجوع العلاقات بين المتنازعين الى حالتها الطبيعية . وهـذا ما يتضمنه لفظ « الوم » حيث يشير الى معنى التأنيب والتوبيخ ويعتبر اللوم الجزاء العقابي الذى يحاول النوبيون تجنبه .

وسلطة رئيس القبيلة ليست على نفس الدرجة من القوة والتأثير على جميع أعضاء القبيلة كما هو الحال بالنسبة لأعضاء البيت الذى ينتمى اليه باعتباره رئيسا له لان رئيس الوحدة السياسية الصغرى أكثر التصاقا بأعضائها يؤدى عدة أدوار مختلفة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى مما يدعم مركزه ومكانته ويقوى علاقاته بأقاربه. فى حين يقتصر دور رئيس القبيلة على المجال السياسى فقط بالنسبة للقبيلة ككل. ويرجع ذلك الى استقلال الجماعة السياسية كوحدة نجعية قرابية ، وانفصالها عن بقية الأقسام السياسية الأخرى للقبيلة وقدرتها على فض المنازعات الداخلية وتنظيم التعاون الداخلى عن طريق رئيسها دون تدخل من الخارج .

يضاف إلى ذلك أن مختلف الأمور التى تتعلق بالقبيلة ككل باعتبارها أكبر وحدة اجتماعية وقرابية فى القرية يشارك رؤساء البيوت رئيس القبيلة فى مناقشتها وابداء الرأى بخصوصها والاتفاق على ما يجب اتخاذه من قرارات بشأنها ولم تكن هناك مواقف النزاع وغيرها من المواقف الاجتماعية المستمرة المتكررة على فترات متقاربة التى تحتم تكتل أعضاء القبيلة . فالمنازعات مثلا بين أفراد أقسام القبيلة من ناحية وبينهم وبين أفراد القبائل الأخرى قليلة الحدوث . وإذا حدث مثل هذا النزاع فانه لا يتخذ طابع العنف والقسوة ولا يمتد لكى يشمل جميع أفراد البيت أو القبيلة الأمر الذى يتطلب تكتلهم ضد خصومهم وزيادة حدة النزاع مما يصعب معه مصالحة الأطراف المتنازعة فانه فى مثل هذا النزاع كثيرا ما يقف الشخص موقفا محايدا اما نتيجة لروابط القرابة الأمومية التى تربطه بالطرف الآخر فى النزاع أو لما بينه وبينهم من مصالح اقتصادية مشتركة . ومن ناحية أخرى لا يميل النوبيون إلى العنف والقسوة ويكرهونها كراهية شديدة ولا يرغبون فى أيذاء الغير أو ممتلكاته . لذلك تنعدم تماما جرائم اتلاف المزروعات وقتل

الماشية . ويتمثل ذلك بشكل وضوح فيما بينهم وبين الصعايدة من فجوة اجتماعية كبيرة لما لانتشار هذه الجرائم فى قراهم الاصلية واقبالهم عليها من أثر فى مدى اتساع هذه الفجوة .

ولا ينطبق كل ما سبق الا على القبائل الكبيرة الرئيسية فقط أما القبائل الصغيرة الغريبة عن المجتمع النوبى وقبائل النوبيين الاصليين، فهى لاتؤلف وحدات سياسية لان كل واحدة منها تابعة ومتحالفة مع احدى تلك القبائل ، ويخضع أفرادها لسلطة رئيسها الذى يتولى الدفاع عنهم فى منازعاتهم مع أفراد القبائل الاخرى ، كما يقف أفرادها إلى جانب أفراد تلك القبيلة فى منازعاتهم مع القبائل الأخرى. وإذا كان لكل من تلك القبائل رئيس كما هو الحال بالنسبة للقبائل الاخرى يؤدى نفس الادوار التى يؤديها الآخر داخل نطاق جماعته فقط فانه يفتقد الدور السياسى لان هناك سلطة أعلى لها الحق فى التدخل فى شئون قبيلته الداخلية ويمارس سلطته فى فض منازعاتها الداخلية .

وتستند سلطة القبيلة والتحالف السياسى إلى الاقامة فى نجع أو أكثر من النجوع التى تتمركز القبيلة فى الاقامة فيها ، وفى بعض الحالات تستند إلى روابط القرابة الامومية التى تربط أفراد القبيلتين فضلا عن اعتماد الكثير من أفراد تلك القبائل الكبيرة الرئيسية فى استخدام جزء من أراضيها عن طريق الزراعة بالمشاركة مع أفرادها كما هو الحال مثلا بالنسبة لقبائل النوبيين الاصليين وقبائل العبابدة والقراريش . فالتحالف والتبعية يقومان أذن على أساس المنزلة والمكانة الاجتماعية ، وهو ما يشير الى تأثير الهجرات إلى داخل المجتمع النوبى فى تكوين المجتمع وما بين القبائل من أبعاد بنائية.

وتستند سلطة القبيلة الكبيرة الرئيسية واعتبارها وحدة سياسية إلى عدة عوامل . العامل الاول كبر حجم القبيلة ، والثانى الثروة التى تتمثل فى ملكية الاراضى الزراعية وأشجار النخيل وهما العاملان اللذان على أساسهما ميزت بينها وبين القبيلة الغريبة الصغيرة بصنفى الرئيسية والكبيرة على وجه الخصوص من

الناحية السياسية لما لها من دور هام وأساسى فى المجال السياسى وبالتالى فى العلاقات فيما بينها وبين ما يماثلها من القبائل من ناحية وبينها وبين القبائل الصغيرة من ناحية أخرى .

والعامل الثالث إما أن يكون سياسيا أو دينيا ، فالقبائل الرئيسية الكبيرة فى قرى النوبيين تقوم وحدتها السياسية وسلطتها فى القرية على أساس العامل السياسى باعتبار أن أفرادها انحدروا من حكام بلاد النوبة فى الماضى وأتباعهم . واستمرت هذه القبائل محتفظة بمركزها السياسى فى القرية التى تقيم فيها إلى حين طبق النظام الإدارى فى بلاد النوبة فى أواخر القرن الماضى وصارت القرية على أساس هذا النظام وحدة إدارية . فكانت العمودية من نصيب هذه القبائل لا تنتقل إلى غيرها حتى ولو كانت هناك قبائل رئيسية كبيرة أكثر حجما منها. وعلى أساس أن العمودية وراثية من الناحية الفعلية لا الشكلية انتقلت من الأب إلى الابن كما هو الحال فى جميع القرى النوبية وإن كان ذلك لا يمنع إنتقالها إلى الأقارب العاصبين داخل البيت المسيطر فى القبيلة نتيجة الظروف العامة للمجتمع النوبى . ولم تحدث فى كثير من قرى النوبيين أن انتقلت العمودية إلى خارج قبيلة العمدة لذلك كانت ممثلة للقبيلة المسيطرة كما هو الشأن فى قرية بلانة وقرية أدندان . وتمثل العمودية فى هاتين القريتين على وجه الخصوص أعلى سلطة فى القرية بحيث كان العمدة القوة والنفوذ والتأثير على جميع سكان القرية خاصة . وكان للثروة كثير من الاعتبار فى هذا الصدد لوفرة الأراضى الزراعية فى القريتين وعدم تعرض غالبية الأراضى الزراعية للغرق بعد التعلية الثانية عام ١٩٣٣ كما حدث بالنسبة لجميع القرى التى تقع فى الشمال من القريتين . وبالاضافة إلى ذلك موقعهما الجغرافى على الحدود المصرية السودانية الذى كان له أكبر الأثر فى تنشيط التجارة عن طريق تهريب البضائع إلى داخل الاقليم المصرى .

أما القبائل الرئيسة الكبيرة الكنزية فوحدتها السياسية وسلطتها ترتكز على

العامل الدينى باعتبار مؤسسيها من الأنصار . فى حين لا تستند مثل هذه القبيلة فى قرى عرب العليقات إلى هذا العامل الدينى أو ذلك العامل السياسى .

والعامل الرابع هو القدم ، ويقصد به أسبقية الاقامة والاستيطان فى القرية. ولا ينطبق ذلك على قبائل النوبيين الاصليين على الرغم مما تشير تسميتهم من قدم الاقامة وأنهم سكان البلاد الاصليين . ويرجع ذلك إلى نظرة النوبيين اليوم وما التصق بالنوبيين الاصليين من اعتبارات اجتماعيه من جانب القبائل الأخرى.

وتتمثل أهمية عامل كبر حجم القبيلة فى العلاقات السياسية الخارجية للقبيلة بشكل واضح فى الجماعة الكنزية التى تقيم فى قرية توشكى غرب الجماعه النوبية التى فى بلانة والتى انتقلت اليها من بعض قرى النوبيين . وأعطى هذين المثالين لما لها من دلالة لأن الجماعتين غريبتان من وجهة نظر سكان القريتين .

الأولى جماعة كنزية فهى غريبة عن مجتمع النوبيين ، والثانية من قرى أخرى وإن كانت من نفس المجتمع الذى ينتمى اليه سكان قرية بلانة ، وعلى الرغم من أنه يوجد اختلاف جوهرى فى العلاقات بين كل جماعة من الجماعتين وسكان القرية حيث الأبعاد البنائية بين الجماعتين الأخريين ، فقد كان دور كبر حجم الجماعة المهاجرة مشابها فى تحديد العلاقات السياسية الخارجية بالنسبة لكلا الجماعتين . وإذا كان الغرض من المثالين إبراز أهمية كبر حجم القبيله فى علاقاتها السياسية الخارجية فهما أيضا يشيران إلى عامل آخر هام بالنسبة للقبائل المقيمة أصلا فى القرية وهو عامل التقدم .

فقد انتقلت فى عام ١٩١٢ جماعات كنزية من عدة قرى كنزية (كلابشة وأبو هور والامبركاب وقرشة وماريا) إلى المنطقة التى تقع على الضفة الغربية المواجهة لقريه توشكى شرق والتى تقع جنوب نجوع النوبيين (على هذه الضفة) والتابعة لقرية توشكى شرق . وتكونت جماعة كنزية منتشرة فى عدة وحدات اقليمية متباعدة (نجوع) ومنعزلة عن النجوع الشمالية للنوبيين وعن قرية توشكى حيث

يفصلها مجرى النيل. وعلى الرغم من تكوين هذه الجماعات الكنزية من عدة قرى . فان شعورهم بالانتماء المشترك إلى المجتمع الكنزى فضلا عن ادراكهم للتباعد فى علاقاتهم مع النوبيين قد أدى إلى تماسكهم ووحدتهم وتكوينهم لوحدة سياسية تخضع لسلطة داخلية وترفض الخضوع لسلطة رؤساء القبائل النوبية المقيمة فى الشرق أو فى الشمال . وقد ساعد على ذلك امتلاكهم للاراضى الزراعية التى تقع فى حدود نجوعهم التى امتلكوها عن طريق الشراء بعد إنشاء مشروع الرى . وتتضح هذه الجماعة كوحدة سياسية فى تكتل أفرادها فى محاوله الحصول على عمودية قرية توشكى غرب عندما انفصلت إداريا عن توشكى شرق لتكون وحدة إدارية مستقلة ، كما رفضت أن يكون شيخ البلد الذى يتولى أمورهم الادارية من النوبيين واختار أفرادها أحد رؤسائهم ليتولى هذا المركز الادارى .

وينطبق هذا كله أيضا على الجماعة الأخرى فى قرية بلانه ، والتى انتقلت من بعض قرى اقليم النوبيين ذاته (قتة والدر والديوان وكرسكو وأبوحنضل) فى عام ١٩٣٣ لغرق أراضيها الزراعية. فقد شكلت وحدة سياسية لا تخضع لسلطة غير سلطة رئيسها وتتحدى القبائل الكبيرة الرئيسية فى القرية وخاصة القبلية المسيطرة فيها .

وفيما يتعلق بالثروة فهى فى حد ذاتها لاتغير علاقة القبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الأصليين وجماعات الصعايدة . فهناك البعض منها لديه من ثروة لا تقل عما لدى القبائل الرئيسيه الكبرى نتيجه لممارسه النشاط التجارى (وهذا واضح بالنسبه للصعايدة فى قرية بلانة وعنيبة) أو نقل البضائع عن طريق المراكب الشراعية (كما هو الحال بالنسبة لبعض القرى الكنزية والقرى العربية عامه) أو الاستقلال الاقتصادى باعتماده على أراضيه الزراعيه فى النجوع التى يقيم فيها . فلم يؤد ذلك إلى ارتفاع منزلته ومكانته الاجتماعيه إلى مستوى المنزلة والمكانة الاجتماعيه للقبائل الرئيسيه الكبيرة ، كما لم يؤد إلى اختفاء تبعيته لهذه القبائل وتحالفه معها .

ولم تؤد الاقامة فى نجع خاص للقبيلة من القبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الاصليين وجماعات الصعايدة إلى أن تشكل وحدة سياسية . فلا تختلف علاقاتها السياسية بالقبائل الرئيسية الكبيرة عن علاقة الجماعة منها التى تقيم فى نجع من نجوع إحدى هذه القبائل . فقد أدت الاقامة فى نجع خاص إلى أن يكون للجماعه رئيس يشرف على مختلف شئونها الداخلية ، ويتدخل فى فض المنازعات بين أفرادها . وتحاول الجماعة تسوية هذه المنازعات دون تدخل رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة أو عمدة القرية وإن كان هذا لايمنعهم من التدخل وعندما تفشل فى فضها تلجأ إلى القبيلة المتحالفة معها للتحكيم والنظر فيها . فى حين لا تلجأ القبائل الرئيسية الكبيرة اليها كطرف ثالث للتحكيم فان عملية التحكيم والمصالحة تقتصر على رؤساء هذه القبائل والقضاة العرفيين من أعضائها لما لهذه العملية من سلطة ونفوذ ترتبط بنسق التفاضل والتمايز الاجتماعى الذى تشغل القبائل الصغيرة والغريبة أحد مراتبه المنخفضة . لذلك رفض المجتمع النوبى أن يكون أحد القضاة العرفيين من أفرادها .

ويعتبر عمدة القرية الرئيس الأعلى صاحب السلطة والقوة والنفوذ بالنسبة لتلك القبائل ، وإن كانت تبعية كل قبيلة منها لإحدى القبائل الرئيسية الكبيرة تجعلها خاضعة لسلطة رئيس هذه القبيلة . ومن خلال هذه التبعية كانت تحدد علاقاتها السياسية بالقبائل الاخرى ولم تشارك فى مجال النشاط السياسى حيث كانت أسس التفاضل والتمايز تحول دون ممارسة أى فرد من أفراد هذه القبائل لأى دور من الأدوار السياسية فى المجتمع المحلى . وكانت كل قبيلة تقف إلى جانب القبيلة التابعة لها فى صراعها مع غيرها من القبائل الرئيسية الكبيرة حول المراكز الادارية .

ثالثا : القرية

لقد أدى التجمع السكانى للقرية فى المكان الجديد إلى استقلال كل جماعه استقلالا تاما عن سلطة رؤساء البيوت والقبائل التى لاتنتمى اليها . وإذا كانت

التغيرات الاقتصادية والسياسية قد أدت إلى ضعف سلطة رؤساء القبائل التقليديين، فهذه التغيرات أيضا هى الأخرى عامل رئيسى فى استقلال تلك الجماعات . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد أتاحت هذه التغيرات لأفراد هذه الجماعات بالمشاركة فى مجال النشاط الاجتماعى ، وعلى وجه الخصوص فى مجال النشاط السياسى الذى لم يكن لهم دور فيه فى النوبة الأصلية . وعلى ذلك صارت المراكز السياسية فى المجتمع مجالا للمنافسة بين أفراد القبائل والجماعات المختلفة . فلم تعد قاصرة على أفراد القبائل الرئيسية الكبرى استناداً إلى عامل القدم وحجم القبيلة .

فقد أدت الاقامة الجديدة إلى ضعف أهمية وفاعلية عامل القدم فى العلاقات السياسية بين القبائل . فالجماعات الصعيدية والقبائل التى يعتبرها المجتمع غريبة عنه ترى أن الانتقال إلى الاقليم الجديد قد أدى إلى تلاشى عامل القدم . فالاقامة فى القرية الجديدة والارتباط بالاقليم قد أديا إلى إنعدام أسبقية الاقامة . فجميع السكان انتقلوا إلى القرى الجديدة ولم تفرق قوانين الدولة الخاصة بعملية التهجير بين الأفراد فيما يتعلق بالاسكان والأرض الزراعية وقيمة الاعاشة ومقدار المعونة المالية . فقد تركت العناصر الاجتماعية التى على أساسها كان يستند التمايز بين الجماعات فى النوبة الأصلية فضلا عن التغير الجذرى لنظام الملكية الزراعية . فى حين ترى أفراد القبائل النوبية أن الانتقال والاقامة الجديدة لا يترتب عليها اعتبار أفراد تلك الجماعات أعضاء فى المجتمع . فما يزالون دخلاء عليه وأن المساواة فى امتلاك المسكن والأرض الزراعية وقيمة الاعاشة ومقدار المعونة من ناحية ، والمساواة فى علاقتهم بالدولة جميعا من ناحية أخرى لا يؤدى هذا كله إلى اعتبارهم أعضاء فى المجتمع المحلى . ولابد والأمر كذلك من استمرار العلاقة بين القبائل الكبيرة الرئيسية وتلك الجماعات والقبائل . مما يترتب عليه استمرار تبعيتهم للقبائل الأخرى .

وقد نتج عن هذا كله ظهور الصراع بين القبائل المقيمة فى القرية الذى عمل

التوزيع الاقليمى للقبائل والجماعات فى المكان الاصلى والظروف العامة للنوبة الاصلية على امتصاصه وعدم ظهوره فى المواقف السياسية . ويعنى ذلك أن تغير نمط التوزيع الديموجرافى للقرية قد أدى إلى التأثير فى العلاقات بين أفراد القبائل النوبية وأفراد الجماعات والقبائل الغريبة .

ولم يقتصر تأثير التجمع السكانى والتغيرات الاقتصادية والسياسية فى العلاقات بين القبائل الكبيرة الرئيسية من ناحية والقبائل والجماعات الغريبة من ناحية أخرى ، وإنما كان لها تأثيرها أيضا فى العلاقات بين القبائل الكبيرة الرئيسية ومع ذلك لم يكن تأثيرها على نفس الدرجة كما هو الحال بالنسبة لعلاقة القبائل الرئيسية الكبيرة .

وإذا كان هذا الموقف عاما فى جميع القرى النوبية ، فان درجة شدة الصراع بين مختلف القبائل والجماعات تختلف من قرية لأخرى . ففى الوقت الذى يكون فيه على درجة كبيرة فى قرية ، يكون ضعيفاً فى قرية أخرى . ويرجع ذلك إلى عدد الرجال المقيمين فى القرية وحجم الجماعة الصعيدية والقبلية الغريبة وعدد الرجال الذين هاجروا من المدن إلى القرية للاقامة فيها بعد عملية التهجير . وأعطى مثالا لذلك قرية الدكة حيث يتمثل فيها شدة الصراع بين القبائل المقيمة بها .

تقيم بقرية الدكة سبع قبائل أربع منها كنزية وقبيلتان مهاجرتان فى الاصل من الواحات الخارجة ، وجماعة من النوب (١) وجماعات أخرى من منطقة الشلال جنوب مدينة أسوان يطلق عليهم « الشلالية »(٢) وجماعة من العبابدة(٣) وجماعات

---

(١) تعرف هذه الجماعة باسم قبيلة بيكونى .

(٢) هاجرت الجماعات الشلالية فى عام ١٩٠٢ بعد بناء سد أسوان وغرق قراهم واستقروا فى قرية الدكة .

(٣) يطلق عليها « العربان الرحل » وقد استقروا فى نجع عرف بهذا الاسم فى = النوبة الأصلية .

من الصعايدة (١) . وكانت تقيم هذه القبائل والجماعات فى نجوع القرية العشر فى النوبة الأصلية .

وكانت الجماعات الصعيدية والجماعات الشلالية مقيمة فى نجع واحد مشترك منقسم الى قسمين اقليميين متمايزين لتكتل أفراد الواحدة منهما فى أحدهما. ويعرف بنجع الشلالية . أما قبيلة بسكونى فقد كانت مقيمة فى نجع خاص بها يسمى « بسكونى » إلى عام ١٩٣٣ ثم وشاركتها الجماعات الصعيدية والشلالية بعد هذا العام وصار يعرف بنجع الخنجرى وتوجد جماعة قرابية أخرى فى نجع « الامبركابية » إشارة إلى موطنهم الأصلى وهى قرية « الامبركاب » . الكنزية والجماعات الصعيدية والجماعات الشلالية تكون كل جماعة منها وحدة قرابية لا تربطها روابط الانتماء الى سلف واحد ، وانما تربطها علاقات المصاهرة فضلا عن الاقامة المشتركة . وساعد على وحدتهم وتماسكهم شعورهم كجماعة قرابية .

وعلى العكس من ذلك فى القرية الجديدة حيث أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى تلاشى هذا الشعور لدى أفراد تلك الجماعات . وفى هذه الحالة رأى هؤلاء الأفراد أن لهم الحق فى المشاركة فى النشاط السياسى عن طريق تمثيلهم فى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى وجمعية الاصلاح الاجتماعى بالقرية الأمر الذى لا ترضى عنه القبائل الكنزية . لذلك يشتد الصراع بينهم ، ويتمثل ذلك فى محاولة الصعايدة والشلالية للمشاركة فى مختلف المناشط الاجتماعية وفى محاولة الكنوز ابعادهم عنها .

وإذا كانت الجماعات الكنزية فى القرية ترفض التعاون مع الجماعات الصعيدية والشلالية وتحاول طردهم من القرية فان ذلك لا يرجع إلى عامل القدم (وأنهم

الكنوز	الشلالية	العبابدة	الصعايدة	بسكونى
٤٨٨	١١٨	١٥	١٠٧	١٢

(١) عدد أسر هذه القبائل والجماعات بالقرية كالآتى —

أصحاب البلد كما يقولون) وانما يرجع أيضا الى التفسيرات التى اعترت النظم الاقتصادية والسياسية ومحاولة القبائل الكنزية الرئيسية الاحتفاظ بالابعاد البنائية بينها وبين الجماعات الشلاليه والصعيدية .

وتتمثل هذه المحاولات فى قرية الدكة فى وقوف القبائل الكنزية الرئيسية الاربعة الى جانب بعضها البعض ضد الجماعات الشلالية والصعيدية التى أتخذت هى الأخرى نفس الموقف . وبالاضافة الى ذلك فقد تضامنت مع الأخيرة القبائل الصغيرة الاخرى وهى سكناب ومعرب وأيسكونى والعبابدة . ويعنى هذا أن القبائل الصغيرة ترفض سلطة القبائل الأربعة الكنزية وتحاول تأكيد ذاتيتها . وكان العمدة من قبيلة سكناب وقبيلة معرفاب (تربطها روابط المصاهرة لا الانتماء القبلى) وعلى الرغم من ذلك فهى تتضامن مع الجماعات الصعيدية والقبائل الصغيرة الاخرى الغير الكنزية لوجود صراع وكراهية وعداء بين أفرادها وأفراد القبائل الكنزية الاربعة . وكانت العمودية فى القرية الأصلية سبب هذا العداء ومحور الصراع كما أن تضامنها مع هذه الجماعات يؤدى حتما الى وقوفهم بجانبهم فى المواقف السياسية مما يضمن لهم الاحتفاظ بمراكزهم السياسية (وخاصة العمدية) فى التنظيم السياسى الجديد . فمثل هذا التضامن يجعل أفراد الجماعات الصعيدية والشلالية والقبائل الصغيرة حلفاء لهم مما يزيد من عددهم تجاه أفراد الجماعات الكنزية الرئيسية الاربعة . ويعنى ذلك أن صغر حجم القبيلتين يختفى وراء تضامنها مع تلك الجماعات رغم ما يوجد بينهما من أبعاد بنائية . وساعد على ذلك أيضا ما تتميز به علاقات الافراد فى القبيلتين بأفراد القبائل الكنزية من عداء وكراهية.

وعلى العكس من ذلك بالنسبة لعلاقة أفراد القبائل بعضهم ببعض. فالصراع فيما بين القبائل لم يتخذ تلك الصورة التى عليها بينهم وبين الجماعات الشلالية والصعيدية . فان هناك عوامل تخفف من حدة الصراع وتحافظ على تماسك مجتمع القرية إذا ما نظر الى عوامل الصراع والتفكك وعدم التضامن فى اطار البناء

الاجتماعى للقرية ككل وعدم النظر اليها فى حد ذاتها . وأعنى تلك الوظائف التى أشرت اليها لنظام النسب ونظام الزواج . ففى حالة القبيلة الصغيرة التى لم تكن تتمتع بمركز سياسى فى مجتمع ما قبل التهجير تخفف علاقات المصاهرة بينها وبين القبيلة والقبائل الكبرى المسيطرة حدة الصراع وتحقق نوعا من التفاهم يقيسح بانهاء حالة النزاع بما يرضيها وجميع القبائل . وعلى سبيل المثال ففى جميع القرى اتفق رؤساء القبائل على تمثيل القبائل المختلفة فى القرية فى جمعية الاصلاح الاجتماعى، فى حين كانت فى بداية التهجير تقتصر عضويتها وعلى القبائل الرئيسية الكبيرة دون القبائل الصغيرة . وفى بعض المواقف تقوم احدى القبائل الرئيسية الكبيرة بدور التوفيق بين القبائل الصغيرة والكبيرة لما بينها من علاقات المصاهرة وبين أفرادها من روابط القرابة الأمومية .

يتضح اذن تغير العلاقات السياسية الخارجية للقبيلة أو الجماعات الصعيدية أو القبيلة الصغيرة . فلم تعد المراكز الادارية قاصرة على أفراد القبائل الرئيسية الكبيرة . وتلاشت الجماعة أو البيت المسيطر الذى تنتقل العمدية أومشيخة البلدة بين أعضائه . وأصبح لأفراد القبائل الصغيرة الحق فى عضوية جمعية الاصلاح الاجتماعى ، وهى الهيئة الجديدة التى تنظم وتوجة مختلف نواحى الحياة الاجتماعية داخل القرية تحت اشراف الوحدة الاجتماعية . لذلك صارت عضوية هذه الجمعية مجالا للمنافسه بين أفراد جميع القبائل والجماعات . ويتضح ذلك فى تجمعات رجال القرية واجتماعاتهم المستمرة اليومية وعنف المناقشات التى تدور أثناء هذه الاجتماعات والتى تتعلق باختيار أعضاء الجمعية واللجنة وما يؤدونه من أعمال . فقد أدى التجمع السكانى للقرية فى المكان وأهمية أعمال الجمعية واللجنة فى تنظيم وتوجيه مختلف نواحى المعيشة إلى أن تكون أعمالها موضع رقابة السكان وتحت اشرافهم الأمر الذى أدى إلى أن تكون تلك الرقابة عاملا من عوامل ضبط سلوك الأعضاء وتنظيم العمل وحسن أدائه بما يتفق ومصالح واحتياجات

السكان وتفادى الأخطاء والانحرافات التى تعمد الرؤساء التقليديون القدماء الوقوع فيها عندما كانت عضوية الجمعية واللجنة مقتصرة عليهم .

وتقوم هذه التجمعات على أساس الانتماء القبلى بحيث تعكس التكتل القبلى داخل القرية والصراع بين هذه التكتلات . ويشير ذلك إلى مظهر للتعصب القبلى لم يكن موجودا فى النوبة الأصلية (١) .

ولم يحدث هذا الصراع فى السنتين الأولى والثانية للاقامة الجديدة ، وانما بدأ بعد ذلك عندما أدرك النوبيون أهمية وفاعلية دور هذه الجمعية فى الحياة الاجتماعية باعتبارها الهيئة الادارية المحليه فى القرية . وأن عضويتها من المراكز السياسية الرئيسية فى التنظيم السياسى . فقد كان العامين الأول والثانى فترة سلبية بالنسبة للنوبيين فى مجال التنظيم الداخلى للحياة الاجتماعية داخل قراهم لخضوعها كلية للهيئات الادارية فى تنظيمها وتوجيهها ولانشغال السكان فى توفير حاجاتهم المعيشية غير المتوفرة فى القرى وتعديل مساكنهم وعدم توفير المياة الصالحة للشرب وتوفير الاعلاف للماشية وعلاج ما أصاب الكثير منهم من أمراض نتيجة لتغير الظروف البيئية والجغرافية وعدم توفر العناصر الغذائية التى يتكون منها غذاؤهم التقليدى . لذلك ترك أمر مشاركة الهيئات الادارية فى المسائل المتعلقة بالمساعدات النقدية والعينية وتنظيم الاسكان وما نتج عنها من مشاكل الى رؤساء البيوت والقبائل

(١) أتخذ التعصب القبلى مظهر التصادم والعنف بين أفراد قبيلتين من القبائل المقيمه فى قرية المالكى . فلم تقصر المشاجرة بين فردين من القبيلتين عليهما كما كان فى القرية الأصلية وانما اشترك فيها بعض من أقاربهما بحيث اصبحت القبيلتان طرفى النزاع . ويرجع ذلك إلى ما تميز به العلاقات من القبيلتين بين العداء والكراهية منذ الماضى ، كما أنهما القبيلتان الرئيسيتان فى القرية . وإذا كان التعصب القبلى واضحا فى جميع القرى ، فانه لم يتخذ هذا المظهر الا فى هذه القرية فقط . ويرجع ذلك إلى أن أحد طرفى النزاع رئيس للقبيلة والآخر أحد الاشخاص الذين يتمتعون بمكانه اجتماعية عالية بالنسبة لافراد القبيلة الاخرى فضلا عن أنهما من التجار الاثرياء .

التقليدين . ولم تكن هناك مشكلات اساسية تفترض تدخل الأهالى كما حدث بعد هذه الفترة فيما عدا تأخير توزيع المعونات او انقطاع مياه الشرب. وكانت هذه المرحلة السلبية الفترة التى تبلور فيها التناقض الكامن فى التنظيم السياسى التقليدى القديم مما ادى الى الضعف الشديد لسلطة هؤلاء الرؤساء وابعاد الكثير منهم عن مجال النشاط السياسى . وبمجرد ممارسة النوبيين النشاط الزراعى بعد توزيـــع الأراضى الزراعية ، بدأت المرحله الايجابية من جانبهم فى تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية . وساعد نظام الحكم المحلى المتمثل فى مجالس القرى والتكوين الجديد للتنظيم السياسى للدولة المتمثل فى المكتب التنفيذى على تدخل المجتمع النوبى لتنظيم حياته وشدة ايجابيته وفاعليته فى هذه العملية .

وتضعف روابط المصاهرة والقرابة الأمومية من حدة هذا التعصب والصراع والتكتل حيث يقوم افراد القبائل الذين يترابطون عن طريق هذه الروابط بدور نقل الآراء ووجهات النظر لأفراد كل تكتل الى الآخرين للتقريب بينها والوصول الى اتفاق عام . وفى الغالب يتم ذلك عن طريق الدعوة لاجتماع يضم رؤساء القبائل لمناقشة المشاكل واتخاذ القرارات والاحكام المرضية لجميع الأطراف . ويشير مثل هذا الاجتماع إلى المجالس القديمة (مجالس العرب) التى كانت وسيلة النظر فى المنازعات وحلها .

وإذا كانت هذه الروابط عاملا هاما فى تخفيف حدة الصراع فاستمرار عضوية بعض من الرؤساء التقليدين لجمعية الاصلاح الاجتماعى ولجنة الاتحاد الاشتراكى عامل أكثر أهمية . فقد اتفق سكان كل قرية على عدم اقتصار العضوية على قبائل معينة (القبائل الرئيسية الكبيرة كما كان فى النوبة الأصلية) وانما لكل قبيلة الحق فى العضوية . وعلى هذا الاساس اختارت كل قبيلة العضو أو الاعضاء الممثلين لها داخل الجمعية واللجنة . واختارت بعض القبائل رؤساءها ، فى حين اختارت غيرها اعضاء من بين أفرادها القادرين على ممارسة الادوار السياسية الجديدة . وقد فضلت كثير من القبائل مثل هذا الاختيار . ويعنى ذلك أن اتفاق سكان

القرية على توزيع العضوية على اساس قبلى قد أدى الى تلاشى الصراع بين القبائل حول المراكز السياسية وما ينتج عن من عداء وكراهية بين افراد القبائل الامر الذى يؤدى إلى المحافظة على تماسك وتضامن المجتمع .

وإذا كان المجتمع لجأ إلى هذه الوسيلة للمحافظة على تماسكه ، فان الامر الهام الذى تشير اليه هذة الوسيلة هو استناد اختيار الاعضاء إلى عامل القرابة الذى أعطى الفرصة لرؤساء القبائل للتدخل فى تحديد ممثل او ممثلى قبائلهم . فاختيار العضو — أو الاعضاء — يتم عن طريق رئيس القبيلة ورؤساء البيوت الذى يرأس اجتماعات أفرادها لاختياره . ويعتبر هذا التدخل امتدادا لسلطته ونفوذه فى النوبة الأصلية . وهذا التدخل كفيل بأن يحقق لديه الشعور باستمرار سلطته . وعلى هذا الأساس لا تتعارض التغيرات السياسية مع السلطة القبيلة حيث يكون لهذا التدخل دور ايجابى فى التنظيم السياسى لمجتمع القرية الجديد . وفى الوقت ذاته يعتبر وسيلة التكيف مع هذه التغيرات .

وبالاضافة إلى ذلك يخفف هذا كله من شعور سكان القرية بتدخل موظفى الهيئات الحكومية فى تنظيم حياتهم الاجتماعية حيث يعتبرونهم غرباء عن مجتمعهم، ويشعرون بالضيق لتدخلهم . وكان لهذا أثر فى ايجابية السكان فى تقبلهم لمختلف القرارات .

من هذا كله يتضح أنه فى الوقت الذى تكون فيه التغيرات الاقتصادية والسياسية عامل هام لعدم تماسك مجتمع القرية ، فهى تضمن أيضا عوامل التماسك التى فرضت عملية التكيف مع الظروف الطارئة التى تعرض لها المجتمع ومن خلال تنظيمه وبنائه الاجتماعى .

يتبين إذن أن العلاقات بين القبائل الرئيسيه الكبيرة والقبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الاصليين وجماعات الصعايدة قد نالها التغير . فقد اختفى ذلك التحالف وتلك التبعية . ولم تصبح للقبائل الكبيرة الرئيسية السلطة التى كانت تتمتع بها

فى النوبة الأصليه بحيث صار ذلك التمييز بين القبائل الذى لجأت اليه فى غير موضعه . فلم تعد هناك الاسس التى اقيم عليها هذا التمييز . فقد تغير نظام الملكية تغييرا جذريا وفقدت القبائل والبيوت ما كانت تتمتع به من مراكز سياسية موقوفة عليها لا يشغلها أشخاص من خارجها . فلم يصبح للقدم فاعلية وأثر فى تحديد العلاقات السياسية بين الجماعات والقبائل . وصارت القبائل التى يعتبرها النوبيون غريبة والتى أشرت اليها بصفة الصغيرة وغيرها من قبائل النوبيين الاصليين تمارس دورا فى مجال تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرى ، وان كان حجم القبيلة لا يزال أساسا يقوم عليه حق القبيلة فى عدد معين من أعضائها الذين يشغلون المراكز السياسية .

وقد كانت القرية النوبية فى المكان القديم فى عزلة نسبية عن بقية القرى المجاورة وكان التبادل الاقتصادى منعدما بينها . ولم تكن هناك علاقات سياسية فيما بينها الا فى حالات دعوة رؤساء قبائلها للتحكيم فى المنازعات التى تحدث بين القبائل كطرف ثالث محايد عندما يصل النزاع الى درجة كبيرة من التعقد يحتم التدخل الخارجى لضمان تسوية النزاع وقبول القبائل المتنازعة لأحكامهم لاعتبارات تتصل بمنزلة ومكانة هؤلاء الرؤساء الاجتماعية وانتقالهم من قريتهم الى قرية المتنازعين . وكانت هذه المواقف نادرة للغاية بحيث يمكن القول أن مثل هذا التدخل الخارجى غير موجود الا من الناحية النظرية فقط .

ويتمثل ذلك بشكل واضح فى حالة القبائل المقيمة فى أكثر من قرية واحدة والتى ينتمى أفرادها الى سلف واحد مشترك . فلا تتدخل أية قبيلة منها فى الشئون الداخلية لغيرها ، وليس لرئيس أية قبيلة منها سلطة أو نفوذ على أفراد القبائل الأخرى . واذا كانت هناك علاقة خارجية للقرية فهى التى توجد بينها وبين قرية عينية على أساس أن الأخيرة هى مركز التنظيم الادارى للمجتمع النوبى . فلم تكن هناك المواقف السياسية التى تكون القرى أطرافا فيها والتى تستدعى

الكراهية والعداء بين سكان كل قرية وأخرى .

وقد أدى التوزيع الاقليمى للقوى النوبية الجديد الى بناء عدة قرى فى مكان واحد بحيث انعدم الوضوح والتمايز الاقليمى للقرية . وعلى الرغم من ذلك يعرف سكان كل قرية حدودها فى اطار المكان الجديد حيث أنهم طالبوا عند توزيع المساكن بضرورة تكتل سكان كل قرية فى قطاعات سكنية متجاورة . وبذلك صارت الطرقات الداخلية الرئيسية حدودا فاصلة بين كل قرية وأخرى .

وصار المكان الجديد أحد الأسباب الرئيسية للنزاع بين سكان كل قرية وأخرى . ويتمثل ذلك فى محاولات سكان كل قرية الاحتفاظ بوحدتها وذاتيتها المستقلة منذ بداية الاقامة فى المكان الجديد . وبدأ هذا النزاع حول تسمية مجموعة القرى باسم إحدى القرى دون الاخرى . ومثال ذلك ماحدث بين سكان القرى العربية الاربعة المالكى والسنغارى وشاترمة والسبوع . واشتد النزاع بينهم إلى الدرجة التى كاد يتخذ فيها طابع العنف . وقد ساعد على شدة النزاع فيما بين أفراد كل قرية وجود نزاعات قديمة بين القبائل الرئيسية الكبيرة المقيمة فى القرية الواحدة . ونتيجة لتوزع هذه القبائل فى القرى الاربعة مع تركز الواحدة منها فى قرية من القرى الاربعة ، أدى التجمع السكنى فى مكان واحد إلى تكتل أفراد القبيلة الذين ينتمون إلى سلف واحد مشترك . فقرية السبوع تتركز فيها قبيلة الغالياب ، وقبيلة الصالحاب فى قرية شاترمة ، وتتركز قبيلة العلياب وقبيلة العامراب فى قرية السنغارى . وبين هذه القبائل والأخرى المقيمة فى المالكى عداء وكراهية نتيجة لتكتل قبائل المالكى ضد القبائل الأخرى والتى يجملها الانتماء القبلى إلى سلف واحد مشترك كالصالحاب مثلا المقيمه فى المالكى . لذلك اتخذت تلك القبائل موقف الحياد فى النزاع على أساس انتمائها القبلى من ناحية وانتمائها إلى مجتمع القريه من ناحية أخرى . ولم يمنع موقف الحياد من التباعد الشديد بين أفراد قبائل المالكى وتلك القبائل . وظهر هذا التباعد فى تكتل أفراد قبائل المالكى

لعدم تمثيل هذه القبائل فى جمعية الاصلاح الاجتماعى ولجنة الاتحاد الاشتراكى فى الفترة الأولى من الاقامة الجديدة مما أدى إلى زيادة العداء والكراهية .

ولم يقتصر ذلك على مجموعة قرى المالكى وانما حدث أيضا بين سكان القرى التى تشغل مكانا واحداً . ويدور النزاع فى جميع هذه القرى حول الهيئات الرسمية التى أنشئت داخل مجموعة القرى الواحدة .

وسأتناول فيما يلى المركز المسمى (نصر) كمثال للعلاقات بين مثل هذه القرى فى المكان الجديد، ثم قرية عنيبة . ولم نختار (نصر) لكى يكون مثالا للعلاقات بين سكان القرى التى تجمعت فى المكان، وانما لأنه يتمثل فيه أيضا تأثير تلك العلاقات على عملية التكيف مع الظروف الجديدة من ناحيـة وعلى درجة نجاح المشروعات الجديدة لتنمية القرية من ناحية أخرى وفى الوقت ذاته تعكس تأثير الأبعاد البنائية بين القبائل على عملية التكيف وعلى العلاقات بين سكان القرى . وعلى هذا الأساس اخترت قرية عنيبة للمقارنة بينها وبين نصر .

مركز نصر

يقاوم سكان كل قرية من القرى التى تتكون منها نصر الاندماج فى الوحـدة السياسية الجديدة . ويختفى الانتماء إلى مجتمع القرية وراء هـذه المقاومة وعدم التقبل وفى الواقع تعكس تلك المقاومة وعدم التقبل رفض سكان القرية تدخل سكان قرية أخرى فى شئون حياتهم الداخلية ومحاولة الاحتفاظ بوحدتها السياسية وذاتيتها المستقلة كما كانت فى المكان القديم . وازداد الشعور بالانتماء إلى المجتمع القروى إلى الدرجة التى أدت إلى شدة تماسك أفراد القبائل التى يتألف منها رغم ما بينها من أبعاد بنائية . وفى نفس الوقت أدى شدة الصراع بين سكان كل قرية وخاصة فى المجال السياسى . وكان من نتيجة ذلك الضعف الشديد فى الشعور بالانتماء الجديد إلى مجتمع مركز نصر مما ادى إلى التأثير على عملية تكيف السكان مع الظروف الجديدة . وعلى العكس من ذلك تماما ما يحدث فى قرية عنيبة . فانتقال الادارات الحكومية ومراكز الخدمات العامة إلى مركز نصر وفقدان

عنيبة بالتالى لمركزها القديم أدى إلى احساس سكانها بالمرارة التى كان لهـا دور جوهرى فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد القبائل والجماعات التى تقيم فيها .

لقد اختير موقع مركز نصر فى وسط المنطقة الجديدة تقريبا. وتتكون من ست قرى هى كروسكو والريقة وأبو حنضل والديوان وقته والدر على أساس أن كل قرية تمثل أحد قطاعات المدينة . وأدى ذلك إلى الغاء العمودية ومشايخ الخفراء على أساس أنها تخضع مباشرة للادارة المحليه بالمركز . ونتيجـة لذلك فقدت كل قرية العنصر الأساسى لوحدتها السياسية التى يتمثل فى العمودية فى النوبة الأصلية.

وتنقسم نصر الى ثلاثة أقسام اقليمية واضحة الحدود . يشغل القسم الأول مبانى الادارات الحكومية والمدارس والمستشفى العام والمبانى السكنية الخاصة بموظفى المدينة ، والقسم الثانى كروسكو والريقة وأبو حنضل ، والقسم الثالث الديوان والدروقتة .

ونتيجة لذلك فقدت كل قرية وحدتها الاقليميـة والسياسية وعزلتها النسبية وتلاشى ما كان بينها من أبعاد مكانية . وصارت القرى الثلاثة متجـاورة وتشغل مكانا واحدا فضلا عن تداخل بعض مساكنها رغم محاولة سكان كل قرية فى بداية عملية الاسكان تحديد سكانها فى قطاع واحد من القطاعات السكنية لكى تكون الطرقات الداخلية حدودا لكل قرية . واستنادا الى هذا التوزيع المكانى الجديد للقرى وفى ضوء توزيعها الاقليمى فى المنطقة الأصلية ، سوف نتناول أولا كل مجموعة من الداخل بمعنى النظر الى العلاقات بين أفراد القرى الثلاثة، ثم ثانيا العلاقات بين أفراد المجموعتين من القرى على أساس اطارها الاقليمى الحالى باعتبارها تؤلف وحدة اجتماعية واحدة هى مركز نصر . وسوف نقتصر على مجموعة القرى كروسكو والريقة وأبو حنضل بالنسبة للنقطة الأولى ، حيث

ان نتائج التقارب المكانى فى العلاقات بين أفراد هذه القرى واحدة ومماثلة فى المجموعة الأخرى (كما هو الحال فى جميع القرى النوبية التى فقدت وحدتها .)

كانت قرية كروسكو فى المكان الأصلى تنقسم الى قسمين : كروسكو شرق وكروسكو غرب ، يفصلها نهر النيل . وتقع قرية أبوحنضل فى الجنوب من كروسكو شرق ، تقابلها فى الضفة الغربية قرية الريقة (جنوب كروسكو غرب) وتقطن كروسكو غرب وقرية أبو حنضل قبائل نوبية ، فى حين تقطن القبائل العربية كروسكو شرق وغالبية نجوع قرية الريقة . ولا يربط الانتماء القبلى الواحد القبائل العربية أو القبائل النوبية ، وانما جميعها ذات أصول قبلية مختلفة . ولكن بين أفراد القبائل النوبية — وبالمثل القبائل العربية — علاقات قرابية ناشئة عن المصاهرة والزواج خاصة تلك القبائل التى كانت تقيم فى النجوع المتقاربة مكانيا . فقد كانت تقع قرية كروسكو على الحدود الاقليمية لكل من المجتمع العربى والمجتمع النوبى ، مما أدى إلى وجود روابط المصاهرة بين الجماعات المحلية المقيمة فيها وفى قرية الريقة .

فالقرى الثلاثة غير متجانسة من حيث الانتماء القبلى . والقبائل التى تقيم فيها تؤلف جماعتين متمايزتين : احداهما عربية والأخرى نوبية . وتربط روابط المصاهره والقرابة الأمومية أفراد قبائل كل جماعة ، فى حين هناك على نطاق ضيق مثل هذه الروابط بين أفراد الجماعتين .

وفى المكان الحالى أنعدمت الأبعاد المكانية بين القرى الثلاثة بالاضافة إلى اندماج نجوع القرية الواحدة . وصارت تكون وحدة اقليمية واضحة الحدود ، وإن كان سكان كل قرية مدركين لحدود قريتهم . وأطلق عليها « مجموعة كروسكو » مما أدى الى أسراع سكان كل قرية إلى المطالبة بتغيير هذا الاسم ، وصارت تعرف بأسماء القرى الثلاثة .

وتعتبر المطالبة بالاحتفاظ باسم القرية أحد مظاهر الصراع بين سكان

القرى الثلاثة . وإذا كان الانتماء إلى مجتمع القرية العامل الظاهر الواضح لمحاولات سكان كل قرية فى الاحتفاظ بوحدتها واستقلالها ، فالبعد البنائى بين الجماعتين العربيه والنوبية هو العامل الرئيسى الذى يختفى وراء هذه المحاولات والصراع بين أفراد الجماعتين . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى موقف أفراد القبائل العربية والنوبية الذين يرتبطون عن طريق روابط القرابة الناشئة عن المصاهرة والزواج . فموقفهم من الصراع بين أفراد الجماعتين غير منحاز إلى احداهما ويحاولون التوفيق بقدر الامكان بين الطرفين . ويمثل هذا الموقف غالبية سكان قرية الريقة ويعنى ذلك أن طبيعة تكوين الجماعات القرابية فى هذه القرية قد حدد موقفهم فى الصراع . فسكان قرية الريقة تربطهم بسكان قرية كروسكو (أفراد القبائل التى كانت تقيم فى القسم الشرقى من هذه القرية) روابط المصاهرة . فى حين يربطهم بسكان قرية أبو حنضل الانتماء إلى الجماعة النوبية على أساس أنهم نوبيون فى الأصل فضلا عن وجود علاقات قرابية عن طريق الانتماء القبلى الواحد المشترك أو المصاهرة . كما توجد نفس الروابط القرابية بين سكان قرية أبو حنضل وقرية كروسكو (أفراد القبائل التى كانت تقيم فى القسم الغربى من هذه القرية) . لذلك تنشأ الصراع بصورة واضحة بين غالبية سكان قرية كروسكو وقرية أبو حنضل لانعدام روابط القرابة بينهم .

ولا يعنى موقف سكان قرية الريقة من الصراع انعدام محاولتهم فى المحافظة على وحدة قريتهم واستقلالها ولكن نشير اليه لغرض التعرف على تأثير البعد البنائى بين الجماعتين العربية والنوبية فى اندماج سكان القرى الثلاثة وفى العلاقات فيما بين أفرادها فى القرية الجديدة ، وبالتالى تأثير هذا كله فى الشعور بالانتماء إلى مركز نصر . فاذا كانت روابط المصاهره تفرض نوعا من الالتزام يحدد سلوك سكان قرية الريقة فى مواقف الصراع بين أفراد الجماعتين ، فان هذه المواقف ذاتها تعمل بطريق غير مباشر على المحافظة على وحدة وذاتية قريتهم .

إذ أن محاولات سكان القريتين كروسكو وأبو حنضل لاستمرار قريتيهما كوحدتين اجتماعيتين قائمتين بذاتهما تحقق ضمنا وحدة قرية الريقة واستقلالها .

ويدور الصراع حول المؤسسات الاجتماعية التى أنشئت على أساس أن القرى الثلاثة وحدة اجتماعية واحدة ، يشترك سكانها فى أوجه نشاطها ولا يقتصر على سكان قرية واحدة . ولم يكن النشاط سببا فى إثارة الصراع ، وإنما تسمية هذه المؤسسات (المدرسة الابتدائية وجمعية الاصلاح الاجتماعى ونادى الشباب) هى محوره على أساس ان تسمية احداها باسم القرية فيه استمرار لوحدتها ووجودها القائم بذاته . وقد سميت المدرسة الابتدائية باسم كروسكو مما أدى بسكان قرية أبو حنضل بالمطالبة بتسمية نادى الشباب أو جمعية الاصلاح الاجتماعى باسم قريتهم ، بل وطالبوا بأن تحمل المدرسة اسم قريتهم بالاضافة إلى التسمية بكروسكو . واستمر النزاع بين سكان القريتين رغم محاولات التوفيق بينهم عن طريق مجالس التحكيم العرفية التى تتكون من رؤساء القبائل من قرى أخرى كطرف ثالث محايد و المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى لمركز نصر مع تدخل بعض المسئولين من الادارة الحكومية. وكان من نتيجة هذا الصراع عدم انشاء نادى الشباب لعدم التوفيق بين سكان القريتين .

فاذا كان الاصرار على استمرار اسم القرية لفرض تأكيد وحدة القرية واستمرارها فهو فى الوقت ذاته تعبير عن محاولة السكان الاحتفاظ باستقلالها السياسى وعدم تدخل قرية أخرى فى تنظيم شئونها الداخلية. ويعكس ذلك موقف الرؤساء التقليديين من النزاع فهؤلاء الرؤساء يتزعمون النزاع والصراع ويثيرون سكان قراهم بالحديث عن أصول الجماعات القبلية والدخيلة على مجتمعهم . ويستغلون شدة شعورهم بالانتماء الى مجتمع القرية لاثارتهم الامر الذى يفرض عدم التعاون معهم ، وضرورة اقتصار تنظيم أمور حياتهم داخل القرية على سكانها . وذلك ما يوضحه موقفهم من الهيئات الرسمية التى تكونت فى القرى الثلاثة .

فقد قاوم سكان كل قرية ادماج الوحدات الثلاثة للاتحاد الاشتراكى وجمعيات الاصلاح الاجتماعى الثلاثة فى وحدة واحدة . وكان رد الفعل الايجابى لمقاومة الادماج أن اشترك أفراد كل قرية متعاونين فى بناء مضيفة خاصة لقريتهم ومدرسة ابتدائية . فقد ذكرنا من قبل أن المضيفة كانت غير قبلية فى النجع القديم وتعكس وحدة الجماعة النجعية . لذلك لجأ سكان القرية الواحدة الى النمط القديم لما للمضيفة من وظائف عامة بالنسبة للقرية باعتبارها وحدة اجتماعية . (١) وهذا كفيل بالمحافظة على وحدة القرية واستمرارها كوحدة متمايزة قائمة بذاتها ومستقلة عن بقية القرى . وقد ساعدت هذه المحاولات على تماسك وتضامن القرية رغم ما يوجد من تباعد فى العلاقات بين القبائل نتيجة لاختلاف أصولها القبلية .

وقد أدى هذا كله إلى قوة احساس الفرد بانتمائه إلى مجتمع القرية بحيث طغى على شعوره بالانتماء إلى مجتمع نصر وأضعف إلى حد كبير احساسه به . ومن ناحية أخرى كان من نتيجة الصراع والنزاع بين سكان مجموعة القرى الثلاثة أن ضعفت العلاقات فيما بينهم وبين سكان مجموعة القرى الثلاثة الاخرى الذين تشملهم أيضا مواقف الصراع ذاتها . فى قراهم وانعكس هذا كله على عمليه التكيف مع الظروف الجديدة باعتبارهم سكان عاصمة النوبة. فما يزال نشاط سكان كل قريه ينحصر داخلها بحيث تبدو وحدة اجتماعيه مستقله كما كانت فى المنطقه الاصليه ، بالاضافه إلى ذلك عدم وجود أى مظهر من المظاهر التى تعكس وحدة مجتمع المركز . وتتعلق هذه المظاهر بمختلف المناشط التى يساهم ويتعاون جميع الأفراد فى الاشتراك فيها . فما يزال سكان كل قرية يقاومون محاولات الهيئات الرسميه الحكوميه لادماج مختلف الجمعيات المتشابهه من حيث النشاط والغاية فى جمعية واحدة .

(١) أنشأ سكان قرية الديوان مضيفة خاصة بهم فى حين توجد مضيفة خاصة بالقرى الثلاثة ولكنهم رفضوا إستخدامها . وكان ذلك نتيجة ابناء سكان قرية الدر مدرسة إبتدائية خاصة بأطفال القرية ورفض سكانها التحاق أبنائها بمدرسة الديوان التى لا تحمل اسم قريتهم .

فالنادي الرياضى والاجتماعى الموجود بالمركز باعتباره مركز النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لسكان المركز (القرى الستة) لم يستغل، وبقى مغلقا إلى حين اتخذه المكتب التنفيذى مقرا له. فى حين يخضع هذا النادى لإشراف الوحدة الاجتماعية فى مركز نصر وإشراف مجلسه وهو ممثل الادارة المحلية للقرى النوبية الذى يعمل على نمو المركز واتساع مجال مناشطه المختلفة باعتباره عاصمة النوبة. وعلى الرغم مما يشير هذا إلى الإمكانيات المادية التى يمكن أن تقدمها الوحدة الاجتماعية والمجلس، فقد أدى الضعف الشديد لدى سكان القرى الستة بشعورهم بانتمائهم الجديد إلى العاصمة إلى عدم انتهاز الفرصة لاستغلال النادى لكى يكون محورا للنشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لجميع قرى النوبة.

وهذا ما حدث أيضا بالنسبة لمشروع تشجير المركز والاهتمام بالطرق الرئيسية به ونظافتها. فقد كان موقف السكان فى القرى الستة سلبيا تجاهها ولم يقبلوا على انتهاز فرصة توفير مجلس نصر الإعتمادات المالية لهذا الغرض ولكى يظهر المركز فى المظهر اللائق باعتباره العاصمة.

ويشير هذا إلى الضعف الشديد لعملية التكيف لسكان هذه القرى مع الظروف الجديدة التى تتعلق بمركز قريتهم الجديد.

ومن ناحية أخرى ساعد التوزيع السكنى داخل حدود المركز على الضعف فى الشعور بالانتماء إلى مجتمع المدينة ووحدته. فمساكن المجموعة الواحدة من القرى تتكتل فى قسم منفصل ومتباعد عن مساكن المجموعة الأخرى. وتتجمع أيضا مبانى الادارات الحكومية ومساكن الموظفين والمستشفى العام والمدارس والسوق فى قسم ثالث منفصل أيضا عن كل من مساكن مجموعتى القرى. وقد أدى هذا التوزيع إلى وجود وضوح إقليمى ساعد على إستمرار التصور المكانى للمركز لدى النوبيين كما كان فى المنطقة الأصلية. فقد كانت عنيبة تنقسم إلى

قسمين متمايزين ومنفصلين تماما. توجد الادارات الحكومية والسوق البحرى والسوق القبلى والمستشفى والمدارس فى القسم الأول. ويطلق عليه الاهالى «المستعمرة». ويتكون القسم الثانى من نجوع «عنيبة البلد» التى تقيم فيها القبائل النوبية، ويبعد عن عنيبة المستعمرة حوالى أربعة كيلو مترات. وكان سكان القرية يعتبرون القسم الأول هو المركز. وعلى أساس ذلك التوزيع الاقليمى لعنيبة الأصلية يعتبر سكان القرى الستة — بل وجميع سكان القرى النوبية عامة — مركز نصر هو عبارة عن قطاع المرافق المختلفة والوحدات السكنية فقط وليس لديهم شعور على أن هذا القطاع جزء من مدينتهم شأنهم فى ذلك شأن سكان القرى الأخرى.

ونتيجة لهذا كله لم يستطع سكان القرى الستة إدراك الإمكانيات العديدة التى توفرها لهم الهيئات الرسمية لتنمية مجتمعاتهم. وبالمثل عدم ادراك الظروف الاقتصادية التى يمكن أن تحقق لهم دخولا طيبة على أساس أن مركز نصر المركز الرئيسى للاقليم النوبى. فلم يحاول بعض الاهالى الإستفادة من نصر كمركز للقرى النوبية يسمح بأن تكون محورا للنشاط التجارى للاقليم النوبى فضلا عن أنها مركز لخطوط المواصلات الممتدة بين القرى. كما لا يزال السكان يعتمدون على مدينة كوم أمبو فى الحصول على مختلف حاجاتهم الاستهلاكية مما أدى إلى أن يصير سوق نصر مماثلا لسوق كل قرية، ويقتصر على تبادل السلع الاستهلاكية بدلا من أن يكون مركزا للنشاط التجارى للاقليم النوبى كما هو الغرض من انشائه.

وعلى ذلك يتضح أن مجتمع نصر يبدو وكأنه يتألف من وحدات اجتماعية منفصلة إذا ما نظر اليه من خلال العلاقات فيما بين سكان القرى الستة. فان هذه النظرة تكشف عن عوامل عدم التكامل بين الجماعات التى يتألف منها مركز نصر والضعف الشديد فى الشعور بالانتماء اليه وهى عوامل ترجع إلى التوزيع الاقليمى

القوى النوبية فى المنطقة الأصلية وتكوين القبائل المقيمة فيها . وعلى الرغم من ذلك فان النظرة الكلية لمركز نصر على أساس أنها وحدة اجتماعية تكشف عن وجود عوامل أخرى تعمل فى الاتجاه المضاد لتحقيق التكامل بين هذه القبائل وبالتالى إلى نمو الشعور بالانتماء إلى مجتمع المركز والحد من قوة الشعور بانتماء الفرد إلى مجتمع القرية . وتتصل هذه العوامل بمختلف الاجراءات التى تتم فيما يتعلق بتكوين الهيئات الجديدة داخل نصر وإدماج القرى الستة والتى يتوقع أن تظهر نتائجها فى المستقبل.

قرية عنيبة :

وإذا كان المكان الجديد قد أدى إلى ظهور الصراع بين سكان القرى التى يتألف منها مركز نصر من أجل المحافظة على ذاتية القرية واستقلالها ، فالمكان الجديد لقرية عنيبة أدى إلى العكس من ذلك تماما .

فقد حدث أن ازداد تماسك مجتمع عنيبة نتيجة افتقادها لمركزها القديم كعاصمة للمجتمع النوبى وإنتقاله إلى نصر العاصمة الجديدة . فقد كانت عنيبة فى المنطقة الأصلية عاصمة المجتمع النوبى . وتعكس هذا التماسك الشديد الكيفية التى ينظم بمقتضاها مجتمع عنيبة شئونه وحياته الداخلية والتعاون القوى بين أفراده فى إنشاء المدرسة الإعدادية وفى مختلف المناشط الاجتماعية كما سيتضح من الصفحات التالية . وقد سارع السكان فى حل المشكلات التى نشأت نتيجة التكتل السكانى فى المكان الجديد ، واحباط محاولات بعض أفراد القبائل فى إثارة المنازعات داخل القرية لابعاد القبائل الأخرى عن المشاركة فى النشاط السياسى . ففى قرية عنيبة جماعة من الكنوز الذين هاجروا اليها فى عام ١٩١٢ من عدة قرى كنزية هى أبو هور وكلابشة وجرف حسين وقرشة ودابود . وتوجد جماعة صعيدية استقرت فيها عندما أنشىء مشروع الرى فى القرية . وهؤلاء

الأفراد هم رؤساء القبائل والبيوت النوبية الذين كانوا يتمتعون بمراكز السلطة فى عنيبة الأصلية . فحاولوا الإحتفاظ بسلطتهم ومقاومة تدخل رؤساء القبائل الكنزية والجماعة الصعيدية فى مجال النشاط السياسى والمشاركة فى مناقشه مشاكل القرية ووضع القرارات التى يتعاون جميع السكان فى تنفيذها جماعيا لحل هذه المشاكل . وقد شارك هؤلاء الرؤساء فى موقفهم أقاربهم فى بداية الإقامة فى القرية ، ولكن سرعان ما رفضوا واستنكروا آراءهم ومحاولاتهم تضامنا مع بقية السكان . ويتناقض سلوك الأقارب فى هذه الحالة مع ما تفرضه روابط القرابة من التزام بضرورة مساندة بعضهم بعضا ووقوف الشخص إلى جانب أقاربه فى نزاعهم مع الآخرين . وبالنسبة لهذا الموقف فى عنيبة الجديدة فإنه يتناقض سلوك الأقارب مع القيم القرابية على عكس ما كان يحدث فى المنطقة الأصلية خاصة وأن عدم المساعدة فى هذه الحالة هو التخلى عن الوقوف إلى جانب رئيس البيت أو القبيلة الذى كان يخضع جميع الأقارب لسلطته وسيطرته. بالاضافة إلى أن النزاع يتخذ أقصى درجة من الشدة عندما يكون رئيس القبيلة أو البيت طرف هذا النزاع .

فقد اعتبر مجتمع عنيبة محاولات هؤلاء الرؤساء وغيرهم من الأشخاص سلوكا منحرفا غير مرغوب فيه على الرغم من عدم ملائمة مع القيم السائدة مما أدى إلى عزلهم عن مختلف المناشط الاجتماعية وسلبهم السلطة التى كانوا يتمتعون بها فى المجتمع ويعكس هذا كله مدى إحساس السكان بأهمية تماسك مجتمعهم وتضامنهم لإعادة المركز الذى فقدته فى المكان الجديد حيث كانت عاصمة الاقليم النوبى فى المنطقة الأصلية . فانه يسود السكان الشعور بالمرارة والضيق لفقدان قريتهم مركزها كعاصمة وإنتقاله إلى نصر . ولهذا الشعور دوره الايجابى فى تضامن القبائل وتماسك المجتمع . وذلك على الرغم من إتساع الأبعاد البنائية بينها حيث أن بعض القبائل نوبية والأخرى كنزية فضلا عن الجماعة الصعيدية .

فلم يؤد التجمع السكانى فى المكان وادماج النجوع وتلاشيها إلى ظهور الصراع بين أفراد القبائل والجماعة الصعيدية . ولم يصبح الانتماء القبلى وعدم الانتماء إلى المجتمع النوبى للصعايدة عاملا للتفكك والضعف فى العلاقات بين أفرادها التى كان للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى القرية الأصلية . دورا رئيسى فى عدم ظهور تلك العوامل والصراع بين الأفراد حيث كانت الجماعة الصعيدية والجماعات الكنزية تقيم كل جماعة منها فى نجع خاص . فى حين تنتشر القبائل النوبية فى نجوع القرية الأخرى . وساعد التوزيع الاقليمى لتلك الجماعات على عدم تعدى العلاقات الاجتماعية حدود النجع التى يقيم فيه أفراد كل منهما . فمن النادر وجود علاقات بين الصعايده والكنوز والنوبيين على أساس ما بينهم من أبعاد بنائية . وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذه الأبعاد تأثير فى العلاقات بين أفرادها فى القرية الجديدة وإنما صار الشعور بفقدان مركز قريتهم عاملا للتقارب فى العلاقات فيما بينهم . وذلك على عكس ما حدث فى قرية الدكة فقد صار لأفراد الجماعة الصعيدية فى قرية عنيبه دور لا تقل أهميته وفاعليته عن دور القبائل النوبية فى تنظيم وتوجيه الحياة الجديدة وعملية التكيف الجديدة ومحاولة تنمية القرية اقتصاديا لاستعادة مركزها القديم . ولم تعتبر القبائل النوبية الجماعة الصعيدية غريبة عن مجتمع القرية ، وانما تعتبرها احدى جماعاته الرئيسية ، وهذا ما حدث أيضا للقبائل الكنزية . فأصبح المجتمع يسمح لأفراد الجماعتين الصعيدية والكنزية بالمشاركة فى النشاط السياسى وأبداء الرأى فى المناقشات الخاصة بمشاكل القرية وكيفية تنميتها . وذلك على عكس ما كان فى القريه الأصلية حيث كانت هذه الجماعة وتلك القبائل الكنزية منعزلة انعزالا تاما عن النشاط السياسى فضلا عن خضوع أفراد الجماعة الصعيدية لسلطة وسيطرة القبائل النوبية .

وعلى ذلك يتضح أن موقع قرية عنيبة الجديد لم يؤد إلى ظهور الصراعات بين أفراد القبائل والجماعات الغريبة كما حدث فى بعض القرى الأخرى حيث لا تزال

الأبعاد البنائية بين القبائل تحدد تفاعلهم الاجتماعى . فان فقدان القرية لمركزها القديم هو السبب الرئيسى الذى ساعد على سرعة شدة التقارب وتماسك مجتمع القرية . فاستمرار الأبعاد البنائية على اتساعها بين الجماعة الكنزية والصعيدية والنوبية يعنى استمرار التنظيم الاجتماعى الذى شكلته الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت عليها القرية فى المنطقه الاصلية . ويعنى ذلك أيضا استمرار التباعد الشديد فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه الجماعات . ويتناقض هذا كله مع الظروف الجديدة التى تحتم ضرورة التماسك والتعاون لمواجهة التغيرات التى تعترى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية داخل القرية لامكان استعادة مركز القرية بطريقة أخرى ملائمة . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى استنكار سكان عنيبة لسلوك البعض منهم للمحافظة على استمرار التنظيم، كما كان فى القرية الأصلية لغرض استمرار التباعد بين أفراد القبائل النوبية وأفراد الجماعتين الكنزية والصعيدية وعدم مشاركتهم فى تنظيم وتوجيه الحياة داخل المجتمع .

ويتضح التماسك والتقارب الشديد فى العلاقات بين أفراد الجماعات الثلاث فى مختلف المناشط التى يقصد منها تنمية مجتمع عنيبة اقتصاديا واجتماعيا . فقد اتفق جميع السكان على بناء مدرسة اعدادية بالقرية تحمل اسمها . ورفضوا رغبة سكان قريه أرمنا المجاورة لقريتهم فى التعاون معهم فى تكاليف انشائها . ولم يكن رفض هذه المشاركة من أجل اقتصار الخدمات التعليمية على أبناء القرية وانما لغرض أن تحمل المدرسة اسم عنيبة . فالغرض الرئيسى من انشاء المدرسة هو استرجاع المؤسسات التى كانت فى القرية والتى يعتبرها السكان مظهرا للمركز وأساسا لاستعادة علاقات القرى الأخرى بقريتهم ونظرتهم إليها ، ولكى تصير محورا ومركزا لنشاط القرى الأخرى كما كانت فى النوبة الأصلية . وقد تعاون جميع السكان فى جمع المال اللازم لانشاء المدرسة . ويبلغ ثمانية آلاف جنيه فى

الوقت الذى يعانون من الظروف الاقتصادية القاسية وعدم استغلال الأرض الزراعية للتأخر فى استصلاحها .(١) وساهم المهاجرين الذين يعملون فى المدن وكذلك جمعيات القرية فى المدن بنصيب معين من المال . ولم يلجأ السكان إلى الطريقة التقليدية فى جمع المال اللازم بتوزيعه على القبائل وتحديد نصيب كل قبيلة منها ولم يكن الانقسام الداخلى لكل قبيلة أساس تحديد نصيب كل أسرة منه، وانما حدد مبلغ معين لكل أسرة فى القرية تدفعه فى بداية كل شهر . ويشير ذلك إلى تغير جوهرى فى العلاقات بين أفراد القبائل النوبية والجماعات الأخرى . فقد كانت هناك عدة عوامل تتدخل فى تحديد القبائل التى تتعاون وتشترك فى الالتزامات والواجبات التى تتعلق بالنشاط العام الخاص بالقرية . وهذه العوامل هى حجم القبيلة ومكانتها فى مجتمع القرية والانتماء إليه (كانت الجماعة الصعيدية

---

(١) بعد بناء المدرسة بدأ سكان بعض القرى الأخرى فى بناء — عدد من المدارس . وصار سكان كل قرية يتنافسون فى تنفيذ مشروعات مماثلة . وبدأ سكان قرية دهميت بالتعاون مع القرى المجاورة الكنزية فى بناء مدرسة إعدادية . وشرع سكان القرى العربية الخمسة فى جمع المال اللازم لبناء معهد دينى فى قرية المالكى . وحدد لكل قرية منها نصيب معين من المال . وتعاون سكان قرية أدندان فى توفير المال اللازم لبناء استاد رياضى فى القرية . وعلى الرغم من أن هذه المشروعات تساعد على تماسك مجتمعات القرى التى أنشئت فيها فان الغرض منها والدافع إلى انشائها يختلف عن الدافع والغرض من بناء المدرسة الاعدادية اللذين أديا بسكان قرية عنيبة إلى انشائها . فقد كانت المنافسة — وخاصة بين الجماعات الثلاثة الكنزية والعربية والنوبية — العامل الرئيسى لانشاء هذه المؤسسات ، فى حين كان احساس سكان قرية عنيبة بفقدان مركز قريتهم نتيجة للتوزيع الاقليمى للقرى الدافع الأساسى فى التعاون لانشاء المدرسة . ويتضح ذلك فى التقارب الواضح فى العلاقات بين أفرادها فى حين مازالت القبائل والجماعات الغريبة التى تقيم فى كل قريه من القرى الأخرى تحاول الاحتفاظ بما بينها من أبعاد يتضح فى مختلف الصراعات بين أفراد هذه القبائل والجماعات كما هو الحال فى قريه دهميت وبيت المالكى والقرى العربية الأخرى.

والكنزية تعتبر غريبة عن مجتمع عنيبة) . ويتضمن اعتبار عدد الأسر المقيمة فى القرية على أساس التعاون والمشاركة فى مثل هذه الالتزامات غلبة مبدأ الانتماء إلى مجتمع القرية وجعله أساس التفاعل الاجتماعى داخل القرية . ويعنى ذلك أن الاساس الذى يستند اليه التنظيم السياسى القديم قد تعرض لتغيير جوهرى يتضح فى السماح للجماعة الصعيدية والكنزية بشغل مراكز اجتماعية وتأدية أدوار اجتماعية كانت محرمة عليهم فى الماضى وخاصة فى مجال النشاط السياسى .

وقد شمل التعاون بين سكان القرية مختلف أوجه النشاط داخل القرية . فبالاضافة إلى شدة استجابتهم وتقبلهم لمختلف التوجيهات والتعليمات من الموظفين التى تتعلق بالتنمية الزراعية والحيوانية ومعاونتهم فى أعمالهم ، فاللجان التى تكونت فى القريه تخطط من أجل وضع مشروعات للتنمية الاقتصادية . ويعتمد تنفيذها على مجهودات السكان الذاتية مع محاولة حث الهيئات الرسمية لمساعدتهم فى تنفيذها . فقد رأى سكان عنيبة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يعوض فقدان مركز قريتهم ويساعد على استعادته . وينعكس ذلك فى النشاط الاقتصادى حيث تساعد الجمعية الزراعية الأهالى فى توفير البذور والسماد وغير ذلك وسهولة الحصول عليها ، والتعاون المتبادل فى العمل الزراعى ، واتفاق التجار على مزاولة نشاطهم فى القرية كما كان فى الماضى وعدم الانتقال إلى مركز نصر حتى تستمر عنيبة مركز النشاط التجارى . وتعمل الجمعية الزراعية بالاشتراك مع لجنة الاتحاد الاشتراكى وجمعية الاصلاح الاجتماعى على تنفيذ مشروع إنشاء جمعية تعاونيه للتنمية الحيوانية لتوفير الابقار لجميع الاسر بمعدل بقرة واحدة لكل أسرة . فقد رأت الجمعية ضرورة توفير الابقار لحاجة العمل الزراعى إليها فضلا عن توفير الالبان ومنتجاتها التى تعتبر أحد العناصر الاساسية فى الغذاء النوبى .

ولم تقتصر مناقشة هذه المشروعات لوضع الاجراءات اللازمة لتنفيذها على مجالس الرجال ، وإنما تسيطر أيضا على مجالس النساء اللاتى تشاركن فيها

مشاركة ايجابية . وتتعاون فى العمل الجماعى فى القرية مثل بناء المضايف وتنظيف الطرقات والمحافظة باستمرار على نظافة القرية بتجميع مخلفات المنازل فى أماكن معينة ثم القائها خارج القرية . ويشير ذلك إلى المشاركة الفعلية للمرأة التى سمح بها المجتمع والتى لم تظهر على نفس الدرجة فى غالبية القرى النوبيـــة والكنزية والعربية .

ومن ناحية أخرى يتعاون جميع السكان فى توفير مختلف الامكانيات الضرورية للمدرسة الابتدائية التى تساعدها فى تأدية نشاطها التعليمى ، والاهتمام بالنادى الرياضى وتوفير الأدوات التى يحتاج اليها بحيث صارت قرية عنيبة مثالا للمناقشة بين القرى النوبية عامة .

فقد استطاع سكان القرية نتيجة موقعها الجديد وتكتل السكان وتلاشى النجوع وتوزيع الوحدات السكنية للجماعات القرابية داخل القرية الى ادراك الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقة الاكيدة فى الحصول عليها . فالقرية تقع فى مواجهة مساحات واسعة من الأراضى الصالحة للزراعة الممتدة إلى الشرق . ووسائل الرى الدائم متوفرة بحيث تحقق دورة زراعية سنوية توفر أنواع مختلفة من المحاصيل . وهذا كله يساعد على الاستقرار فى الانتاج الزراعى على العكس مما كانت عليه الزراعة فى القرية فى المنطقة الأصلية . وقد استطاع السكان ادراك النتائج الاقتصادية المتنوعة المرتبطة بالنشاط الزراعى الأمر الذى أدى إلى تخفيف احساسهم بالمرارة لفقدان مركز قريتهم .

فان فقدان مركز عنيبة القديم يختفى وراء هذا الادراك مما أدى إلى سرعة التكيف مع الظروف الجديدة واعادة التنظيم الاجتماعى بما يتفق معها . فالتنظيم القديم لا يساعد على تحقيق ذلك حيث تفرض المناشط الجديدة أدوارا اجتماعية مغايرة للأدوار السابقة من حيث طبيعتها وما تتطلبه من أشخاص لديهم الخبرة والقدرات التى يساعد على أدائها وتحقيق أغراض العمل .

يتبين لنا مما سبق أن التوزيع الاقليمى للقرى فى المنطقة الجديدة قد أدى إلى اثارة الصراع والمنازعات بين سكان بعض القرى ، فى حين لم يظهر هذا الصراع وتلك المنازعات بين قرى أخرى نتيجة لتكتل كل قرية من هذه القرى فى المكان بحيث احتفظت بتمايزها ووضوحها الاقليمى واستقلالها كوحدة قائمة بذاتها . ويرجع سبب ظهور الصراع بين سكان القرية وغيرها من القرى إلى فقدان القرية لاستقلالها ووحدتها الأمر الذى أدى إلى تدخل سكان القرية فى الشئون الداخلية للقرية الأخرى ، مما يهدد بضعف سلطة رؤساء القبائل والبيوت ، وهـذا ما لم يكن له وجود فى المنطقة القديمة .

وعلى الرغم من الابعاد البنائية بين القبائل والجماعات الغريبة المقيمة فى القرية ، تلك الابعاد التى تحدد التفاعل الاجتماعى فيما بينهما ، فان التهديد الخارجى لاستقلال مجتمع القرية والسلطة القبلية قد أدى إلى مؤازرة أفراد القبائل بعضهم لبعض وتكتلهم . وأصبحت العلاقات بين سكان القرية والأخرى تتميز بالعداء والكراهية . وكان لذلك أثر فى تخفيف حدة الصراع الداخلى فى القرية .

ويتمثل هذا كله فى عدم ظهور المنازعات والصراعات بين سكان القـرى التى يشرف على تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخلها مجلس القرية الذى يضم هذه القرى . فعضوية مجلس القرية موزعة بين القرى . ويتضمن ذلك عدم التدخل فى شئون القرية الاخرى لان هناك من يمثل القرية فى المجلس كوحدة اجتماعيـة قائمة بذاتها ، كما أن القرارات التى تتخذ يشترك فى وضعها ممثلو القرية ، ويتم تنفيذها عن طريقهم . فى حين يحتل المراكز السياسية فى القرى الأخرى أعضـاء من كل قرية ، لكل منهم الحق فى التدخل فى شئون القـرى جميعها . وأن مجـال المنافسة على هذه المراكز يشمل القرى ، على العكس تماما من المنافسه على عضوية مجلس القرية لأنها منحصرة داخل حدود القرية وبين أفرادها .

ويتخذ الصراع بين سكان القرية وغيرها من القرى التى شملها المكان الواحد طابعا أكثر شدة عن الصراع الداخلى للقريه الواحدة . فمن النادر وجود روابط المصاهرة والقرابة الأمومية بين أفراد من سكان أكثر من قرية ، تلك الروابط التى تحدد سلوك الاقارب والمتصاهرين ازاء بعضهم البعض وتخفف من حدة الصراع فيما بين الجماعات والقبائل ، وتساعد على التقريب بين الآراء ووجهات النظر المتعارضة .

الفصل الثانى عشر

الرئاسة والتنظيم الادارى

لقد تلاشت العزلة الجغرافية التى فرضتها الظروف البيئية على المجتمع النوبى فى المنطقة الأصلية . وأصبح المجتمع النوبى أكثر إندماجا فى المجتمع المصرى الكبير عامة ، وأكثر اتصالا بالمجتمعات المحلية غير النوبية المجاورة والمدن الرئيسية الهامة القريبة ومنها على وجه الخصوص أسوان وكوم أمبو . فمدينة أسوان هى عاصمة المحافظة ومركز الادارة المحلية . وعلى ذلك فقد تلاشت الظروف البيئية التى كانت أحد الاسباب الرئيسية فى ضعف الادارة الحكومية وعدم تدخل رجال الادارة فى شئون السكان ومشاكلهم الخاصة من ناحية والضعف الشديد لنظام العمودية وشيوخ البلد وعدم فاعليته فى الحياة الاجتماعية داخل النوبة الأصلية من ناحية أخرى .

فالقرية النوبية وحدة إدارية رئيسها العمدة ويعاونه شيوخ البلد (أو شيوخ الحصص كما يعرفون فى القرى النوبية) والخفراء الذين يعينهم العمدة ويقومون باختصاصات رجل الشرطة . واختصاصات العمدة وشيوخ الحصص اختصاصات ادارية بحتة فيما يتعلق بمسائل التجنيد وقيد الوفيات والمواليد ومساعدة موظفى الادارات الحكومية فى أعمالهم الرسمية واتخاذ الاجراءات الرسمية فيما يتعلق بالمنازعات التى تحدث بين الافراد والجرائم التى تحدث فى القرية . ومن النادر كانت تحدث جرائم فى النوبة الأصلية ، كما كان فى القليل النادر يحدث أن يتخذ عمدة القرية الاجراءات الرسمية الخاصة بالمنازعات إذ أن الأطراف المتنازعة كانت تقبل أحكام القضاة العرفيين . وكان شيوخ البلد أو الحصص يقومون بإستلام وتوزيع المعونات العينية (الحبوب والدقيق

والسكر) التى كانت تمنحها الحكومة للأفراد الذين يمثلهم كل منهم . ويعتبر شيخ البلد أو الحصة ممثلا للعمدة بالنسبة للأفراد المسئول عنهم أمام الادارات الحكومية حيث كان سكان القرية موزعين على عدد من شيوخ البلد أو الحصص على أساس عدد الأفراد المحدد للحصة الواحدة . ومن خلال هذا التنظيم الادارى الذى يرأسه العمدة كانت علاقات سكان القرية بالحكومة .

وكانت العمودية وبالمثل مشيخة البلد مركزاً يشغله الفرد من الناحية النظرية أو الشكلية عن طريق الانتخاب . وفى الواقع كان هذا المركز وراثيا حيث كانت العمودية ومشيخة البلد تنتقل إلى أحد أبناء العمدة وشيخ البلد . وإذا لم يكن هناك الإبن الذى يصلح لان يكون عمدة للقرية ، تنتقل إلى أحد أقاربه العاصبين لسلف البيت الذى ينتمى اليه العمدة . وعلى هذا الأساس تعتبر قبيلة العمدة القبيلة المسيطرة فى القرية . وليست هذه القاعدة عامة فى جميع القرى الكنزية والعربية والنوبية . فإذا كان الاتجاه السائد لدى النوبيين عامة هو إنتقال العمودية من الأب العمدة إلى أحد أبنائه أو داخل نطاق بيته ، فقد كانت هناك عدة عوامل أدت إلى الإنحراف عن هذه القاعدة فى غالبية القرى . ففى الوقت الذى استمرت فيه العمودية داخل نطاق القبيلة المسيطرة (خاصة فى غالبية قرى النوبيين) فى قرية ما ، فانها انتقلت من هذه القبيلة إلى غيرها فى قرية أخرى (يتمثل ذلك على وجه الخصوص فى غالبية القرى العربية) .

وتستند العمودية إلى القرابة والثروة والحكمة والإتزان وعدم التحيز والموضوعية فى إصدار الأحكام فى مجالس التحكيم والنظر فى المنازعات وحب الخير والتواضع وعدم التعالى والكبرياء . وليس لعامل السن دور أساسى فى العمودية وإن كان يزيد ويدعم مرتبة العمدة إذا صاحب هذه العناصر . وإذا كانت العمودية تنتقل بين أعضاء القبيلة المسيطرة أو تنتقل بين القبائل الرئيسية الكبرى ، فهى فى كلتا الحالتين تنحصر على أعضاء البيت المسيطر فى القبيلة .

وينطبق هذا كله على مركز شيخ البلد أو الحصة . فهو رئيس القبيلة من القبائل الرئيسية . وكان هذا المركز سببا للنزاع والصراع بين أفراد هذه القبائل عن العدد المحدد لمراكز شيوخ البلد فى القرية . ويرتكز اختيار شيخ البلد على أساس قرابى لا إقليمى حيث يتمثل عدد معين من القبائل يتفق مجموع عدد أفرادها مع العدد المحدد المنصوص عليه إداريا . وترتبط روابط القرابة أعضاء هذه القبائل أما عن طريق الانحدار أو الانتساب إلى سلف واحد مشترك أو عن طريق الزواج والمصاهرة . وبالاضافة إلى هؤلاء الاقارب أفراد القبائل الصغيرة التابعة لها . فلم تكن دائرة اختصاصات شيخ البلد محددة على أساس إقليمى ، أى بعدد معين من نجوع القرية رغم وضوحها وتمايزها الاقليمى الذى يجعل من السهل تحديد المشيخة أو الحصة فى عدد منها . وإذا كانت القبائل — من حيث الإقامة — متمركزة فى نجع واحد أو أكثر بحيث تظهر مشيخة البلد كما لو كانت محددة على أساس اقليمى، فلا يخفى ذلك العامل الوحيد الذى يقوم عليه تحديدها وهو العامل القرابى حيث يوجد أفراد مقيمون فى نجوع بعيدة غير التى يقيم فيها أفراد قبيلتهم ولكن تبعيتهم لشيخ البلد يحددها تبعية قبيلتهم له . وذلك على الرغم من أنهم يقيمون فى نجوع أفرادها تابعون لشيخ بلد آخر . وعلى ذلك يتضح أنه فى الوقت الذى يشغل فيه شيخ البلد مركزين هما مشيخة البلد ورئاسة القبيلة التى ينتمى اليها ، فان رئاسة القبيلة لا تفترض مشيخة البلد أو الحصة . فقد كان هناك رؤساء قبائل رئيسية كبرى ليسوا شيوخ بلد .

وكانت هذه المراكز الإدارية سببا للمنافسة والصراع بين القبائل الرئيسية الكبيرة لما تتضمنه من سلطة ونفوذ قوى تعطى الشخص الحق فى التدخل فى تنظيم مختلف نواحى الحياة الإجتماعية فى القرية ، والتدخل فى تسوية

المنازعات بين القبائل وإصدار الأحكام التى تكون ملزمة للأطراف المتنازعة بقبولها .

فهذه القبائل تتصارع وتتنافس لكى يكون عمدة القرية من بين أعضائها ، وتقدم كل واحدة منها رئيسها أو أحد رؤساء البيوت لكى يختاره سكان القرية عمدة لها بعد عدة إجتماعات لأعضائها لمناقشة الأمر مع مشاركة القبائل المتحالفة معها . وتزداد حدة هذا الصراع بين القبائل الرئيسية عندما يكون لعامل القدم أو المركز السياسى القديم إعتبار قوى بين أفرادها على أساس حقهم فى العمودية . ويتضح دور القدم بصورة عامة فى جميع القرى النوبية وعلى وجه الخصوص فى القرى العربية ، فى حين يتضح دور المركز السياسى فى قرى النوبيين . لذلك كانت العمودية سببا من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى أن تتميز العلاقات بين بعض القبائل الرئيسية الكبيرة بالعداء والكراهية .

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك عوامل تقوم بدور جوهرى وهام فى التخفيف من حدة المنافسة والصراع مما يحافظ على العلاقات بين هذه القبائل والقبائل المتحالفة معها وبالتالى فى المحافظة على تماسك المجتمع المحلى . ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلى : -

(١) يعتبر إنتقال العمودية بين أعضاء أحد بيوت القبيلة المسيطرة العامل الرئيسى لإنهاء موقف الصراع الذى تتخذه القبائل من أجل العمودية . وينطبق هذا أيضا على مشيخة البلد . فما دام هناك أحد أقارب العمدة المناسب سواء الابن أو أحد أقاربه العاصبين من البيت الذى ينتمى اليه ، فان وجوده يوقف عملية الاختيار . ولا يفكر أحد رؤساء القبائل الرئيسية الأخرى فى التقدم بطلب الترشيح للعمودية . وإذا حدث وكان لدى أحدهم الرغبة فى الترشيح ، يجتمع رؤساء القبائل لإرغامه على العدول عن رغبته . ويقصد من ذلك المحافظة

على العلاقات بين القبائل الرئيسية الكبيرة والمتحالفة معها . فالمنافسة على العمودية فى هذه الحالة تؤدى إلى الإساءة إلى هذه العلاقات . ويتمثل ذلك فى إجماع رؤساء القبائل على الوقوف إلى جانب الشخص المفروض أن تنتقل اليه العمودية واختياره والتخلى عن الآخر .

وإذا كان هناك اعتراض من جانب القبائل على الشخص المفروض أن تنتقل اليه العمودية مما يؤدى إلى تقدم الآخرين للمنافسة عليها فان عدم تحديد شخص بالذات تنتقل اليه العمودية يساعد على تسوية الموقف وعدم دخول القبائل الرئيسية الكبيرة فى صراع من أجلها . فإنتقال العمودية يفترض أى شخص مناسب من بيت العمدة السابق . وعلى ذلك فاذا كان الاعتراض سوف يوجه لعدم ملائمة الابن لشغل مركز العمودية ، فان القبيلة المسيطرة يمكنها أن تجد غيره من أعضاء القبيلة التى تقدمه لكى يكون العمدة وترضى به القبائل الاخرى استنادا إلى حقها فى العمودية . فالاعتراض لا يوجه بمناسبة عدم أحقية القبيلة فى العمودية ، وانما يوجه لعدم صلاحية شخص معين لها . ومن ثم لا يصبح لقبيلة أخرى من القبائل الرئيسية الكبيرة الحق فى المنافسة والصراع من أجل العمودية . وكانت القبيلة المسيطرة تختار من بين أعضائها أكثر الاشخاص صلاحية للعمودية سواء من المقيمين فى القرية أو من المهاجرين فى المدن الذى يطلب منه الإنتقال إلى القرية لإختياره عمدة لها .

وإذا لم يكن هناك هذا الشخص ، فالطريقة التى تتبع فى اختيار العمدة الجديد تساعد على تسوية الصراع بين القبائل . ففى مثل هذه الحالة لا يكون للقبيلة المسيطرة الحق فى الاعتراض على موقف القبائل الاخرى فى الاتجاه نحو اختيار عمدة من خارج هذه القبيلة . ويتم الاختيار عن طريق إجتماع لرؤساء القبائل والبيوت لعرض كل قبيلة وجهة نظرها ومناقشة الامر فيما بينهم إلى أن يقع الاختيار على شخص معين فينال موافقة الجميع

على أن يكون عمدة القرية بحيث لاتتعدى عملية الانتخاب بعد ذلك ألا أن تكون شبه رسمية .

أما إذا اشتد الخلاف فى الرأى بين رؤساء القبائل — وهذا لا يحدث إلا فى قليل من القرى وخاصة فى قرى النوبيين — فإنه يحدث موقف من التكتل والتحالف السياسى مما يؤدى إلى توتر العلاقات بين أفراد كل تكتل وتحالف وآخر . وعلى الرغم من ذلك لايؤدى هذا الموقف إلى استمرار التوتر والضعف الشديد فى العلاقات بين أفرادها واتساع مجال الخلافات والمنازعات لعدم وجود المواقف التى تستدعى قيامها وتكرارها على فترات متقاربة بعد عملية انتخاب العمدة . ولما كانت عملية اختيار العمدة لاتحدث إلا على فترات متباعدة فإن ذلك يتيح بإزالة ما أصاب العلاقات من توتر .

(٢) العامل الثانى هو التنظيم الإدارى حيث يعمل على تخفيف حدة الصراع بين القبائل الرئيسية والقضاء عليه . فقد كان لشيخ البلد أو الحصة نفس اختصاصات العمدة فضلا عن أنه يعتبر نائبا عنه . ويضاف إلى ذلك أن العمدة لم يكن ينفرد بالتصرف فى شئون القرية الإدارية وغيرها مما يتعلق بالقرية حيث يتم التصرف فيها بمشاركة شيوخ البلد أو الحصص . بل وشاركهم رؤساء القبائل الأخرى فى كثير من الأحيان . وتختفى السلطة القبلية وراء ذلك لإمكان تنفيذ كثير من الأعمال التى تتطلب مشاركة جميع سكان القرية لأنه عن طريق رؤساء القبائل تنتقل القرارات إلى أفراد القبائل .

وعلى ذلك فإن دور شيوخ البلد أو الحصص يتضمن عدم ضعف سلطة رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة ، كما أنهم يشاركون فى تنظيم وتوجيه الحياة داخل القرية ، ويشغلون مراكز إدارية لاتقل أهميتها عن العمودية كثيراً . كما أن تلك المشاركة تجعل الاجتماعات وسيلة لتقوية علاقات كل من شيخ البلد بالعمدة وكل منهم بالآخر ويكون لها أثر بالتالى فى علاقات القبائل المختلفة الأمر الذى يؤدى إلى إزالة ما نشأ من عملية اختيار العمدة من تكتل وتحالف وتوتر فى

العلاقات بين القبائل الرئيسية الكبيرة إذا كانت قد تمت هذه العملية دون الاختيار التقليدى المتبع فى غالبية القرى النوبية .

(٣) ضعف سلطة التنظيم الإدارى والقانون الوضعى واستمرار قوة السلطة القبلية التقليدية . فلم تتح العزلة الجغرافية التى كان عليها المجتمع النوبى بأن تمارس الدولة سلطتها عن طريق الإدارة الحكومية فى مدينة اسوان أو مركز عنيبة . وبالمثل لم تتح الأبعاد الفيزيقية بين نجوع القرية الواحدة وصعوبة الانتقال إليها بأن يمارس العمدة وشيوخ البلد سلطتهم الإدارية لإقرار النظام عن طريق القانون الوضعى . ويتمثل ذلك فى انعدام دور الخفراء فى هذا المجال بحيث كان هذا المركز شكليا بحتا وتنعدم فاعليته تماما . يضاف إلى ذلك الطريقة التى تتم بها تسوية المنازعات بين أعضاء القبيلة الواحدة وبين القبائل المختلفة بحيث كان ينعدم فى الغالب دور العمدة وشيوخ البلد فى فض المنازعات لعدم انتقالها اليهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلها إلى القضاء . وإذا تدخل أحدهم التحكيم فى المنازعات وخاصة بين القبائل ، فإنه يكون فى هذه الحالة قاضيا عرفيا وإن كانت العمودية تقوى وتدعم قراراته التى يتخذها لفض النزاع وقبول الأطراف المتنازعة لتلك القرارات .

فالسلطة القبلية واعتراف المجتمع بعدم التدخل فى شئونها الخاصة واعتماد القبيلة على سلطتها فى تسوية منازعاتها الداخلية تخفف إلى حد كبير من الصراع حول العمودية بين القبائل الرئيسية الكبرى ، كما أنها تضعف من سلطة العمدة وشيوخ البلد بحيث كان دور كل منهم إداريا إلى حد كبير .

(٤) ويعتبر نظام النسب المزدوج أحد هذه العوامل لما له من وظيفة رئيسية فى تماسك المجتمع المحلى . فالقبائل الرئيسية الكبرى ترتبط بعضها ببعض عن طريق روابط المصاهرة . وتزداد حالات الزواج بين أفرادها ، وتتكرر بين أفراد الأجيال المتعاقبة . ويشير ذلك إلى روابط القرابة الأمومية التى

ترتبط عن طريقها أفراد هذه القبائل بعضهم ببعض . فاذا كانت العمودية ممثلة فى احدى هذه القبائل ، فهى تصبح بالتالى ممثلة فى قبائل أخرى على أساس انتماء الفرد إلى كل من القبيلة التى تنتمى إليها أمه والقبيلة التى ينتمى إليها والده . فسواء كانت العمودية ممثلة فى قبيلة الأب أو قبيلة الأم ، فهى ممثلة بالنسبة للشخص فى القبيلة التى ينتمى اليها .

* * * *

يتبين إذن مما سبق الترابط بين التنظيم الإدارى والسلطه القبلية . فالمراكز الإدارية يشغلها رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة . والسلطة التى يتضمنها مستمدة أصلا وقائمة على السلطة القبلية وهى سلطة القبائل الرئيسية الكبيرة . وهى سلطة قائمة ويقرها المجتمع ولا تزيدها المراكز الادارية سلطة أو نفوذاً لانهـا مراكز إدارية بحتة . ولم ينتج عنها فقدان القبيلة لسلطتها واستقلالها السياسى . فلم يتعد التنظيم السياسى مجال تنفيذ الشئون الإدارية الخاصة بالقرية . ولا يتعارض ذلك مع السلطة القبلية لان رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة هم الممثلون لها بالإضافة إلى ذلك كان العمدة وشيوخ البلد يؤلفون مجلسا عرفيا لممثلى السلطة القبلية داخل القرية الذى يتولى تنظيم وتوجيه المناشط الاجتماعية التى تتعلق بالقرية ككل .

وقد أوقف العمل بنظام العمد وشيوخ البلد فى النوبة الجـديدة إلى حين استقرار المجتمع الجديد وبعد توزيع الأراضى الزراعية وتمليكها على أن يقوم نائب العمدة بمعاونة الهيئات الحكومية فيما يطلب منه من أعمال خاصة بالاسكان والزراعة فضلا عن استمرار عمله الإدارى التقليدى .

ويقتضى نظام الحكم المحلى تكون مجلس القرية الذى لم يكن موجودا فى النوبة الأصلية . ويضم عدة قرى متجاورة على أن تتمثل فيه كل قرية من هذه القرى عن طريق ثلاثة أعضاء هم نائب العمدة والأمين المساعد للجنة الاتحاد الاشتراكى العربى

ويكون أحد الأطباء وأحد نظار المدارس الابتدائية فى هذه القرى ورئيس الوحدة الاجتماعية أعضاء فى المجلس على أن يختار رئيسه من بين هؤلاء الموظفين الثلاثة . ولى هذا المجلس النظر فى مختلف شئون القرى التابعة له الخاصة بالخدمات العامة واتخاذ القرارات لتنفيذها والاشراف عليها .

وفى نهاية عام ١٩٦٦ تكون المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى بمدينة نصر ، ويشكل أعلى مستويات هذا التنظيم فى المجتمع النوبى . ويتكون من خمسة أعضاء اختيروا من بين أعضاء لجان القرى الأساسية أربعة منهم من النوبيين والخامس من الكنوز . ويتبع انشاء هذا المكتب الغاء اللجان الأساسية للقرى المتجاورة على أن تتكون لجنة جديدة من خمسين عضوا عن طريق الاختيار من بين سكان هذه القرى وهى مجموعة القرى المالكى وشاتورمة والسبوع والسنقارى ومجموعة القرى الديوان والدروقته ومجموعة القرى كروسكو والريقة وأبو حنضل .

وقد أدت الظروف الجديدة إلى تدخل الهيئات الحكومية فى تنظيم وتوجيه مختلف نواحى الحياة الاجتماعية داخل المجتمع النوبى خاصة وأنه يخضع لخطة التنمية اقتصاديا واجتماعيا فى ضوء الخطة العامة القومية ، وتعتبر الوحدة الاجتماعية الهيئة الرئيسية التى تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة فى تنظيم مختلف نواحى الحياة الاجتماعيه داخل القرى التابعه لها . وإذا وضع فى الاعتبار أن جميع المنازعات والمشاكل التى نشأت فى القرية الجديدة محورها عملية الاسكان والأراضى الزراعية وتوزيع الاعاشة يتضح الدور الرئيسى للوحدة فى الحياة داخل القرية . وبالاضافة إلى ذلك حاجة السكان إلى توجيهاتها وإرشاداتها ومساعداتها فى إدارة وتنفيذ أعمال الجمعيات التى أنشئت فى القرية والتى يتولاها الأهالى وهى جمعية الاصلاح الاجتماعى بمختلف لجانها .

وتوجد إلى جانب الوحدة الاجتماعية الهيئات الحكومية المركزية فى مدينة

كوم امبو ومدينة أسوان التى تتولى تنظيم النشاط الاقتصادى وعمليات الاسكان داخل المجتمع النوبى . وتخضع جميع هذه الهيئات للجنة الدائمة لتهجير أهـالى النوبة التى تولت دراسة احتياجات مشروع التهجير واستمرت فى الاشراف على تنفيذه .

ويشير هذا كله إلى التغيرات الجوهـرية التى تعرض لها التنظيم السياسى للنوبة الأصلية . فقد صار مختلف نواحى الحياة داخل المجتمع النوبى تحت اشراف الهيئات الحكومية التى تتولى تنظيمها فى ضـوء القوانين التى وضعتها الدولة والخاصة بتهجير أهـالى النوبة . فلم يكن مثل هذا التدخل موجودا فى النوبة الأصلية الأمر الذى أدى إلى ضعف سلطة رؤساء القبائل وبالتـالى ضعف الرئاسة التقليدية .

فقد اعتمدت الهيئات الحكومية على رؤساء البيوت والقبائل الرئيسية الكبيرة فى عملية المسح الاجتماعى التى أجريت فى القرى النوبية الأصلية فى عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٣ . وأصبحوا أيضا الهيئة الأهلية التى تعتمد عليها الهيئات الحكومية فى تنفيذ أعمالها الخاصة بالاسكان والزراعة والمساعدات النقدية والعينية فى القرى الجديدة . وتكونت جمعية الاصلاح الاجتماعى فى كل قرية من بين هؤلاء الرؤساء التقليديين . واقتصرت عضوية اللجان التى تتكون منها هذه الجمعية عليهم فاستمر هؤلاء الرؤساء متمتعين بالسلطة والنفوذ القوى فى الفترة الأولى للاقامة الجديدة، وتبلغ العامين الأول والثانى . ويرجع ذلك إلى أهمية الدور الذى يؤدونه فيما يتصل بالحاجات الضرورية لمعيشة الأهالى .

وكان من نتيجة ذلك أن التصق بهم مساوىء الاسكان وتقدير قيمة المعونة المالية والعينيه . فقد أصبح السكان يعتبرونهم مسئولين عما أصاب البعض منهم من الضرر بحقوقهم فى الإسكان والمعونة . كما أن المشكلات التى واجهها السكان والتى لم يستطع موظفو هذه الإدارات الوصول إلى الحلول المرضية لهم قد أدت

إلى أن تظهر الرؤساء التقليدين عاجزين عن حماية حقوقهم ومصالحهم . يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الرؤساء تحملوا عبء تنفيذ القرارات التى تصل اليهم من هذه الإدارات فيما يتعلق بالإسكان والزراعة والتى يعتبرها السكان غير متفقة ومصالحهم واحتياجاتهم لتناقض الكثير منها مع ظروف حياتهم فى القرى الجديدة . وكان لذلك أثر فى اضعاف سلطتهم وما يتمتعون به من علو المنزلة والمكانة الاجتماعية ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما عزل السكان الكثير منهم عن مراكزهم وأبتعدوا عن مجال النشاط الاجتماعى والسياسى .

ومن ناحية أخرى فقد استغل هؤلاء الرؤساء التقليديين الفرصة للكسب من جراء إشرافهم على مختلف المساعدات العينية واستلامها وتوزيعها على سكان القرية الأمر الذى أدى إلى عداء السكان لهم . وبالاضافة إلى ذلك استمرار إرتباطهم بموظفى الوحدات الاجتماعية والهيئات الحكومية الأخرى وتنفيذ قراراتهم وأوامرهم . ويضاف إلى ذلك شعور الأهالى باستمرار تدخل هؤلاء الموظفين عن طريق الرؤساء التقليدين فى غير تلك الأمور مثل المنازعات واختيار ممثلى القرية فى الهيئات الجديدة . فان هذا التدخل قد أدى بالأهـالى إلى شدة الاحساس بالضيق والاستياء من رؤساء القبـائل القدماء الذين ارتبطوا إرتباطا وثيقا بموظف الدولة . إذ أنهم لم يتعودوا مثل هـذا التدخل فى النوبة الأصلية .

ولعلاقة الأهالى بالكثير من هؤلاء الرؤساء فى النوبة الأصلية أثر له أهميته فى ضعف منزلتهم ومكانتهم وسلطتهم . فقد كانوا التجار المحليين فى النجوع . وكان أفراد القبائل يشعرون بمدى إستغلالهم لهم حيث كان كل واحد منهم المحتكر الوحيد فى مجال العمل التجارى داخل النجع ولم تكن الظروف العـامة للنوبة الأصلية وخاصة هجرة العمل تتيح بحرية الفرد فى التعامل مع غير التاجر المحلى رئيس البيت أو القبيلة التى ينتمى اليها وكان تعامل أفراد البيت أو القبيلة معه نوعا من الالتزام القرابى الذى تحتمه تلك الظروف . فعلى الرغم من أن دوره

التجارى قد نشأ فى الأصل لتوفير السلع الضرورية للأقارب ، فقد انتهز الكثير منهم الفرصة للكسب والربح عن طريق إستغلال الموقف لصالحه . وقد أدت الظروف الجديدة فى النوبة الجديدة إلى ظهور العداء والكراهية الكامنة لديهم تجاه التجار الرؤساء التقليدين لإختفاء تلك الظروف التى فرضت عليهم التعامل معهم فى القرى الأصلية .

وقد أشرت فى الصفحات السابقة إلى التدخل المباشر للهيئات الحكومية فى تنظيم وتوجيه النشاط الإقتصادى والاجتماعى وتحديد مقدار المساعدات المالية والعينية والإشراف على توزيعها ، وتمليك المساكن والأراضى الزراعية . ويعنى ذلك إعتماد المجتمع النوبى فى تنظيم مختلف نواحى حياته على هيئات غريبة عنه على العكس تماما عما كان عليه فى النوبة الأصلية حيث يعتمد على رؤساء البيوت والقبائل فى تنظيم وتوجيه مختلف نواحى الحياة الاجتماعية وفى ضوء أنماط العلاقات ثابتة وقواعد للسلوك تحدده .

ويضاف إلى هذا التدخل المباشر للهيئات الحكومية التكوين الجديد للمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى فى المجتمع النوبى وما تبعه من تغيير وتعديل فى تكوين الوحدات الأساسية لبعض القرى. فقد صار لأعضاء المكتب التنفيذى دور هام وإيجابى فى كل ما يتعلق بأمور الزراعة والإسكان والصحة والتعليم والمساعدات المالية والعينية الحكومية ، بالاضافة إلى ذلك التدخل المباشر فى حل المنازعات التى تحدث بين القبائل فى القرية وبين القرى . فالمكتب التنفيذى بتكوينه الجديد هو حلقة الإتصال بين السكان فى مختلف القرى والهيئات الحكومية . ويشرف على تنفيذ مختلف المشروعات كما أنه له الحق فى توجيه سير العمل فيها بما يتفق ورغبات الأهالى وحاجاتهم فى ضوء الخطة الموضوعة . وقد قام أعضاء المكتب بنشاط واسع فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية

داخل المجتمع النوبى ككل وكان لهم دور جوهرى فى حل كثير من المشاكل الخطيرة التى تعانى منها الأهالى وفى التدخل فى نشاط الوحدات الاجتماعية ولإبداء الرأى ووضع القرارات الخاصة بأعمالها موضع التنفيذ بما يتفق ومصالح السكان ويشير هذا التدخل المباشر للمكتب التنفيذى فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية إلى دوره الايجابى فى التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويرجع ذلك إلى نفوذ هذا المكتب وسلطته التى تستند إلى سلطة الدولة .

وهناك عدة إعتبارات إجتماعية تتصل بالمكتب التنفيذى ، ولها أهمية بالغة بالنسبة لدور أعضائه ، ان لم تكن أكثر أهمية فى تأثيرها على فاعليتهم وإيجابيتهم داخل المجتمع النوبى عن أهمية سلطتهم المستمدة من طبيعة التنظيم السياسى للدولة .

فالمكتب التنفيذى يمثل المجتمع النوبى ككل . وليست المشاكل التى يتعرض لحلها مشاكل خاصة ببعض القرى وانما هى مشاكل عامة يعانى منها المجتمع النوبى . وقد اهتم أعضاؤه بهذه المشاكل وإعطائها الاولوية عن غيرها عن طريق الاجتماع بسكان كل قرية ومناقشتهم فى أسبابها وكيفية علاجها ثم الإتصال بالهيئات الحكومية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على أسباب مختلف هذه المشاكل وتنفيذ رغبات الأهالى . وبالفعل استطاعوا تحقيق الكثير من هذه الرغبات مما أدى إلى تقبل غالبية الأهالى لأعضاء المكتب بعدم تقبلهم وتشككهم فى بداية الأمر فى مقدرتهم على حل هذه المشاكل وعلى أساس علاقاتهم برجال الادارة .

وإذا كان النوبيون يرجعون مختلف المشاكل التى يعانون منها إلى موظفى الهيئات الحكومية لقصورهم فى أداء أعمالهم وعدم تحقيق رغباتهم ، فهذه الشكوى تعبر عن استيائهم من تدخل هؤلاء الموظفين فى مختلف هذه الأمور التى يعتبرونها أموراً خاصة حيث لم يتعودوا من قبل على مثل هذا التدخل .

ويتضح ذلك محاولاتهم الاعتماد على جهودهم الذاتية في حل مشاكلهم والتعاون في تنفيذ المشروعات التي يحتاج اليها مجتمعهم المحلي. ويتبين استياؤهم وعدم تقبلهم لتدخل رجال الإدارات في شئونهم الخاصة على وجه الخصوص في رفضهم رؤساء البيوت والقبائل القدماء لكي يكونوا ممثلين عنهم في التنظيمات الجديدة في القرى، مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس القرية .

وعلى ذلك فقد وجد الأهالي في تمثيل أعضاء المكتب التنفيذي الفرصة للتخلص من الرؤساء التقليديين القدماء فضلا عن إدراكهم لسلطة هؤلاء الأعضاء المستمدة من المراكز الادارية والسياسية التي تعلو المراكز الادارية المحلية داخل القرى النوبية . وعلى الرغم من عدم تمثيل سكان القرى العربية في هذا المكتب وما أبدوه من ضجر واستياء بهذا الخصوص ، فقد كانت استجابتهم لتقبل هؤلاء الأعضاء وتنفيذ ما يقررون من قرارات لا تقل عن إستجابة وتقبل بقية سكان القرية الكنزية والنوبية .

ومن ناحية أخرى فان أعضاء المكتب التنفيذي أعضاء في المجتمع النوبي وينتمون إليه ، وليسوا من خارجه . ويعتبر دورهم في تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية تدخلا مباشرا من جانب المجتمع النوبي . ومما يؤكد ذلك أسلوب عملهم الذي يعتمد على مشاركة سكان كل قرية في إبداء الرأى وإتخاذ القرارات والتوصيات عن طريق المناقشة في مختلف الشئون العامة للقرية . لذلك اتجه الأهالي إلى المكتب التنفيذي بحيث صار محور مختلف الأمور التي تتعلق بالمجتمع النوبي ككل . وقد تبع ذلك قلة اتصالهم بالهيئات الحكومية وخاصة الوحدات الاجتماعية بالقرى ويتمثل أهمية الانتماء إلى المجتمع النوبي وتقبل الأهالي لتدخل أعضاء المكتب التنفيذي وعدم معارضتهم في تنفيذ قراراتهم في علاقة سكان القرى العربية بهؤلاء الأعضاء . فاذا كان أهمية إنتماء أعضاء المكتب

التنفيذي للمجتمع النوبي واضحا تماما في علاقة الكنوز والنوبيين بهم فانه أكثر وضوحا في علاقة العرب بهم . فعلى الرغم من اقتصار عضوية المكتب على الكنوز والنوبيين فلم يؤثر حرمان العرب من تلك العضوية على اتصالاتهم وعلاقاتهم بأعضائه . ويتضمن ذلك استمرار السلطة الداخلية للمجتمع النوبي وإن كانت في شكل مغاير تماما عن السلطة القديمة للمجتمع في المنطقة القديمة .

ولم تصبح المقومات التي يقوم عليها التنظيم السياسي في القرية الأصلية أساسا لتحديد شخصيات معينة لشغل المراكز السياسية نتيجة لمختلف التغيرات التي تعرض لها المجتمع النوبي وعلى وجه الخصوص التغيرات الاقتصادية وفي الوقت نفسه فرضت تلك التغيرات خصائص جديدة في المركز السياسي مغايرة للخصائص القديمة الأمر الذي أدى الى عدم صلاحية الرؤساء التقليديين القدماء لشغل هذه المراكز لعدم قدرتهم على ممارسة الأدوار التي تتطلبها . ويعتبر ذلك أحد العوامل التي أدت الى أبعاد بعضهم عن مجال النشاط السياسي وضعف سلطتهم . لذلك ظهرت قيادات جديدة داخل القرية تحتل المراكز السياسية داخل جمعية الإصلاح الإجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس القرية ، فهي تستطيع التعرف على أسباب المشكلات التي تواجه القرية ووضع الحلول الملائمة لحلها ثم الاتصال برجال الهيئات الادارية ومناقشتهم واقناعهم بوضع تلك الحلول موضع التنفيذ . وعلى هذا الأساس صار التعليم أحد العناصر الضرورية لشغل المركز السياسي بحيث احتل غالبية المراكز السياسية الشباب المتعلم الذي كان بعيدا عن المراكز السياسية في النوبة الأصلية لظروفها العامة .

واذا كان هناك بعض الرؤساء التقليديين في كل قرية يشغلون بعضا من هذه المراكز ، فلا يعني ذلك قدرتهم على القيام بالادوار السياسية . فالقيادات الجديدة تقوم في حقيقة الأمر بهذه الأدوار السياسية وتنال آراؤها وقراراتها موافقة وتأييد الرؤساء التقليديين الاعضاء في الجمعية واللجنة ، وتأييد وموافقة الأهالي الذين يلجأون اليها لعرض ومناقشة كثير من مشاكلهم . وقد احتفظ

هؤلاء الرؤساء بتلك المراكز إستنادا إلى مواقفهم الايجابية فى عملية التكيف التى يمر بها المجتمع . كما أن للقرابة والثروة والمكانة الاجتماعية كثيرا من الاعتبار فى ذلك . وذلك على عكس غيرهم من الرؤساء الذين أبعدوا عن مجال النشاط السياسى لموقفهم المضاد تجاه ما تفرضه عملية التكيف من تغيرات هامة فى العلاقات بين القبائل والجماعات وفى التنظيم السياسى القديم .

وفى الحقيقة يعتبر إستمرار شغل هؤلاء الرؤساء لبعض المراكز السياسية فى القرية أحد الوسائل التى لجأ اليها المجتمع للتكيف مع مختلف التغيرات التى واجهته من ناحية وللمحافظة على تماسكه وتضامنه من ناحية أخرى .

فان نجاح جمعية الإصلاح الاجتماعى ولجنة الاتحاد الاشتراكى ومجلس القرية فى أعمالها يتوقف إلى حد كبير على مؤازرة هؤلاء الرؤساء لبقية الأعضاء من الشباب المثقف وتأييدهم لقراراتهم ووضعها موضع التنفيذ . ويرجع ذلك إلى ما يتمتعون به من مكانة إجتماعية ونفوذ وتأثير على أفراد القبائل التى ينتمون اليها باعتبارهم رؤساءها . وعلى هذا الأساس استطاعت مجتمعات القرى مواجهة كثير من المشاكل ونجاح غالبيتها فى التكيف مع الظروف الجديدة . ومع ذلك إختلفت درجة النجاح وسرعة التكيف بين القرى. ويرجع سبب ذلك إلى التعليم. فقد إرتفعت درجة النجاح وسرعة التكيف فى قرى النوبيين نتيجة لزيادة نسبة المتعلمين من الذكور والإناث. فى حين تنخفض هذه الدرجة فى القرى الكنزية وتقل كثيرا فى القرى العربية تبعا لإنخفاض نسبة التعليم بين الذكور وإنعدامه بين الإناث فى القرى العربية . فغالبية الإناث المتعلمات وغيرهن يشاركن فى النشاط الاجتماعى داخل قرى النوبيين عامة وفى مجال النشاط السياسى أيضا كما هو الحال فى قرية الجنينة والشباك . كما لتدخل رؤساء القبائل التقليديين فى أعمال الجمعية واللجنة فى القرى العربية أثر فى ضعف درجة النجاح وسرعة التكيف . ولا ينطبق ذلك إلا على القرى العربية فيما عدا قرية وادى العرب .

ويعتبر إستمرار بعض من رؤساء القبائل فى شغل المراكز السياسية إستمرار

السلطة القبلية وإنعكاسا للتنظيم الاجتماعى القبلى . كما أنه يشير إلى أن اعتراض سكان كل قرية غير موجه نحو السلطة القبلية ولا يقصد محوها والغاءها وإنما الاعتراض بخصوص أشخاص معينين هم الرؤساء التقليديين القدماء الذين تكاتفت عدة ظروف مختلفة لإظهارهم بالضعف وعدم القدرة على تحقيق وحماية مصالح أعضاء قبائلهم . فلم يستطيعوا القيام بأدوارهم التقليدية الأمر الذى أدى إلى إبعادهم عن مجال النشاط السياسى . ويعتبر ذلك نوعا من الجزاء الاجتماعى لفشلهم فى أداء أدوارهم ووقوفهم إلى جانب رجال الهيئات الحكومية .

فإختيار أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى وجمعية الإصلاح الاجتماعى يتم على أساس قبلى بحت . فقد اتفق سكان كل قرية على أن تتمثل القبائل داخل اللجنة والجمعية عن طريق توزيع عدد الاعضاء فيما بينها على أساس حجم القبيلة. وقد أختارت غالبية القبائل من بين أفرادها القادرين على ممارسة الادوار السياسية الجديدة لعضوية اللجنة والجمعية . فان أهمية دور القبيلة لا تتمثل فقط فى شغل رئيس القبيلة لاحد المراكز السياسية ، وإنما فى تمثيل القبيلة ككل فى التنظيم السياسى المحلى ودورها فى تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرية. وهذا ما يحققه حق القبيلة فى عضوية الجمعية واللجنة من ناحية ، وإختيارها لافراد أعضاء الجمعية واللجنة من ناحية أخرى . وقد أتاح هذا ظهور رؤساء قبائل جدد وغيرهم من الممثلين لها فى الجمعية واللجنة . وفى الغالب يكون هؤلاء الرؤساء من بين رؤساء البيوت الذين لم يشتركوا مع موظفى الهيئات الحكومية فى أعمالها . ولا يعنى ذلك التطابق بين المركز السياسى ومركز رئيس البيت أو القبيلة كما كان فى النوبة الأصلية فان المراكز السياسية الجديدة تتطلب أشخاصا لديهم الصفات التى تساعدهم على القيام بالادوار الجديدة فى المجتمع الجديد . لذلك صارت القدرة على حل المشاكل الجديدة وإكتساب قدر عال من التعليم من الأسس الهامة التى يجب أن تتوفر فى الشخص الذى تختاره القبيلة لكى يكون ممثلها فى اللجنة والجمعية .

وعلى الرغم من إختيار الأعضاء على أساس قبلى بحت مما يؤكد تمثيل القبائل وتدخلها فى تنظيم شئون القرية ، فانه لم يؤد إلى أن يتمتع هؤلاء الأعضاء ورؤساء القبائل الذين حلوا محل الرؤساء القدماء بالسلطة التى كان يتمتع بها الرؤساء التقليديين فى المجتمع النوبى القـديم . فقد أضعفت مختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية التى طرأت على المجتمع النوبى من سلطة هؤلاء الرؤساء الجدد . وإذا كان التنظيم السياسى يستند إلى التنظيم القبلى فان ذلك يشير إلى الكيفية التى يواجه بها المجتمع تلك التغيرات من خـلال التنظيم الاجتماعى التقليـدى .

خاتمـة

تناولت الدراسة المجتمع النوبى لغرض التعرف أولا على دور التغيـيـر الاقتصادى فيما يعتريه وبنائه الاجتماعى التقليـدى من تغيرات (١). ذلك التغيير الاقتصادى الذى خضع له المجتمع النوبى نتيجة لعملية التهجير التى أدت إلى تغير ظروفه البيئية والجغرافية ، وتغير علاقته بالمجتمع المصرى الكبير الذى هو أحد قطاعاته . فقد أتاحت خضوعه لعملية ادماج وتـكامل اقتصاديا وسياسيا مـع المجتمع المصرى بحيث أصبح فى ظروف جديدة ومغايرة تماما لتلك الظروف التى كان عليها فى المنطقة النوبية الأصلية . فالنوبيون عاشوا عزلة نسبية كان لها أثر هام فى البناء الاجتماعى النوبى وفى اتخاذه نمطا معينا .

---

(١) يقصد بالتغير البنائى « التحول الذى طرأ على ذلك الـشكل المركب الذى نسميه البناء الاجتماعى .. فالعامل الذى يعطى البناء الاجتماعى وحدته وتماسكه وتكامله ويجعله شيئا أكثر من مجرد مجموع أعضائه هو العلاقات الاجتماعية الدائمة التى تقوم بين هؤلاء الأعضاء ، والتى يمـكن ملاحظتها وتحديدها فى أى موقف من المواقف وفى أى فترة من الزمن . وتغير هذه العلاقات الأساسية الدائمة هو الذى يقصده العلماء وبخاصة علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية حين يتكلمون عن التغير البنائى » . فهو يعنى التعديل لأكثر من نظـام واحد وظهور سلسلة من الآثار الاجتماعية التى يترتب عليها مزيد من التغير فى مجالات جديدة لأنه « حصيلة التفاعل الاجتماعى الذى يتضمن مزيجا من الشعور بالضغط الخـارجى وإدراك الفوائد التى يمكن اجتناؤها والإحساس بالمسئوليات التى تفرضها الظروف الجديدة والتى لم يـكن لها وجود من قبل ، كما تتضمن تغييرا جوهريا فى نمط القيم القديم الذى كان يسود المجتمع ويتحكم فى تصرفات أفراده بل ويملى عليهم نوعا معيناً من السلوك ». فى حين يكون التغير الاجتماعى هو التغير فى المجتمع أو بعبارة أخرى التغير فى العلاقات الاجتماعية الذى أسماه فيرث التغير التنظيمى والذى ليس من الضرورى أن يترتب عليه تغير فى البناء .

أحمد أبو زيد : البنـاء الاجتماعى ، المفهومات ، صفحات ٢٨٥ ــ ٢٩١ .

Firth, R., *Elements of Social organization*, pp. 84 - 89

واهتمت الدراسه ثانيا بالتعرف على عمليات التكيف التى لجأ اليها المجتمع النوبى فى مواجهته لتلك الظروف الجديدة للتوفيق بينها وبين النظم الاجتماعية التقليدية بما يضمن الاحتفاظ بالشكل العام لهذه النظم والاحتفاظ بالبناء الاجتماعى والعلاقات البنائية الأصلية . وذلك لأن الخاصية الأساسية فى البناء الاجتماعى هو قدرته الفائقة على البقاء والاستمرار فى الوجود . وإذا كانت التغيرات البنائية تؤدى إلى حدوث اختلافات عميقة فى العلاقات الأساسية التى تميز بناء اجتماعيا معينا عن بناء اجتماعى آخر وتعطيه خصائصه ، فان ذلك لا يعنى زوال البناء الاجتماعى القديم — إلا فى حالة الثورات الفجائية العنيفة على ما يقول رادكليف براون — وإنما يظل البناء محتفظا ببعض خصائصه الأساسية (١).

وقد كشفت الدراسة عن تشابه البناء الاجتماعى الكنزى والعربى والنوبى رغم الاختلاف الثقافى بين الجماعات الثلاث الذى يتجلى فى اختلاف اللغة ورغم العزله النسبية التى عاشها أفراد كل جماعة داخل حدود إقليمها . ويرجع ذلك إلى تطابق الظروف البيئية وما فرضته من نمط إقتصادى عام من ناحية وتوزيع اقليمى للجماعات النجعية والقبائل من ناحية أخرى . كما يرجع أيضا إلى تكوين المجتمع النوبى أصلا قبل تعرضه لتلك الهجرات والغزوات على مر العصور التى أثرت فى ثقافته دون أن تؤثر فى بنائه الاجتماعى . هذا ما تظهره بكل وضوح الجماعة العربية .

وقد تبين لنا من الدراسة أن مختلف التغيرات التى طرأت على المجتمع النوبى ترجع إلى التغير الذى نال وضعه داخل المجتمع المصرى وعلاقته به باعتباره أحد قطاعاته إذ لم تكن تحدث مختلف هذه التغيرات لو بقى النوبيون فى بلادهم الأصلية، أو انتقلوا ولم تصاحبهم عملية تنمية اقتصادية واجتماعية . فان اتجاه التغير وسرعته وخضوع المجتمع النوبى لعملية تغير مستمرة ودائمة منذ اللحظة التى

(١) أبوزيد أحمد : البناء الاجتماعى — المفهومات — صفحتا ٢٨٧ ، ٢٨٨ ؛

استقروا فيها فى القرى الجديدة ، قد تم خلال هذا الانتقال المصاحب بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وليست العوامل الداخلية إلا عوامل مساعدة للتغير تحدد مدى سرعته وفاعلية العوامل الداخلية .

وترجع تلك التغيرات أيضا إلى الاختلاف التام بين الظروف البيئية للمنطقة الجديدة عن تلك الظروف التى تميزت بها النوبة الأصلية ، هذا الاختلاف الذى يحتم أن تكون الدراسة — من أحد جوانبها — من خلال اطار تفتقده دراسات التغير لمجتمعات أخرى .

وإذا نظرنا إلى التغيرات فى المجتمع النوبى يتبين لنا أنها تغيرات اجتماعية أو بعبارة أخرى تغيرات فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع النوبى صاحبها بعض التغيرات البنائية ولكنها لم تؤد الى تغيرات عميقة فى البناء الاجتماعى. فلم يحدث أن تغيرت العلاقات الأساسية الدائمة بين الأفراد وبين الجماعات التى تدخل فى تكوين البناء الاجتماعى ومايزال التفاعل الاجتماعى محكوما بالعلاقات الأساسية بين الأفراد وبين القبائل .

ويعتبر التغير فى التنظيم الاجتماعى وسيلة لجأ اليها المجتمع النوبى تكيفا مع الظروف الجديدة وحفاظا على التكامل الاجتماعى والتماسك وبالتالى حفاظا على بناء المجتمع . ويمكن أن نتبين هذا كله فى ضوء مادرسناه فى النقاط التالية:

أولا — ترتب على اختفاء الجماعة النجعية وتكتل سكان القرية فى المكان الجديد إتساع مجال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل وخارج الحدود الاقليمية القرية وقد أدى ذلك إلى ضعف العلاقات القرابية وعلى وجه الخصوص العلاقات العاصبة . وساعد على ذلك التوزيع السكنى الذى شتت الأسر داخل القرية والتغير الجذرى لنظام الملكية التقليدى . فقد كانت العلاقات ترتكز فى المحل الاول على القرابة . كانت لها أهمية قصوى لانه لم يكن من السهل على الفرد أن يعمل خارج حدود الجماعة النجعية التى يرتبط بأفرادها فى الغالب بروابط القرابة العاصبة

والامومية . وكانت الظروف العامة للمجتمع النوبى تحدد علاقاته بغيره من سكان النجوع الأخرى فى نطاق القرابة العاصبة والقرابة الامومية .

ولم تصبح القرابة العاصبة العنصر الأساسى فى تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادى وإنما صار للصالح والمنافع الاعتبار الأول والحافز الرئيسى فى تحديد اتجاه علاقات الفرد بالآخرين .

وتفككت العائلة ، وظهرت الأسرة المستقلة تماما اقتصاديا واجتماعيا . ويمكن القول أنه قد صار من المحتمل عدم تكوين ظهور الجماعات القرابية الأولاد والبيت . فلم تعد هناك تلك الجماعات القرابية الاقليمية القائمة بذاتها التى يستند تمايزها ووحدتها إلى تمركز الاقامة فى النجع ، وبالتالى ميزت بناء القبيلة بنمط معين فى اطاره تحددت علاقات الأقارب بعضهم ببعض ومن خلاله تنظم القبيلة ككل علاقاتها بالقبائل الاخرى باعتبارها أكبر وحدة قرابية فى القرية .

وعلى الرغم من الضعف الذى نال العلاقات القرابية واختفاء نظام الملكية التقليدى والجماعة النجعية القرابية ، فلا تزال العلاقات بين أقسام القبيلة تحمل بعض خصائصها ولا تزال القبيلة ككل تنظم علاقاتها بالقبائل الأخرى فى مختلف المواقف الاجتماعية فى اطار هذه العلاقات القائمة بين الاقسام القبلية . فلم يؤد تفكك العائلة وظهور الأسرة كوحدة مستقلة إلى أن يضعف من شعور الشخص بأنه عضو فى جماعة الأولاد التى كانت تؤلف وحدة إقليمية قرابية أو أنه عضو فى جماعة البيت النجعية القديمة . وعلى أساس ذلك تحددت علاقاته بأقاربه من خارج الجماعة وسلوكه تجاه هؤلاء الاقارب ويكشف عن ذلك الزواج الداخلى للجماعة ، وتفضيل الشريك فى الزراعة من بين أفرادها مادامت مشاركته تتفق ومصالحه ومنفعته . كما تكشف عن إستمرار العلاقة بين أفراد الجماعات القرابية وأعضاء قبيلتهم الذين ينتمون اليها عن طريق زوجات الأسلاف العاصبات لمؤسس القبيلة . يضاف إلى ذلك أنه لايزال رؤساء هذه الجماعات يشكلون

هيئة لمناقشة أمور قبيلتهم وينظمون علاقات أفراد القبيلة بالقبائل الاخرى فى مواقف معينة تتعلق بالقبيلة ككل وذلك على الرغم من ضعف سلطاتهم ونفوذهم.

وإذا كان هذا يشير إلى ما عليه القبيلة من تماسك رغم عوامل التفكك وعدم التكامل التى تواجهها ، فانه يشير أيضا إلى أن بناء القبيلة ما يزال محتفظا بخصائصه ومقوماته الأساسية .

ثانيا :

أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى تغير فى العلاقات بين أفراد القبائل الصغيرة والقريبة والنوبيين وجماعات الصعايدة من ناحية وأفراد القبائل الرئيسية الكبيرة من ناحية أخرى . فقد ترتب عن هذه التغيرات اختفاء التبعية والتحالف من جانب القبائل الأولى للقبائل الأخرى ، كما أصبح أفرادها يشاركون فى تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرى . ويشغلون المراكز السياسية الجديدة وغيرها التى يسمح لهم بشغلها فى التنظيم القديم .

فقد أدت هذه التغييرات إلى ظهور التناقض الكامن بين مكونات البناء الاجتماعى . وتجلى هذا فى الصراع الذى يدور بخصوص النشاط السياسى فى القرى والذى ظهر فى قرى معينة وفى القرى النوبية عامة . وكان من نتيجة هذا الصراع تلك التغيرات فى العلاقات السياسية بين أفراد القبائل . ويعتبر الصراع أحد العوامل الداخلية للتغير فى المجتمع النوبى ، هـذا الصراع الذى يعكس ذلك التناقض الذى أدى الى ظهوره وشده فاعليته التغير الذى طرأ على علاقة المجتمع النوبى بالمجتمع المصرى .

وعلى الرغم من ذلك لم يتعد هذا التغير مجال التنظيم الاجتماعى . فلم يؤد شغل تلك المراكز وأداء الأدوار التى تفرضها إلى الخصائص الجوهرية للعلاقة بين كل من تلك القبائل بالقبائل الرئيسية الكبيرة . فلم يؤد التغير إلى التقارب فى العلاقات بينها

ونضيق ما تتميز به من تباعد ويتمثل ذلك على وجه الخصوص فى العلاقة بين النوبيين والصعايدة .

فأفراد القبائل الرئيسية الكبيرة يرفضون مصاهرة القبائل الأخرى . ويتضح ذلك فى ارتفاع قيمة المهور التى تطلبها عندما يتقدم الرجل فى طلب الزواج من احدى فتياتها . فعلى الرغم من ارتفاع المهور عامة ، فما يزال التفاوت الشديد بينها قائما . وفى الوقت نفسه لا ترفض القبيلة المصاهرة مع ما يماثلها من القبائل كما كان فى النوبه الأصلية . فلم يستتبع تكوين العلاقات الاقتصادية بين أفراد القبائل المختلفة واتساع مجال العلاقات الاجتماعية واتجاهها اختفاء أسس التمايز والتفاضل الاجتماعى بين القبائل . فان مدى التقارب والتباعد فى العلاقات بين القبائل مرتبط ارتباطا وثيقا بالقيم الاجتماعية التى من الصعب أن تتغير بسرعة وسهولة والتى يحتفظ بها الأفراد على الرغم من التغيرات التى تتطلب منهم أن يكتفوا من أنفسهم ويعدلوا مواقفهم ومناشطهم تبعا لهذه التغيرات .. فاحتفظ البناء الاجتماعى النوبى ببعض مقوماته وخصائصه الأساسية .

ثالثا — تتم عملية الكيف مع الظروف الجديدة من خلال التنظيم والبناء الاجتماعى التقليدى . ويعتبر ذلك فى حد ذاته عاملا من العوامل الأساسية لاحتفاظ البناء الاجتماعى بخصائصه ومقوماته الجوهرية . ويؤكد أن التغيرات التى تحدث فى المجتمع النوبى لا تتم بسرعة واحدة . فهناك من التغيرات قد تمت بسرعة وبمجرد أن أقام النوبيون واستقروا فى القرى الجديدة . فقد اتجه النوبيون منذ البداية الاقامة الجديدة إلى تغيير سلوكهم فيما يتعلق بكل ما له صلة بزيادة الاستهلاك والحد من تقديم السلع الاستهلاكية دون مقابل بل وامتنع كل منهم عن طلبها من الآخر على عكس ما كان فى القرية الأصلية الأمر الذى أدى إلى الضعف الشديد لعلاقات الجوار وضعف علاقات الأقارب الذين يقيمون فى منازل متفرقة فى القرية . فى حين لا يزال الكثيرون منهم يقيمون الولائم المصاحبة لحفلات

الزواج لأنها تتعلق بمنزلة ومكانة الشخص الاجتماعية من ناحية وما تضفيه على أقارب العروسين من علو المكانة الاجتماعية من ناحية الأخرى .

فى حين أن هناك من التغيرات الاجتماعية التى لم تحدث الا بعد فترة من الاقامة الجديدة واتجاه النوبيين نحو الاستقرار فى القرى الجديدة . فعلى سبيل المثال فالضعف الذى تعرضت له العلاقات القرابية والتغير فى نظام الزراعة وتربية الماشية واتجاه العلاقات نحو الفائدة والكسب وظهور العلاقات الاقتصادية البحتة لم تحدث الا بعد استلام النوبيين الأراضى الزراعية .

ولم تتغير علاقات أساسية لأن تغيرها يترتب على تعديل القيم الإجتماعية ويتجلى ذلك فى علاقة النوبيين بالصعايدة ، وفى علاقة النوبيين بالأولياء وآثارها على العلاقات بين القبائل . ويشير ذلك إلى ان دائرة التغير الاجتماعى أوسع من دائرة التغير البنائى الذى يرتكز على كل من التغير الثقافى والتغير الإجتماعى[١] .

ويعكس رد الفعل من جانب النوبيين تجاه الظروف الجديدة وما نتج عن ذلك من تغيرات اجتماعية أثر التنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى التقليدى فى عمليات التكيف من بطء أو تعثر هذه العمليات وسرعتها . فان هناك اختلاف فى رد الفعل من قرية لأخرى بحيث كانت الاستجابة لمختلف التجديدات سريعة فى قرية فى حين كانت بطيئة فى قرية أخرى . مثال ذلك ماحدث فى قرية عنيبة من ناحية والقرى التى تتألف منها مدينة نصر من ناحية أخرى . ويشير ذلك إلى أثر العوامل الداخلية فى التغير فى المجتمع . هى عوامل تتعلق بالبناء الاجتماعى كما أنها فى الوقت ذاته تشير إلى العوامل التى تتعلق بطبيعة البناء ذاته والدور

---

(١) أبو زيد ، أحمد : المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

الذى تؤديه فى الحفاظ على التماسك الاجتماعى .

* * *

وأخيراً ...

لا شك فى أن التغيرات الكيفية هى نتاج تراكم كمى لتغيرات يصل إلى درجة معينة بحيث يصير التغير الكيفى ضرورة حتمية. ومن ثم فاذا كان البناء الاجتماعى النوبى لايزال محتفظا بخصائص ومقومات أساسية ، فهل سوف لا يتعرض لتغيرات هامة وجوهرية مادام كثير من الظروف قد تغيرت وحدثت تغيرات اجتماعية نتيجة للظروف الجديدة التى وجد فيها المجتمع النوبى ؟

ولنا أن نقول أن المستقبل يحمل فى طياته تغيرات بنائية أخرى جوهرية وأكثر أهمية فبعد فترة من الزمن تحدد مداها ظروف المجتمع النوبى وسرعة التغيرات الاجتماعية واستجابة النوبيين لها وتغير القيم تبعا لذلك ، سيظهر بناء جديد من المرجح أنه سيماثل البناء الاجتماعى للقرية المصرية فى النوبة الجديدة . فقد تغيرت الظروف البيئية التى كان لها دور هام فى تشكيل الجماعات الاقليمية القرابية واستمرارها مما يؤدى إلى استمرار مابينها من علاقات . وقد تغيرت النظم الاقتصادية تغيرا جذريا وعلى وجه الخصوص نظام الملكية ، وتدخلت الدولة فى تنظيم وتوجيه مختلف نواحى الحياة الاجتماعية مما كان له أثر هام فى احداث تغييرات سياسية هامة وجوهرية وقد ترتب على مختلف هذه التغيرات اتساع مجال العلاقات الاجتماعية وتغير اتجاهها الذى أصبح للمنفعة الاقتصادية الشخصية دور هام فى تحديده .

وإذا لم تحدث تغيرات بنائية هامة وهائلة ، فيرجع ذلك إلى ظروف المجتمع النوبى التى تتجلى فيما يتميز به من ظاهرات سكانية وفى عدم استكمال استصلاح الأراضى الزراعية مما أدى إلى عدم امكانية حيازة الكثير من النوبيين للاراضى وانحصار اهتمامهم بما حصلوا عليه من مساحة ضئيلة من الارض .

لقد تمت هذه الدراسة فى فترة تعتبر هامة للغاية بالنسبة لدراسة التغير عامة وفى المجتمع النوبى خاصة لانها بدأت بعد الانتقال إلى القرى الجديدة مباشرة ، واستمرت ما يقرب من العام بعد الاقامة الجديدة . ويعنى ذلك أن الدراسة قد تناولت المجتمع النوبى فى بداية تعرضه لمختلف الظروف الجديدة التى وجد فيها . ومن ثم فهى تكشف عن العملية الديناميكية التى مر بها المجتمع النوبى فتظهر الكيفية التى يتكيف بها المجتمع مع التجديدات وكيفية اندماجها فى النظم الاجتماعية التقليدية . وهذا ما يبين أهمية الدراسة .

المـــلاحق

ملحق رقم (١)

التكوين والخصائص السلالية للكنوز والنوبيين

يتميز الكنوز والنوبيون بالقامة المتوسطة ، وهى أقصر من قامة المصريين إلى حد ما ، وبالقوام النحيل والبشرة السمراء الداكنة والشعر الاسود المموج أو الأقرب إلى الاستقامة ، والرأس المستطيل البارز من الخلف والوجه البيضاوى إلى حد ما (١).

وعلى الرغم من ملاحظة بعض الخصائص الزنجية لدى بعض الأفراد ووجود الشعر الكثيف المجعد الصوفى ، فان الملامح الجسمية للكنوز والنوبيين عامة غير زنجية . فالأنف مدبب ومعتدل وليس عريضا فاطسا ، والشفاة معتدلة وليس بها أى سمات مماثلة لدى الزنوج (٢).

وتكشف المقارنة بين مقاييس الرأس لدى الكنوز والنوبيين من ناحية وبمثيلتها لدى المصريين من ناحية أخرى عن عدم وجود إختلاف كبير بينها فضلا عن التشابه الكبير بين مقاييس الرأس لدى الكنوز ولدى النوبيين كما يتضح من الجدول رقم (١) . ومع ذلك توجد إختلافات بين الكنوز والنوبيين والمصريين فى خصائص أخرى سلالية واضحة تماما . فالكنوز والنوبيون أقصر قامة وأكثر سوادا فى لون البشرة عن المصريين ، وبوجود حالات من الشعر المجعد أكثر مما هو موجود بين المصريين (٣) .

أما عرب العليقات فقد احتفظوا بخصائصهم الجسمية إلى حد كبير لإنعزالهم داخل إقليمهم فى النوبة الأصلية . ويختلفون عن الكنوز والنوبيين فى لون البشرة السمراء والشعر الذى من النادر أن توجد فيه السمات الزنجية (٤) .

---

(١) عقيل ، « بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية » — ص ١١٩

2— Akiel, *Geographic Aspects of Lower Nubia*, pp 5 – 6

3— Ibid, pp. 7 8

4— Ibid, p. 5

جدول رقم (١)

الحالات	النموذج	الباحث	طول الرأس	عرض الرأس	الدليل الرأس
٣٦٩	مسلمو وادى النيل	Mayers	١٩٤ر٥	١٤٤ر٥	٧٤ر٣
٤٤	الأقباط	Mayers	١٩٣	١٤٣	٧٤
١٢٧	الأقباط	Chantre	١٨٨ر٥	١٤٢	٧٥
٩١	المسلمون	Chantre	١٩٠	١٤٢	٧٤ر٧
٨٩	الكنوز	Chantre	١٨٨	١٤٤	٧٦ر٥٩
٢٦٠	الكنوز	عقيل	١٨٨	١٤٧	٧٧ر٧
٤٩٤	النوبيون	"	١٩٣	١٤٦	٧٥ر٣

جدول رقم (٢)

	النوبيون (الكنوز)	العبابدة	البشارية
طول الرأس	١٨٨	١٨٩	١٨١
عرض الرأس	١٤٤	١٤١	١٤٣
دليل الرأس	٧٦ر٥٩	٧٤ر٦	٧٩
طول الوجة	١٢٨	١٣١	١٢٦
عرض الوجه	١٢٦	١٢٧	١٢١
دليل الوجه	١٠١ر٥	١٠٣ر١٤	١٠٤ر١٢
طول الانف	٤٦	٤٥	٤٥
عرض الأنف	٣٧	٢٧	٣٤
دلبل الأنف	٨٠ر٤٢	٨٢ر٢٢	٧٥ر٥
طول القامة	١٦٤	١٦٦	١٦٤

وفيما يتعلق بالكنوز والبجه ، فهما متماثلان فى بعض الخصائص الجسيمة كما يتبين من الجدول رقم (٢) ، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فيما بينها فى ملامح الوجه يمكن ملاحظتها فلون الجلد لدى البشارية والعبابدة نحاسى ضارب إلى الحمرة ، والأنف معتدلة والشعر مجعد ولا يحمل أية سمات زنجية . ويتضح من الجدول أن الاختلافات طفيفة بين الكنوز والبشارية والعبابدة مما يؤكد انتماءهم إلى السلالة الحامية على الرغم من تأثير الزنوج فى النوبيين (١).

1— *Ibid*, pp. 8–9

ملحق رقم (٢)

السكان

يتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك عملية طرد مستمرة للنوبيين من كلا الجنسين وبخاصة الذكور إلى خارج المجتمع النوبى. فمن الواضح أن عدد السكان منذ عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٠٧ يتناقص باستمرار. وأن معدل النقصان بالنسبة للذكور أعلى من معدل نقصان الإناث. وإذا كان عدد الذكور إزداد فى الفترة ما بين عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٧ ، فيرجع ذلك إلى إنشاء مشروعات الرى فى بعض القرى. وإذا وضع فى الإعتبار إعداد العمال الصعايدة الذين يحضرون إلى القرى للعمل إلى جانب من يستقر منهم فى القرى كما تفرض ذلك الزراعة بالمشاركة، يتضح أن تلك الزيادة لا تعبر عن عدد السكان الفعلى. ويتضح ذلك إذا قورن عدد الذكور بعدد الاناث حين يتبين أن هناك نقصا فى عدد الاناث فى عام ١٩٣٧ عن عددهن فى عام ١٩٢٧ .

ويتضح أيضا أن عدد الذكور فى السنوات ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٧ قد نقص عما هو عليه فى عام ١٩١٧ . ويشير ذلك إلى تأثير التعلية الأولى لسد أسوان فى عام ١٩١٢ ، فى الوقت الذى يتأثر عدد الذكور نفس التأثير فى السنوات التى تلت بناء سد أسوان كما هو واضح من المقارنة بين عددهم فى عام ١٨٩٧ وعام ١٩٠٧ (جدول رقم ١). فلم تكن الخسارة فى الأراضى الزراعية وأشجار النخيل بالنسبة لسكان بلاد النوبة ككل بنفس مقدار الخسارة بعد التعلية الأولى التى ازداد مقدارها بعد التعلية الثانية وتعرضت لها جميع القرى. ويتمثل ذلك بكل وضوح فى النقص الكبير لا بالنسبة لعدد الذكور فحسب وإنما بالنسبة لعدد الاناث أيضا.

ويتضح الارتباط الوثيق بين الهجرة للعمل فى المدن المصرية والسودانية

والأراضى الزراعية وأشجار النخيل من المقارنة بين عدد سكان القرى الكنزية والعربية والنوبية ، فقد تعرضت أراضى القرى الكنزية والعربية الزراعية لغمر المياه أكثر مما تعرضت له الأراضى فى القرى النوبية الجنوبية التى لم تتعرض غالبيتها للغرق إلا بعد التعلية الثانية لسد أسوان ، وهو ما تكشف عنه الاحصائيات فى الجداول (٢) و (٣) و (٤) . فالنقص فى عدد الذكور يتزايد عند الكنوز والعرب عنه عند النوبيين. كما أن تأثير التعلية الاولى فى عام ١٩١٢ واضح فى عدد الذكور فى الفترة ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٧ عند كل من الكنوز والعرب حيث لم تتأثر من قرى النوبيين إلا بعض القرى التى تقع فى شمال إقليمهم. وبالمثل يتضح تأثير الأراضى الزراعية التى وجدت نتيجة مشروعات الرى فى عدد الذكور من سكان قرى النوبيين، فى حين ينعدم ذلك بالنسبة للكنوز والعرب. فقد كانت معظم تلك المشروعات فى بعض قرى النوبيين فيما عدا قريتين من قرى الكنوز (الدكة وقورته) بحيث كان أثرها ضعيفا فى زيادة عدد الرجال سكان القرى الكنزية.

ويشير هذا كله إلى تأثير الظروف الايكولوجية. فقد كان هناك تلازم بين تدرج اضمحلال الاراضى الزراعية وفقدان أشجار النخيل من ناحية والنقص فى عدد الذكور خاصة وعدد سكان القرى عامة من ناحية أخرى من أقصى القرى التى تقع فى شمال المنطقة النوبية - وهى قرية دابود - إلى الجنوب حتى قرية أدندان. ويستثنى من ذلك القرى التى اقيمت بها مشروعات الرى والقرى - وهى قليلة - التى يعتمد بعض الرجال على التجارة من السودان مثل قرية المالكى العربية والقرى التى يمتلك سكانها المراكب الشراعية التى تستخدم لنقل المسافرين والبضائع بين القرى مثل قرية الامبركاب وقرية المالكى.

وفى الواقع لا تعبر هذه الاحصائيات عن حقيقة هجرة النوبيين للعمل فى المدن كما توضحها فئات أعمار السكان فى القرى النوبية فى سنوات التعداد

١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ (جدول رقم ٥) فمن هذا الجدول يتبين أن غالبية سكان القرى من الأطفال وكبار السن من الرجال والنساء . وأن معظم الرجال القادرين على العمل غير مقيمين فى القرى . فالذكور فى فئات الأعمار من ١٥ الى ٥٠ تقل نسبتهم بينما ترتفع النسبة فى فئات الأعمار الكبيرة والأطفال . (متوسط نسبة الذكور فى الفئات الثلاثة من ٣٠ إلى ٥٩ تبلغ ٨ر٧ ، ٥ر٧ ، ١ر٨ ، ٥ر٧ فى سنوات التعداد على التوالى) . ولا يقتصر ذلك على الفترة ما بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٦٠ وإنما هى ظاهرة قديمة كما يتبين من الجدول رقم (٦) الخاص بتوزيع السكان المقيمين فى القرى النوبية حسب فئات السن والنوع عام ١٩٢٧ الأمر الذى يؤكد أن الهجرة للعمل فى المدن أساسها إقتصادى بحت. فان زيادة معدل هجرة الذكور إلى المدن ترتبط ارتباطا وثيقا بما تعرضت له القرى النوبية من الخسارة الهائلة فى أراضيها الزراعية وأشجار النخيل . وإذا كان الجدول السابق يشير إلى زيادة فى نسبة الذكور فى الفئة ٢٠ - ٣٩ عام ١٩٣٧ ، وفى الفئة ٣٠ - ٥٩ فيرجع ذلك إلى مشروعات الرى التى أقيمت فى بعض القرى التى جذبت اليها الكثير من أهالى قرى الصعيد كما ذكرنا فيما سبق . أما فيما يتعلق بتلك الزيادة فى الفئة ٢٥ - ٢٩ عام ١٩٦٠ - وهى زيادة أشار اليها الجدول رقم (٥) - فانها ترجع إلى حضور الرجال من المدن إلى القرى للاقامة فيها أثناء عملية حصر السكان لضمان قيدهم فى السجلات بما يضمن لهم الحصول على المنزل والأرض الزراعية فى القرى الجديدة . وهذا ما يؤكده نقصان عدد السكان فى عام ١٩٦٣ عندما أعيدت عملية حصر السكان . فقد بلغ عدد السكان ٤٧٠٨٤ فردا (١٤٦٨٢ أسرة) فى حين بلغ عددهم فى عام ١٩٦٠/٤٨٠٢٨ فردا (١٦٨٦١ أسرة) (١).

(١) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة — صفحة ١٢٧ .

جدول رقم (١)

(عدد سكان بلاد النوبة فى سنوات التعداد حسب النوع) (١)

السنوات	عدد السكان: الذكور	الاناث	الجملة	نسبة الذكور إلى عدد السكان
١٩٠٧	٢٣٠٧٢	٣٩٥٣٢	٦٢٦٠٤	٣٦ر٨
١٩ ٧	٢٢٨٨٤	٣٩٩١٧	٦٢٧٠١	٣٦ر٤
١٩٢٧	١٩٥٥٩	٣٩١٧٦	٥٨٧٣٥	٣٣ر٣
١٩٣٧	٢٠٤١٦	٣٧٣٢٣	٥٧٧٣٩	٣٥ر٣
١٩٤٧	١٣٦٢٠	٢٥٩٦١	٣٩٥٨١	٣٤ر٤
١٩٦٠	١٤٧١٤	٢٢٨٣٧	٣٧٥٥١	٣٩ر١

(١) تعداد السكان العام فى مصر فى سنوات التعداد يشمل التعداد عدد سكان مركز الدر . وقد كانت دابود ودهميت تابعة إداريا لمركز أسوان . لذلك اضفت عدد السكان فى القريتين إلى عدد سكان مركز الدر . وهذا ما اثبته أيضا فى الجداول التالية فالقريتان كنزيتان ولا بد من إضافة عدد سكانهما إلى بقية سكان القرى خاصة وأن تعداد عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦ يشمل القريتين .

عدد السكان فى مركز الدر عام ١٨٩٧ حسب النوع (١)

عـــدد السكان			نسبة الذكور
الذكور	الاناث	الجملة	إلى عدد السكان
٢١٥١٩	٢٣٥٢٧	٥٥٠٤٦	٣٩ر١ ٪

جدول رقم (٢)

(عدد سكان القرى الكنزية فى سنوات التعداد حسب النوع (٢))

السنوات	عـــدد السكان			نسبة الذكور من
	الذكور	الاناث	الجملة	مجموع السكان
١٩٠٧	١٠٨٦٨	١٧٢٧٤	٢٨١٤٢	٣٨ر٦ ٪
١٩١٧	٨٨٤٥	١٦٨٩٨	٢٥٧٤٣	٣٤ر٣ ٪
١٩٢٧	٧٢٥٣	١٦٨٩٦	٢٤١٤٩	٣٠ ٪
١٩٣٧	٧٧٠٨	١٦٤٢٤	٢٤١٣٢	٣١ر٨ ٪
١٩٤٧	٥٢٩٣	١٢٦١٣	١٧٩٠٦	٢٩ر٥ ٪
١٩٦٠ (٣)	٥٦٠٣	١١٦٢٧	١٧٢٣٠	٣٢ر٤ ٪

(١) الاحصاء العام للسكان

(٢) التعداد العام للسكان فى مصر فى سنوات التعداد

(٣) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة ص ٤٤

جدول رقم (٣)

(عدد سكان القرى العربية فى سنوات التعداد حسب النوع (١))

السنوات	عـــدد السكان			نسبة الذكور من
	الذكور	الاناث	الجملة	مجموع السكان
١٩٠٧	٢٠٩٥	٣٢٦٢	٥٣٥٧	٣٩ر١ ٪
١٩١٧	٢٢٩٤	٣٥٤١	٥٨٣٥	٣٩ر٣ ٪
١٩٢٧	١٩٠٣	٣٧٧٣	٥٦٧٦	٣٣ر٥ ٪
١٩٣٧	١٩٢٢	٣٩٣١	٥٨٥٣	٣٢ر٨ ٪
١٩٤٧	١٢١٦	٢٩٦٩	٤١٨٥	٢٩ر١ ٪
١٩٦٠ (٢)	١٤٧٦	٣٠٠١	٤٤٧٧	٣٠ر٧ ٪

(١) التعداد العام للسكان فى مصر سنوات التعداد

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة ص ٤٤

جدول رقم (٤)

(عدد سكان قرى النوبيين فى سنوات التعداد حسب النوع) (١)

السنوات	عدد السكان: الذكور	الاناث	الجملة	نسبة الذكور من عدد السكان
١٩٠٧	١٠١٠٩	١٨٩٩٦	٢٩١٠٥	٣٤٫٧ ٪
١٩١٧	١١٧٤٥	١٩٤٨٧	٣١٢٢٣	٣٧٫٦ ٪
١٩٢٧	١٠٤٠٣	١٨٥٠٧	٢٨٩١٠	٣٥٫٩ ٪
١٩٣٧	١٥٧٨٦	١٦٩٦٨	٢٧٧٥٤	٣٨٫٨ ٪
١٩٤٧	٧١١١	١٠٣٧٩	١٧٤٦٠	٣٩٫٥ ٪
١٩٦٠ (٢)	٧٦٣٥	٨٢٠٩	١٥٨٤٤	٤٨٫١ ٪

(١) التعداد العام للسكان فى مصر فى سنوات التعداد

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة — ص ٤٤ و ص ٤٥

جدول رقم (٥)

(توزيع السكان المقيمين فى بلاد النوبة حسب فئات السن والنوع) (١)

السنوات	النوع	أقل من ٥	-٥	-١٠	-١٥	-٢٠	-٢٥	-٣٠	٦٠ فأكثر
	ذ	١٩٫٢	١٩٫٨	١٢٫٨	٦٫٢	٢٫٨	٣٫٧	٢٣٫٤	١٢٫٨
	أ	١٠٫٣	١٠٫٩	٧٫٢	٧٫٩	٦٫٢	٨٫٦	٣٦٫٣	١٢٫٦
١٩٢٧	ح	٢٩٫٥	٣٠٫٧	٢٠٫٠	١٤٫١	٩٫٠	١٢٫٣	٥٩٫٧	٢٤٫٧
	ذ	١٨٫٢	٢١٫١	١٣٫٧	٤٫٧	٢٫٤	٤٫٥	٢٢٫٤	١٢٫
	أ	١١	١٢٫٢	٧٫٩	٥٫٣	٥٫٦	٩٫١	١٤٫٢	٧٫٢
١٩٣٧	ح	٢٩٫٢	٣٣٫٣	٢١٫٦	١٠٫	٨٫	١٣٫٦	٣٦٫٦	١٩٫٤
	ذ	١٦٫٤	١٩٫١	١٣٫٢	٦٫١	٣٫٣	٤٫١	٢٤٫٢	١٣٫٢
	أ	٩٫٥	١٠٫٨	٩٫٤	٨٫١	٥٫١	٦٫٨	٣٫٣	١٥٫٦
١٩٤٧	ح	٢٥٫٩	٢٩٫٩	٢٢٫٦	١٤٫٢	٨٫٤	١٠٫٩	٥٤٫٥	٢٨٫٨
	ذ	٣٫٩	١٣٫٢	١٨٫٨	١٤٫٧	٧٫٧	٨٫٨	٢٢٫٦	٨٫٨
(٢) ١٩٦٠	أ	٢٫٢	١٧٫٨	١٠٫٧	٩٫٢	٧٫٢	١٤٫١	٣٤٫٧	١٢٫٨
	ح	٦٫١	٣١٫	٢٩٫٥	٢٣٫٩	١٤٫٩	٢٢٫٩	٥٧٫٣	٢١٫٦

(١) تعداد السكان العام فى مصر فى سنوات التعداد

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية — تهجير أهالى النوبة — ص ٤٩

جدول رقم (٦)

(توزيع السكان المقيمين فى بلاد النوبة)
(حسب فئات السن والنوع فى عام ١٩٠٧ (١))

السنة	النوع	أقل من ٥	-٥	-١٠	-١٥	٢٠ فأكثر
	ذ	٢٠ر٢	٢٠ر٨	٩ر٩	٥ر٨	٤٣ر٢
١٩٠٧	أ	١١ر٩	١٢ر٧	٦ر٥	٦ر١	٦٣ر١
	ح	٣٢ر١	٣٣ر	١٦ر٤	١٦ر٤	١٠٦ر٣

(١) التعداد العام للسكان فى مصر عام ١٩٠٧

ملحق رقم (٣)

تنظيم عمليـة تشغيـل الساقية

إعتمد النوبيين على حركة ظل الشمس لتحديد بدء وإنتهاء الملقتين النهاريتين « الضحوية » و « العصرية » وكل فترة من الفترات الاربعة التى تنقسم اليها الملقتان . وذلك عن طريق إستخدام قطعة من الخشب توضع عموديا على سطح مساحة مسطحة من الارض على أن يكون إرتفاعها « شبرا عن سطح الارض . وتعرف قطعة الخشب باللغة النوبية « فندى » ثم تحدد مسافتان متساويتان على جانبيها من ناحية ظلها فيما قبل الظهر وبعده ، طول كل مسافة منها خمسة « قراريط » من مركز الفندى . وتوضع قطعة صغيرة من الخشب لتحديد تلك المسافة . والقراط هو عبارة عن طول عرض أصبع اليد . وكانت توجد هذه « المزولة » - كما يطلق عليها النوبيون - بالقرب من موقع الساقية لكى يعرف الشخص ميعاد انتهاء الفترة التى حددت له لتشغيل الساقية كما كانت هناك غيرها عند مسكن كل من المزارعين لمعرفة ميعاد بدء الفترة التى تخص كل منهم .

وتعتبر قطعة الخشب الصغيرة الحد الفاصل بين الفترتين التى تنقسم اليها « الضحوية » و « العصرية » على أن تبدأ الفترة الاولى من الملقة « العصرية » (موعد انتهاء الملقة الضحوية) عندما يبدأ ظل الفندى فى التحول إلى الجانب الآخر . فعندما يصل الظل إلى قطعة الخشب الصغيرة فيما قبل الظهر تنتهى الفترة الاولى من « الضحوية » التى بدأت عند شروق الشمس . وبالمثل عندما يصل الظل إلى قطعة الخشب الاخرى فى الجانب الآخر حيث تنتهى الفترة الاولى من « العصرية » ، لتبدأ الفترة الثانية التى تنتهى عند غروب الشمس . وفى كل مرة يخلى الشخص الساقية من البقرتين اللتين يعتمد عليهم فى تشغيل الساقية لغيره من المزارعين .

أما فيما يتعلق بالعلقتين الليليتين ، فقد إعتمد النوبيون لتحديد موعد بدء وإنهاء كل علقة وكل فترة من الفترتين اللتين تنقسم اليها العلقة على حركات عدد من النجوم ومواقعها فى السماء ، وهى الثريا ونجمة الصيف التى تظهر فى فصل الصيف ومجموعة من ثلاثة نجوم تنتظم فى خط واحد مستقيم يطلق عليها النوبيون « توسكر » والكنوز « توشكى » (بمعنى الثلاثة) والعرب « العصايا » ونجم آخر تابع للثريا يعرف « بالثرايا سواق » ونجم آخر غيره تابع للتوسكر ويعرف « بتوسكر سواق» . وقد أطلق النوبيون على النجم الذى يعرف بنجمه الضيف لانه يحتم على صاحب المنزل أن أتاه زائر أثناء وجود هذا النجم فى السماء أن يقدم له طعام العشاء .

ففى الصيف تبدأ العلقة الاولى الليلية (العشاوية) عند ظهور نجمة الضيف التى تشرق بعد الغروب مباشرة فى النصف الغربى من السماء . وتنتهى عند ظهور التوسكر فى الفلك أو فى وسط السماء على حد تعبير النوبيين . وعندئذ تبدأ العلقة الثانية التى تنتهى عند شروق الشمس . وتعرف « بالفجرية» عند العرب و « الشاييج » عند النوبيين « أو جاتشى » عند الكنوز .

وكانوا يتخذون غروب نجمة الصيف لتقسيم العلقة العشاوية إلى فترتين . فموقع نجمة الصيف عند شروقها يكون فى وسط المسافة بين الأفق الغربى والفلك .

وفى الشتاء تبدأ العلقة العشاوية من الغروب وتنتهى عند شروق توسكر سواق الذى يكون فى الفلك ، وفى الوقت ذاته عند ظهور نجم آخر يعرف بعسى جيليه الذى لا يظهر إلا فى فصل الشتاء . وعندئذ تبدأ العلقة الفجرية . ويتخذ الثريا سواق كحد فاصل يقسم العلقة العشاوية إلى فترتين فعند ظهور

الثريا سواق تنتهى الفترة الاولى من العلقة العشاوية لكى تبدأ الفترة الثانية . وفى بعض الاحيان تتخذ الثرايا بدلا من السواق التابع لها كحد فاصل بين الفترتين . أما إتخاذ الثريا سواق لانتهاء الفترة الاولى وبداية الفترة الثانية فهو لغرض إطالة الفترة لان النجم الاخير يشرق بعد شروق الثريا والمسافة بينهما ثابتة . ويشير ذلك إلى أن المسافة بين الثريا والتوسكر مساوية للمسافة بين ثريا سواق وتوسكر سواق ، كما أنها مساوية للمسافة بين كل من الثريا والسواق التابع لها والافق الشرقى .

ويذكر النوبيون أن أجدادهم كانوا يعتمدون على عدد آخر من النجوم فى الماضى ويعرفون بدقة العلاقات بينها ومواقعها فى السماء فى مختلف الاوقات . ومن هذه النجوم العقرب والجوزاء ومجموعة من النجوع تعرف « بالسرير » لانها تتخذ شكل السرير . ويذكرون أنهم كانوا يعتمدون عليها فى تقسيم العلقة الفجرية . ولضياع كثير من الاراضى وما نتج عنه من صغر مساحة أرض الساقية من ناحية ولهجرة الكثير من ملاك السواقى من ناحية أخرى فضلا عن ارتفاع منسوب المياه فى النهر مما أدى إلى سهولة تشغيل الساقية للارتفاع القليل بين المنسوب والارض ، أصبح النوبيون يعتمدون على تلك النجوم المشار اليهما فيما سبق وإن كانوا قد بدأوا فى الاعتماد على الساعات فى معرفة الوقت وتنظيم عملية الرى وتوزيع المياه بين الملاك بعد عام ١٩٣٣ . فقد أدى ذلك إلى تشغيل الساقية لعلقتين أو ثلاث علقات . فلم يصبح زمام الساقية على اتساعه الذى يفرض تشغيل الساقية طوال اليوم لتوفير المياه للمزروعات . وأصبح عدد الذين يقومون بزراعة الارض أقل من عدد الفترات بحيث أصبحوا فى غير الحاجة إلى تقسيم العلقه . وتعكس ذلك تسمية العلقات بعد عام ١٩٣٣ . فقد كانت الاربع فترات النهارية تعرف كل فترة منها على الترتيب بـ « ماسل باجيه » و « ضحوية » « واسيا » (عصرية) و « ماسل تعرية » .

وتطلق العشاوية على الفترة الاولى من العلقة الليلية ، وشال الشوب ، على الفترة الثانية . فصارت العلقة الاولى تعرف ، بالضحوية ، والثانية ، بالعصرية ، والثالثة ، بالعشاوية ، .

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة عن الطريقة التى كان النوبيون يتبعونها فى تحديد فترة تشغيل الساقية وتنظيم الرى فيما بين المزارعين فاذا كان عدد الملاك يزيد عن الفترات السبع وأنصبتهم متعادلة ، فهناك حالتان — الاولى أن يحل الشخص محل الآخر فى اليوم التالى ، والثانية أن يشترك شخصان فى الفترة الواحدة على أن يستخدم كل منهما بقرة من عنده لتشغيل الساقية ويتولى أحدهما توزيع المياه داخل أرضهما والآخر يتولى تشغيل الساقية مع تبادل العمل فيما بينهما فى كل فترة . تطبق الحالة الاولى عندما يكون عدد المزارعين ما بين ٨ و ١١ شخصا . والثانية إذا زاد عددهم عن ١٢ شخصا . فاذا كان عددهم مثلا عشرة أشخاص توزع الفترات بين سبعة منهم على أن يحل الثلاثة الآخرون محل غيرهم فى اليوم التالى . وهكذا فى كل يوم على التوالى مع مراعاة تبادل الفترات أيضا .

أما إذا كان عددهم ١٢ شخصا يطبق النوبيون الحالة الثانية وهى أن يشترك أثنان منهما فى الفترة على أن يتناوب أثنان منهما فى كل يوم بالنسبة للفترة السابعة وهذا ما يتبع أيضا فى حالة زيادة عدد المزارعين عن ١٤ شخصا حيث يحل اثنان منهما محل آخرين فى كل يوم على التوالى . فعلى سبيل المثال إذا كان عددهم ٠ شخصا توزع الفترات فيما بينهم على أساس أنهم يؤلفون عشرة أزواج . يحل ثلاثة منها محل غيرها فى كل يوم على التوالى مع تبادل الفترات أيضا .

ويختلف الأمر فى حالة ازدياد عدد الملاك مع اختلاف نصيب كل منهم فى زمام الساقية بما يشكل صعوبة توزيع الفترات فيما بينهم فى اليوم الواحد . ففى هذه الحالة تتخذ النوبيون الاسبوع وحدة للتوزيع . فالشخص الذى يمتلك

نصف قيراط يكون له الحق فى فترة واحدة من الفترات السبع فى الاسبوع (الاسبوع ستة أيام) . وبالتالى يصير للشخص الذى يمتلك قيراطا واحدا الحق فى علقة واحدة فى الاسبوع . وعلى هذا الاساس توزع الفترات بين المزارعين مع مراعاة تبادلها أيضا فى كل أسبوع .

وإذا كان هناك من بين المزارعين من يحق له أكثر من فترة أو علقة فلا تحدد له فى يوم واحد أو يومين ، وإنما توزع على الايام الستة لكى لا يضار أحد المزارعين أو بقيتهم نتيجة لوجود فترة زمنية طويلة بين الفترة التى يروى فيها أرضه والفترة التى تليها . كما لجأ النوبيون إلى تجميع الأجزاء الصغيرة لكى تصل إلى نصف قيراط أو قيراط واحد لتسهيل عملية توزيع الفترات على أن يقوم أحد ملاكها بزراعتها بالتناوب أو بالزراعة بالمشاركة .

ملحق رقم (٤)

ازدياد أهمية النقود وآثارها

ازدادت أهمية النقود وقيمتها فى المجتمع النوبى الجديد عما كانت عليه فى النوبة الأصلية . ويتصل ذلك إتصالا مباشرا بالمجالات المختلفة لإستثمار النقود بحيث أدت إلى جذب بعض النوبيين الذين يعملون فى المدن لإستثمار مدخراتهم من ناحية ، وبالقيمة الاقتصادية للأرض الزراعية ونتاجها من المحاصيل والأعلاف والمنتجات الحيوانية لإتساع مجال المعاملات والمبادلات التجارية من ناحية أخرى فضلا عن تعدد نواحى الصرف وتنوع السلع التى يقبل النوبيون على شرائها والتى لم تكن متوفرة فى النوبة الأصلية .

ويدرك النوبيون ما يتعرض له مجتمعهم من تغيرات إقتصادية . وهى تغيرات مرغوب فيها لأنها تحقق تطلعاتهم التى توقعونها من مشروع التهجير الذى يوفر لهم الأراضى الزراعية ومجال العمل بما يعوضهم عما قاسوه من ظروف إقتصادية قاسية والعمل فى المدن فى أعمال معينة لا يرغبون فى الاستمرار فى ممارستها . ويشكل هذا الشعور دافعا قويا لدى النوبيين لتقبل مختلف التغيرات وسرعة التكيف مع الظروف الجديدة . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى إهتمامهم بالتعليم والإقبال الشديد على تعليم أولادهم وإبعادهم عن مجال العمل الزراعى بحيث ساهم سكان بعض القرى فى إنشاء المدارس الإبتدائيــة ومدرستين إعداديتين . وتعتبر الحياة فى المدينة أحد العوامل المساعدة على هذا التقبل وسرعة التكيف .

وقد ازدادت النقود فى أيدى النوبيين عما كانت فى القرى الأصلية . فالزراعة صارت مصدرا من مصادر الدخل . وتحقق تربية الأغنام والدواجن وأشغال الخوص والخيط والتفصيل والخرز التى تمارسها النساء فى المشغل أو فى

منازلهن كاسر منتجة بعض من النقود . وبالاضافة إلى ذلك عمل بعض الرجال فى عملية تشجير القرى التى يتولاها مجلس مدينة نصر ، وعمل غيرهم كمستخدمين فى الادارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام بمدينتى أسوان وكوم أمبو والحضور إلى القرى فى عطلة نهاية الاسبوع ، وعمل البعض الآخر فى بيع الخضروات والفاكهة التى يحضرها من مدينة كوم أمبو يوميا لبيعها فى القرى . ويضاف إلى ذلك ما تحصل عليه الاسرة من المساعدة المالية المخصصة لها من وزارة الشئون الاجتماعية فضلا عن التخلص من الالبان الجافة التى تحصل عليها أيضا من وزارة الشئون عن طريق البيع للتجار الذين يتجولون فى القرى .

ويتضح ازدياد أهمية النقود فى اتجاه النوبيين الشديد نحو شراء الاراضى الزراعية . وبالفعل اشترى بعض سكان قرية أدندان وقرية بلانة وتوشكى بعض الافدنة من أراضى القرى الصعيدية المجاورة القريبة من قراهم لغرض إستخدامها بأنفسهم دون الإتجاه إلى التأجير أو الزراعة بالمشاركة لانهم من المزارعين القادرين على ممارسة العمل الزراعى .

ويتمثل إتجاه النوبيين نحو شراء الاراضى فى النزاع الشديد الذى حدث فى قرية بلانة حول شراء الاراضى التى أعلنت عن بيعها شركة كوم أمبو بالمزاد العلنى . فقد تكتل جميع سكان القرية ضد قبيلة عمدة القرية (الداوداب) التى استغل بعض أفرادها — وهم عمدة القرية وعضو مجلس الامة عن النوبيين وبعض أقاربهما — إبلاغ الشركة العمدة عن بيع بعض الافدنة التى تقع داخل زمام قرية بلانة عن طريق المزاد العلنى وتكتموا الإعلان دون نشره على سكان القرية إلى حين اليوم المحدد للبيع حيث تقاسموا شراء الاراضى مع بعض أصدقائهم من مدينة أسوان وكوم أمبو . وكان من نتيجة النزاع إبطال عملية

البيع والنظر فى توزيعها على سكان القرية الذين اشتركوا فى جمع المبلغ المحدد لشراء الأراضى على أن يمتلك كل فرد من المشتركين مساحة منها تبعا لقيمة المبلغ الذى اشترك به .

وإذا كانت حالات شراء الأراضى الزراعية قليلة للغاية ومنحصرة فى قريتين أو ثلاثة فقط ، فان إهتمام النوبيين بها وإتجاههم الشديد لشراء الأراضى (كما حدث فى قرية بلانة) عندما تتيح لهم الفرصة . ويتضح ذلك فى شغل موضوع الأراضى وتتبع عمليات بيعها فى المنطقة المجاورة معظم أحاديثهم اليومية . وقد اتصل ملاك بعض الأراضى فى مدينة أدفو وبعض قرى المحافظة بالمستأجرين والمنتفعين بها دون حصول هؤلاء الملاك على اية فائدة منهم نظير الإنتفاع بها لصعوبة الاتصال بهم عندما كانوا فى القرى الأصلية . ويظهر هذا المبدأ بشكل واضح بالنسبة للأشخاص الذين انتهزوا فرصة إتساع مجال المعاملات والمبادلات التجارية لإستثمار ما لديهم من نقود حيث يتمتعون بتقدير وإحترام السكان . وليس هؤلاء التجار من فئة التجار التقليديين .

ومن ناحية أخرى يريد النوبيون شراء الأبقار لإستخدامها فى عملية الحرث وعملية الدرس ولتوفير الألبان ومنتجاته وبيع الزائد منها عن الاستهلاك المنزلى . ويعتبر شراء الأبقار أحد الإهتمامات الرئيسية لدى النوبيين بعد استلامهم الأراضى الزراعية حيث تخلصوا منها عن طريق البيع فى الفترة الأولى للاقامة بالقرى الجديدة لعدم وجود الأعلاف . ولدى البعض من المزارعين الذين يستخدمون أراضيهم بأنفسهم الرغبة فى شراء المحراث لكى لا يعتمدون على العمال الزراعيين أو تأجيره من أهالى القرى الصعيدية المجاورة . ونتيجة لذلك يدرك النوبيون أهمية النقود الأمر الذى أدى إلى الرغبة فى الحصول عليها لإمكان تحقيق تلك الرغبات .

وقد اتجه النوبيون إلى شراء الأثاث الحديث والأدوات المنزلية الحديثة والتخلص من الأثاث والأدوات القديمة . وتساعد على الإقبال لشراء هذه الأدوات حياتهم فى المدينة فضلا عن سهولة شرائها ونقلها إلى القرى لقربها من مدينتى كوم أمبو وأسوان وسهولة المواصلات . وذلك على العكس مما كان فى القرى الأصلية حيث كان النوبيون لا يهتمون إلا بالديوان (مضيفة المسكن) وأثاثه على أساس أنه مكان لاستقبال الضيوف .

ويعتمد النوبيون على النقود لشراء مختلف حاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية وغيرها من السلع التى لم تكن متوفرة فى القرى الأصلية . فتعددت نواحى الصرف للأسرة النوبية . وينعكس ذلك على مصادر الدخل للأسرة النوبية بحيث تزداد قيمتها الاقتصادية تبعا لتعدد نواحى الصرف وبالتالى حاجة الأسرة للنقود . لذلك تزداد القيمة الاقتصادية لنتاج الأرض الزراعية والأغنام والدواجن باعتبارها مصادر الدخل الرئيسية فى القرى الجديدة الأمر الذى أدى إلى أن تكون موضع للمساومة عند بيعها للحصول على أكبر فائدة ممكنة . فعملية التبادل لا تخضع إلا لاعتبار المنفعة الاقتصادية ، ولا يتدخل فيها أى اعتبار آخر كما كان فى القرى الأصلية حيث تتدخل اعتبارات القرابة والجوار فى عملية تبادل الأغنام والخضروات . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى ظهور كثير من حالات بيع اللبن الذى كان يعيبه المجتمع النوبى ويفرض أن يقدمه الشخص إلى من يطلبه بدون مقابل .

ويفرض عليه أن يعلن عن وجود اللبن لديه عندما تضع البقرة صغيرها عن طريق توزيع أول حلبة من اللبن (وتعرف بالسرسوب) على الأسر والعائلات فى النجع ودعوة الرجال والأولاد لتناوله فى منزله . وإذا كان هذا النمط من السلوك لغرض الاعلان عن وجود اللبن لتقديمه إلى من يطلبه بعد ذلك ،

فانه فى الوقت ذاته وسيلة لتقديم الشكر لله والتضرع اليه لدفع الضرر عن البقرة ولمباركة اللبن . وكذلك يرفض النوبيون التبادل بالآجل ، وإنما يتم التبادل مباشرة حتى ولو كان طرفيه من الاقارب . لذلك ناقش سكان بعض القرى موضوع اقامة سوق فى القرية فى يوم محدد من أيام الأسبوع كما هو الحال فى القرى الصعيدية المجاورة حتى يمكن للأسرة النوبية تبادل منتجاتها . وعرض هذا الموضوع على المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى لمناقشة وتحديد اماكن للتبادل فى القرى وتخصيص يوم لكل قرية .

وقد كان من الشائع فى القرى الأصلية التعاون بين الأفراد والإسراع فى تلبية طلب الآخرين . وقد تلاشى هذا السلوك فى القرى الجديدة حتى بين أفراد العائلة الواحدة مما أدى إلى حدوث منازعات بين الآباء والابناء المتزوجين الذين يعيشون فى منازل مستقلة . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى إنعدام نمط السلوك الذى يعرف « بالبليلة » والذى كانت كل أسرة وعائلة فى القرى الاصلية تحافظ على القيام بهذا السلوك . و « البليلة » عبارة عن بعض من الذرة أو مخلوط من الذرة وحبوب الكشرنقيق واللوبيا المطهية التى تصنعها الأسرة أو العائلة بعد جمع المحصول لتقديمها إلى أفراد الجماعة النجعية ودعوتهم لتناولها وتوزيعها على النساء فى المنازل . ويقصد منها تقديم الشكر لله على عدم تعرض المحصول لأخطار ارتفاع منسوب المياه . وكان هناك نمط آخر من السلوك يعرف « بالكرامة » وهو شبيه بنمط البليلة من حيث الغرض . والكرامة عبارة عن إحتفال يدعو اليه المزارع سكان النجع لتناول الطعام (فى العادة يذبح شاه أو عنزة لهذا الاحتفال) لغرض تقديم الشكر لله والتضرع اليه بعد الانتهاء من تناول الطعام وقراءة الفاتحة من أجل المحافظة على المحصول (١).

---

(١) ومثال لهذه الدعوات « ربنا يبارك فى المحصول ويسلم الأيادى ويبارك فى المزارعين » ، « كرامة لله وللرسول » ، « ربنا يرفع البلاء والجوع والسخط وعدم تعرض الزراعة للفياضانات ».

وترتبط البليلة » و « الكرامة » بالشعور بالقلق وعدم الطمأنينة الناتج عن الظروف البيئيـة وارتباط الزراعة بانخفاض وارتفاع منسوب المياه بحيث اختفت البليلة والكرامة لإنعدام تلك الظروف . فان الشعور بالاطمئنان على عدم تعرض المحاصيل فى الأراضى الزراعية الجديدة فضلا من قيمتها الاقتصادية بحيث يشكل الجزء الذى يخرج من المحصول من أجل « البليلة » فائدة إقتصادية لا يرضى المزارع أن يفتقده خاصة وأن الظروف التى فرضت هذا السلوك قد اختفت أدت إلى عدم خضوع النوبيين لنمط السلوك القديم « البليلة والكرامة » . ويتضح ذلك فى إنعدام الكرامة الخاصة بالمحاصيل فى حين أنها مستمرة بالنسبة لحالات أخرى مثل تقديم الشكر لله على الشفاء من المرض أو إنجاب الاطفال . فاذا كانت القيمة الاقتصادية لنتاج الأرض فى القرى الاصلية قد فرضت هذا النمط من السلوك فى تلك الظروف البيئية فان القيمة الاقتصادية للمحاصيل فى القرى الجديدة هى التى أدت إلى التخلص من هذا النمط فى الظروف الاقتصادية الجديده .

فالنوبيون عامة يتجهون إلى التخلص من أنماط السلوك التقليدية التى تؤدى إلى زيادة الاستهلاك . فقد كان من الشائع فى القرى الأصلية تبادل الزيارات بين سكان النجوع ـ وأحيانا القرى ـ وإستمرار الضيافة أكثر من يوم واحد باعتبارها وسيلة ترفيهية للابتعاد عن نمط الحياة الروتينية اليومية فى النجع . وكانت تحدث بين الأقارب والأصدقاء . وكان سكان النجع يقابلون الزائرين بالترحيب ويعتبرونهم ضيوفا لهم جميعا بحيث يسرع كل واحد منهم بالمشاركة فى التزامات الضيافة . وكانت تلك الزيارات وسيلة الفرد لإظهار الكرم على أساس أنه يضفى على صاحبه الاعتبار والتقدير . وعلى العكس من ذلك فى القرية الجديدة حيث تلاشت مظاهر الكرم بين النوبيين فيما بينهم . ويقتصر على تقديم

الشاى فقط للضيوف . واقتصر ذلك على المضيف فقط دون الجيران على عكس ما كان يحدث فى النجع القديم . وانعدمت تماما الزيارات التى تمتد لأكثر من يوم واحد . وقد ساعد على ذلك تجمع سكان القرية فى المكان وتلاشى الأبعاد المكانية التى كانت بين نجوع القرية . وهـذا ما يحدث أيضا بالنسبة للمقيمين فى المدن عند حضورهم إلى القرى لقضاء بضعة أيام . فقد كان سكان النجع والنجوع الأخرى فى القرية من الأقارب والأصدقاء يفرض عليهم ضيافتهم . فى حين لا يحدث ذلك إلا فى القرية الجديدة . بل ويبدى سكان قرية المالكى استيائهم وضيقهم لحضورهم إلى القرية حيث يتزايد عددهم فى فصل الصيف مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع فى القرية . ويشير ذلك إلى الضعف الذى تعرضت لها العلاقات بين الأفراد عامة والعلاقات القرابية خاصة حيث كانت الزيارات فى القرى الأصلية وسيلة لتقوية وتدعيم العلاقات سواء بين المقيمين فى القرى أم بينهم وبين المقيمين فى المدن الذين يحضرون إلى القرية لقضاء بضعة أيام .

ويتضح اتجاه النوبيين للحد من الاستهلاك لغرض توفير النقود لأهميتها فى المجتمع الجديد فيما نال حفلات الزواج من تعديل وتغيير . فى القرى العربية يتم الزواج على خمسة مراحل . المرحلة الأولى وهى اتفاق أقارب العروس وأقارب العريس على الزواج وتسمى « الطيبة » . والمرحلة الثانية هى نقل الجهاز من منزل العريس إلى منزل والد العروس وتسمى « الشيلة » . وتتم المرحلتين فى منزل والد العروس . والمرحلة الثالثة هى ليلة الحنة والرابعة « النهارية » وتتم فى صباح اليوم التالى لليلة الحنة والغرض منها جمع « النقوط » . وتتم المرحلتين فى منزل العريس . أما المرحلة الخامسة والأخيرة وهى ليلة الزفاف فى منزل والد العروس . وكل مرحلة من هـذه المراحل هى عبارة عن احتفال تذبح فيها الذبائح (بقرة أو شاه) وتقدم الحلويات والشاى . وفى اليوم التالى لليلة الزفاف ولمدة سبعة أيام يستقبل العريس أصدقائه ويدعوهم لتناول طعام

الغذاء والعشاء معه . وفى اليوم السابع يقام حفل ويعرف « السبوع » يقدم فيه العريس للمدعوين الطعام المكون من اللحم والثريد ، يذبح شاه أيضا » .

أما مراحل الزواج عند الكنوز فهى ثلاثة الأولى (الشبكة) (الودة) وهى الاتفاق على الزواج ، ثم العقد وأخيراً ليلة الزفاف . أما مراحل الزواج عند النوبيين فهى تتم فى مرحلتين الأولى الشبكة والثانية ليلة الزفاف التى تبدأ من الصباح فى منزل العريس حيث يقيم أقاربه احتفالا يستمر إلى ما بعد تناول طعام الغذاء ثم ينتقل إلى منزل والد العروس مع جميع المدعوين (يطلق على هذا الموكب الزرافة) حيث يقيم والد العروس احتفالا آخرا يستمر إلى ساعة متأخرة من الليل . وفى جميع هـذه المراحل يقدم الطعام ويكون عماده بقرة أو ثلاثة أو أربعة خراف فى كل احتفال .

ويشير هذا كله إلى النقود الكثيرة التى تتطلبها مراحل الزواج وخاصة عند العرب . لذلك كانت تلك المراحل أول الموضوعات التى نالها التعديل والتغيير وتعرضت للمناقشة فى غالبية القرى النوبية بحيث قرر سكان بعض القرى اختصارها إلى مرحلتين الأولى الاتفاق على الزواج والثانية ليلة الزفاف مع تقديم الحلويات والمشروبات فقط وإلغاء الذبائح التى يقدمها العريس لأقارب العروس فى صباح ليلة الزفاف على أساس انتقاله إلى منزل والده وعدم إقامته عند أقارب العروس إلا فى حالة اتفاقهما على الاقامة عندهم لاتساع المسكن وعدم اتساع مسكن والده . وهـذا ما حدث فى قرية الجنينة والشباك وبعض القرى الأخرى مثل كروسكو والريقة . وفى حين لم يكن هـذا الموقف الجماعى فى قرى العرب والكنوز حيث نوقش الموضوع فى بعض هذه القرى ولكن لم يصل سكان القرية إلى الاتفاق على تخفيض تكاليف الزواج باختصار مراحله إلى مرحلتين . فقد حدث أن اجتمع الرجال فى قرية المالكى لمناقشة موضوع

اختصار مراحل الزواج وإلغاء الذبائح واستبدالها بالحلويات والمشروبات .
ولم ينل هذا الاقتراح الموافقة (عدم قراءة الفاتحة فى نهاية الاجتماع كدليل للموافقة) وكذلك الاقتراح بدفع العريس مبلغ معين (ثلاثون جنيها) لوالد العروس الذى يتولى شراء الأثاث والملابس الخاصة بابنته ويرجع عدم الموافقة إلى أن أصحاب هذا الاقتراح من بين الأشخاص الذين حضروا إلى القرية بعد عملية التهجير حيث يقف الرؤساء التقليديين موقفا معاديا لهم محاولين ابعادهم عن مجال النشاط السياسى وعدم تدخلهم فى تنظيم وتوجيه شئون القرية الداخلية.

وعلى الرغم من عدم الموافقة الاجماعية ، فان هناك حالات فردية كثيرة لم يتقيد أقارب العروسين بالخطوات الخمس للزواج وتقليلها إلى مرحلة الطيبة والشيلة وليلة الزفاف مع تقديم الحلويات والمشروبات فى الطيبة والشيلة وتقديم الطعام فى ليلة الزفاف فقط . ويضاف إلى ذلك تحديد عدد المدعوين على أقارب العروسين وبعض الأصدقاء على عكس ما كان يحدث فى القرية الأصلية حيث الدعوة لجميع سكان النجع والنجوع المجاورة وغيرها من نجوع القرى الاخرى بحيث كان يفرض ذبح ثلاثة أو أربع ذبائح وضيافة سكان النجوع الاخرى المهنئين أكثر من يوم واحد . وفى الوقت ذاته اقتصر دعوة العريس لاصدقائه فى اليوم التالى ليلة الزفاف (الصباحية) على عدد قليل منهم ودون تكرارها على مدى السبعة الأيام التالية كما كان يحدث فى القرية الاصلية . وبالمثل فى القرية الكنزية حيث اتجه السكان إلى تخفيض تكاليف حفلات الزواج وان كانت جميعها حالات فردية وليست بالاتفاق الجماعى كما حدث فى بعض القرى النوبية . فالظروف الاقتصادية الجديدة وازدياد أهمية النقود أدت بالنوبيين إلى تغيير نظرتهم إلى حفلات الزواج على الرغم مما تحققه من الاعتبار الاجتماعى خاصة إذا كان كل من العروسين ينتميان إلى قبيلة تتمتع بعلو وسمو المنزلة والمكانة الاجتماعية . فقد كانت تلك المنزلة تفرض الالتزام بالقيام بحفلات الزواج التقليدية حيث كان سكان القرى يتوقعون منهم ذلك .

وخير مثال يتخلى فيه اتجاه النوبيين نحو حصر نواحى الصرف والاستهلاك

لتوفير النقود هو عدم التزام الاقارب والجيران بتقديم المساعدات العينية والسلع فيما بين بعضهم البعض التى كان يطلبها الفرد دون أن يقيد طلبه أى اعتبار . لذلك أدى هذا إلى ضعف العلاقات القرابية . وفى الواقع يدرك النوبيون ما نال علاقاتهم عامة وعلاقاتهم القرابية خاصة من الضعف . ويدركون أيضا ضعف وقلة مظاهر الكرم والضيافة التى كانت سمة أساسية من سمات مجتمعهم . لذلك فهم يتطلعون إلى النوبة الاصلية ويتحدثون بحسرة وألم من فقدانهم لهذه السمة . وعلى الرغم من هذا لم يحاول معظمهم الخضوع لأنماط السلوك التقليدية الخاصة بالتعاون المتبادل وتقديم المساعدات والعون للأقارب أو لغير الاقارب . فقد صارت المصالح الاقتصادية فى الظروف الجديدة أقوى من تلك الالتزامات التى كانت ترتبط بالظروف العامة للنوبة الاصلية .

ملحق رقم ٥

الانحدار الجينالوجى لكل من القبيلة II
والعيداب وأغا حسين ، والجداول
الخاصة بالزواج

القبيلة H

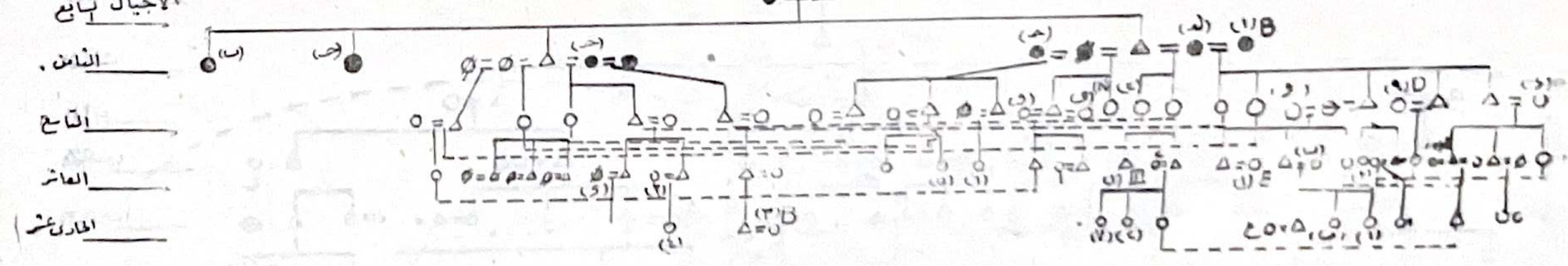
الجيل الأول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
السابع
الثامن
التاسع

A
B
C
D
E

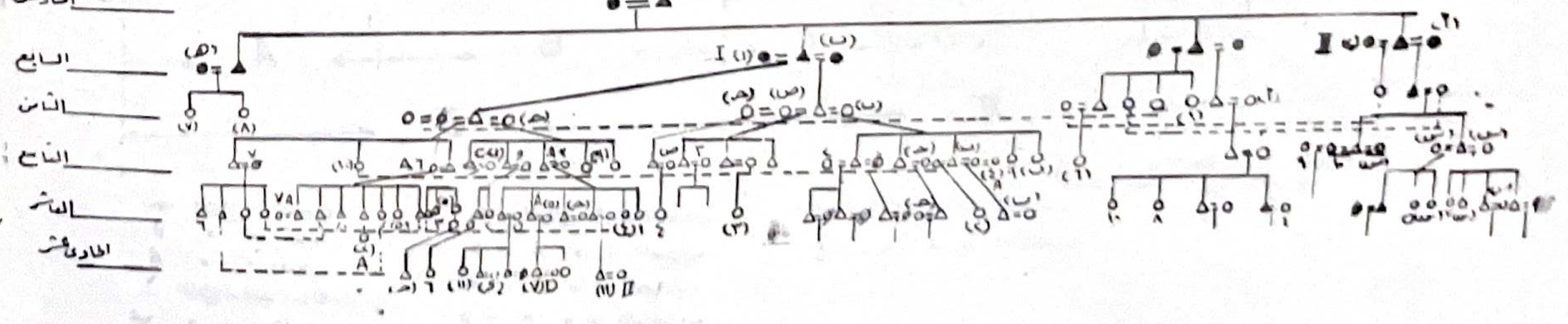
I
II
III

البيت I

"A"

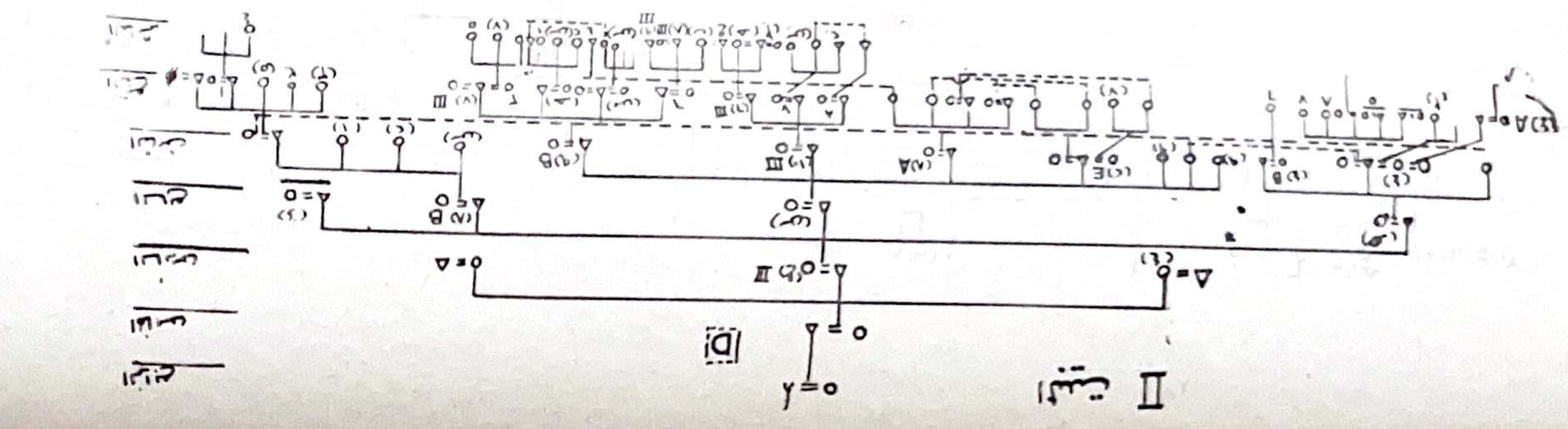


"B"

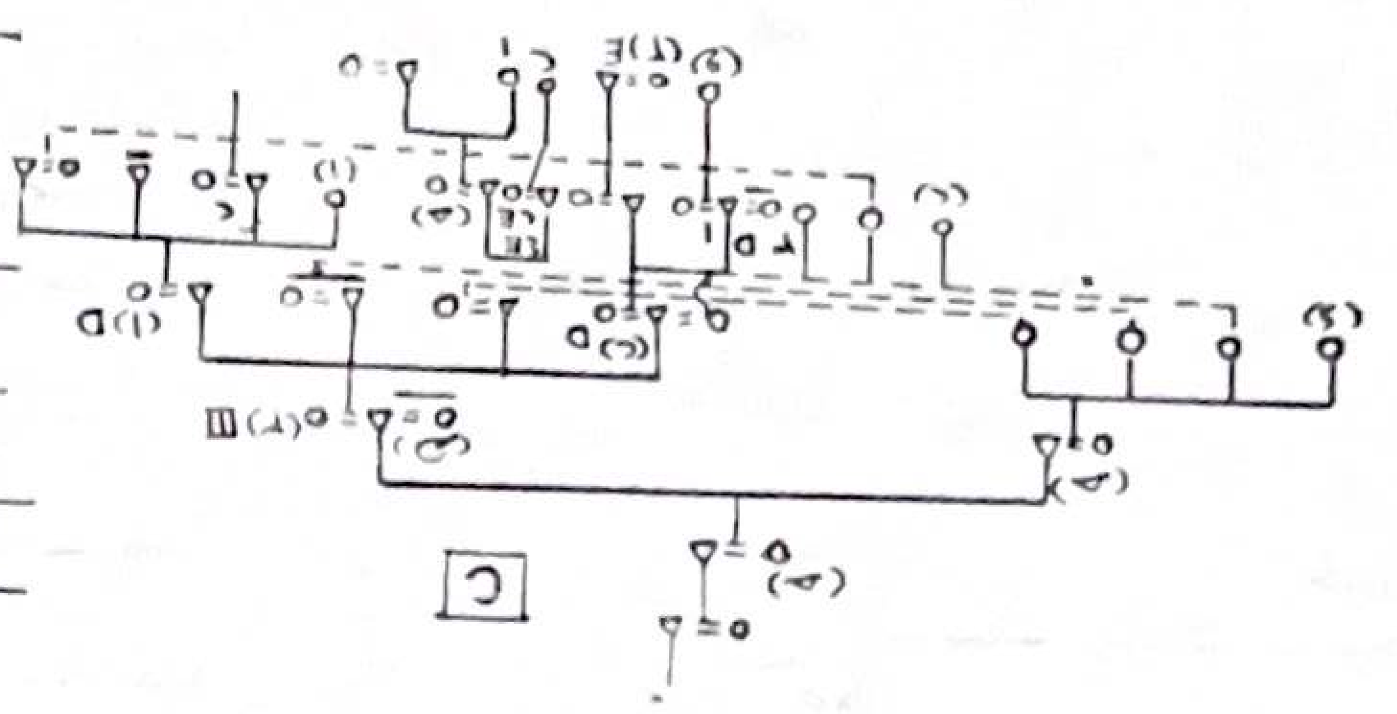


البيت II

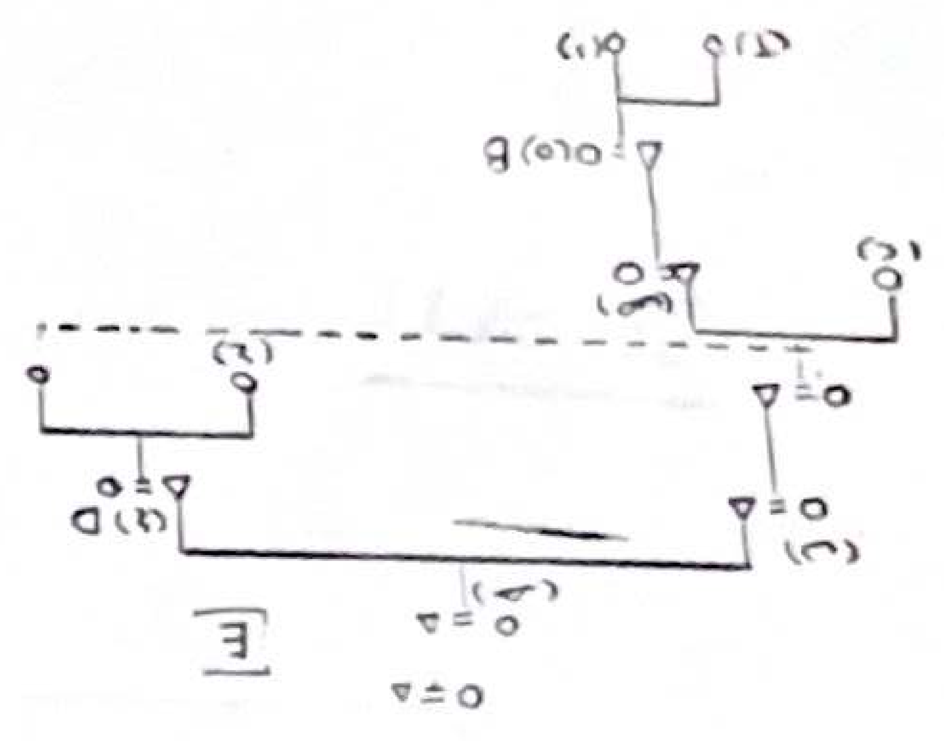
D



C



E



البيت III

الأجيال
الرابع
الخامس
السادس
السابع
الثامن
التاسع
العاشر
الحادي عشر

جـدول رقم (١)

حالات الزواج	A	B	C	D	E	III	المجموع
ابناء العمومه المتوازيه	١٠	٧	٤	٨	١	٣	٣٣
من داخل كل جامعه	٢	١٠	٢	٨	—	٣	٢٥

جـــدول رقـــم (٢)

الزواج بين جمـــاعات الاولاد

البيت	الاولاد	حالات الزواج بين جاعات الأولاد A	B	C	D	E	III	للاولاد المجموع	المجموع للبيت
I	A		C	—	١	١	١	٥	١٥
	B	٥		١	٢	—	٢	١٠	
II	C	—	—		٣	٢	١	٦	٢٠
	D	٢	٣	—		١	٥	١١	
	E	١	١	—	١		—	٣	
III	—	١	٥	—	٢	١		—	١٠
								المجموع	٤٥

جدول رقم (٣)

(الزواج الخارجى لقبيلة H)

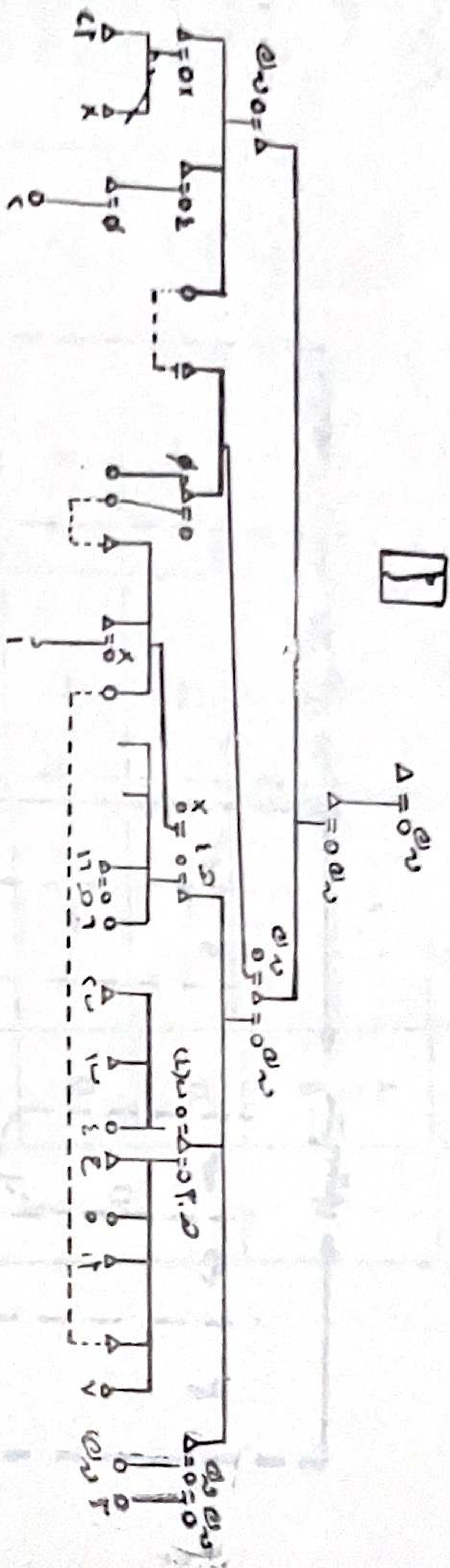
البيت	الاولاد	القبائل أ	ب	حـ	د	هـ	و	س	ص	ع	المجموع للاولاد	المجموع للبيت
I	A	١	٢	٢	٢	١	٣	—	—	١	١٢	٢٣
	B	٢	٤	٥	٢	١	١	٣	٣	—	٢١	
II	C	—	—	٣	—	١	—	—	—	—	٤	١٧
	D	١	١	٣	١	١		٢		١	١٠	
	E		١	١	—	—	—	—	١		٣	
III	—	٤	٣	٢	٣	—	—	٢	١	١	١٦	١٦
المجموع		٨	١١	١٦	٨	٤	٤	٧	٥	٣	٦٦	٦٦

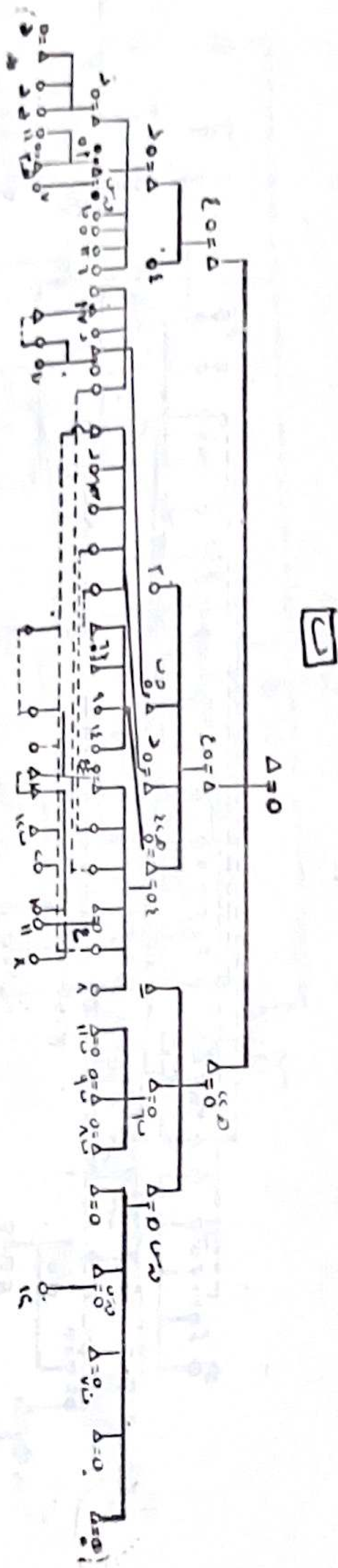
جدول رقم (٤)

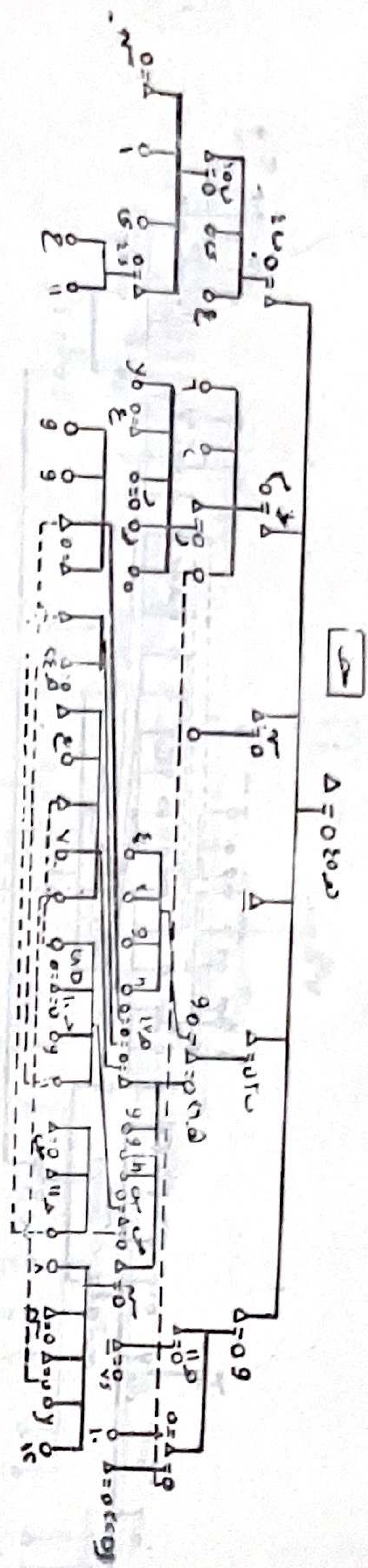
(الزواج من الكنوز والنوبيين والمدن)

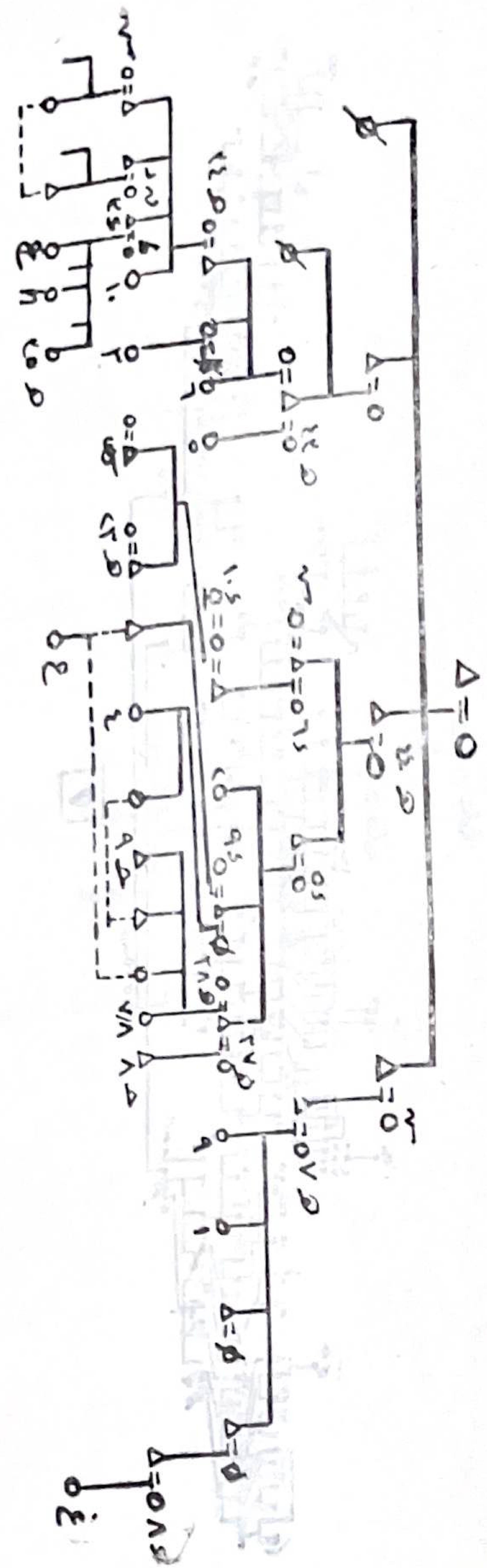
البيت	الاولاد	الزواج: من الكنوز	الزواج: من النوبيين	الزواج: من المدن	المجموع	المجموع
I	A	١	٣	٧	١١	٢٠
	B	—	—	٩	٩	
II	C	—	—	—	—	١
	D	—	—	١	١	
	E	—	—	—	—	
III	—	—	٢	١	٣	٣
					المجموع	٢٤

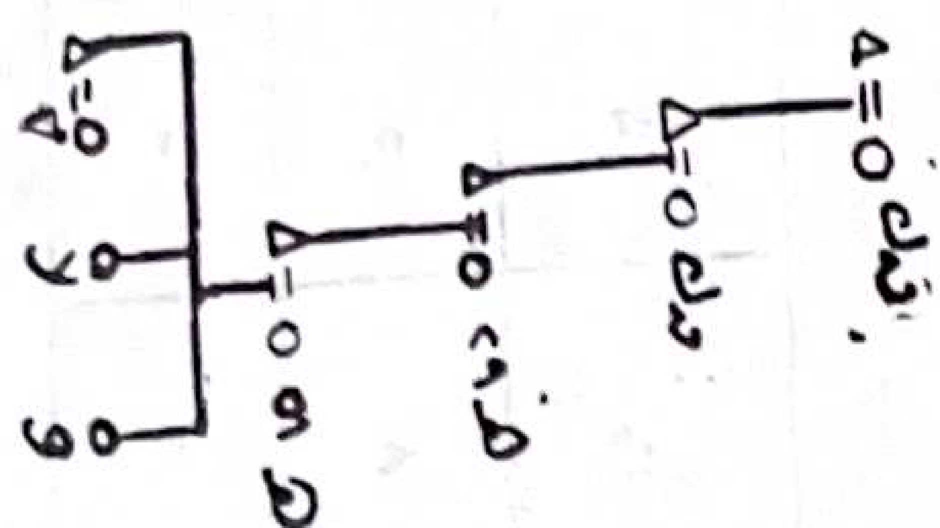
قبيلة العيداب

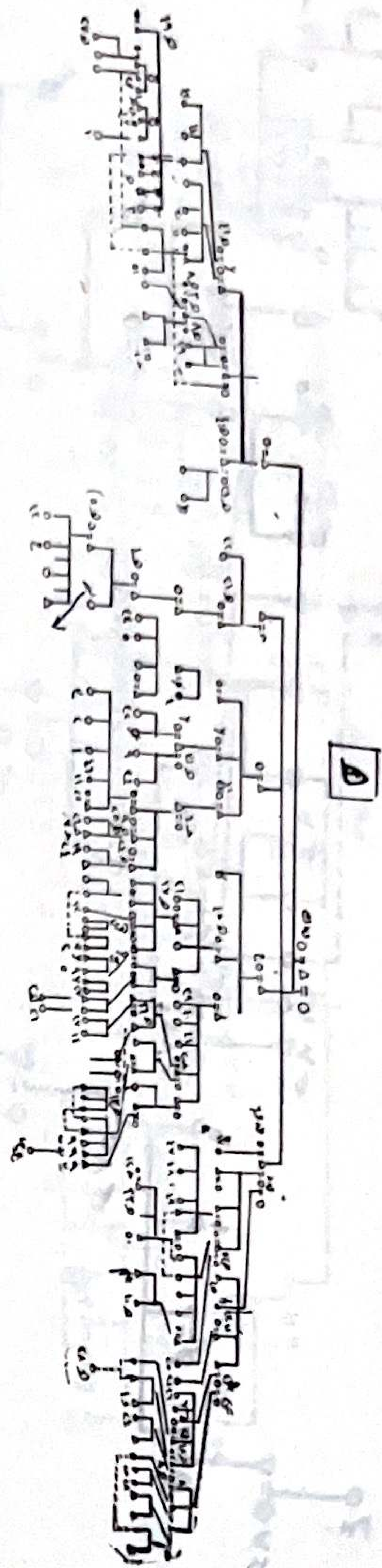












جدول رقم ٥

حالات الزواج	أ	ب	ح	د	ه	المجموع
أبناء العمومه المتوازيه	٣	٧	٥	٢	١١	٢٨
من داخل كل جاعه من الاولاد	٢	٩	٢	٦	٣٣	٥٢

جدول رقم ٦

(الزواج بين جماعات الأولاد)

الأولاد	حالات الزواج أ	ب	ح	د	ه	المجموع
أ		١	—		٣	٤
ب	٣			—	٣	٦
ح	—	٣		٢	٦	١١
د	—	—	٢		٨	١٠
ه	٢	٢	٨	٢		١٤
المجموع						٤٥

جدول رقم (٧)

(الزواج من بيوت القبلية)

الاولاد	حالات الزواج من اليـوت السلاماب	الجودتلاب	البدارن	الشراقوة	المجمـوع
أ	٣	–	–	–	٣
ب	–	–	–	–	
ح	–	٢	–	–	٢
د	–	–	–	١	١
ه	١	١	٤	–	٦
				المجموع	١٢

جدول رقم (٨)

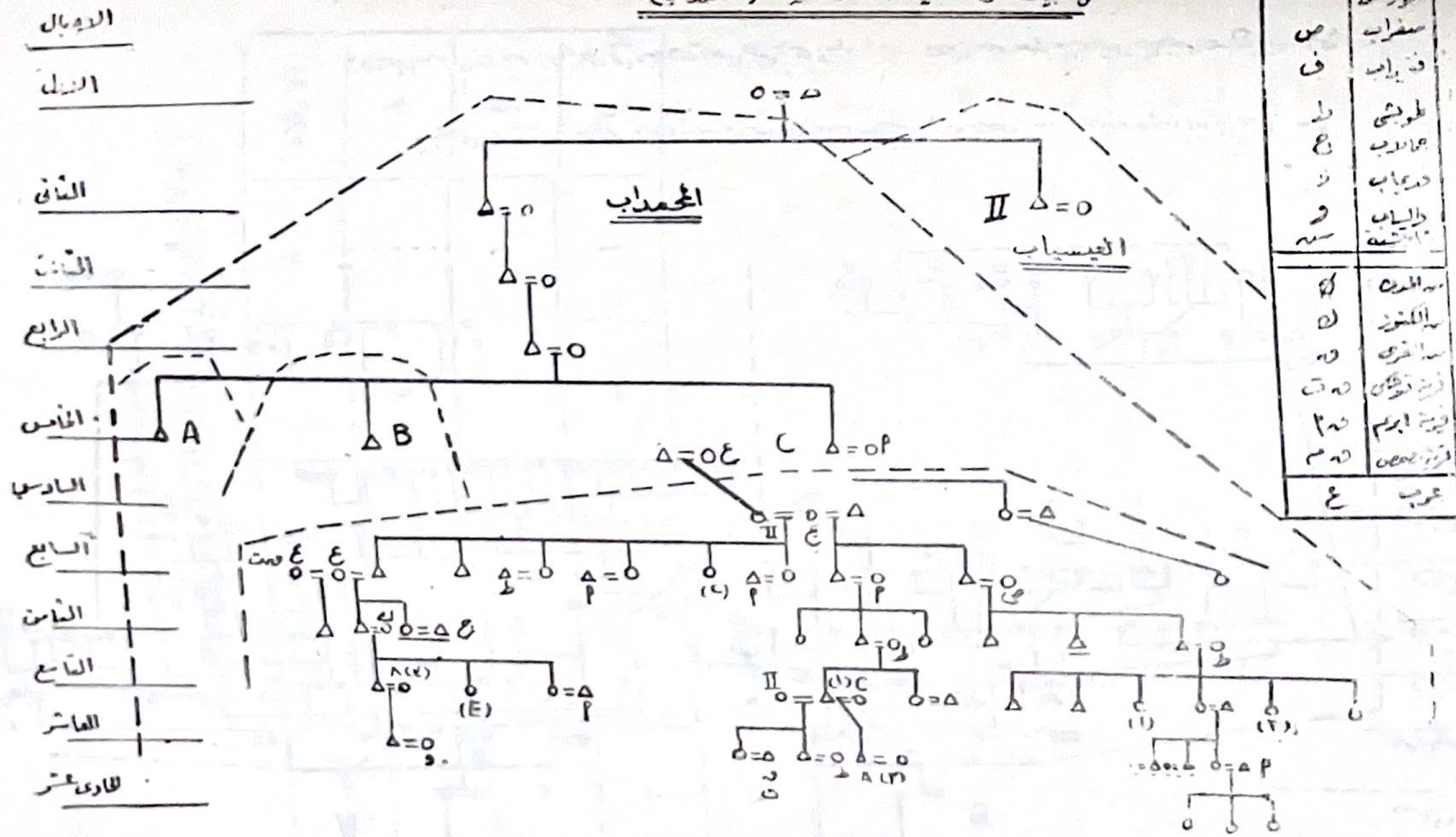
(الزواج الخارجى للبيت من القبائل)

الاولاد	القبـائل و	ن	ش	ى	ع	ج	ص	م	غ	ر	ل	المجموع
أ					١	١						٢
ب	٧		١		٤				١			١٣
ح			٤	١	١		١١	١		٢		٢٠
د			٣					١				٤
ه	٥	٢	٢		٩		٤	٢			١	٢٥
المجموع	١٢	٢	١٠	١	١٥	١	١٥	٤	١	٢	١	٦٤

جدول رقم (٩)

(الزواج من القرى والمدن)

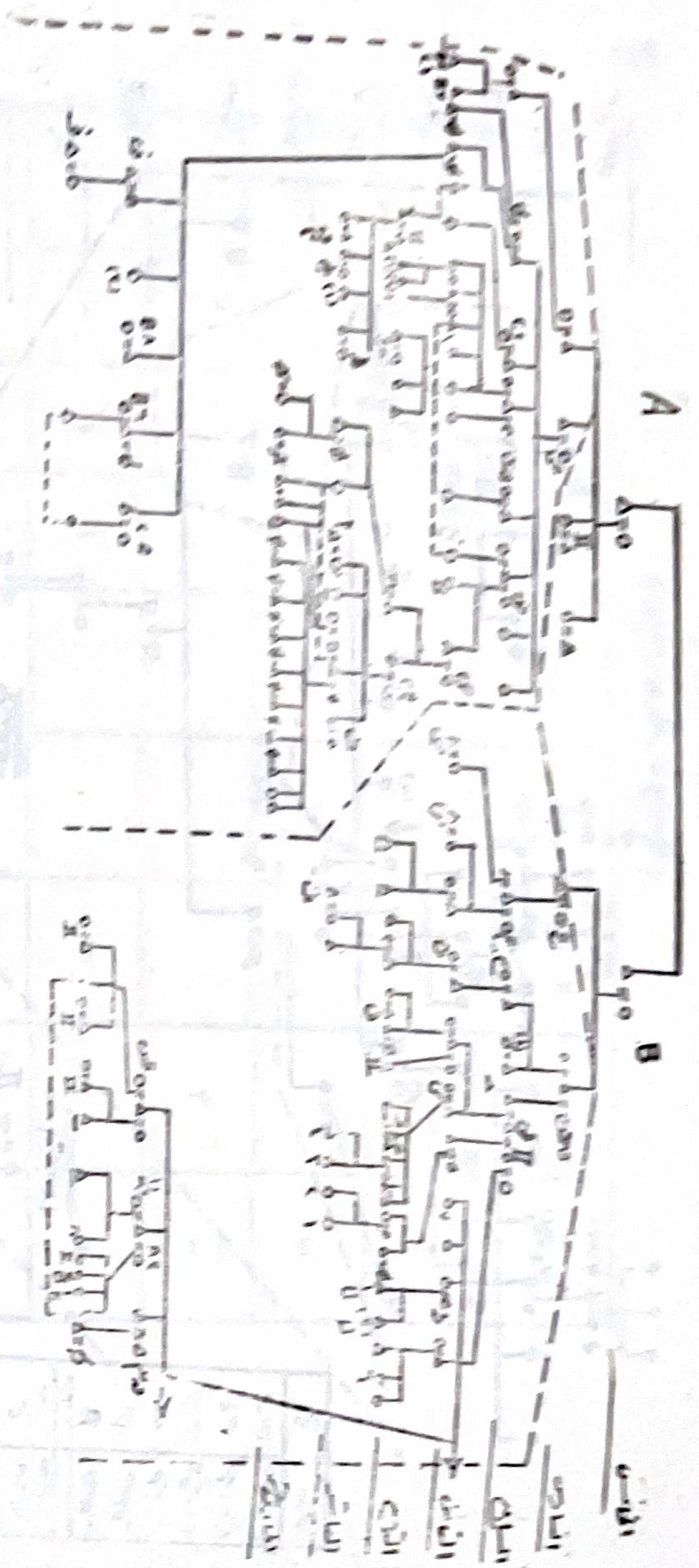
الاولاد	المدن السودانية	المدن المصرية	قرى الصعيد	قرية السقارى	وادى العرب	من النوبيين	من الكنوز	المجموع
أ		٢				٧		٩
ب				٣				٣
حـ	٣							٣
د		٣			١	١		٥
هـ	٢	٢	١		٢	١٠	١	١٨
المجموع	٥	٧	١	٣	٣	١٨	١	٣٨



جدول رقم (١٠)

(حالات الزواج بين جماعات الاولاد ومن البيت العيسياب)

الاولاد	A	B	C	البيت II	المجموع
A		٤	٢	٢	٨
B	١		—	٦	٧
C	١	—		٢	٣
				المجموع	١٨



جدول رقم (١١)

(الزوج من القبائل)

الاولاد	القبائل								المجموع
	أ	ص	ف	ط	ج	د	و	ش	
A		٣		١		١			٥
B			١	١					٤
C	٢	١		٣			١		٧
المجموع	٢	٦	١	٥		١	١		١٦

جدول رقم (١٢)

(الزواج من القرى والمدن)

الاولاد	القـــرى			من الكنوز	من المدن	المجموع
	مصمص	توشكى	عرب النوبيين			
A		١			١٣	١٤
B	١	١	٢		٣	٧
C		١	٣	١		٥
المجموع	١	٣	٥	١	١٦	٢٦

جدول رقم (١٣)

(الزواج من داخل وخارج البيت ومن خارج القبيلة)

الزواج	القبيلة B			العيداب	الحمداب
عدد الحالات	٩٧	٦١	٣٥	٢٤١	٧٣
من داخل البيت: بين أبناء العمومة المتوازية	١٧ر٥	٢١ر٣	٨ر٦	١١ر٦	٦ر٩
من البيت	١٩ر٦	٢٧ر٩	٨ر٦	٤٠ر٣	٣٠ر٨
من القبيلة (داخل البيت	٨ر٢	٢١ر٣	٢٨ر٣	٤ر٩	١٣ر٩
من القبائل الأخرى	٪٣٤	٪٢٧ر٨	٪٤٥ر٦	٢٧ر٤	٪٢٢

جدول رقم (١٤)

(الزواج فى القبيلة)

الزواج		I: A	I: B	البيت ككل	II: C	II: D	II: E	البيت ككل	البيت
الزواج الداخلي	من داخل الأولاد	٪٣٠	٢٩ر٨	٪٣٧ر١	٣٧ر٥	٤٢	١٤ر٣	٤٩ر٣	٢٧ر٣
	فى نطاق البيت	٥	٨ر٧	٨ر٢	٣١ر٣	٢ر٦	١٤ر٣		
الزواج من القبيلة		٧ر٥	٨ر٧	٨ر٣	٦ر٣	٢٦ر٣	٢٨ر٦	٢١ر٣	٢٨ر٩
عدد الحالات		٤٠	٥٧	٩٧	١٦	٢٨	٧	٦١	٣٥

جدول رقم (١٥)

(الزواج فى الميداب)

الزواج		أ	ب	ح	د	ه	البيت ككل
الزواج الداخلي	من داخل الاولاد	٢١ر٧	٤٢ر١	٢٣ر٢	٢٩ر٦	٤١ر١	٥١ر٩٪
	فى نطاق البيت	١٧ر٤	١٥ر٨	٢٤ر٨	٣٧	١٣	
الزواج من القبيلة		١٣	—	٤ر٦	٣ر٧	٥ر٦	٤ر٩٪
عدد الحالات		٢٣	٣٨	٤٣	٢٧	١٠٧	٢٤١

جدول رقم (١٦)

(الزواج فى الحمداب)

الزواج		A	B	C	البيت ككل
الزواج الداخلى	من داخل الاولاد	١٨ر٢	٢١ر٧	٦ر٣	٢٧ر٧٪
	فى نطاق البيت	١٨ر٢	٤ر٣	٦ر٣	
الزواج من القبيلة		٦ر١	٢٦	١٢ر٥	١٣ر٩٪
عدد الحالات		٣٣	٢٣	١٦	٧٢

جدول رقم (١٧)

(الزواج بين القبيلة H القبائل)

البيت	الاولاد	القبائل																		المجموع للبت	
		أ		ب		ح		د		ه		و		س		ص		ع			
		Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O
I	A	١	١	١	٢	١	٢		٢		١		٣							٧	٣٢
	B		٢	١	٤	١	٥		٢		١		١	٢	٣		٣				
II	C						٣	١			١	١							—		
	D	١	١				٣		١		١			٤	٢					٧	١٧
	E				١		١										١				
III			٤		٣		٢	١	٣						٢	١	١		١	٢	١٦
المجموع		٢	٨	٢	١١	٢	١٦	٢	٨		٤	١	٤	٦	٧	١	٥	.	٣	١٦	٦٥

جدول رقم (٨)

(الزواج بين البيت العيداب والقبائل)

الاولاد	القبائل																						المجموع	
	د		ن		ش		ى		ع		ح		ص		م		غ		ر		ل			
	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O	Δ	O
أ									—	١	—	١											—	٢
ب	—	٧			—	١			—	٤							—	١					—	١٣
ج					١	٤	١	١	١	١	١	—	—	١١	—	١			١	٢			٥	٢٠
د					—	٣			٢	—					—	١	١	—					٣	٤
ه	٤	٥	—	٢	—	٢	١	—	٢	٩	١	—	—	٤	—	٢					—	١	٨	٢٥
المجموع	٤	١٢	—	٢	١	١٠	٢	١	٥	١٥	١٥	٢	١	١٥	—	٤	١	١	١	٢	—	١	١٦	٦٤

جدول رقم (١٩)

(الزواج بين البيت المحداب والقبائل)

الاولاد	القبائل: أ Δ	أ O	س Δ	س O	ف Δ	ف O	ط Δ	ط O	ج Δ	ج O	د Δ	د O	و Δ	و O	ش Δ	ش O	المجموع Δ	المجموع O
A	١	—	—	٣	٣	—	٢	١			—	١					٦	٥
B			٣	٢	٢	١	١	١							١	—	٧	٤
C	٤	٢	—	١			٢	٣	١	—			—	١			٧	٧
المجموع	٥	٢	٣	٦	٥	١	٥	٥	١	—	—	١	—	١	١	—	٢٠	١٦

جدول رقم (٢٠)

(الزواج من المدن ومن النوبيين والكنوز)

(القبيلة)

البيت	الاولاد	الزواج: من النوبيين Δ	من النوبيين O	من الكنوز Δ	من الكنوز O	من المدن Δ	من المدن O
I	A	—	٣	—	١	—	٧
	B					—	٩
	C						
II	D					—	١
	E						
III	—	—	٢			—	١
المجموع		—	٥		١		١٨
المجموع الكلي						—	٢٤

جدول رقم (٢١)
(الزواج من القرى والمدن والنوبيين والكنوز)
(البيت العيداب)

الأولاد	الزوج: المدن السودانية Δ	O	المدن المصرية Δ	O	قرى الصعيد Δ	O	قرية السنفارى Δ	O	قرية وادى العرب Δ	O	النوبيون Δ	O	الكنوز Δ	O
أ			—	٢							١	٧		
ب							—	٣						
جـ	—	٣												
د			—	٣	٣	—					—	١		
هـ	—	٢	—	٢	١	١			—	٢	١	١٠	—	١
المجموع	—	٥	—	٧	٤	١	—	٣	—	٢	٢	١٨	—	١
المجموع الكلى													٦	٣٧

جدول رقم (٢٢)
(الزواج من المدن والكنوز ومن القرى النوبية وعرب العليقات)

الاولاد	الـزواج: المدن Δ	O	الكنوز Δ	O	عرب العليقات Δ	O	القرى النوبية: توشكى Δ	O	ابريم Δ	O	مصمص Δ	O
A	١٣	١		١			١				١	
B	٤	١					١					١
C	—	—					١	١		١		
المجموع	١٧	٢		١			٣	١		١	١	
المجموع الكلى											٢١	٥

أهم المراجع

(١) أبو زيد ، أحمد : البناء الاجتماعى ، المفهومات ، الجزء الأول ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٥

(٢) » » : البناء الاجتماعى ، الأنساق ، الجزء الثانى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٧

(٣) » » : التنمية الإقتصادية والتغير الإجتماعى فى إفريقيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، سبتمبر عام ١٩٦٤ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة

(٤) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : تاريخ ابن خلدون ، الجزء الخامس دار الطباعة الخديوية ، بولاق ، القاهرة عام ٢٨٤ هـ

(٥) المقريزى ، تقى الدين أحمد بن على : الخطط المقريزية ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، منشورات مكتبة العرفان ، لبنان

» » » » » : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول — القسم الثانى — مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٣٦ .

(٦) بوركهارت ، جون لويس : رحلات في بلاد النوبة ، ترجمة محمد محمود الصياد عام ١٨١٩

(٧) ماكيفر ، د. م. وشارلز بيج : المجتمع ، ترجمة الدكتور أحمد عيسى مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٥٧

(٨) محمد عوض محمد : السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية عام ١٩٥٦

9— Abou-Zeid, A.M., «Migraut Labour and Social Structure in Kharga Oasis», in, Pitt-Rivers, J. (ed.) *Mediterranean countrymet*, mouton & Co., 1963

10— Akiel, M.F., *Geographic Aspects of Lower Nubia,*

11— *New Light on the Racial Geography of Lower Nubia*, Ramses press, 1956

12— Dalton, Y., «Economic Theory and Primitive Society», Hammond, P.B. (ed.), *Cultural and Social Anthropology*, Macmillan Co., New York, 1964.

13— Dube, S.C., *India's Changing Villages: Human Factors in Community Development*, Routledge and Kegan Paul Ltd, 1958

14— Evans-Pritchard, E.E., The Nuer A Description of The *Modes of livehood and Political Institutions of a Nilotic People*, O.U.P. 19ʋ0

15— Evans-Pritchard E E. & Fortes, M , (eds.) *African Political Systems*,

16— Epstein, A.L., Politics in An Usban African Community,

17— Firth, R., Elements of Social Organization, Watts & Co., 1951.

18— «Money, Work and social change», in Indo-Pacific economic systems», in, Jean Meynaud (ed.), *Social change and economic development* UNESCO, 1963

19— Fernea, R.A., (ed.) *Contemporary Egyptian Nubia* Vol. I II, Human Relations Area files, Ina., New Haven Connect out, 1966

20— Forde, D., «Primitive Economics», in Shapiro, H.L. (ed.), *Man Culture and Society*, Oxford University Press 1956.

21— Forde, C.D. Halutat, Economy and Society Methuan & Co. Ltd, London, 1961

22— Redfield, R., Peasant Society and Culture, University of Chicago press, 1956.

23 — Foster, G.M.? « The Dyadic Contract : A Model for The Social Structure of a Maxican Peasant Village», *in* American Anthropologist, vol. 63, No. 6, 1961

24 - Foster, G.M., *Troditional Culture : and The Impact of Technological change*, Hasper and row, New York 1962

25— Harris, Rosemarry, «The Political Significance of Double Unilineal Descent», in, *The Journal of the Royal Anthropological Institute*, Vol. 92, part I, 1962.

26— Hesskovits, M. J., *Economic Anthropology. Alfred* A. Knope, 1952.

27— Hogbin, H.I., *Sociol Change*, Watts, 1958

28— Leach, E., «On Certain Unconsidered Aspects of Double Descent Systems », in *Man*, 1962:

29— Lewis, Oscar, *Village life in Northern India.* Vintage Books, New York, 1958.

30 — LLoyd, Reter, C., «The Political Structure of African Kingdoms», in Micheal Bouton *Political Systems* and the *Distribution of Power*, Tavistock publications, A.S.A. monographs, part 2, 1955.

31— Main, Lucy, *New Nitions*, Weidenfield & Nicalsen 1963.

32— Mead, Morgared, *Cultural Patterns and Technical Change*, A mentor book, 1961

33 — Murdock, G. P., *Social Structure*, the Macmillan Company New York, 1949.

34— «Double Descent», in *American Anthropology* Vol. 42, 1940

35— Maclver, R.M. and Page, C., *Society : An Introductory Analysis*, Rinehost and Winston, New York, 1961.

36 — Nash M., *Primitive and Peasant Economic Systems* Chandler Publishing C., 1966.

37— Fadel, S.F., *The Foundations of Social Anthropology*, Cohen & West, 1953.

38— Pitt-Rivers, J, (ed.) *Mediterranean Countrymen* ; Essays in The Social Anthropology of The mediterranean, Mouton & co., 1963

39— Radcliffe-Brown, A. R., *Structure and function in Primitive Society*, Cohen & West Ltd 1955.

40 - Reisner, G. A., *Archeological Survery of Nubian* Report for 1907-1908. Vol. I.

41— Riad, M. «Patterns of Ababda Economy in Egyptian Nubia, in *Symposium on* Contemporary.

42 - Redfield, R. *Peasant Society and Culture*, University of Chicago Press, 1956

43 — The little Community, The University of Chicago Press, 1956.

44— Roacek, J. S. (ed.) *Social Control*, Van Nostrand Co., London, 1962.

45— Smith Elliot, *Archaeological Survey of Nubia*, Report for 1907-1908. Vol. II

46— Titiev, «The Influence of Common Residence on the Classification of kindred», in *American Anthropologist*, v. 45, 1943

47— Van Veslen, J., «Labour Migration as a Positive Factor in Community of Tonga Tribal Society», in Southall, A. (ed.) *Social Change in Modern Africa*, Oxford University Press, 1961

48— Wilson G. & monica, *The Analysis of Social Change*, Cambridge, 1954.

49— Sahlins, M.D, «On the Sociology of Primitive Exchanges», in, Micheal Banton (ed.) *The Relevance of Models for Social Anthropology* A.S.A. monographs I, Tavistock Publications, 1965

50 - *Notes and Quarries on Anthropology*. Routledge & Kegan Paul Ltd., 1960.

استدراك

الخطأ	الصواب
وأقارب الآب خصائص	وأقارب الآب تحمل خصائص
القرية تتميز بانضمامها	القرية تتميز بانقسامها
بين اقليمها	بين اقليميهما
الذى تقزم	الذى تقيم
يهتم النوبيون بتربيتهم	يهتم النوبيون بتربيتها
الأسلاف كانوا	الأسلاف الذين كانوا
فى وضوحها وثمارها	فى وضوحها وتمايزها
وإذا كان	وإذا كانوا
إلى سمها	إلى اسمها
ومن الآب	ومن جهة الآب
التى تعرفها	التى تفرضها
على حد تعتبر	على حد تعبير

رقم الايداع بدار الكتب ٤٠٦٨/٧٣
تم بحمد الله ، طبع هـــذا الكتاب فى
شركة الاسكندرية للطبـــاعة والنشر
١ شارع فنتورا بجوار سيدى عبدالرزاق
تليفون : ٣٥٨٤١